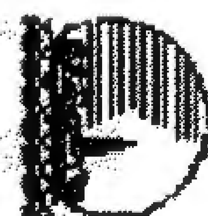
يوفال اليتسور

الحرب الاقتصادية

(100) سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليهود والعرب

ترجمة

محمد الدويري - بدر عقيلي







يوفال اليتسور

الحرب الاقتصادية

١٠٠ سنة من المواجهة الاقتصادية

بين اليهود والعرب

رقم التصنيف	:	٣٣٠،٩٥٦
المؤلف ومن هو في حكمه	:	يوفال اليتسور ، ترجمة محمد عودة الدويري ، بدر عقيلي
عنوان المصنف	:	الحرب الاقتصادية ١٠٠ سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليهود والعرب
الموضوع الرئيسي	:	١-العلوم الاجتماعية ٢-الاوضاع الاقتصادية
بيانات الناشر	:	عمان : دار الجليل

* تم اعداد بيانات الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الاجازة المتسلسل : ١٤٣٩/ ١٢/ ١٩٩٧

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
١٨٤٥/ ١٢/١٩٩٧

تصميم الغلاف:

الطبعة الاولى

١٩٩٨

دار الجليل للنشر
والدراسات والابحاث الفلسطينية _ عمان
ص. ب ٨٩٧٢ تلفون ٥١٥٧٦٢٧
فاكسميلي ٥١٥٣٦٦٨

الحرب الاقتصادية

(١٠٠) سنة من المواجهة الاقتصادية
بين اليهود والعرب

تأليف : يوفال الينسور

ترجمة :

محمد الدويري - بدر عقيلي



اصدار
دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية

عمان - ص.ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ - ٧٥٦٢٧٤
تلكس ٢٣٠٢١ - فاكسميلي ٦٦٨٣٦٦٨

المحتويات

تقديم :

"الحرب الاقتصادية – مائة سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليـــهود والعـــرب" .. عنوان يختزل الصراع العربي – الإسرائيلي، منذ بداياته، علـــى ارض فلســطين عندنـــا، و"ارض اسرائيل" كما يزعمون.

وإذ يتحدث عنوان هذا الكتاب عن حرب اقتصادية، فهو في الحقيقة يجمع بين ثلاثـة عناصر أساسية أولها الاستيطان، وثانيها العمل العبري والثالث الأرض والسوق العربية.

وقد اعتبر عرابوا الصيونية، منذ البدايات، الاستيطان اليهودي فـــي فلســطين، عمــلا اقتصاديا يمهد لقيام الدولة العبرية مستقبلا، فضلا، عن الاستراتيجية فـــي اختيــار مواقـــع المستوطنات، لتكون قادرة على التصدي لمحاولات إحباط المشروع اليهودي – الصــهيوني ويأتي اعتراف المؤلف اليهودي، باعتماد العمل العبري على العمالـــة الفلســطينية، بـــل و التصدي لمجرد التفكير في استخدام هذه العمالة، ليؤكد الجانبين التميـــيزي والاقتصـــادي، اللذين يقفا وراء مثل هذا القرار الذي اتخذ في وقت مبكر من هذا القرن.

ولان القائمين على الاستيطان، بشقيه السياسي والاقتصادي، قادمون، في الغالب، من أوروبا وأمريكا، فقد اعتبروا أنفسهم في المقدمة، ليس على الصعيد الفلسطيني فحسب، بـــل وعلى الصعيد اليهودي أيضا.

وفي هذا السياق، لم يجد المؤلف بدا، من إبراز الاســـتيطان، فـــي حلـــل زراعيـــة وصناعية، ولما كان الفلسطينيون، حسب زعمه، متخلفين في هذين المضمارين، فقد قـــدم الاستيطان خدمة تطويرية للعرب فيهما، وهنا تبرز مسألة العمالة، التي اعتمـــدت الجـــانب الفكري، وليس اليدوي.

الفصل أو الدمج بين الاقتصادين اليهودي والفلسطيني، احتل حيزا في الكتاب، وهـــو موضوع خلافي، يتصل بزاوية النظر : أهي سياســـية أم اقتصاديـــة بحتـــة.. أو محاولـــة للمزاوجة بين السياسة والاقتصاد، لخلق الهيمنة.

وإذ يرى الكاتب في المقاطعة العربية حربا، لاتقل عن المواجهة في ساحة الوغى، فقد رأى المؤلف فيها خدمة جلى للاقتصاد الإسرائيلي حيث وضعت المسؤولين عنه، أمام تحد كبير، يقول بضرورة الاعتماد على الذات، انطلاقا من مبدأ "الحاجة أم الاختراع" وبذلك فقد دارت عجلة الاقتصاد اليهودي بسبب هذه الحاجة.

ثمة ملاحظتان، ينبغي أن نشير إليهما هنا، بصدق وتجرد :

الأولى: أن الاقتصاد الإسرائيلي الحالي، هو نتاج للبدايات الاستيطانية، التي اختلطت بها أوراق السياسة مع الاقتصاد، فكان عملا جماعيا، اختلف اليهود فيه، حد النزاع، ومع ذلك، وصلوا الى مستوى، مؤسسي الى حد ما، حتى إذا ما قامت "الدولة العبرية" كان دستور الاقتصاد الإسرائيلي، بحاجة، فقط، الى رتوش.

على أن الحقيقة التي لا تقبل الجدل، تلزمنا بالقول، أن الاقتصاد الاسرائيلي قوي، صحيح انه يعتمد على المساعدات الأجنبية واليهودية، بيد أن ذلك جزء من الحقيقة وليس كلها، ذلك أن تسييس الاقتصاد، هو الذي يعصف بالأموال التي تغص بها خزائن اسرائيل.

الثانية : ينبغي أن نقر، دون مواربة، أن الاقتصاد سلاح اكثر فتكا من المدفع والطائرة، خاصة، والأمر يتعلق بالعنصر اليهودي، القادر على اختلاق النظريات المالية التي تحقق المكاسب، والهيمنة، في آن معا .

ثمة نماذج، لما نذهب إليه، على الساحة الفلسطينية، من تدمير للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، إذلال العمالة، وتحويل السوق الفلسطينية الى تابع ينطلقون منه الى السوق العربية الواسعة، في غزو اقتصادي يلبس عباءة الشرق الأوسط الجديد؟

مترجما الكتاب، من العبرية الى العربية، القادران على سير اغوار الفكر الصهيوني، أضافا لمسات تقيم المعوج، الى حد ما، دون المساس بالأمانة العلمية للترجمة، فجاء الكتاب مرجعا، يصلح أن يقصده الباحثون والمثقفون والمهتمون بالاقتصاد، فضلا عن انه يصلح أن يحتل مكانا مرموقا في المكتبة الاقتصادية السياسية.

"أسرة دار الجليل"

مقدمة:

الصدام العنيف الدامي والطويل، بين المستوطنين اليهود، وبين المواطنين العرب في" ارض اسرائيل" الذين اعتبروا انفسهم ضحايا الحركة الصهيونية، جرى بحثه واستعراضه ، ووصفه على مدى السنوات المائة الماضية، بكل تفاصيله وغاياته، من قبل المؤرخين، الباحثين، الصحفيين، والسياسيين، والكتاب والشعراء.

لقد نشرت الاف الكتب والبحوث والانتاج الادبي، كلها كانت مكرسة لقضية المجابهة العربية - اليهودية، احداثها وابطالها.

في السنوات الاخيرة، بدأت تظهر الى جانب كل هذه المؤلفات، ابحاث كتبها " مؤرخون اصلاحيون".

على الرغم من الفروق الملموسة في نقطة انطلاق هؤلاء الباحثين وبتناولهم للموضوع، نستطيع القول:" ان الخط الموجه لهم والذي يفصل بين كتاباتهم وبين مؤلفات كثيرة سابقة، هي محاولة التطرق، واحيانا التأكيد ايضا، على وجهة نظر" الجانب الاخر".

لاول مرة، توصف عودة صهيون، ليس كمسرحية ملفقة تمثل " الاخيار" ضد " الاشرار" ولاول مرة نقرأ نحن عن اسرائيليين ليسوا عادلين دائما في كل ما يفعلون.

ان مايثير الدهشة والاستغراب في هذه المؤلفات الثرية والمتنوعة المتوفرة لدينا، هو ان كل العاملين في هذا الموضوع، سواء المؤرخين، القدامى او الجدد، تجاهلوا بصورة مطلقة تقريبا، احد مجالات النزاع العربي - الاسرائيلي، وهو المجال الاقتصادي وفي حين انه في اوساط الباحثين المتعاطفين مع الجانب العربي، والذين لا يخفون تعاطفهم هذا - يلمس مؤخرا توجه للتعمق في بحث الجوانب الاقتصادية في هذا النزاع الطويل بين الشعبين، يواصل المؤرخون والاقتصاديون

الاسرائيليون تجاهلهم للجانب الاقتصادي من النزاع.

ويزداد هذا التجاهل غرابة عندما يتبين ان الحرب الاقتصادية، احتلت موقعا مركزيا في النزاع اليهودي - العربي.

ان الفصل الاقتصادي المتشدد من جهة والجهود الخاصة الرامية الى تجنيد كل شعوب العالم في الحرب الاقتصادية وارغامها على الانضمام الى المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، من جهة ثانية، زادت من اهمية الحرب الاقتصادية في النزاع الاسرائيلي - العربي.

لقد زاد اهتمامي بموضوع الحرب الاقتصادية بين اسرائيل والعرب، من خلال عملي الطويل كصحفي متخصص في العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل، وتعمقت معرفتي بهذا الموضوع، عندما كلفت بمعالجة هذا الموضوع لمدة سنتين، في سنوات الستينيات، في القنصلية الاسرائيلية في نيويورك.

ولكن بعد ان بدأت البحث من اجل تأليف هذا الكتاب، تبين لي، كم هو متشعب ويتطلب عملا كثيرا، من اجل الوقوف على كل تفاصيله، التي بدونها لا يمكن فهم النزاع العربي - اليهودي. وهنا اود توجيه الشكر لكل الاصدقاء الذين تعاونوا معي في انجاز هذا العمل .

يوفال اليتسور

الفصل الاول

مائة سنة من الفصل الاقتصادي

في يوم من ايام ربيع عام ١٩٣٦، وفي احد شوارع القدس، صادف فتى، كان في طريقه الى المدرسة، عملية في اطار الحرب الاقتصادية.

كان هدف العملية ، كومة مشمش"بلدي" كانت على عربة بائع عربي، جاء ببضاعته الى الحي اليهودي، على أمل ان يحظى بسعر أفضل، مما كان يستطيع الحصول عليه في سوق المدينة القديمة.

فجأة، وبينما كان بعض ربات البيوت يحطن بالعربة، هجم شابان يهوديان يرتديان بنطالين خاكيين قصيرين وقميصين ابيضين، وقلبا العربة، دون سؤال او جواب، ثم صاح بالنسوة قائلين :

"لا تشترين بضاعة العرب".

اما البائع العربي، الذي لم يتمكن من الاحتجاج او المقاومة، فقد سارع الى جمع ما امكنه من حبات المشمش ليعيدها الى عربته. وفي اليوم التالي لم يشاهد ذلك الفتى عربة المشمش ثانية.

هذا الحادث، كان عبارة عن حلقة صغيرة جدا، في اطار حرب اقتصادية مستمرة منذ حوالي مائة سنة. هذه الحرب التي اخذت اسماء مختلفة، حسب الزمان والظروف - "مقاطعة"، "حرب على العمل العبري"، "احتلال العمل"، "حماية انتاج البلاد"، وفي ايامنا هذه تسمى " الفصل "أو" الاغلاق" الذي يتميز بطابعه المؤقت، كانت دائما وابدا جزءا ثابتا من الحياة في هذا الشريط الضيق من" ارض اسرائيل" الواقعة غرب نهر الاردن.

حتى قيام الدولة اليهودية، ظل العرب، يشترون فقط من العرب الذين كانوا يشغّلون عربا فقط، ويستخدمون المنتوجات التي لم يصنعها اليهود،

ويسافرون في الحافلات العربية فقط. وفي فترات معينة ، وبخاصة في سنوات" الثورة العربية" وبعدها ايضا، تصرف اليهود بنفس الاسلوب.

كانت نسبة الفصل الاقتصادي، مختلفة بين فترة واخرى، وبين مكان وآخر، وفرع وآخر، غير ان مؤشراتها وتوتراتها كانت ملموسة منذ بداية الاستيطان اليهودي الصهيوني .

ولكن، في حين كان هناك تطابق بعض الشيء بين المقاطعة اليهودية والمقاطعة العربية، نجد انه على الصعيد الفكري كانت نقطة الاطلاق مختلفة.

كان الدافع العربي سلبيا في سعيه لتقويض وجود القطاع اليهودي، فقد افترض العرب، بكل بساطة، ان المقاطعة الاقتصادية التي سيفرضونها، ستقوض وجود المستوطنين اليهود، وترغم الكثيرين منهم على العودة الى البلدان التي اتوا منها او الهجرة الى دول ما وراء البحر.

لقد استمد العرب التشجيع، من موجات الهجرة المعاكسة الكبيرة، ايام" الهجرة الثانية" التي غادر البلاد القسم الاكبر من المهاجرين الذين وصلوا الى فلسطين في اطارها، وكذلك من الهجرة المعاكسة لليهود في سنوات العشرينيات، في مطلع الثلاثينيات، وفي العقد الاول الذي تلا قيام الدولة. فقد عززت هذه الهجرات المعاكسة، ايمان الكثيرين من العرب، بأن الصهيونية ما هي سوى ظاهرة عابرة، كظاهرة الصليبيين.

اما الدافع الرئيسي لدى اليهود للفصل الاقتصادي، فكان ايجابيا في سعيه لترسيخ الوجود اليهودي، عن طريق انشاء اقتصاد يهودي قوي يضمن الاكتفاء الذاتي.

لم تهدف الصهيونية الى اعادة الشعب اليهودي الى وطنه التاريخي فحسب، بل ولتغييرالهيكل الاجتماعي لهذا الشعب:

" نهضة الشعب، لن تكون ممكنة بدون التمسك بالارض، وبدون عمل

يدوي يهودي".

كما كان للفصل، دافع امني بالغ الاهمية ، هو عدم المخاطرة في التماس مع العرب العنيفين. ولم يكن اصحاب فكرة المقاطعة اليهودية، يرفضون حق العرب في العيش بكرامة.

لقد تعهدت الحركة الصهيونية، باعادة اليهود الى الحياة الانتاجية في" ارض اسرائيل". وبما ان كل دولة، يحق لها ان تفرض ضرائب على الواردات، من اجل توفير الحماية للانتاج المحلي، هكذا رأى اصحاب الفكر الصهيوني انفسهم، يحق لهم تفضيل الانتاج اليهودي.

كما كان المعارضون لتشغيل العرب في المستوطنات اليهودية يدعون ايضا، انه اذا نشأ في البلاد اقتصاد يهودي - عربي مختلط، سيكون عدد العرب الذين يعملون لدى مستثمرين واصحاب رؤوس اموال يهود، اكثر بكثير من الذين يتم تشغيلهم من قبل العرب.

وهذا الوضع، كان من شأنه الحكم على العرب بأن يكونوا حطابين وسقائين، وفي نفس الوقت يفرض على اليهود الذين يشغلونهم ان يبقوا تحت رحمة العمال العرب، وفي مثل هذا الوضع لن يستطيع اليهود ابدا ان يكونوا اغلبية سكانية في" ارض اسرائيل"، اذ ان عدد العمال يزيد دائما على عدد اصحاب العمل.

في مطلع شهر آذار من عام ١٩٩٥، مع فرض اغلاق تام على الضفة الغربية وقطاع غزة في اعقاب حدوث عمليات خطيرة نفذها انتحاريو حركة حماس، وعندما نشأت ازمة خطيرة في فرع الانشاءات، والزراعة، وعدد من المصانع، رغم تشغيل ٧٠ الف عامل اجنبي غير عربي، اثيرت من جديد، مسألة البنية المهنية للسكان الاسرائيليين، وبعد ان تبلور الاستقلال السياسي والامني والاجتماعي لاسرائيل، وبعد ان حقق الاقتصاد الاسرائيلي المبني على الصناعة والزراعة

والخدمات التكنولوجية، نجاحا ملموسا، ظل النقص في الايدي العاملة اليهودية يثير قلقا لا بأس به.

لقد ثبت مرة ثانية، انه لولا الفصل الاقتصادي الذي كان قائما حتى عام ١٩٦٧ ربما لم يكن باستطاعة اسرائيل تحقيق استقلالها الامني والسياسي والاجتماعي، وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة في السنوات الخمسين الاول لقيامها. لقد كانت الحروب القصيرة، والاعمال الارهابية، اكثر تأثيرا من الحرب الاقتصادية طويلة الامد.

لقد كان تأثير المقاطعة الاقتصادية الفعالة والفصل الاقتصادي المستمر، رغم فترات الهدوء النسبي الذي شهدته المنطقة، على حياة سكان المنطقة مزعجا، رغم انه لم يكن يبدو خطيرا ظاهريا، ومع ذلك، في كل فترة، وفي كل موقع كانت هناك استثناءات تمثلت في وجود شراكة بين يهود وعرب، يهود اشتروا من العرب وشغلوهم، مثلما ان عرب اشتروا من اليهود.

ان الصراع الاقتصادي، يؤثر على حياة كل السكان، وليس فقط على جماعة صغيرة نسبيا من النشيطين، انه يشمل القريبين والبعيدين، وفي حالة، كما هي في"ارض اسرائيل" يتعدى الحدود ويصل بعيدا عنها ايضا.

لقد اخذت الحرب الاقتصادية اليهودية - العربية، اشكالا متعددة على مر السنين. في ايام الهجرة الثانية، وفي مطلع القرن الحالي، وبعد ذلك في مطلع الثلاثينيات كان اليهود العنصر الرئيس، في هذه الحرب، التي كانوا يسمونها" الصراع على العمل العبري".

منذ"الثورة العربية" التي اندلعت عام ١٩٣٦، وفي العقود الاولى لقيام دولة اسرائيل، كانت المقاطعة العربية" في مركز هذه الحرب". لقد كانت هذه المقاطعة شاملة، الى درجة انه نشأ انطباع بأن الحرب الاقتصادية بين اليهود والعرب تحمل دائما طابعا أحادي الجانب لحرب عربية ضد اليهود.

لاول وهلة، يبدو ان المقاطعة العربية تقترب من نهايتها كلما بدأت عملية السلام بين العرب واسرائيل تترسخ، ويتوسع نطاقها، ولكن في واقع الامر ، لم يتم بعد التخلي عن فكرة الفصل الاقتصادي.

لدى قيام الدولة في عام ١٩٤٨، ردت اسرائيل على المقاطعة العربية بسن قانون يمنع التجارة مع الدول العربية، وقد الغي هذا القانون بالنسبة لمصر والاردن فقط، بعد ان وقعت اسرائيل معهما على اتفاقيات سلام.

ومع ذلك، لا تزال المطالبة" بتطوير منفرد" لليهود والعرب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، تتردد احيانا وفي المعسكر الاسرائيلي بالذات - حتى بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو ب عام ١٩٩٥ - وهذا ليس ناجما دائما عن دوافع واعتبارات امنية فقط، ولا خوف فقط من استيراد بضائع من خارج الخطوط بطرق غير قانونية.

لقد كان من بين المؤيدين لهذا الفصل، من كانوا يخشون من ان الفلسطينيين سكان الضفة الغربية وغزة سيغرقون اسرائيل بالخضروات وحجارة البناء، والرخام الرخيص. فيما قال آخرون، بكل بساطة ، انهم لا يرغبون في رؤية عرب يتجولون بينهم، مدعين ان هذا سيكون لمصلحة الشعبين، اذا تعلما كيف يعيشان وحدهما، وبخاصة خلال الفترة الاولى التي تعقب التوقيع على اتفاقيات السلام.

ان احد الاستنتاجات التي يقود اليها هذا الكتاب، هو انه لن يحل الهدوء الكامل في "ارض اسرائيل" الغربية دون السماح بمرور الاشخاص والبضائع ورأس المال، من منطقة سلطوية الى اخرى، حتى لو كان هذا المرور محدودا وخاضعا للمراقبة، وخاصة في المراحل الاولى من الاتصالات بين الشعبين، حتى لو توقف مؤقتا، بسبب وقوع عمل ما.

هذا المنطق البسيط، هو الذي دفع في حينه، اللجنة الخاصة التي عينتها

- الامم المتحدة عام ١٩٤٧، لتقديم حل مقترح لمشكلة" ارض اسرائيل"، وهي لجنة "اونسكوب" لتقديم توصية مزدوجة: تقسيم البلاد الى دولتين، يهودية وعربية، والمطالبة بأن تقيم الدولتان بينهما وحدة اقتصادية.

- قبلت الامم المتحدة بهاتين التوصيتين، على شكل قرار اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة، ولكن بفضل بطولة المستوطنين اليهود، في حرب"الاستقلال" تم اقرار القسم الاول من التوصية الاولى. (اي الدولة اليهودية)، وبعد مضي حوالي خمسة عقود، وعدة حروب دامية، والفطنة المتأخرة للزعامة العربية، تم القبول بالقسم الثاني من التوصية الاولى.

غير ان اتفاقيات اوسلو والقاهرة وطابا التي ترسم تقسيم" ارض اسرائيل" بين اليهود والعرب، تتجاهل موضوع الفصل الاقتصادي ، ونتيجة للمتطلبات والضغوط التي يفرضها الواقع فقط، تزداد احتمالات تحقيق توصية اللجنة الخاصة بالوحدة الاقتصادية.

في الفصول القادمة من هذا الكتاب سنتطرق الى وصف وتحليل الاشكال والجوانب التي اتخذتها الحرب الاقتصادية في سنواتها المائة، وسنحاول الوقوف على طابعها المميز، وعلى التحولات التي طرأت عليها على مدى الايام. كما سنقف على التناقض الذي تميزت به هذه الظاهرة: ففي حين ان العناصر العربية التي تسعى كل هذه السنوات الى مقاطعة اقتصادية مع اليهود واسرائيل، كانت اوساطا وطنية متطرفة وتستعين باصحاب الاراضي، ساد في الجانب الاسرائيلي وضع معكوس، اذ انه باستثناء الجماعة الشيوعية الهامشية، التي طالبت باشتراك العرب في جميع الفروع الاقتصادية المتطورة، نادى حزب العمل، الذي كان الحركة المهيمنة الرئيسة في الدولة، في سنواتها الثلاثين الاولى، بضرورة تطوير الاقتصاد الاسرائيلي دون مشاركة العرب.

كان اليمين الاستيطاني منقسما على نفسه، بشأن هذا الموضوع ، فقد أيد

الفصل من خلال الرغبة في المساس بالوطنية العربية، لكنه، في نفس الوقت، كان يعارض الفصل خشية ان يؤدي الى تقسيم البلاد لا محالة.

اما في اليسار الاستيطاني، فكانت تبدو لديه أحيانا تناقضات مصالح وتردد، غير انه عمل على مدى تلك الفترة تقريبا، من اجل تطبيق الفصل الاقتصادي، بين العرب واليهود.

في عام ١٩١٤، وفي رسالة الى ادارة صحيفة "الوحدة" اشار اسحق بن تسفي، احد زعماء حركة العمل في ايام "الهجرة الثانية" ومن ثم الرئيس الثاني لدولة اسرائيل، الى هذا التناقض بقوله: "يستوجب المنطق، ان تكون البرجوازية اليهودية، وبسبب مواقفها الوطنية المتعقبة، هي التي تطالب بالعمل العبري فقط، بينما نحن، وبسبب نظرتنا الدولية، يجب علينا ان نطالب بأن يتم تشغيل العمال دون تمييز ديني او قومي. لكننا نرى على ارض الواقع، ان الذي يحدث هو العكس تماما".

في الجانب العربي، يبرز خط تفكير واحد يقود من المفتي الحاج امين الحسيني، مرورا بأمين عام الجامعة العربية، عزام باشا، وانتهاء بحركة حماس. جميعهم دعوا الى فرض مقاطعة على اسرائيل واليهود.

في المعسكر اليهودي، يمكن ان نجد تماثلا، غريبا وحتى مدهشا احيانا، بين تصريحات جوردون، وبارل كتسنلسون، وتصريحات مؤيدي الفصل في حكومة اسحق رابين الثانية، بعد مائة عام.

ريتشارد كروسمن، عضو حزب العمال البريطاني، ادرك هذه العلاقة الغريبة بين الايمان بالاشتراكية وبين تأييد الفصل الاقتصادي، عندما قال في الستينيات ان الوزراء الذين ينتمون الى الاستيطان العمالي، الذين كانوا اصحاب نفوذ في الحكومات الاسرائيلية الاولى، عملوا من خلال مصلحة ضيقة للقطاع الزراعي، عندما منعوا التقدم نحو تحقيق سلام مع العرب. وكروسمن، الذي كان

عضوا في لجنة التحقيق الانجلو - امريكية، التي كلفت عام ١٩٤٦ باقتراح حل للنزاع العربي - الاسرائيلي، يعتبر صديقا لاسرائيل، مع انه كان يوجه لهاالانتقادات ، ففي احدى زياراته لاسرائيل، في العقد الاول لقيام الدولة، قال ان المزارعين الاسرائيليين، يخشون منافسة المنتوجات الزراعية العربية الرخيصة، التي ستتدفق على اسرائيل بعد ان يحل السلام ولهذا لا يتخذون الخطوات المطلوبة من اجل المصالحة مع العرب.

ان تحليل غايات الفصل الاقتصادي بين الاقتصادين، اليهودي والعربي، في "ارض اسرائيل" في المائة سنة الاخيرة، يتطلب نماذج تاريخية، تبرهن على ان الفصل الاقتصادي الجزئي او الكامل، داخل حدود بلاد واحدة، لا يعني في جميع الاحوال حربا اقتصادية متبادلة، اذ ان تفضيل الاتصالات الاقتصادية مع عناصر قريبة من حيث العرق والدين والثقافة داخل اطار مجموعة واحدة من السكان، امر مألوف دائما وابدا.

وحتى ان قبلت، ظاهريا، افكار المساواة التي نادت بها الثورة الفرنسية، لم يكن امرا شاذا، ان يستولي ابناء قومية ما، على مهنة او فرع اقتصادي معين، من خلال منع ابناء قوميات اخرى من الوصول اليها.

كما ان هذا الفصل الاقتصادي ، على اساس مناطق السكن، واحيانا على اساس قومي، لم يختف ايضا بعد بلورة " الدولة القومية" في اوروبا في القرن التاسع عشر، والتغييرات الكبيرة التي اعقبتها في الخارطة الاوروبية .

هكذا حدث في الجمهورية التشيكوسلوفاكية (في سلوفاكيا اليوم، يسود فصل اقتصادي جزئي، او كامل احيانا، بين الاغلبية السلوفاكية، والاقلية الهنغارية)، وهكذا ايضا الوضع في ايرلندا الشمالية.

وفي عدة دول مثل يوغسلافيا قبل تفككها، كان الفصل الاقتصادي بين مختلف الشرائح السكانية فيها، جزءا من الواقع .

في الدولة الحديثة، نشهد احيانا ظاهرة معكوسة، الفصل الاقتصادي بين جماعات سكانية مختلفة، هو الذي يثير التوتر على خلفية قومية. وهكذا فان تعزيز الرغبة الانفصالية لدى الناطقين باللغة الفرنسية في اقليم كويبك في كندا، يستمد التشجيع من الشعور بالظلم الاقتصادي.

حيث يسيطر الناطقون باللغة الانجيليزية في هذا الاقليم على المراكز الاقتصادية ومن هناك تأتي مطالبة اصحاب العمل باستخدام اللغة الانجليزية. وهذه المطالبة حفزت الناطقين باللغة الفرنسية فيه، على النضال من اجل الفصل الاقتصادي على اسس عرفيه وثقافية وقومية، ولم يضعف هذا النضال حتى بعد هجرة حوالي مائة الف من المواطنين الناطقين باللغة الانجليزية من اقليم كويبك، وقيام عدة شركات تشغيلية كبرى، بهجر مونتريال، وهي خطوة الحقت اضرارا اقتصادية بالاقليم وسكانه جميعا.

في"ارض اسرائيل" وخلال الفترة التي سبقت الاستيطان الصهيوني، ساد فصل اقتصادي على اساس عرقي.

عندما اقيمت المستوطنات الزراعية الاولى في منطقتي يهودا والجليل على ايدي الطلائعين اليهود في الهجرة اليهودية الاولى، في الثمانينات من القرن التاسع عشر، اوجدوا اقتصادا خاصا بهم، لانهم كانوا يرون في هذا تجسيداً لحلمهم الصهيوني ولان حياتهم كانت تسير هكذا ايضا، قبل ذلك، داخل" المستوطنات" في روسيا القيصرية، حيث كانوا يعيشون هناك في بلدات زاد عدد اليهود فيها على ٤٠٪ واكثر. ولم يكن لمعظم سكان هذه البلدات اي اتصالات اقتصادية مع غير اليهود.

وفعلا ، لم تتبلور في روسيا فروع اقتصادية مماثلة لما في ارض اسرائيل. فانتاج المواد الغذائية وتزويدها، وانتاج المواد الخام، كانت بايدي غير اليهود (باستثناء صناعة الاخشاب التي كانت في اغلب الحالات بايدي اليهود).

لقد سيطر غير اليهود سيطرة كاملة على معظم فروع الانتاج الاخرى وعلى الخدمات ايضا مثل البريد والشرطة والمواصلات العامة. وفي اوروبا، كان بعض اليهود يعملون في الارض ايضا، لكنهم كانوا اقلية في الطائفة اليهودية.

لقد اراد اوائل الصهيانة ليس فقط اعادة اليهود الى وطنهم التاريخي، بل تغيير البنية المهنية لديهم ايضا.

ان طابع الاقتصاد الزراعي الذي اقامته طلائع موجه الهجرة الاولى، بناء على نصائح الخبراء الذين ساعدوهم، وبخاصة خبراء البارون ادموند روتشيلد، كان يتطلب تشغيل اجيرين مستخدمين. اضف الى هذا، ان الحاجة الى عدد كبير من المساعدين المستأجرين، كانت مألوفة في تلك الفترة ليس فقط في القطاع الزراعي، انما في الحدائق المنزلية والخدمات.

ان طلب طلائع" الهجرة الثانية" بشأن تفضيل" العمل العبري" الذي سنتطرق اليه في الفصل الثالث، كان تجديدا غير عادي.

اليوم، بعد مضي حوالي مائة سنة، تسهل علينا الاجابة، بأنه لولا التوجه الصهيوني نحو الاكتفاء الذاتي، ولولا فشل الاقتصاد الاحادي المحصول الذي تبنته مستوطنات البارون التي اعتمدت بشكل رئيس على زراعة اشجار الكرمة المخصصة لانتاج النبيذ، لكان قد تطور في البلاد اقتصاد لعدد قليل نسبيا من اصحاب الاقطاعيات الذين يعيشون على ثمرة عمل العمال اليدويين الذين كانوا يتدفقون من حوران ومصر وبلدان أبعد من ذلك ايضا.

وفي مثل هذه الظروف، ما كانت لتقوم دولة اسرائيل تماما مثلما لم تكن لتقوم ايضا دول البيض في كينيا وروديسيا.

ينسب جرشون شبير، في كتابه" ارض، عمل، ومصادر النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني".

وجود النزاع الوطني بين اليهود والفلسطينيين، الى "احتلال العمل"

وطرد الفلاحين العرب من الاراضي التي تم شراؤها من اصحاب اراض غائبين، واستغلالها لاقامة المستوطنات الاولى، ويقول ايضا ان هذا النزاع - على خلفية الفصل القومي في التشغيل في المستوطنات - تولد عنه الوعي الوطني الاسرائيلي والفلسطيني معا حتى ولو تطرقنا الى استنتاجات شبير على انها مبالغ فيها، فان مؤرخين آخرين ايضا، الذين تجاهلوا الاسس الاقتصادية للنزاع، اخطأوا هم في حقيقة الامر.

ان الحركة التي استهدفت "احتلال العمل" والتي عملت في السنوات ١٩٠٤-١٩١٤ لم تحقق اهدافها المعلنة غير انه بعد اقامة حكم الانتداب في اعقاب الحرب العالمية الاولى، من اجل هدف واضح، هو اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في ارض اسرائيل، كان للفصل الاقتصادي بين اليهود والعرب هدف قومي ايضا.

ففي حيفا، على سبيل المثال، تقرر في عام ١٩٢١ تقسيم الغرفة التجارية المحلية الى غرفتين ، عربية ويهودية، وذلك نتيجة لضغوط تجار يهود غربيين (اشكنازييم)، الذين كان عددهم ويزيد على عدد التجار اليهود من الطائفة الشرقية، (سفارديم). وسرعان ما بدأت الغرفة التجارية اليهودية، تأخذ على عاتقها، مهام قومية مثل استيعاب مهاجرين يهود، وايجاد مصادر عمل وتشغيل للعمال اليهود، ومنذ بداية الثلاثينيات، كان هناك تفضيل للمنتوجات اليهودية، على المنتوجات العربية، كما كانت هناك عناصر فعالة، حالت دون دمج اقتصادي يهودي - عربي في البلاد في العقد الاول من الانتداب.

والى جانب هجرة اليهود الى البلاد، بدأت تجتذب اليها العرب ايضا من الدول المجاورة، وخاصة من منطقة حوران.

وكانت كل مجموعة سكانية(يهود وعرب) تساعد على استيعاب المهاجرين القادمين في مجال اقتصادها الخاص بها، قبل كل شيء .

في عام ١٩٢٢، عندما اجرت حكومة الانتداب اول عملية احصاء سكاني، كان مجموع المستوطنين اليهود يشكل ١١٪ من مجموع السكان البالغ آنذاك ٧٥٢ الف نسمة، وفي عملية الاحصاء السكاني الثانية التي اجريت عام ١٩٣١ كان عدد السكان في فلسطين اكثر من مليون نسمة منهم حوالي ١٧٪ يهود وبعد مضي عشر سنوات، اي في عام ١٩٤١ اعلنت سلطات الانتداب، بناء على نتائج عملية احصائية ان عدد السكان في البلاد بلغ ١،٦ مليون نسمة منهم ٤٨٤ الف يهودي اي نسبة حوالي ٣٠٪، وفي تلك الفترة، كان الفصل الاقتصادي بين الاغلبية العربية والاقلية اليهودية كاملا تقريبا.

هل يوجد وجه شبه تاريخي بين الفصل الاقتصادي بين يهود وعرب في ارض اسرائيل، وبين الحروب القديمة حول آبار المياه القليلة في الصحراء، التي ورد ذكرها في التوراة؟

بعبارة اخرى: هل كانت هناك دوافع اقتصادية موضوعية للفصل، اخذت فيما بعد طابع المجابهة والعداء السياسي؟

الى درجة معينة يمكننا القول، ان الامور كانت هكذا فعلا، اذ في مراحل مختلفة، كان يدور هذا الصراع حول عدد قليل من اماكن العمل.

لقد كان لصراع طلائع المهاجرين اليهود في الهجرة الثانية، حول العمل في مستوطنات يهودا والجيل، وصراع طلائع المهاجرين في الهجرة الثالثة، على العمل في بيارات مختلفة في سنوات العشرينيات والثلاثينيات، يدور على اساس اقتصادي واضح؟

لقد ناضل العمال من اجل حقهم في العمل، وهذا ينطبق ايضا على نضال الفلاحين العرب ضد طردهم من الارض التي اقاموا عليها عدة اجيال، ونضال اصحاب الممتلكات العرب الذين خافوا على مكانتهم وحقوقهم التي اكتسبوها في اعقاب اساليب العمل الجديدة التي اتبعها اليهود .

غير ان عملية فحص اكثر دقة، ستظهر ان الصراع اليهودي العربي حمل في جميع مراحله طابعا سياسيا اكثر بكثير من المنافسة الاقتصادية.

صحيح انه من خلال نظرة الى الوراء، يمكننا القول بالتأكيد، انه في تلك الفترات القصيرة بالذات، التي تعاون فيها الشعبان في المجال الاقتصادي، حقق الطرفان فائدة واضحة.

في الفصل الاخير من هذا الكتاب، سيتم التأكيد على الاستنتاج، بأن السلام بين العرب واليهود، والسعي الى تحقيق ازدهار اقتصادي لسكان ارض اسرائيل جميعا، يتطلب، على الاقل، تنسيقا اقتصاديا - هذا اذا لم يكن ممكنا التوصل الى الدمج الاقتصادي الكامل.

عندما اعلن العرب، عامي ١٩٢٩ و١٩٣٦، فرض" مقاطعة شاملة" على الاستيطان اليهودي، لم تكن تلك عملية احتجاج على السلب الاقتصادي، كما يدعي بعض الخبراء البريطانيين، انما كانت خطوة واضحة استهدفت اقتلاع الشعب الآخر من حياتهم.

وهذه الخطوة لا بد ان تساهم في تقسيم المنطقة التي يعيش عليها الشعبان اذ انه خلافا لافتراضات حاملي راية المقاطعة العربية، فان الاغلبية اليهودية الحاسمة، لم تكن على استعداد للاقتلاع (تماما مثلما لم يخشى العرب شعارات "الترانسفير" التي اطلقها اعضاء حزب موليدت" وعناصر يهودية يمينية اخرى بعد مضي حوالي ستين سنة).

لذا لم يكن غريبا، ان توصي لجنة تحقيق بريطانية هي"اللجنة الملكية" التي ترأسها اللورد بل عام ١٩٣٧، بتقسيم البلاد الى كنتونين، يهودي وعربي، ومنطقة ثالثة تبقى تحت حكم الانتداب البريطاني ومن شبه المؤكد ان الفصل الاقتصادي، هيأ او حتى سرّع فكرة تقسيم البلاد الى دولتين، التي طرحت بعد حوالي عشر سنوات، كحل للنزاع في اطار توصيات لجنة"اونسكو ب".

كيف ومتى تمأسست الحرب الاقتصادية اليهودية - العربية؟.

في الوقت الذي لم يكن فيه اليهود يرون في صراعهم على العمل العبري وعلى"انتاج البلاد" (الانتاج المحلي) عملا يمثل مقاطعة او فصلا اقتصاديا كاملا، كان العرب مجتهدين ومتشددين في تصريحاتهم بهذا الشأن.

— تنسب بداية المقاطعة العربية الرسمية، التي دعيت الى تطبيقها كافة الدول العربية الى قرار الجامعة العربية، في كانون اول ١٩٤٤ حيث بدأ اولاً، يطبّق ضد الكيان الصهيوني، ومنذ شهر ايار ١٩٤٨، ضد" الدولة اليهودية".

اتسع إطار المقاطعة بشكل كبير وبدأ يأخذ الطابع الهجومي، حيث أعلنت المقاطعة العربية ضد كل عنصر يقدم المساعدة للاقتصاد الاسرائيلي، بغية عزل اسرائيل عن عالم التشغيل الدولي. وقد تحقق هذا الهدف بصورة جزئية. ولكن كيف كان دور السلطة البريطانية في جعل هذا الفصل الاقتصادي واقعاً ثابتاً؟

تدعي الاقتصادية البريطانية، بريارہ سميث، في كتابها" جذور الفصل في فلسطين"، ان الحكومة الانتدابية، شجعت الصهاينة، على ترسيخ الفصل الاقتصادي. وتقول انه في سنوات حكم الانتداب، كانت لا تزال هنالك درجة ما من النشاط الاقتصادي المشترك بين اليهود والعرب، غير انه في العشرينيات، بدأ الفصل الاقتصادي الصهيوني، يأخذ طابع السياسة الاشتراكية - الاقتصادية".

وخلافاً للرأي المألوف والقائل، ان الفصل الاقتصادي بين اليهود والعرب بدأ في الثلاثينيات، نتيجة للمقاطعة التي فرضها العرب واليهود، كل على الآخر، ولأحداث أعوام ١٩٣٦-١٩٣٩، تدعي سميث، ان السياسة البريطانية التي استهدفت تحقيق اقامة" الوطن القومي اليهودي" مهدت لخلق كيان صهيوني كبير ومتجانس، وهكذا أدى الأمر الى تقسيم الاقتصاد في فلسطين.

هذه الاستنتاجات، مهما كانت استفزازية لا تنسجم مع الحقائق التي سنورد بعضها في الفصول الآتية من هذا الكتاب، وليس بالتأكيد، مع وجهة

النظر الصهيونية بشأن النشاط البريطاني في "ارض اسرائيل". كما أنها تتعارض مع التفكير العربي وتقدير البريطانيين لعملهم في"ارض اسرائيل".

وطيلة مدة بقاء الحكم البريطاني في البلاد، ظل الشعبان يعيشان على ارض واحدة، تمثلت المجابهة القومية بينهما، في انغلاق الاقتصادين اليهودي والعربي .

يشير نداف هليفي، وروت كلينوف - ملمول، في كتابهما "التطوير الاقتصادي الاسرائيلي" انه في عام ١٩٣٦، كانت هناك نسبة ٧٪ فقط من الناتج القومي الخام في فلسطين، تأتي من التجارة بين اليهود والعرب، في حين جاءت ٩٣٪ من الناتج القومي الخامي، نتيجة للنشاط الاقتصادي المنفرد في القطاعين.

لقد زادت حدة هذا الفصل في السنوات الاخيرة من حكم الانتداب، حتى بلغت الفصل النهائي المطلق الذي جاء نتيجة لحرب عام ١٩٤٨.

الى جانب حكومة الانتداب، التي ترأسها جهاز بريطاني، كانت مستوياته الدنيا، يشغلها موظفون عرب ويهود، عملت ايضا، اجهزة مستقلة، يهودية وعربية، ادارت بفعالية مختلفة، شؤون الطائفة التي تترأسها.

هذه الادارة، التي كانت تسعى الى الفصل الفعلي، اشرفت على مجالات الرفاه والصحة، والتعليم، وتطوير الاقتصاد في كافة فروعه، بمافيه التخطيط الزراعي، وتطوير مصادر المياه والصناعة.

وفي كل مجال تقريبا، كانت هناك وحدة "شاملة" يترأسها موظف بريطاني، اشتملت على جهاز مزدوج من الوحدات، واحدة لتقديم خدمات الى"الطائفة العربية"، واخرى "للطائفة اليهودية".

ونشأ هذا الوضع ايضاً، بحكم السياسة التي انتهجتها حكومة الانتداب البريطانية - على الأقل سياستها الرسمية - حيث ان كتاب الانتداب الذي أعطته عصبة الأمم لبريطانيا على "ارض اسرائيل" نص على انه يهدف الى اقامة

وطن قومي لليهود، في"أرض اسرائيل".

والمنطق يستوجب ان يقوم صاحب "الوطن القومي" بتطوير وسائل لادارة ذاتية منفصلة، واقتصاد لا يكون مرتبطاً بسكان البلاد الآخرين.

وفعلا، عمل الاستيطان اليهودي منذ اواخر الثلاثينيات، وحتى السنوات الاخيرة في سلطة الانتداب، كدولة داخل دولة، عن طريق ايجاد جهاز سياسي وامني، وخدمات رفاه، وجهاز اقتصادي خاص به، وشغّل اليهود خطوط حافلات منفصلة، داخل المدن وبينها، حيث عمل عدد منها الى جانب الحافلات العربية.

وكان اليهود يأكلون بشكل رئيسي من الخضراوات والفواكة التي زرعوها، وكانوا يشغّلون العمال اليهود في مصانعهم، سواء في المدن أو القرى.

في اعقاب حرب عام ١٩٤٨، ومنذ ان بقيت في دولة اسرائيل أقلية عربية صغيرة ومتفرقة، بدأت عملية طويلة وبطيئة جداً لدمجها في إقتصاد الدولة، إذ أنه رغم مضي حوالي ٥٠ سنة، ورغم ان هذه الاقلية العربية زاد حجمها واصبحت تشكل حوالي ٢٠٪ من مجموع سكان الدولة، لم تنته بعد عملية الدمج الاقتصادي، حيث ان قسما كبيرا من العرب في اسرائيل، يسكنون في قرى وبلدات ومدن خاصة بهم، وليست لهم اتصالات يومية مع اليهود ومع ذلك، فهم لا يقيمون اقتصاداً عربياً منفصلاً مثلما كان عليه الوضع قبل عام ١٩٤٨.

في الفترة ما بين عام ١٩٤٨، وحرب عام ١٩٦٧، بلغ الفصل الاقتصادي في "أرض اسرائيل" الغربية ذروته، ثم إنتهت تلك الفترة بصورة مفاجئة مع إحتلال الضفة الغربية كلها في حزيران ١٩٦٧.

وبدا عشرات الآف السكان من المناطق المحتلة - الضفة الغربية وغزة - يتوجهون يوميا الى العمل في إسرائيل، يشترون منتوجات صناعية وزراعية من اسرائيل ويصدرون منتوجاتهم عبر جسري نهر الاردن او الموانيء والمطارات

الاسرائيلية .

هل صحيح، أنه حدثت نقلة من حالة قطعية تامة، الى حالة دمج إقتصادي كامل بين اسرائيل وأقاليم الضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى الجولان وغزة؟.

من خلال إلقاء نظرة خاطفة، قد يتكون الانطباع ان الاندماج يتجاوز حدود المناطق التي احتلتها اسرائيل، ليصل الى كل الدول العربية، عن طريق انتقال البضائع عبر جسور نهر الاردن، وباتجاه واحد، نحو الشرق، دون" اوراق" وبصورة حرّة تقريباً.

رغم ان المقاطعة العربية ظلت مستمرة نصّا وروحاً ، ورغم أن القانون الاسرائيلي يحظر اقامة علاقات مع الدول العربية المعادية، وبضمنها علاقات تجارية، فقد سمحت اسرائيل لسكان الضفة والقطاع بنقل بضائع عبر جسور نهر الأردن دون قيود، وكأنه تسود علاقات سلام بينها وبين الاردن وجاراتها.

غير أنه سرعان ما تبين، أن هذا الدمج أحادي الجانب، كان يستهدف بشكل رئيس، حل المشاكل الانسانية الصعبة، التي نجمت عن حرب الايام الستة، من خلال حرص جميع الاطراف، إسرائيل، الفلسطينيين، الاردن، والدول العربية، على التأكيد بأن الحلول العملية التي تم التوصل اليها، لا تشكل سابقة، ويجب عدم اعتبارها حلاً مبدئياً للمقاطعة والفصل الاقتصادي، اللذين مضت سنوات طويلة عليهما.

كما تم تأجيل تسوية من جانب واحد لمواضيع تطوير اقتصادي مشترك، ومبادرات في المناطق المحتلة، الى عهد الحل السياسي، وكذلك المستوطنات اليهودية التي تشكل ابرز علامة مميّزة للاحتلال الاسرائيلي، أعادت الاسرائيليين الى أيام ما قبل قيام الدولة، التي تميزت بسياسة الاستيلاء على الاراضي الخالية، وخلق حقائق على أرض الواقع، من خلال التجاهل التام للعرب.

ان اتفاقية السلام الاسرائيلية - المصرية، التي وقعت في حديقة البيت الابيض، في شهر آذار ١٩٧٩، مهدت الطريق لانهاء الحرب الاقتصادية، بين اليهود والعرب.

غير أنه، بعد مرور ١٥ سنة على هذه الاتفاقية، وبعد التوقيع على وثيقة إعلان المبادىء في اوسلو، بتاريخ ١٣-٩-١٩٩٣ وبعد التوقيع على اتفافية إنهاء حالة الحرب بين اسرائيل والاردن، في ٢٣-٧-١٩٩٤، بدأت تلوح في الافق، علامات إنتهاء صراع المائة سنة.

إذ أنه لأول مرة، منح الفلسطينيون والاردنيون وهم الشركاء الطبيعيون والاكثر اهمية بين العرب، العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، الآهلية القانونية، والأهم منها، الأهلية الأخلاقية والايديولوجية، لوجود علاقات اقتصادية بين اليهود والعرب.

ان عملية السلام بين اسرائيل والعرب لم تنته في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع لها ان تشهد تقلبات، صعوداً وهبوطاً، على مدى فترة طويلة قادمة. كما أن مظاهر الحرب الاقتصادية بين اليهود والعرب، قد تأخذ أشكالا متنوعة لسنوات ليست قليلة. ربما تكون هناك فترات قصيرة أو طويلة من الفصل الاقتصادي الذي ستفرضه اسرائيل، على شكل إغلاق على الفلسطينيين.

حتى وقوع سلسلة العمليات الانتحارية التي نفذها رجال حركة حماس في الفترة ما بين شهري شباط وآذار ١٩٩٦، ساد شعور بأن الارهاب بدأ يخبو، غير ان تلك العمليات أوضحت بأن العملية قد تكون أطول مما هو متوقع.

ان العمليات التي تتسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا، تترك أثراً نفسانياً قوياً، لدرجة أنها تحبط كل منطق إقتصادي، ففي اعقاب تلك العمليات، جرى تأجيل إلغاء الفصل الاقتصادي بين الشعبين المقيمين على ارض اسرائيل الغربية، حتى ولو كان هذا الفصل يلحق الضرر برفاهية كلا الجانبين.

المذبحة ضد المصلين المسلمين، في المسجد الابراهيمي، في شهر آذار ١٩٩٤، والعمليات الدموية في حافلة شارع دزينغوف بتل ابيب، في شهر ايلول ١٩٩٤، وضد الجنود الاسرائيليين في محطة النقل في بيت ليد في شهر كانون ثان ١٩٩٥، ومن ثم العمليات في القدس وعسقلان وتل ابيب في نهاية شهر شباط، وبداية آذار من عام ١٩٩٦، كل هذه الاحداث، أعادت عملية السلام الى"المربع الأول".

غير أن فصلاً إقتصادياً شاملاً، رسمياً وعملياً، فصلاً لا يكون ردة فعل لعمليات يائسة، بل ثمرة تفكير متزن - يبدو منذ اتفاقية أوسلو، غير منطقي ولا أمل في نجاحه، اذ أن ٢٨ سنة من الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، خلقت ارتباطاً متبادلاً بين اسرائيل وهذه المناطق ، ولو أنه غير متساوٍ: الجانب الفلسطيني، مرتبط باسرائيل، ليس فقط بصفتها الجهة التي تشغّل عشرات الآف العمال والسوق للمنتوجات الزراعية الفلسطينية، بل بصفتها مصدراً للمواد الخام والمنتوجات الغذائية المستوردة أيضاً.

لقد أدى الإغلاق الذي فرضته اسرائيل على المناطق المحتلة في مطلع شهر آذار من عام ١٩٩٦، الى خلق أزمة اقتصادية خطيرة، دلت على أنه فيما لو قررت حكومة اسرائيل في المستقبل، تطبيق الفصل الاقتصادي التام بينها وبين مناطق الادارة الفلسطينية ، يمكن ان يتم هذا فقط بصورة تدريجية، ومن خلال إهتمام متبادل وتعاون مع الفلسطينيين . غير أنه في مثل هذه الحالة، سيثار سؤال هو: إذا سادت بين الطرفين علاقات منتظمة وسليمة، توفر امكانية التعاون، لماذا الإصرار على الفصل؟ أليس من الاجدى في وضع كهذا، ان يفضل الطرفان الدمج الاقتصادي، مثلما إقترحت ذلك لجنة" اونسكو ب" عام ١٩٤٧؟.

عام ١٩٩١، قامت مجموعة اقتصاديين أمريكيين واسرائيليين وعرب، باشراف البروفسورين ستانلي فيشر، وتوماس شيلنغ، باجراء بحث حول موضوع

الدمج الاقتصادي بين اسرائيل والفلسطينيين، عرف باسم "مشروع كندي - هارفارد" وتوصلت الى إستنتاج بأنه لا يمكن التغلب على الارتباط المتبادل الذي نشأ في أعقاب تشغيل الفلسطينيين في اسرائيل، الآ بعد "فترة فطام" تستمر عدة سنوات. والإغلاق الذي فرضته اسرائيل على المناطق المحتلة في آذار ١٩٩٦ رهن على ان استنتاج "مشروع كندي - هارفارد" كان صحيحا في أساسه. كما ان "اتفاقية باريس"بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي جرى توقيعها في الثاني من أيار عام ١٩٩٤، وضعت الاساس للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين. وتتميز هذه الاتفاقية بكونها غير مقيّدة بنظرية معينة، بل توفر امكانية التعاون على اساس "ما هو قائم" واستمرار الواقع الذي تبلور منذ عام ١٩٦٧.

وقد ثبت نجاح هذه الاتفاقية، منذ السنة الاولى من تطبيقها. وبما أن الحقائق الماثلة على الأرض، أقوى بشكل عام، من أي نظرية، فلا شك في أن أي تسوية دائمة يجب ان تعتمد في نهاية الامر، على اتفاقية باريس.

غير ان هذه الاتفاقية وكما سنورد بالتفصيل في الفصول القادمة، أبقت عدة مسائل اساسية دون حل.

كما أن الذين صاغوا هذه الاتفاقية، لم يأخذوا في الحساب، دمج الاردن، بطريقة معينة، في الاطار الاقتصادي الذي سيتبلور في المستقبل.

لذا، يجب دراسة مجالات الفصل والدمج الاقتصادي على ثلاثة أصعدة:

* اولا: الصعيد الاسرائيلي - الفلسطيني، المرصّع بالمشاكل السياسية والاقتصادية التي تدفع بشدة نحو إزالة الحواجز.

* ثانيا: الصعيد الاسرائيلي - الفلسطيني - الاردني، الذي ينطوي رغم التعقيدات الاضافية التي يثيرها، على امكانية واضحة للدمج، سواء كان دمجاً ثلاثياً، او بين اسرائيل وكونفدرالية اردنية - فلسطينية.

* ثالثا: صعيد التعاون الاقليمي، وفقاً للإطار الذي نشا في مؤتمري

الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وعمان عام ١٩٩٥. والمقصود هنا، نشاط اقتصادي بين الدول من اجل المنفعة المتبادلة من خلال المحافظة على أطر سياسية واقتصادية منفردة.

بطبيعة الأمر، هناك علاقة بين النشاطات على هذه الاصعدة الثلاثة جميعاً. اذ يجب الآ نأمل، على سبيل المثال، في تعميق حقيقي لعلاقات اسرائيل مع الاردن، طالما كانت الاردن تنتهج اسلوب الفصل بينها وبين الفلسطينيين. كما أن الخلافات في المجال السياسي ايضا، ستزول فقط، عندما يطرأ تقدم حقيقي في الاصعدة الاقتصادية الثلاثة.

الباحثة، سارة ريفي، وصفت في كتابها "قطاع غزة: الاقتصاد السياسي لعدم التطوير"، الذي صدر في عام ١٩٩٥ (قبل اتفاقية اوسلو ب) ما هو متوقع لعلاقات اسرائيل مع سكان المناطق التي إحتلتها عام ١٩٦٧ بأنه "طلاق سياسي، وزواج إقتصادي". وتتطرق ريفي، الى هذا التنبؤ بصورة سلبية، وتدعي ان "الدعامات الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي بقيت كما هي عليه" وهكذا تتلاءم وجهات نظرها مع وجهة نظر المتطرفين في المعسكر الاسرائيلي الذين يعارضون "الزواج الاقتصادي" اذ كان مرتبطا "بطلاق سياسي". وفي المقابل، هناك الكثيرون من مؤيدي عملية السلام في اسرائيل، يرحبون بنبوءة " الطلاق السياسي، والزواج الاقتصادي". إذ أنه بالنسبة لهم، المقصود هو" زواج" بين طرفين متساويين، وفق روح تقرير لجنة" اونسكوب" لعام ١٩٤٧.

بهذه الروح، يجب ان ننظر الى جهود دعاة الدمج الاقتصادي، أمثال، شمعون بيرس، الذين رسموا خططا استثمارية بعشرات مليارات الدولارات، والمعدة لتحسين مستوى حياة كل سكان المنطقة بشكل لم يعرف من قبل.

على مر السنين، تطورت منظومة متشعبة للغاية من البحوث، والمقترحات، والخطط والمشاريع المفصلة، التي يوجد من يربطها برزمة واحدة هي

"إقتصاد السلام" غير ان شعار "اقتصاد السلام" هذا، يدل على درجة كبيرة من السذاجة المتمثلة بالرغبة في الاقلاع والطيران من فوق القارات قبل ان نتعلم كيف نسير على الارض، ورسم حقائق مؤشرة قبل ان تتمكن عملية السلام من التغلب على الحواجز الاولى التي تعترضها.

ومع ذلك، يدل شعار "اقتصاد السلام" على شيء ما من الحكمة، التي تنطلق من الاعتراف بأن الشرق الاوسط، يجب ان يخّلص نفسه من الوحل الاقتصادي الذي يغرق فيه، وان يوجه طاقاته وموارده البشرية والمالية المتوفرة فيه، نحو التطوير الاقتصادي لمصلحة جميع سكان المنطقة. وهكذا، فإنه بدون رؤية، حتى لو كانت واقعية ومقيدة، لن يحل السلام بين اسرائيل وجاراتها ولن يكون هناك تطوير اقتصادي اقليمي.

على هذه الخلفية، هناك حقيقة تثير الدهشة وتبعث على الحيرة، وهي ان قليلين جدا، هم الذين يدركون ضغوطات "اقتصاد السلام" وواقع مائة سنة من الفصل الاقتصادي بين اليهود والعرب، وجوهر الحرب الاقتصادية المتبادلة، والضرر الواضح، والفائدة غير المباشرة، التي اصابت كل واحد من جميع الاطراف.

هذا الكتاب، هو المحاولة الاولى، لإلقاء نظرة على التاريخ الاقتصادي "لارض اسرائيل" من وجهة نظر خاصة بالفصل الاقتصادي.

الفصل الثاني

صهيونية الدمج الاقتصادي

على الرغم من الانطباع الذي قد ينشأ، يجب ان يكون واضحاً، بأنه لم يكن هناك تطابق تام بين الايديولوجية الصهيونية، وبين التوجه نحو إقامة اقتصاد يهودي منفرد في "ارض اسرائيل" إذ أنه ليس فقط جماعات هامشية في الحركة الصهيونية. مثل "بريت شلوم" (حفل السلام) برئاسة حاييم كلفريسكي، يهودا لايب حفنس، ومارتن بوبر، ارادوا ان يقيموا إقتصاداً مشتركاً لجميع سكان البلاد. بل كانت هناك زعماء صهاينة بارزون أيضاً، طالبوا المرة تلو الاخرى، ربما كان بعضهم من أجل الدعاية فقط، لكن الكثيرين منهم كانوا مخلصين، في دعوتهم لدمج العرب في الاقتصاد المتقدم الذي يبنيه اليهود.

كان ادعاؤهم، ليس فقط ان البلاد تتسع للشعبين، إنما أيضا، بمساعدة اليهود يستطيع العرب تخليص أنفسهم من واقع الاقتصاد الاقطاعي، الذي يحول بينهم وبين التقدم الاقتصادي، وان علاقات العداء بين الشعبين، التي تبلغ أحياناً درجة العنف، تذكيها أقلية في الوسط العربي، والتي تخشى من الاقتصاد المتقدم الذي يقيمه اليهود. وكان من أبرز روّاد هذه الفكرة، الدكتور حاييم ارلوزوروف الشخصية المتميّزة، في الحركة الصهيونية، ورئيس الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية، منذ عام ١٩٣٠، وحتى اغتياله على شاطيء بحر تل ابيب عام ١٩٣٣.

في الاول من شهر نيسان عام ١٩٣٠، كتب حاييم اولوزوروف، مقالاً بعنوان "الخلفية الاقتصادية للمشكلة العربية، ونشرته صحيفة "منوراه" الناطقة بلسان الحركة الصهيونية قال فيه: "ان الجميع متفقون اليوم، ان لم يكن حتى الان، بأن المشروع الصهيوني مرتبط ومدموج بالحياة الاقتصادية لعرب ارض

اسرائيل.

وادعى، ان ما يمنع هذا الدمج، هو الوضع الذي يعيشه المجتمع العربي في " ارض اسرائيل" وهوأقرب من حيث مستوى تطوره، الى المجتمع الاقطاعي، منه الى المجتمع الصناعي الحديث.

وشرح أرلوزوروف، مستعينا بوافر من المعطيات، التي من ضمنها معلومات يصعب الوصول اليها في تلك الايام، كيف يمكن للمشروع الصهيوني أن يساعد في رفع مستوى حياة العرب، في " ارض اسرائيل" سواء عن طريق تطبيق اساليب فلاحة زراعية حديثة ، او من خلال استثمارات صناعية، تؤدي الى رفع اجور العمال العرب، او عن طريق تسريع التغييرات بعيدة الأثر في بنية المجتمع العربي، التي من شأنها ان تؤدي الى تحريك عجلة التقدم الاقتصادي.

هناك أقلية ضئيلة فقط، من المرابين العرب، الذين كانوا يتقاضون نسبة تصل الى ٢٥٪ كفوائد على القروض التي يمنحونها، هم الذين قد يتضررون من فكرة الدمج مع الاقتصاد اليهودي.

وادعى أرلوزوروف، أن صوت هذه الاقلية، واولئك الذين تدعمهم ممن لا يفهمون حتى الأن المغزى الايجابي للاستيطان اليهودي، هو الوحيد الذي يسمع، وهو فقط الذي يعارض وعد بلفور وحكم الانتداب.

وفي السياق، يولي ارلوزوروف، أهمية بالغة، وربما مبالغا فيها، لأطر تنظيم "تحالف عمال "ارض اسرائيل" الذي أقامته الهستدورت عام ١٩٢٧، و"المنظمة المشتركة" في أماكن العمل كأداة لرفع المستوى المتدني لحياة العامل العربي، والتقليص التدريجي للفجوة القائمة بينه وبين مستوى حياة العامل اليهودي، الأفضل بكثير.

وكدليل على وجهة نظره، أورد أرلوزوروف الفائدة التي جناها العرب من الاستيطان اليهودي.

كما اقترح أرلوزوروف، التفريق بين المواقف التي يجب ان تتخذها الزعامة الصهيونية، في اطار صراعها الحالي ضد الزعامة العربية، التي تتعرض لها، وبين تحليل اقتصادي مجرد للمشكلة.

ان من شأن التحليل الاقتصادي ان يبرهن على ان" الاستيطان العربي - اليهودي المشترك" هو الحل الذي يجب على الشعبين السعي اليه.

انه لم يقترح وجود مستوطنات يعيش فيها يهود وعرب معاً، إنما تخطيط تطويري مشترك في المجال الاقتصادي والزراعي، ورصد مخصصات لترميم القرية العربية، الى جانب رصد مخصصات للمستوطنات اليهودية.

غير ان هذه الافكار، لم تبلغ حتى ولا التخطيط على الورق، فكيف الى درجة المساواة الحقيقية، فالزعامة الصهونية لم تقترح ابداً، رصد مخصصات دعم متساوية "للفلاحين" اليهودي والعربي، وأجر متساوٍ للعامل اليهودي والعامل العربي، لا في أيام موجة" الهجرة الثانية" ولا في مطلع الثلاثينيات.

لقد اقترح يعقوب حزان، احد زعماء حركة" هشومير هتسعير" في مقال نشرته الصحيفة الناطقة بلسان حركته في شهر حزيران عام ١٩٣٤ مساعدة العامل العربي في نضاله المهني، لكنه إدعى بأن الدمج الاقتصادي الكامل في المرحلة الحالية، سيؤدي الى انخفاض مستوى الاجور بشكل عام، ويجعل أبناء طبقة العمال اليهود، غير قادرين على الهجرة الى فلسطين لانهم لن يستطيعوا العيش بالاجر الذي سيعرض عليهم .

كرر أرلوزوروف، موقفه المؤيد لدمج اقتصادي يهودي - عربي، في سياق المذكرة حول "تطوير الاراضي في ارض اسرائيل" التي كتبها بأسم الوكالة اليهودية، وقدمها الى حكومة الانتداب البريطاني في ١٠ آذار عام ١٩٣٣، (قبل حوالي ثلاثة اشهر من اغتياله).

في تلك المذكرة فنّد ارلوزوروف واحدة، واحدة، الافتراضات التي تضمنتها

تقارير خبير الاراضي، لويس فرنتش، والرجل الاقتصادي جون هوب - سمبسون، ولجنة شاو، التي بررت أحداث العنف العربية عام ١٩٢٩، وأيدت تجميد الهجرة اليهودية الى فلسطين، من قبل الحكومة البريطانية، والتحول المعادي لليهود في سياستها في " ارض اسرائيل".

وفي سياق رفضه للادعاء الرئيسي للباحثين البريطانيين، بشأن طرد الاف المزارعين العرب من اراضيهم، بعد إقامة المستوطنات اليهودية، أشار ارلوزوروف، الى أن بضع مئات من البدو الذين كانوا مزارعين مستأجرين في سهل(حفار)، في السابق، قبل أن يشتري اليهود الارض هناك، لم يقدموا شكاوي. حيث أن هؤلاء البدو وجدوا عملا لدى مزارعي حديرا في مجال النقل على ظهرو جمالهم وتوزيع الحليب وزراعة الخضروات كما رفض ارلوزوروف، أيضاً، إدعاءات هوب - سمبسون، بشأن الفرص الضئيلة لتطوير الصناعة في " ارض اسرائيل" التي اعتمد عليها في حساباته المتعلقة بقدرة الاستيعاب في" ارض اسرائيل" وأكد ارلوزوروف، ان المصانع اليهودية تشغّل حوالي ٦٠٠٠ عامل حتى الآن؟

واضاف: "مناطق الصناعة، تعرض سوقا فيها قدرة شرائية ملموسة، للمنتوجات الزراعية العربية، كما أن القدرة على إستيعاب العمال من المدن، مهنيين وغير مهنيين، في تصاعد مستمر كذلك إرتفاع دخل الحكومة في "ارض اسرائيل "من العائدات الضريبية، التي تجبى من القطاع اليهودي، يساعد على رفع مستوى حياة السكان العرب".

كان أرلوزوروف، يعتبر واقعيا بين الزعماء الصهاينة، ففي أحد المؤتمرات التي ناقشوا فيها كالعادة "المسائل المصيرية"، قال: "عندما يحلب الفلاح بقرة، لا يفكر بالصهيونية".

ولولا اغتياله، لكان من المحتمل جدا، أن تحدث مجابهات وصدامات حتمية مع نظرائه الذين كانوا اكثر تعصبا في وجهات نظرهم غير انه في سنوات

العشرينيات والثلاثينيات أيضا، كان هناك زعماء يهود" كانت مواقفهم بالنسبة لمسألة الدمج الاقتصادي مع العرب، أكثر تطرفا .

الحاخام مردخاي م. كفلن، مؤسس "حركة التجديد" في وسط اليهود الامريكيين، كتب في صحيفته اليومية في السادس من حزيران عام ١٩٢٩ مايلي:

"بدلا من وضع المؤهلين والمبادرين من العرب في مواقع في عدد من المشاريع المالية والصناعية، نمّت الادارة الصهيونية روح الشوفانية وأجواء الاستعلاء الغربي، الأمر الذي أدى بصورة حتمية إلى إثارة حقد مواليد البلاد".

بالنسبة للمجموعة الصغيرة، من طلائع الهجرة الاولى، الذين وصلوا الى البلاد عام ١٨٨٢، كان الدمج بين الاقتصادين اليهودي والعربي، ليس فقط نظرية، ولا هدفا يجب السعي الى تحقيقه فحسب، بل واقعا حتميا.

في قدومهم الى البلاد، وهم محمولون على أجنحة حلم العودة الى أرض الأجداد، والعيش فيها من الزراعة، لم يكونوا يطمحون الى أن يكونوا أصحاب "ضيع" يستمتعون بثمرة عمل الآخرين، ولم يفكروا بتشغيل العمالة اليدوية العربية، الذين لم يكونوا يعرفون لغتهم، وكان زعماؤهم غريبين بالنسبة لهم. بيد انهم منذ ان اعتادوا على عمل العرب، واستفاد العرب أيضا من ظهور مصدر تشغيل آخر، غير المزرعة العائلية، بدأ ينشأ في البلاد واقع جديد.

هذا الواقع الجديد الذي نشأ خلال عشر سنوات فقط، بعد اقامة المستوطنات الاولى في منطقتي الجليل والقدس، وصفه ميخائيل اساف، في كتابه "العلاقات بين اليهود والعرب في أرض اسرائيل" بقوله: "كان العرب، ذكورا واناثا، يعملون في المستوطنات كعمال دائمين أو مؤقتين كانوا يعملون على العربات، او كخدم، او كمربيات اولاد.

وفي عدة مستوطنات، مثل زخرون يعقوب، ومستوطنات الجليل، كان العرب يسكنون في المستوطنات، حتى انها كانت مليئة بهم".

كان هذا، نمط حياة لامع مطلع القرن العشرين تلك الفترة التي كان فيها حتى اولئك الذين لم تكن لديهم القدرة، يحيطون أنفسهم بعدد كبير من المساعدين والخدم، الذين كانت اجورهم متدنية.

كيف يمكننا شرح هذا الاتصال القريب الذي كان بين طلائع الهجرة اليهودية الاولى، وبين جيرانهم العرب، الذي كان احيانا ياخذ شكل علاقات الارتباط؟.

هناك تفسير واحد هو العزلة القاسية التي كان يعاني منها المستوطنون اليهود، والتي في ظروفها فقط، يمكن ان تنشأ علاقة قريبة بين اليهود وجيرانهم العرب.

كان عدد المستوطنين اليهود جميعا، آنذاك، حوالي ٢٥,٠٠٠ نسمة، أي حوالي ٥٪ من مجموع السكان في البلاد الذين كان عددهم أقل من نصف مليون نسمة.

كان ذلك "الاستيطان القديم" ومعظمه يتركز في احياء منفصلة في القدس، وطبريا، وصفد، والخليل. وقد عاش المزارعون اليهود في مستوطنات حديرا، ومشمار هيرون ومحنايم، ومشولا، والمستوطنات الاخرى في عزلة قاسية جدا.

اضف الى ذلك، ان مزارعي المستوطنات كانوا يتمتعون بعرض هائل من العمال من جيرانهم العرب والشركس، وكان عدد كبير من هؤلاء العمال، ليسوا من اولئك الذين تركوا عملا آخر لكي يعملوا لدى اليهود، إنما كانوا فلاحين او مستأجرين لم تكفهم محاصيل مزارعهم الصغيرة لاعالة عائلاتهم بصورة مرضية، حيث عرض هؤلاء على جيرانهم اليهود، اضافة لعملهم في الحقول، ان يقدموا خدمات مختلفة بما فيها التدريب والارشاد الزراعي الذي كان ينقصهم في تعاملهم مع الواقع الجديد، الذين وجدوا أنفسهم فيه.

كانت العلاقات التي نشأت بين المزارع اليهودي وبين العامل العربي، هي

علاقات تعارف أكثر منها علاقات صداقة. حيث تعلم اليهود اللغة العربية، وتعلم العرب اللغة العبرية ولغة الايدش.

ولكن، رغم أنه لم تنشأ بين الطرفين علاقات صداقة، كانت اعمال العنف من جانب الجيران أقل نسبيا، في تلك السنوات الاولى للاستيطان.

لقد سكن الفلاحون اليهود في عدة مستوطنات زراعية، في بادىء الامر، في "الاحواش" التي أخلاها العرب، واستعانوا بعمالهم العرب في اعمال البيت، والحراسة والمواصلات.

في المستوطنات التي تزرع محصولا واحدا، أضطر الفلاحون اليهود، لشراء معظم المواد الغذائية من جيرانهم العرب مثل: الخضار، والحليب، والبيض. وفي مستوطنة حديرا، زرع اليهود والعرب البطيخ بصورة مشتركة . كما اشتروا من القرى العربية أيضا السماد العضوي لحقولهم.

امريكا الشمالية، استراليا، نيوزلندا، وجنوب افريقيا، هاجر اليها عشرات ملايين المستوطنين من اوروبا، خلال القرن التاسع عشر، كانت تلك بلادا ذات مساحات شاسعة واراضٍ خصبة، ومصادر مياه، وفّرت للمستوطنين امكانية ان يصبحوا أصحاب مزارع كبيرة من الجيل الأول ، بعد وصولهم الى هناك، الأمر الذي لم يحدث في فلسطين. يضاف الى هذا، أن كثيراً من المستوطنين في الولايات المتحدة واستراليا، كانوا من أبناء عائلات المزارعين.

ولم تكن الزراعة في البلاد الجديدة تجربة صعبة، مثلما كانت بالنسبة للمستوطنين اليهود في "ارض اسرائيل".

لقد فشلت عدة محاولات قام بها طلائع الهجرة اليهودية الاولى، لاقامة مزارع كبيرة. حاول، رؤبين ليرر، وهو صاحب مزرعة كبيرة في ضواحي أوديسا، ان يقيم مزرعة مماثلة بالقرب من مستوطنة ريشون لتسيون لكنه غرق في الديون، واضطر لبيع معظم أراضيه، وهكذا، كان مصير، مردخاي ليبويسكي، أيضا، الذي

جاء من الولايات المتحدة، واشترى الاف الدونمات في منطقة الجليل، لكنه اضطر لبيعها.

كانت "أرض اسرائيل" الجبلية في معظمها أرضاً وعرة، وكانت أرض النقب قليلة الأمطار. وكانت هناك مستنقعات في السهل الساحلي والسهول الشمالية، كما أن الإعتقاد المسبق لدى المستوطنين بأن البلاد خالية من السكان، كان خاطئاً. رغم أن عدد المزارعين العرب كان قليلاً نسبياً مقارنة بمساحات الأرض التي كانوا يزرعونها.

غير أنه بسبب أساليب الفلاحة البدائية والخوف من زراعة المحاصيل البعلية، نظراً لكثرة سنوات الجفاف، أضطر الفلاح العربي لحراثة مساحات واسعة من الأرض، لكي يتمكن من إعالة أسرته.

كما أن حقيقة كون الأرض في معظم الحالات، ليست ضمن ملكية من يحرثونها، وكان المزارعون المستأجرون، يضطرون لتقاسم ثمار عملهم مع صاحب الأرض، الذي كان يقيم في المدينة أو في سوريا ولبنان، فرضت على الفلاحين العرب، حراثة مساحات واسعة.

على الرغم من الضائقة التي وجد مستوطنو الموجة الاولى من الهجرة اليهودية، أنفسهم فيها، نظرا لعدم تأهيلهم جسديا ونفسانياً ، للواقع الصعب الذي صادفوه لدى وصولهم الى فلسطين، كانت هناك حالات قليلة جدا قام فيها يهود المستوطنات بتأجير اراضيهم الى مزارعين عرب.

وقد أثارت هذه الظاهرة إنتقادات سواء من جانب جيران المؤجرين، أو من جانب المؤسسات التي كانت تساعد المستوطنين .

وبعد عام ١٩٠٤ توقفت ظاهرة تأجير اراضي اليهود نهائياً تقريباً. ثم عادت هذه الظاهرة في أيام الاستيطان الكبير في الخمسينيات، بعد قيام الدولة، ولفترة قصيرة فقط.

لقد برزت العلاقات بين مستوطني الهجرة الأولى وبين جيرانهم العرب، على خلفية الحاجز الفاصل الذي كان قائماً بين يهود " الاستيطان القديم" وبين جيرانهم العرب في المدن المشتركة.

كان أبناء "الاستيطان القديم" متنكرين لافكار الحركة الصهيونية، ويحافظون على أطر منفصلة أيضاً في حياتهم اليومية.

وبما أنهم، في معظمهم، كانوا يعيشون على "توزيع" المساعدة المباشرة، سواء للمجموع، او للفرد، لم يتحركوا لبناء إقتصاد إنتاجي، ولهذا السبب تحدد التماس بينهم وبين جيرانهم.

في بعض المدن مثل حيفا وصفد كانت التجارة أكثر اختلاطاً. إذ كان اليهود من الطوائف الشرقية هم الأكثر اختلاطاً حيث كانوا يتقنون اللغة العربية، ونشأت بين هؤلاء التجار اليهود وبين التجار العرب شراكة في مجالات مختلفة، بما فيها الاستيراد من الدول المجاورة، أو التسويق.

إن دخول اليهود الى قطاع الزراعة منذ أيام الهجرة الاولى، أحدث إنقلاباً في العلاقة بين اليهود والعرب، صحيح ان المستوطنين اليهود لم يكونوا يرغبون في اقامة اقتصاد يرتكز على الشراكة مع العرب، غير انه اتضح لهم، بكل بساطة، أنهم لا يستطيعون تحقيق حلمهم الزراعي بطريقة اخرى.

الفصل الثالث

احتلال العمال

بداية الفصل

في مطلع عام ١٩٠٥، أسس في مستوطنة بيتح تكفا، حزب "هبوعيل هتسعير" الذي إندمج مع مرور الوقت، مع حزب" أحدوت هعفوداه" ليشكلا معاً حزب "بوعليه ايرتس يسرائيل" (عمال أرض اسرائيل).

بعد تأسيسه بحوالي سنتين، بدأ حزب "هبوعيل هتسعير" (العامل الشاب)، يصدر صحيفة اسبوعية سميت باسم الحزب. وكانت تلك صحيفة العمال الأولى التي تصدر في "ارض اسرائيل".

إن مطالعة اعداد صحيفة "هبوعيل هتسعير" من العقد الأول لتأسيسها حيث كانت تنشر آنذاك المقالات المتحمسة والمحددة لرؤساء حركة العمل "الارض-اسرائيلية" امثال، جوردون، يوسف اهرونوفتش، وبارل كتسنلسون، قد تثير الانطباع بأن طلائع الهجرة الأولى، الذين كانوا أول من أقام المستوطنات الأولى في البلاد، لم يكونوا اليهود المخلصين الذين ذاقوا المرارة من أجل تحقيق أمنيتهم في أن يكونوا مزارعين في أرض الآباء، إنما كانوا أصحاب إقطاعيات مخادعين، جاءوا الى البلاد لكي يجمعوا أكثر ما يمكن من الأرباح على حساب عمالهم العرب.

آحاد هعام، الذي زار "أرض اسرائيل" عام ١٩١٢، عزز هذا الانطباع في تسجيلاته التي دونها لدى عودته، غير ان هذا الانطباع كان مغلوطاً، وغير دقيق ولا منطقياً.

لا شك أنه كان من بين طلائع الهجرة الأولى فلاحون إستغلاليون، ارادوا ان يستغلوا أرضهم بعرق غيرهم فقط، ولكن يجب الاعتراف بأن معظم طلائع الهجرة الأولى اخذوا على عاتقهم مهمة ثقيلة، تسببت لهم بالفقر والضائقة في

مجال المنافسة من أجل غرس جذورهم وثباتهم في ارض جديدة، ونمط حياة جديد، مختلف عما عرفوه في المهجر.

لقد أراد هؤلاء المزارعون اليهود، بتشغيلهم للعمال العرب، بشكل رئيس تخفيف العبء على أنفسهم بالاستعانة بعمالة رخيصة، ناهيك عن أنه في أكثر الحالات، كان هؤلاء العرب هم العمال الوحيدين الذين كانوا على استعداد للعمل لدى مستخدميهم اليهود.

في العقد الأول من استيطانهم في البلاد، واجه طلائع المستوطنين من الهجرة الاولى، أزمات هددت وجودهم، وجعلتهم بحاجة ماسة الى مساعدات مالية من "المحسن المعروف" البارون ادموند روتشيلد. إذ أن تلك المساعدات هي التي أنقذت المستوطنات التي أقيمت على السهل الساحلي ومنطقة الجليل من الخراب. لقد قدم البارون لهذه المستوطنات، الارشاد الزراعي، والمساعدات المالية.

في بعض المستوطنات التي عرفت باسم" مستوطنات البارون" حصلت ٣٥٠ عائلة مزارعين على مساعدات مالية مباشرة، كان قسم منها يعطى كدعم للعمال اليهود الذين يعملون في المستوطنات .

ويقّدر، آحاد هعام، ان البارون روتشيلد ساعد المستوطنات اليهودية في فلسطين بحوالي ٤٠ مليون فرنك، وهو مبلغ هائل في تلك الأيام.

كانت احدى طرق المساعدة التي يقدمها البارون تهدف الى ملاءمة الفروع الزراعية في المستوطنات اليهودية، مع أعلى مستوى من الحياة، كان يتوقعه المزارعون المستوطنون وعمالهم اليهود معاً. لقد ساعد البارون، وشركة "ياكا" التابعة للبارون موريس دي - هيرتس التي تاسست عام ١٨٩١، وفيما بعد، الحركة الصهيونية أيضاً، المزارعين اليهود على زراعة بساتين الكرمة والاشجار المثمرة، التي تؤمن لهم دخلاً عالياً، غير أن مزارع المحصول الواحد، ومناطق الفلاحة الكبيرة التي ارتكزت عليها مستوطنات الجليل، مثل مستوطنة كفار

تبور، وبنيئيل، لم يكن بالامكان استغلالها بعمالة ذاتية فقط، حيث اضطر المزارعون الى الاستعانة بعمال مستأجرين - يهود وعرب.

عام ١٩٠٣، قبل بدء وصول طلائع الهجرة الثانية، بحوالي سنة، توقفت حركة استيطان الهجرة الاولى، وساد مستوطناتها وضع صعب، إذ أن شباب الهجرة الثانية الذين كانوا يبحثون عن عمل في مزارع المستوطنات بدءاً من عام ١٩٠٤، دخلوا في مواجهات مريرة مع" الاقطاعيين" وادت مطالبة العمال الحصول على اجور أعلى من تلك التي كان يتقاضاها العمال العرب، زادت التوتر بينهم وبين المزارعين اليهود. كما أن النظرة السلبية " للعمالة اليهودية" ألحقت ضرراً بنفسية المهاجرين الجدد. لقد تأثر دافيد بن غوريون، كثيراً، من الوضع في المستوطنات، حيث كتب في مذكراته.

"المحتلون الاوائل، تحولوا الى سماسرة وتجار يتاجرون بآمال شعبهم، ويبيعون بثمن بخس طموحات شبابهم. وعلى ايديهم أدخل ضم المهجر إلى هيكل النهضة، وأنشىء الوطن بعمالة أجنبية". ان المغزى المزدوج لعبارة "عمالة أجنبية" واضح.

لقد أشارت، أنيتا شبيرا، إلى أن عبارة "عمالة أجنبية" في معناها الأصلي، هي واحدة من ثلاث وصايا قال عنها الحاخامات اليهود بأنها "محرّمة"، ومن هنا فإن استخدام العمالة العربية يعتبر تنكراً لأسس اليهودية وخيانة وطنية.

لقد غضب رجال الهجرة الثانية من المزارعين اليهود، بسبب سخريتهم من مطالبتهم الحصول على أجور أعلى من أجور العمال العرب.

حتى اولئك الذين كانوا طلائع المهاجرين، طلائع "بيلو" (أول مجموعة شباب يهود هاجروا من روسيا الى فلسطين في عام ١٨٨٢) تلقوا لدى وصولهم الى البلاد دعماً مالياً من منظمة "ميح" (شركة اليانس يزرائيليت، اليهودية التي تأسست في فرنسا عام ١٨٦٠)، في باريس ومن ثم دعمهم البارون روتشيلد.

أضف الى ذلك، أنه ليس كل طلائع الهجرة الثانية طلبوا منحهم أجوراً أعلى من أجور العمال العرب. ففي كتابه "العرب والصهيونية قبل الحرب العالمية الاولى" يسرد، نويل مندل، قصص مانيا شوحط، الياهو بن طوف، وساره ملكين، الذين عارضوا "التمييز الايجابي" وطالبوا بالحصول على أجور متساوية مع أجور العمال العرب.

هؤلاء الثلاثة وامثالهم، رفضوا أي شكل من اشكال "الإحسان"، لقد نسبوا المعنويات الهابطة لدى مستوطني الهجرة الأولى، الى كونهم "يأكلون خبز الصدقات".

لقد طلب ميناحيم اوسيشكين، وهو نجم ساطع في زعامة "هواة صهيون"، من الطلائعيين اليهود الاكتفاء بالقليل والتنزه عن قبول "الصدقة".

وقال في مقال نشره عام ١٩٠٤، أنه طلب الى الآف الشباب اليهود ان يأتوا الى البلاد كعمال، يعملون بنفس الأجور التي تدفع للعمال العرب وان يعيشوا كجنود.

يمكن الافتراض بأنه حتى اوسيشكين، أدرك، أن المهمة التي طلب من طلائعي الهجرة الثانية القيام بها، وكانت قصيرة المدى، لذا قارنها بمهمة الجنود.

وفعلاً، سرعان ما بقيت فكرة الأجر المتساوي مجرد شعار. وللانصاف، نقول: أن العمال حتى لو كانوا يحصلون على أجور مرتفعة، كانت حياتهم في المستوطنات صعبة، كانت ظروف سكنهم متدنية، وكانوا عرضة للأمراض السارية، مثل الملاريا والتيفوس، والحمى.

أن الوصف القاسي الذي وصف به بن غوريون مزارعي المستوطنات، لا يمكن ان ينطبق على جميع طلائع الهجرة الاولى. حيث ان غالبيتهم جاءوا لتجسيد حلم الفلاح اليهودي الذي يعيش على ارضه.

وكان شأنهم شأن طلائع الهجرة الثانية، يتوقون أيضا الى الارض

اليهودية، وطابع الحياة اليهودية التي تستوجب العودة الى الأرض. أما شعار "إحتلال العمالة" فقد نقشها حزب "هبوعيل هتسعير" على علمه فور تأسيسه، عام ١٩٠٥. وعلى رأس الصحيفة الاسبوعية التي اصدرها الحزب كانت توجد الكلمات: شرط إجباري من تحقيق الصهيونية، هو إحتلال كل فروع العمل من قبل اليهود".

غير أن الرغبة في إبعاد العرب عن عملهم في المستوطنات اليهودية ومنع الإرتباط بالعرب، كانت جانباً واحداً فقط من فكرة "إحتلال العمالة" الجانب الآخر، كان إعطاء الاولوية للعامل اليهودي.

كان شعارهم: "فليعش أخوك معك" اما الهدفان الأخران "للعمل العبري" اللذين تقدمامن حيث الأهمية والوقت، على التوجه نحو إبعاد العامل العربي عن العمل اليهودي فهما:

* "إحتلال ذاتي"، أي خلق تغيير نفساني يؤدي الى تمكين المهاجر الجديد من التغلب على تراث المهجر، ويحوّله الى إنسان منتج وقادر على تجسيد ذاته.

* حرب مكانات، أي إيجاد بروليتاريا يهودية في الأرض المتجددة للشعب اليهودي.

لقد عبّر شعار "احتلال العمالة" بمعناه المجرد البسيط، عن الطموح المخلص لإنشاء واقع يهودي جديد في "ارض اسرائيل" يكون فيه اليهود أيضا، عمالاً. إذ أن العودة الى العمل الجسماني اليدوي، من شأنها إحداث تحوّل إنقلابي في شخصية الانسان والمجتمع.

ربما كانت هذه النظرية مستمدة من أفكار "تولستوي" والجماعات التي أقامت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجتمعات تعاونية في الولايات المتحدة وكندا.

كان المتحدثون بهذا التوجه، مثل جوردون يوسف فيتكين، موشه سيملنسكي، يوسف اهرونوفتس، ويوسف حاييم برنر، يقولون أن المستوطنات لن تحقق اهدافها إذا كان عمالها وحراسها من العرب.

لقد رافق شعار" إحتلال العمالة" شعار آخر هو "إحتلال الحراسة" حيث طلب طلائع المهاجرين من موجة الهجرة الثانية من المستوطنين المزارعين إنهاء عمل الحراس العرب، البدو الشركس وتشغيل يهود بدلاً منهم.

لقد أقيمت أول منظمة حراسة يهودية تحت اسم "بار جيورا" في شهر ايلول، عام ١٩٠٧، من قبل يسرائيل شوحط، يسرائيل جلعادي، والكسندر زايد، وبعد مضي أقل من سنتين، أسس هؤلاء الاشخاص منظمة" هشومير" (الحارس) التي ظلت قائمة الى ما بعد إحتلال البلاد، على أيدي البريطانيين.

تفوق نجاح "إحتلال الحراسة" بشكل ملموس على نجاح" احتلال العمالة"، لان مزارعي المستوطنات، كانوا مستعدين لدفع أجور للحراس اليهود أعلى بكثير مما يدفعونه الى الحراس العرب، إذ أن عدد الحراس كان قليلاً، وفارق الأجر لم يكن كبيراً، ناهيك عن أن الحراس العرب لم يكونوا مؤتمنين، حيث تعاونوا أكثر من مرة، مع اللصوص، مما اضطر مزارعي المستوطنات اليهود، الى تقديم الرشوة احياناً، الى "مخاتير" القرى العربية القريبة من أجل ضمان التعرّف على اللصوص، أو منع تعرض المستوطنات الى السرقة، وعن طريق الاتفاق مع حراسهم العرب، التزم اليهود بدفع" أتعاب تأمين" مقابل تحديد السرقات وإعادتها .

ولما كان هناك تأثير بعيد المدى لفكرة "إحتلال العمال" على هيكل سوق العمل في "أرض اسرائيل" وعلى مأسسة الفصل بين العمال العرب واليهود، كان هناك تأثير أيضاً لفكرة "إحتلال الحراسة" ولمنظمة "هشومير" على بلورة فكرة القوة العسكرية اليهودية. وجاءت منظمة" الهجناة" التي أقيمت بعد وقت قصير من إقامة الانتداب البريطاني، تعبيرا عن التوجه نحو الفصل السياسي والعملي معاً.

معظم طلائع الهجرة الثانية، كانوا يؤمنون بالمناداة بمبدأ" إحتلال العمالة" لكن المبدأ ذاته، كان يفسّر حسب ميول الاشخاص الذين أوجدوه ووفقاً لانتماءاتهم الحزبية.

كثيرون من طلائعيي الهجرة الثانية، كانوا يشعرون بخيبة أمل من ثورة ١٩٠٥ في روسيا، ولدى وصولهم الى البلاد، ارادوا أن يطبقوا داخل شعبهم الثورة التي فشلت في المجتمع الاجنبي الذي جاءوا منه.

أ.د. جوردون، عضو حزب" هبوعيل هتسعير"، الذي كان في السابعة والاربعين من عمره، عندما ترك عائلته وهاجر الى" أرض اسرائيل" من أجل تحقيق نظريته، قال في مقال يحث فيه على العمل:

"٠٠ كل ما نريده في أرض اسرائيل، هو أن نعمل بأيدينا كل الاشياء التي تصنع الحياة، وان نعمل بأيدينا تماماً كل الاعمال، والحرف اليدوية، من أدقها وأسهلها وانظفها، وحتى أصعبها وأقذرها، وأن نشعر كما يشعر الذي يقوم بكل هذه الأعمال،وأن نفكر كما يفكر، وأن نعيش كما يعيش هو، ولكن بطريقتنا نحن، حينئذ سيكون لدينا مجتمع وتكون لنا حياة. منذ الآن يجب ان يكون مثلنا الأعلى هو، العمل. يجب أن نضع العمل في مركز طموحاتنا، وأن نؤسس عليه كل بنياننا".

من خلال الرغبة في التركيز على فكرة مركزّية الانسان وضرورة خلق إنسان جديد في " أرض اسرائيل" حاول جوردون تطبيق مبدأ "الشعب العامل"، و"شعب الانسان" بدلا من مفهوم "المجتمع العامل"، الذي كان مقبولا لدى عدد من زملائه في الحزب، والذي كان يعتقد بأنه وليد الايديولوجية الاشتراكية حيث قال جوردون: "ان الاشتراكية، لا تسعى الى خلق إنسان جديد ومجتمع حر، لا يوجد فيه إستغلال وأن الاشتراكية تكتفي بتغيير المكانة الطبقية للقوى العاملة، عن طريق السعي الى ان تحل طبقة العمال محل الطبقة البورجوازية".

أما نظرية" إحتلال العمالة" التي نادى بها جوردون، فهي تسعى الى أكثر من إستبدال العمال العرب في المستوطنات، بعمال يهود. بل كان هدفه هو أن يصبح الشعب اليهودي كله، فلاحين وعمالاً، شعباً عاملاً.

يوسف اهرونوفتس، من رؤساء حزب "هبوعيل هتسعير"، كتب يقول: "إن الأحتلال الرسمي، الذي يتم شراؤه بالقوة أو بالمال، لم يعد كل شيء، ليس فيه مضمون حقيقي، إذ أن الأحتلال الأخلاقي، الذي بفضله يحيى الأنسان وينتج قيماً حضارية، هو ذاك الإحتلال الذي يشتريه الفلاح فقط بمحراثه، والعامل بفأسه، والسمكري بسندانه، والمعلم بمدرسته، وكل اولئك الملايين من الناس الذين يزرعون بالدموع والعرق البذور التي تنتج الحياة الحضارية . وإذا كانت هذه هي الحال بالنسبة للأمم الكبيرة القادرة، فكيف نحن الذين لا يوجد لدينا شيء سوى القوة الأخلاقية، وأن الحاجة الى وطن هي أخلاقية وليست سياسية بشكل رئيس ناهيك عن أننا لا يحق لنا ولا نستطيع شراء وطن لنا بالمال فقط".

ويؤكد اهرونوفتس، أن الإحتلال الذي لا يرافقه إحتلال "العمل" يكون خارجياً فقط. ويورد كمثال على هذا، مكانة البريطانيين الذين إلتقاهم في مصر، وهو في طريقه من روسيا الى "ارض اسرائيل"، فيقول: "إحتلت بريطانيا مصر إحتلالاً كاملاً. ويمكن مشاهدة هذا الأحتلال في اسواق مصر ومتاجرها، وفي الطرق المعبدة ونظامها الإجتماعي ودولتها، وفي السلوك الخارجي لسكانها وحتى لباسهم، غير أن مصر في مضمونها وفحواها الرئيسي ظلت وستظل عربية. كما أن الحضارة الخارجية والرأسمالية اللتين وصلتا إلى مصر مع البريطانيين، ساهمتا كثيراً في تعزيز الروح الداخلية المصرية.

يحصل المصريون من البريطانيين على كل ما يجب ان يحصلوا عليه، ويثرون بذلك قدرتهم الانتاجية. وعلى الرغم من كل قوتها، لم تستطع بريطانيا ولن تستطيع السيطرة على الروح الداخلية في مصر، لأن منتجي الحياة الحقيقيين

فيها، ظلوا هم سكان البلاد العرب".

لقد انسحب البريطانيون من مصر منذ وقت طويل، غير أن أقوال أهرونوفتس، ظلت جيدة كما كانت، وبدلاً من كلمة "البريطانيون"، نستطيع ان نكتب "اسرائيليون" أو "مستوطنون" وبدلاً من كلمة "المصريون"، نكتب عبارة "سكان الضفة الغربية" الذين يبنون بيوت المستوطنين ويقومون باعمال الخدمات في مستوطناتهم، وسنجد أن المنطق في أقوال اهرونوفتس، لا يزال ظاهرا للعيان، رغم أنه كتب مقالته قبل حوالي ٨٥ سنة.

كما أن حواراً كهذا يمكن أن يثيره ايضاً مقال يوسف فايتس، رجل الهجرة الثانية، الذي نشره قبل حوالي ٨٥ سنة، تحت عنوان "حراس يهود وعمال اجانب".

وكان فايتس الذي بدأ عام ١٩٣٢ عمله في قسم الاراضي، التابع للصندوق القومي الاسرائيلي (هكيرن هكييمت) وترأس ادارة الاراضي المشتركة للحكومة وللصندوق منذ قيام الدولة وحتى عام ١٩٦٠، نجده يتجادل مع مزارعي مستوطنة رحوفوت الذين كانوا على استعداد لتشغيل اليهود في أعمال الحراسة وان يدفعوا لهم اجوراً مناسبة، لكنهم يصرون على تشغيل العرب في الأعمال الزراعية.

ويقول فايتس: "ان هؤلاء العمال العرب من قرية زرنوقه، هم اللصوص، الذين يجب على المزارعين اليهود حماية أنفسهم منهم، ما هذا الغباء اطردوا اللص، ولن تحتاجوا الى الحراسة أخرجوا من بينكم العدو الذي يتربص بكم وبأموالكم، أغلقوا أبوابكم في وجهه. وستكونون آمنين ...".

ومن وجهة نظر منتصف التسعينيات، نجد أن تلك كانت نبوءة وليست نصيحة. كانت اصوات دعاة" إحتلال العمالة" تسمع عالية من على صفحات جريدتين اسبوعيتين تصدرهما الاحزاب العمالية وهما. " هبوعيل هتسعير"، و"

الوحدة" (الناطقة بلسان حزب "احدوت هعفوداه" التي بدأت بالصدور، عام ١٩١١)، اما صوت المزارعين، فكان أقل سماعاً. وكان يبدو وكأنهم في حالة دفاع. غير أنهم كانوا يردون بعنف بين الحين والآخر.

كان أحد المتحدثين بلسان قطاع المزارعين هذا، ميئير دزنجوف، من زعماء الجمهور "المدني" ورئيس بلدية تل ابيب فيما بعد. قال دزنجوف:

"كيف يمكن لليهود الذين كانوا يطالبون بالمساواة في روسيا، أن يغتصبوا حقوقاً وأن يتصرفوا بأنانية تجاه عمال آخرين لدى وصولهم الى" ارض اسرائيل"؟.

بنيامين زئيف هرتسل، واضع الصهيونية السياسية، كان يعتبر من بين اولئك المفكرين الكثيرين في الحركة، الذين سواء نتيجة للسطحية، او لأن البلاد في عهد المستوطنين الأوائل، كانت خالية تقريبا، لم يوضحوا بشكل كامل مسألة الاقتصاد الذي يعتزمون إنشاءه في الدولة اليهودية الجديدة، وموقع العرب فيه ولكن مع ذلك، ربما شعروا بضرورة ترسيخ العمل على أيدٍ يهودية.

صحيح، أنه يتحدث في كتابه "التنوي لاند" الذي يصف فيه المجتمع والاقتصاد اللذين سينشآن في "ارض اسرائيل" بعد تحقيق حلم الصهيونية عن رشيد بك، وهو شيخ عربي أصيل وكريم، كمن ساعد بكل ما يستطيع من قوة، على اقامة الدولة الصهيونية، غير أنه لا يوجد للعرب دور في المشروع الصهيوني. فالعمال في المستوطنات الزراعية، ومحطات الطاقة، وفي المصانع ووسائط المواصلات، كلهم يهود.

لقد أدرك هرتسل، الصعوبة في إقناع اليهود بمواصلة العمل اليدوي، كان يتوقع أن، يحصل هؤلاء العمال على تعويض آخر، إضافة الى الأجر، ورغم أنه لم يكن اشتراكياً، اعتقد أن دافع العمال اليهود للقيام بأي عمل، بما فيها الأعمال الصعبة والشاقة، سيتمثل في امكانية الاستفادة من أرباح المصانع.

وكان هرتسل يتوقع أن معظم المشاريع ستقام على أساس تعاوني بروح

الاشتراكية الخيالية، التي استحوذت في تلك الأيام على خيال المثقفين في أوروبا وامريكا.

لقد آمن هرتسل، شأنه شأن الكثيرين من أبناء جيله، بأن نقص المياه في "أرض اسرائيل" ليس هو التحدي الرئيسي الذي يواجه محتلي الأرض القاحلة، بل المستنقعات وأن كل ما يجب القيام به، من أجل توسيع مساحات الارض لصالحه للاستغلال الزراعي، هو تجفيف أكبر عدد ممكن من المستنقعات كما أن استخدام اساليب إستصلاح اراضٍ فعّالة، سيمكن المستوطنين اليهود من العيش نتيجة لاستغلال الأراضي الوعرة أيضاً. ثم يتبنى المزارعون العرب هذه الاساليب، ويتقاسمون مع المزارعين اليهود خيرات الأرض.

لم تكن طلائع الهجرة الثانية، شأنهم شأن هرتسل في نظريته، يعتزمون طرد العرب من أماكن عملهم، ناهيك عن أن المستوطنين اليهود وبخاصة سكان المستوطنات الزراعية كانوا، في تلك الايام، أقلية قليلة في وسط سكان البلاد العرب.

حتى عام ١٩١٤، أقيمت في البلاد (٣٢)مستوطنة، كان يعيش فيها(١١,٠٠٠) نسمة من المستوطنين الهيود. ولو كان كل اليهود يحرصون على تشغيل اخوانهم لكان الضرر الذي سيلحق بمستوى تشغيل السكان العرب، ضئيلاً للغاية .

غير أنه رغم ان العمل في المستوطنات اليهودية، كان يشكل مصدر عمل اضافياً فقط للعمال العرب، ورغم ان طلائع الهجرة الثانية، لم يشكلوا من حيث العدد، تهديداً حقيقياً على العمالة العربية، يبدو أن العرب اعتبروا شعار "إحتلال العمالة" توجهاً لطردهم، وتعبيراً عن المساس بوجودهم، الأمر الذي أثار لديهم غريزة الرد.

لم يكن شعار "إحتلال العمال" العنصر الرئيس، وبالتأكيد، ليس الوحيد

ايضاً، وراء موجة العنف المعادية لليهود الأولى التي حدثت عام ١٩٢١، لكن من المحتمل جداً، أن يكون قد ساهم في تقييم العلاقات بين اليهود والعرب.

لم يكن هناك توجه موحد بين طلائع المستوطنين اليهود تجاه العرب. إذ تشير أنيتا شبيرا، الى أن بارك كتسنلون، لم يكن يحب "الغرباء" فعندما إعتزمت صديقته، سارة شموكلر، الهجرة الى البلاد، بعث لها بارل، بعدة نصائح ومن بينها ان تشتري تذكرة سفر بالسفينة لا تشتمل على تقديم الطعام، لانه يفضل عدم تناول الطعام مع "الغرباء" (غير اليهود) وأن تبقى بعيدة عنهم قدر الامكان.

في عام ١٩١٧، عندما كان في القدس لفترة قصيرة قبل احتلالها من قبل البريطانيين، وكان يساعد في زراعة الخضروات في أرض مستأجرة من العرب، حدثت مشاجرة بينه وبين العرب هناك.

موشه شميلنسكي، الذي لم يكن موقفه من مبدأ "احتلال العمالة" أقل تطرفاً من موقف بارل، اتخذ موقفاً مختلفاً بالنسبة للعامل العربي حيث كتب في مقال نشرته صحيفة "هبوعيل هتسعير": "أجد في نفسي الجرأة للقول بأنني أحب العربي، إنني أجد لديه أموراً كثيرة تجذبني أحب فيه شجونه، والشعر العاطفي في شجونه، أشعر بلذة بالجلوس في مجتمعه، والحديث معه والاستماع إلى أقواله، لكي أرى فيه الصورة والأدب الشرقي لأجدادي، غير أن كل هذه المشاعر لا تسلبني القدرة على إدراك الخطر الذي يمثله العامل العربي الذي يعمل في مستوطناتنا، على مشروعنا الاستيطاني، إنني أحب العربي في قريته، وعلى استعداد لأن أرى فيه جاراً جيداً في المستقبل، ولكن داخل مستوطناتنا وكرومنا، وحقولنا أرى فيه العدو الخطير الذي يسلبنا يوما ما، ما تبقى لدينا من أمل. إنني أعرف القليل عن العربي، احاديثه ونظرته الى مشروعنا ولهذا أقول: طالما ظل عملنا في مستوطناتنا لا يتم بأيدينا، نظل نقف على كتلة لهب، نحن وآمالنا".

غير أنه طرا تحول في نظرية سيملنسكي. ففي صحيفة "بوستنائي" التي أسست عام ١٩٢٩، عشية أحداث الخليل، كناطقة بلسان إتحاد المزارعين، قال في الثلاثينيات، أنه من غير الممكن بناء إستيطان يهودي منفصل تماماً عن الوجود العربي في البلاد.

لذا يجب اشراك العرب بنسبة معينة في الاقتصاد اليهودي، وبالفائدة التي تجنى من تطور هذا القطاع.

في كتابها "النضال الفاشل" الذي يتحدث عن النضال من أجل "إحتلال العمالة" العبرية في الثلاثينيات، تؤكد أنيتا شبيرا، ان التحوّل الذي طرأ على تفكير سيملنسكي، لم يكن نتيجة لأحداث عام ١٩٢٩، ولا حتى للاستنتاجات السلبية التي توصلت اليها لجنة شاو، وتقرير هوب - سيمبسون، اللذان استبعدا إمكانية تطبيق الانتداب بصفته الأصلية (تحقيق فكرة الوطن القومي للشعب اليهودي، التي أنطوى عليها وعد بلفور).

إذ أن فكرة "العمالة المختلطة" التي نادى بها في الثلاثينيات، كانت قد تبلورت لديه تدريجيا في العشرينيات، كلما زاد اقترابه من العرب، الذين كانوا يسكنون بجوار مستوطنته، رحوفوت، وثقافتهم ونمط حياتهم.

في الثلاثينيات، وبصفته رئيسا لإتحاد المزارعين لم يتردد سميلنسكي في مهاجمة اولئك الذين ايدوا العمالة العربية الخالصة وبضمنهم مزارعون اعضاء في حركته، لكنه في نفس الوقت كان يرفض الاصرار على وجود "عمالة يهودية خالصة" مدعيا بأنها ستقيم حاجزا لا يسمح في المستقبل بحياة مشتركة لليهود والعرب في البلاد.

لقد ادعى يهود الهجرة الثانية، أن المزارعين اليهود المدعومين من البارون روتشيلد، يعيدون الى "ارض اسرائيل" واقع المهجر، حيث كان اليهود هناك مبعدين عن المهن الانتاجية غير أنه ليس كل الصهاينة ولا كل الطلائعيين كانوا

يقبلون بهذه النظرية المتطرفة.

كان هناك من رأى بشعار "عمالة عبرية" مجرد غطاء لإخفاء الرغبة في تنمية مستوى حياة مرتفع للعمال على حساب سخاء البارون روتشيلد، ومن ثم على حساب متبرعين آخرين.

نستطيع القول، انه بينما كان اليسار الصهيوني ينادي بتطوير اقتصاد يهودي منفصل، عمل اليمين (أبناء المستوطنات وأصحاب البيارات، والمقاولون، والتجار)، من أجل الدمج الاقتصادي، إنطلاقاً من إعتبارات نفعيّة بشكل رئيس.

هل إنتهى نضال يهود الهجرة الثانية من أجل " عمالة عبرية"، بانجاز حقيقي؟

حسب المعطيات المتوفرة لدينا، يعتبر النضال فاشلاً ففي فترة الذروة لتلك الموجة من الهجرة، في أعوام ١٩١٠-١٩١٣ كان يعمل في مزارع مستوطنات يهود الهجرة الاولى حوالي ٥٠٠٠ عامل عربي، والى جانبهم حوالي ١٢٠٠ عامل يهودي. وحتى لو كان، باستطاعة بضع مئات من الطلائعين اليهود العاطلين عن العمل، ان يحلوا مكان عمال عرب، لم يكن الامر ليغيّر شيئا من الواقع التشغيلي.

اضف الى ذلك، أنه لولا الأجور المرتفعة التي كانت تعطى للعامل اليهودي، لما بلغ عدد العمال اليهود هذا الرقم.

جرشون شبير، الذي يستعرض تلك الفترة في سياق كتابه "أرض، عمل، ومصادر النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني" وضع جدول مقارنة بين الأجر اليومي الذي كان يدفع للعمال العرب واليهود، خلال الفترة ما بين ١٨٨٢-١٩١٤.

وهذا الجدول، يرتكز الى (١٠٠) دراسة مأخوذة من أحداث، وصحف، ورسائل، وبروتوكولات، وكتب مذكرات.

معدل الأجر اليومي للعمال الزراعيين (بالقروش العثمانية):

العمـــــال	١٩١٠-١٩١٤	١٩٠٥-١٩٠٩	١٨٨٢-١٩٠٤
عرب في مستوطنات البارون	٥-٦,٥قروش	٥-٨قروش	٥-٨قروش
يهود في مستوطنات خاصة	٧-٩قروش	٧-١٢,٤قرش	١٠-١٢,٤قرش
يهود في مستوطنات البارون	٨-١٢,٤قرش	غير معروف	غير معروف
يهود في مزارع صهيونية	٩-١٢,٤قرش	١٣ قرشا	——

كانت اجور العمال اليهود في المستوطنات متدنية سواء. كانوا يحصلون على دعم من صندوق المعونة، أو كانوا يتلقون اجورهم من مستخدميهم مباشرة، غير أن اجور العمال العرب كانت أدنى بحوالي ٢٠٪ الى ٣٠٪.

المقصود هنا اجور العمال اليهود المهاجرين من دول اوروبا الشرقية، والدول الشرقية، وبخاصة القادمين من اليمن، الذي جرى تهجيرهم خصيصا لمنافسة العمالة العربية، حيث كانت قريبة جدا من أجور العمال العرب، (رغم أنها كانت أعلى هي ايضا).

في اواخر فترة الهجرة الثانية، وهناك من يعتقد ان ذلك كان في عام ١٩٠٩، كان واضحا للمزارعين، للعمال اليهود، ولمؤسسات الحركة الصهيونية التي كان تدخلها في النشاط الاستيطاني يتعزز ويزداد، ان التنافس المباشر بين العمال اليهود والعرب في سوق العمل بالأجر، في المستوطنات اليهودية، غير معقول، وربما غير ممكن ايضاً.

وكانت الطريقة الوحيدة للحيلولة دون اعتماد الزراعة اليهودية على عدد

كبير من العمال العرب، هي تغيير هيكل القطاع الزراعي اليهودي، أي تصميم مزارع بحيث يكون الفلاح اليهودي وعائلته قادرين على استغلالها والعيش مما ينتجونه.

رجل الهجرة اليهودية الثانية، المعلم، يوسف فيتكين، الذي توصل عام ١٩٠٨ إلى استنتاج بشأن فشل النضال من أجل "احتلال العمالة" كان من بين أوائل الذين دعوا زملاءهم الى امتهان الزراعة في مستوطنات خاصة بهم بمساعدة الحركة الصهيونية، وكان بين رؤساء حزب "هبوعيل هتسعير" من عارض هذه الفكرة، لانها كانت تنم عن التنازل عن مبدأ "إحتلال العمالة" عن طريق القيام بالأعمال التي يقوم بها العرب، وعن تراجع من ميدان المعركة.

لقد زاد الجدال بشأن تحويل العمال الى مستوطنين، بعد عام ١٩١٠، حينما تبين ان العمال المستوطنين، اصبحوا مستخدمين لعمال عرب.

كان الدكتور أرتور روبين، ممثل الحركة الصهيونية في البلاد، من مؤيدي فكرة "العمل العبري" ولكن بصفته إنساناً واقعياً ايضاً، قال أنه يجب ان لا نتوقع بأن يكون العمل بالأجرة في قطاع الزراعة، قادراً على إعالة العمال اليهود الذين اعتادوا مستوى عالياً من الحياة، مقارنة بالعامل العربي.

لذلك يجب تزويدهم بمزارع مساعدة، تشتمل على بعض الحيوانات بجانب بيوتهم.

لقد اقترح روبين ان ترتكز الزراعة في المستوطنات اليهودية، بشكل رئيس على زراعة "فلحة" وتربية أبقار وبهائم للعمل، وزراعة آلية، بغية الاستغناء عن الحاجة لعمل بالأجرة على نطاق واسع.

ادى هذا التوجه الذي نشأ عن فشل النضال من أجل إحتلال "العمل العبري" الى إنشاء مزرعة "كنيرت" التي كانت تملكها الحركة الصهيونية، ومزرعة "سجرة" التي تملكها شركة "ياكا" غير ان هاتين المزرعتين اللتين كانتا بإدارة

موظفين، لم تكونا قادرتين على التغلب على الشعور بالاحباط، نتيجة لفشل النضال من اجل احتلال "العمل العبري" لدى رجال الهجرة الثانية.

وكان الاضراب الذي شهدته مزرعة كنيرت عام ١٩١٢ تعبيراً عن هذا الشعور كما أن المستوطنة التعاونية التي تأسست في دجانيا، عام ١٩٠٩، ونشوء الزراعة التعاونية، كانت تهدف الى مساعدة المهاجرين اليهود على التغلب على عزلتهم وانشاء مجتمع يرتكز الى اسس العدل الاجتماعي.

هناك قضية قائمة في حد ذاتها، هي قضية العمال" الرخيصين" من أصل يمني.

يقول جرشون شبير، أن المحاولات التي بذلت في فترة الهجرة الثانية لتشغيل عمال يهود من أصل يمني في المستوطنات اليهودية، وتوجه شموئيل يبنيئيل الى اليمن في شهر كانون اول عام ١٩١٠، لتشجيع هجرة اليهود من هناك كانت تهدف الى إيجاد مجموعتين من العمال اليهود في المستوطنات: عمال يتقاضون اجوراً عالية جداً ويتمتعون بالدعم، وعمال يتقاضون اجوراً متدنية، أطلق عليهم اسم "عمال طبيعيون" غير أن هذه الاتهامات لم تبث في مواجهة حقيقة أن هجرة القليل من يهود اليمن في القرن التاسع عشر، كانت متقاربة من الهجرة القليلة من يهود اوروبا. لكن افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، سهل على هذه الهجرة .

في عام ١٩٠٣ شكّل يهود اليمن من سكان يافا، منظمة تدعى "عمل الاجير" التي كانت تهدف الى مساعدة اعضائها في إيجاد عمل، وتوجهت هذه المنظمة بهذا الشأن الى مزارعي مستوطنة رحوفوت الذين كانوا في نزاع مع عمالهم العرب بعد مطالبتهم برفع الاجور، غير أن العمال من المهاجرين اليمنيين الذي حلوا محل العرب لم يكونوا مناسبين للعمل، وسرعان ماتم الاستغناء عنهم.

غير ان شبير، يورد دليلين لاثبات وجود التوجه لاستيراد عمالة رخيصة

من يهود اليمين في تلك الفترة هما: مقال نشرته صحيفة "هبوعيل هتسعير" في شهر ايلول عام ١٩٠٧، دعا جميع اليهود الشرقيين الى البحث عن عمل في المستوطنات اليهودية، ونشاط المزارع اليهودي من مستوطنة رحوفوت، اهرون ايزنبرغ، في مجال تشغيل عدد كبير من يهود اليمن في مزارعه.

لقد توصل ايزنبرغ، الى استنتاج بأن الاستيطان لن يستطيع سد حاجة العامل اليهودي المهاجر من اوروبا، لذا أراد إحضار عشرات الآف العمال من يهود اليمن بمساعدة بنك الحركة الصهيونية، بنك "أنجلو فلسطين".

وفي رسالته الى ميناحيم اوسيشكين، عضو الادارة الصهيونية بتاريخ ٢١-٣-١٩٠٩ قال ايزنبرغ:

"يوجد عنصر واحد فقط، قادر على أن يكون عاملاً عبرياً مخلصاً، يمكن الأعتماد عليه بأن يبقى في البلاد - أنه ملزم بالبقاء لأنه لا يستطيع المغادرة بسبب طابعه ولغته - ويمنحنا الأمل في التخلص من العامل العربي: إنه العامل اليمني".

كان العمال اليهود الذين أحضرهم ايزنبرغ من اليمن، يتقاضون اجرة يوم عمل بمعدل ٦،٢ -٨ قروش عثمانية مقابل ٥-٧ قروش للعامل العربي، و١٢،٤ قرش للعامل اليهودي الغربي (الاشكنازي) .

الفصل الرابع

من الذي أفشل الإنتداب ؟

يدعي الكثيرون من المؤرخين أن الأنتداب البريطاني على " أرض اسرائيل" لم تكن له فرصة النجاح، اذ أنه ليست أغلبية السكان - العرب - عارضته فحسب، بل لأن اولئك الذين كلفوا بتطبيقه - السلطات البريطانية - تهربوا من تنفيذ مهمته الرئيسة وهي:" إنشاء الوطن القومي للشعب اليهودي".

عندما جرت المصادقة النهائية على الانتداب في شهر تموز من عام ١٩٢٢، لدى عصبة الأمم ، بناء على المبادي، التي اقرتها الحكومة البريطانية عام ١٩٢٠، نص البند الثاني من كتاب الانتداب على أنه يجب على حكومة الانتداب ان تعمل من أجل تطوير البلاد إقتصادياً ليصبح من الممكن إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في" ارض اسرائيل" كما ورد في وعد بلفور في تشرين ثانٍ عام ١٩١٧.

وجاء في البند الرابع من كتاب الانتداب ايضاً، أنه يجب تمكين الحركة الصهيونية من القيام بدور مركزي في تطوير البلاد.

وقد رأت الحركة الصهيونية، أنه يجب تطبيق هذا البند في ثلاثة مجالات هي:

* نقل الامتيازات الخاصة بالخدمات العامة مثل الكهرباء، والقطارات، والهواتف، الى عناصر تعمل من قبلها.
* نقل أراضي الدولة الى هيئات صهيونية لاغراض استيطان المهاجرين اليهود.
* المحافظة على بقاء الحدود مفتوحة امام الهجرة اليهودية.

كان حجم خيبة الأمل لدى الصهاينة بحجم توقعاتهم، ففي ضوء الطريقة

الملتوية التي اتبعتها الحكومة البريطانية في تنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في إطار الانتداب، يعتقد كثير من المؤرخين وبخاصة في المعسكر الاسرائيلي، والبريطاني أيضاً، أنه في السنوات الخمس التي مضت منذ اصدار وعد بلفور، وحتى المصادقة على الانتداب في عصبة الأمم ، طرأ تحوّل في نوايا الحكومة البريطانية، ولم تعد معنية بتنفيذ هذا الوعد، غير أن من لا يوافق على مثل هذا الاستنتاج القاطع، يستطيع ان يوافق على أن تقسّم فترة الانتداب البريطاني في" ارض اسرائيل" الى قسمين:

* الاول: الفترة من الاحتلال في كانون أول من عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٣٠، التي شهدت محاولات لتطبيق الانتداب.

* الثاني: الفترة ١٩٣٠ وحتى ترك السلطة في البلاد تتدهور الى حالة الفوضى في ١٥ أيار ١٩٤٨.

في الفترة الثانية، أجرى البريطانيون محاسبة لانفسهم، في أعقاب الاضطرابات التي قام بها "القتلة" العرب في شهر آب من عام ١٩٢٩، وقرروا انتهاج سياسة أكثر تساهلاً تجاه العرب.

كما ان الثورة العربية في الثلاثينيات، والصدامات مع اليهود بعد عام ١٩٤٥، عززت قرارهم بالخروج من البلاد بأسرع وقت ممكن.

ان ما أدهش الصهاينة آنذاك هو ان المندوب السامي البريطاني الأول السير هاربرت صموئيل، عبّر بأفعال عن "إعادة النظر" في وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات في وعد بلفور.

وتمثلت تلك الأفعال، بتعيين الحاج أمين الحسيني، الذي كان معروفا بوطنيته المتشددة وعدائه لليهود والانتداب، في منصب مفتي القدس، وتحديد مبدأ "القدرة على الاستيعاب" كشرط للموافقة على هجرة اليهود، ورفض تسليم أراضي الدولة في الجفتلك وغور بيسان للمستوطنين اليهود، وذلك خلافا لوعد

سابق بهذا الشأن.

أشغل السير هاربرت صموئيل، في الماضي، مناصب مختلفة في الحكومات الليبرالية، في بريطانيا، فهو لم يكن من أصل يهودي فحسب، إنما اعتبر مؤيدا للحركة الصهيونية ويعرف الطموحات والمشاريع الاقتصادية الصهيونية، عندما كان عام ١٩١٩، رئيساً للجنتين صهيونيتين استشاريتين، لشؤون التخطيط الاقتصادي، لذا، كان من المفهوم ضمناً، أنه لدى وصوله الى البلاد في زيارة عام ١٩٢٠، أن يطلب منه الوفد الصهيوني الذي التقاه ، اعتماداً على البند الرابع من كتاب الانتداب، والذي كانت قد صادقت عليه الحكومة البريطانية ان ينقل الى إدارة الزعامة الصهيونية المسؤولية عن القطارات والاشغال العامة ومصلحة الهواتف. غير أن صموئيل رفض هذا الطلب، مدعيا ان هذا سيتم حينما يكون اليهود أغلبية في البلاد.

من أجل الإنصاف نقول أن صموئيل كانت لديه طريقة خاصة به لتطبيق الانتداب.

تعتقد الباحثة، شيلا هتس رولف، في سياق مقالها" سياسة التطوير الاقتصادي للسير هاربرت صموئيل" ان المندوب السامي كان يرى ان من واجب الانتداب، ليس نقل السيطرة على الاقتصاد في البلاد الى أيدي الصهاينة، بل التعاون معهم في المواضيع المتعلقة بتخفيض المستنقعات وإستصلاح الاراضي. كان معنياً بشكل خاص في إشراك المؤسسات الصهيونية في"القرض الصهيوني" في مبادرته لجمع اموال في لندن، وإنشاء بنك عقاري (لكن شريطة ان يخدم جميع السكان)، وإقامة مشروع لانتاج الكهرباء.

كما اسلفنا ، من المألوف ان نرى باحداث عام ١٩٢٩، "النقطة الفاصلة" في نوايا بريطانيا فيما يتعلق بسلطتها في "ارض اسرائيل".

غير ان للدكتورة بربارة سميث، الاقتصادية البريطانية، ومؤلفة كتاب

"جذور الفصل في فلسطين" تفسيرا اخر مختلفا. فهي تؤكد على المصلحة الاستراتيجية لبريطانيا في "ارض اسرائيل"، سواء كقاعدة لتأمين السيطرة على قناة السويس، او كمخرج لانبوب النفط العراقي، الى البحر الابيض المتوسط، ولديها قناعة بان اهتمام بريطانيا بالحركة الصهيونية، كان ينبع فقط من هذه المصلحة: كان البريطانيون يرون بالمستوطنين الصهاينة كمن خصصوا للقيام بمهمة مماثلة لتلك التي قام بها مزارعون بريطانيون، في اجزاء اخرى من الامبراطورية البريطانية، قبل كينيا، مالي، وروديسيا، حيث كانوا يتمتعون هناك بمكانة مفضلة، ومع ذلك، ساعدوا في رفع مستوى حياة كل السكان بفضل اعمال بناء البنية التحتية الاقتصادية وايجاد مشاريع تشغيلية.

كما تقبل سميث، كحقيقة، ان البند الرابع من كتاب الانتداب، اكد على التطوير الاقتصادي المنفصل وحدد الحركة الصهيونية بواسطة "وكالة يهودية مناسبة" كشريك لادارة "ارض اسرائيل".

وتعتقد ان الانتداب ضمن للوكالة اليهودية افضلية في قرارات الحكومة، بشأن الهجرة وشراء الاراضي ومشاريع التطوير الاقتصادي.

ونتيجة لهذه الصفة القانونية، اصبحت ادارة الوكالة اليهودية، هيئة تنفيذية، عمل مدراء الاقسام فيها على تعزيز مكانتهم واصبحوا مع مرور الوقت شبه وزراء، غايتهم تعميق جذور التطوير المنفرد للاقتصاد اليهودي.

وتعتقد سميث ايضا، ان هذا التطوير المنفرد، كان مشروطا ولفترة زمنية محدودة ، حتى يتمكن المستوطنون اليهود من احتلال المواقع الرئيسة في المرافق الاقتصادية المشتركة لهم وللفلسطينيين.

لكنها تقول، انه على الصعيد العملي، سعى الصهاينة الى انشاء مرافق اقتصادية ثابتة خاصة بهم، ومنفردة، بهدف تأمين اماكن عمل لاكبر عدد من المهاجرين اليهود. ولم يكتف الصهاينة بعدم الرغبة في انشاء اماكن عمل للسكان

العرب في البلاد فحسب، بل عملوا من اجل طرد الفلاحين المستأجرين العرب، من الاراضي التي كانوا يقيمون عليها ويستغلونها.

وتشير سميث، انه عندما ادرك البريطانيون خطأهم، ارادوا تغيير سياسيتهم، لكنهم تسببوا بزيادة خطورة الوضع واثاروا غضب الطرفين، حتى اضطروا في نهاية المطاف، الى مغادرة "ارض اسرائيل". كدليل على فشل الحكومة الانتدابية في تغيير التوجه في سياستها، حتى بعد ان ادركت خطأها بشأن سياسة الاستيطان الصهيونية، تورد الدكتورة سميث، عددا من النماذج فتقول:

في اللحظة التي ادركت فيها الحكومة البريطانية وجود توجه نحو تطوير اقتصادي منفرد لليهود، فهمت ان عليها ان تحتل مكانهم، وان تترأس مبادرة التطوير الاقتصادي في البلاد. غير ان الحكومة البريطانية اثبتت بخلها وعدم اصرارها. الامر الذي اثار غضب اليهود، الذين كانت ضرائبهم تشكل المصدر الرئيس لدخل حكومة الانتداب، ودفعتهم الى عمل كل ما في وسعهم من اجل توجيه اموالهم هذه الى المشاريع التي تخدم مصالحهم. في حين رفضت وزارة المستعمرات في لندن، التي كانت تعاني من الضائقة الاقتصادية التي ضربت بريطانيا، الاستجابة لمطالب المندوبين الساميين الاوليين في "ارض اسرائيل" السير هاربرت صموئيل، والفيلدمارشال السير هاربرت فلومر، بشأن تخصيص ميزانية تمكن حكومة الانتداب، من انشاء مشاريع تطويرية لخدمة كل سكان البلاد.

قضية تصميم وبناء ميناء حيفا، اول ميناء عميق في "ارض اسرائيل"، تبدو في نظر سميث، نموذجا مثاليا لهذه السياسة. اذ ان الجميع ادركوا انه من حيث اختيار المكان، والحجم، وطابع الميناء في حيفا، كما صمم، عام ١٩٢٨، كان يتلاءم مع المصالح الاستعمارية البريطانية. اذ لم تكن حيفا مخرجا لانبوب النفط العراقي الممتد من كركوك، وفيها تم انشاء مصافي التكرير التابعة لشركة النفط العراقية (بملكية بريطانية) فحسب، بل كانت توجد في حيفا ايضا المكاتب

الرئيسية للشركات البريطانية مثل شركة المواد الغذائية والمشروبات "سبينس" وشركة التأمين "فرودنشل". ورغم كل هذا، تقرر جمع الاموال اللازمة لانشاء هذا الميناء عن طريق الاقتراض من الجمهور، في "ارض اسرائيل" بالذات.

كما نشأ نزاع خطير ايضا حول قضية تمويل "قوة حدود شرق الاردن"، اذ انه ليس فقط، لم يتم تجنيد اليهود لهذه القوة، ولم تكن "ارض اسرائيل" بحاجة الى خدماتها تقريبا، طلبت وزارة المالية البريطانية من حكومة الانتداب العمل على تغطية معظم نفقات هذه القوة.

ادى بخل الحكومة البريطانية، الى توتر العلاقات بين حكومة الانتداب، وبين الوكالة اليهودية فيما يتعلق *بمسألة ميزانية الانتداب، اذ ان الضريبة التي* كان يدفعها دافع الضريبة اليهودي المتوسط الحال، اكبر بعدة اضعاف من قيمة الضريبة التي يدفعها مثيله العربي مع ان الضرائب كانت تستخدم لتقديم خدمات لكافة الشرائح السكانية في البلاد. ولهذا، حاول المستوطنون اليهود وتقليص قيمة الضرائب المدفوعة لحكومة الانتداب، الى ادنى حد ممكن، وتقديم خدمات مباشرة الى السكان اليهود.

وفي هذه الحالة، جرى تمويل الاستهلاك العام للمستوطنين اليهود من مصادر ذاتية، في حين جرى تقديم خدمات عامة ضئيلة للسكان العرب من قبل حكومة الانتداب. وهكذا ساهمت السياسة البريطاينة بصورة فعلية على الفصل بين العرب واليهود، من سكان البلاد.

قضية اقامة المدرسة الزراعية التي تحمل اسم المتبرع اليهودي العراقي المولد، السير ايلي خضوري، الذي تبرع عام ١٩٢٣، بمبلغ (١٢٠) الف جنيه فلسطيني لحكومة الانتداب، لغايات التعليم. وارادت حكومة الانتداب انفاق هذا المبلغ على انشاء مدرسة زراعية يدرس فيها الطلاب العرب واليهود معا.

غير ان الوكالة اليهودية، عارضت هذا التوجه مدعية ان المتبرع يهودي،

لذا يجب ان تستغل هذه الاموال لخدمة الطلاب اليهود فقط وانتهت المفاوضات التي استغرقت سنتين حول هذه القضية الى حل وسط يقضي بانشاء مدرستين زراعيتين، الاولى في طولكرم، للعرب، والثانية بالقرب من قرية تبور، لليهود. وهكذا جرت المحافظة على مبدأ الفصل.

غير ان تلك الاحتكاكات، بين السلطة البريطانية وبين الحركة الصهيونية في السنوات الاولى للانتداب كانت هامشية للغاية مقارنة مع المجابهات بينهما في سنوات لاحقه.

في العقد الاول، كانت هناك محاولات جدية فعلا لتطبيق سياسة "الوطن *القومي*" *نصا وروحا*.

وتقول بريارة سميث، ان هذا التطبيق جاء في مجال اصدار تصاريح لهجرة اليهود، ونقل الاراضي، ومنح حق الامتياز لاقامة مشاريع تطوير احتكارية لعناصر يهودية.

لقد اعتادت الامبراطوريات الاستعمارية، ان تمنح كل واحدة منها، الشركات التشغيلية التي يملكها احد رعاياها، رخصة تمكنا من احتكار استغلال الثروات الطبيعية (في المستعمرة). اما حكومة الانتداب في "ارض اسرائيل" فقد منحت مثل هذه الحقوق لعناصر يهودية - وفقا لسياسة انشاء الوطن القومي (لليهود) التي تبناها الانتداب البريطاني.

وكان اول حق امتياز من هذا النوع، قد منح لبنحاس روتنبرع، الذي تعهد بتزويد كل البلاد بالطاقة الكهربائية.

ففي اطار اتفاقية الامتياز، التي وقعت في شهر ايلول ١٩٢١، تعهد روتنبرغ باقامة مشروع طاقة كهربائية، عند نقطة التقاء نهري اليرموك والاردن. كما حصل اصحاب الامتياز على مساحات واسعة من الاراضي في منطقة غور الاردن الخصبة.

لم يكن بنحاس روتنبرغ ثوريا روسيا ومهندسا مؤهلا حصل على تعليمه الفني في روسيا واثناء فترة هجرته في ايطاليا فحسب، بل كان نشيطا ايضا في المؤسسات اليهودية والصهيونية سواء قبل عودته الى روسيا في ايلول ١٩١٧ او بعد هجرته الى "ارض اسرائيل" في اواخر عام ١٩١٩.

بدأ روتنبرغ، تطبيق فكرة استغلال المصادر الطبيعية في ارض اسرائيل، لانتاج الطاقة الكهربائية، صيف عام ١٩١٩، اثناء الفترة التي عقد فيها مؤتمر السلام في فرساي. حيث اجتمع هناك بمسؤولين بريطانيين، مستعينا باشخاص مثل جيمس روتشيلد، والسير الفرد موند. وعلى الرغم من انه اجرى المفاوضات باسمه، الا انه لم يكن هناك ادنى شك، في انه كان يمثل الحركة الصهيونية: وكان كلما جاء الى لندن للاجتماع مع شخصيات الحكومة البريطانية، كان يعمل انطلاقا من مكاتب الحركة الصهيونية.

لقد جاء قرار منح حق امتياز مشروع الكهرباء لروتنبرغ، متلائما مع المبادئ الاساسية لحكم الانتداب. ففي الخطاب الذي القاه امام مجلس النواب في ١٤ حزيران ١٩٢١ اي قبل المصادقة على منح حق الامتياز لروتنبرغ بثلاثة اشهر وصف وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، بكلمات مؤثرة انطباعاته من زيارته "لارض اسرائيل" بقوله:

"بمساعدة تطوير مناسب للموارد الطبيعية في ارض اسرائيل، واذا وجد رأس المال اليهودي لانشاء مشاريع الري ومحطات الطاقة على نهر الاردن، لا شك لدي، بانه سنة بعد سنة، ستكون هناك مصادر - عيش جديدة لتوفير حياة رفاهية، لعدد كبير من المهاجرين اليهود، وان اجراء كهذا، من شأنه تحسين مستوى حياة جميع السكان، يهودا وعربا. لا نستطيع الموافقة على تدمير المستوطنات اليهودية، وان لا يسمح في المستقبل بهجرة يهودية الى ارض اسرائيل، واذا تصرفنا هكذا، فاننا نكون على استعداد للتسليم بالا تكون اية قيمة في

الشرق، لكلمة شرف بريطانية".

لقد اثار قرار منح الامتياز هذا لروتنبرغ غضب العرب، الذين ادعوا بان حكومة الانتداب تضع مصيرهم بايدي اليهود والشركات البريطانية التي كانت تريد الامتياز لنفسها.

كما ان روتنبرغ لم يطلب كل المعدات التي كانت تلزمه للمشروع من شركات بريطانية ايضا، بل تعاون مع شركات المانية في هذا المجال. وكذلك لم يكن لشركة "سيتي" اللندنية نصيب في نفقات التمويل المتعلقة بمشروع روتنبرغ، حيث ان الشركاء الاميركيين في المشروع، يوليان ماك، ولويس برنديس، الذي كان يترأس الحركة الصهيونية في امريكا، ساعد روتنبرغ في جمع الاموال تحت شعار "مساعدة مالية صهيونية لكهربة ارض اسرائيل".

في اطار تبرير منح امتياز المشروع لروتنبرغ، استعانت سلطات الانتداب بالادعاء القائل، ان روتنبرغ هو الوحيد الذي عرض انتاج كهرباء بطاقة هيدرو - كهربائية، والتوفير في الوقود المستورد.

اما منتقدو المشروع، فقالوا انه مجرد "ذر للرماد في العيون". حيث ان مشروع نهرايم، لم يزود اكثر ٢٠٪ فقط من الاستهلاك المتواضع للكهرباء، في ارض اسرائيل، في تلك الايام. وان محطات الكهرباء التي تعمل بالوقود السائل التي بناها روتنبرغ في حيفا وبيتح تكفا، سرعان ما زودت كل اجزاء ارض اسرائيل بالكهرباء، باستثناء القدس، التي كانت تعمل فيها، بموجب امتياز سابق، شركة الكهرباء المقدسية، التي كانت بملكية بريطانية وعربية.

ربما لتخفيف حدة الانتقادات الموجهة اليه، او ربما لضيق يد الحركة الصهيونية مثلما اتضح مع مرور الوقت، عندما تصمد امام متطلبات الشركة المالية المتزايدة، بدأ اعتبارا من عام ١٩٢٣، الانفصال التدريجي للشركة عن المؤسسات الصهيونية، والتقرب من شركة "سيتي" اللندنية.

حتى قيام الدولة، كانت المكاتب الرئيسة للشركة في لندن، وليس في حيفا، وكانت الاموال المطلوبة للتطوير، تجمع في معظمها في شركة "سيتي"، وكان السير هاربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني، اثناء فترة منح حق الامتياز، رئيسا لمجلس ادارتها. وكانت الغاية من كل هذا التصرف هو رغبة الحكومة البريطانية في تقليص اضرار الانتقادات، بشأن منح حق الامتياز للمشروع لمن هو يمثل الحركة الصهيونية. وكأنه لم يكن كافيا منح امتياز انتاج الطاقة الكهربائية لروتنبرغ، قررت حكومة الانتداب عام ١٩٢٧، منح حق امتياز استغلال الثروات الطبيعية في البحر الميت لمهندس يهودي روسي اخر، هو موشه نوبومايسكي. وهنا ايضا، ادعى بريطانيون وعرب، انه لا يجوز ابدا تفضيل نوبومايسكي الذي لم يخف تلقيه الدعم من الحركة الصهيونية.

كانت وزارة المستعمرات في لندن تعتقد بوجوب تفضيل مرشح بريطاني، لاستغلال الثروات الطبيعية في ارض اسرائيل، او على الاقل، طرح عطاء دولي. غير ان الهيئات الصهيونية استخدمت كل نفوذها من اجل الفوز بحق الامتياز، الذي كان مخصصا لاستيعاب الاف العمال من المهاجرين اليهود.

ومن اجل ارضاء المعارضين، عرض على نوبومايسكي ان يشرك في مبادرته الميجور توماس تولوك، وهو عالم بريطاني غير يهودي، كان قد اجرى بحوثا عن املاح البحر الميت منذ عام ١٩١٨، غير ان الانتقادات بشأن منح حق الامتياز للصهاينة، لم تتوقف وتعرضت الحكومة البريطانية الى انتقادات شديدة في مجلسي النواب واللوردات في لندن.

في ايار ١٩٢٢، قبل بضع سنوات من استكمال اجراءات منح حق الامتياز لنوبومايسكي منح الحق لانتاج الملح لشركة "املاح عتليت" التي يترأسها مواطن بريطاني هو السير الفرد موند، الذي كان من اشد المتحمسين للمشروع الصهيوني.

كما ان حقيقة كون المندوب السامي البريطاني اليهودي، السير هاربرت صموئيل، يوافق على صفقة مع رجل اعمال يهودي، وان الذي وقع بالنيابة عن المندوب السامي، على الصفقة كان ممثله الكولونيل سلومون، وهو يهودي ايضا، اثارت الانتقادات في وزارة المستعمرات في لندن، ولدى عناصر عربية في البلاد.

لم تتوقف الانتقادات بشأن منح حق الملح لليهود، ومطالبة العرب بواسطة، الكونغرس العربي من اجل فلسطين، منح امتياز مماثل لعنصر عربي، حتى بعدما تبين ان الملح الذي تنتجه شركة "عتليت" لم يصمد في المنافسة، لا من حيث السعر ولا من حيث النوعية، امام الملح المستورد من مصر. وواصل العرب الادعاء بأن الثروات الطبيعية في البلاد تسلب بطريقة مدروسة ومنهجية وتنقل الى اليهود.

وكانت قائمة المظالم العربية تضم حقوق انتاج الطاقة الكهربائية، واملاح البحر الميت، وحمامات طبريا، واملاح عتليت، ومشروع الميناء العميق في حيفا.

صحيح ان هذا الميناء الذي انشئ في منتصف الثلاثينات، شغلته حكومة الانتداب بواسطة حمالين عرب ويهود، لكن انشاء هذا الميناء العميق، حرم عناصر عربية من السيطرة المطلقة التى كانت بايديهم في ميناءي يافا وحيفا.

في عام ١٩٢٨، عندما بدأ العمل في بناء ميناء حيفا، طلبت الهستدروت والمؤسسات الصهيونية، ضمان تشغيل عمال يهود في اعمال البناء، بغية تخفيف حدة البطالة التي كانت سائدة انذاك، كما طلبت هذه المؤسسات، واستجيب لطلبها، دفع اجور اعلى للعمال اليهود. وهكذا كان الحد الادنى من الاجور التي تدفع للعمال اليهود من غير المهنيين، اعلى من الحد الادنى من الاجور التي تدفع للعمال العرب.

طيلة الوقت الذي كان فيه هذا التمييز في الاجور بين العمال اليهود والعرب، مطبقا في البيارات والمشاريع الصناعية اليهودية، لم يكن يسمع اي صدى

للاحتجاج العربي على الظلم، ولكن عندما بدأ هذا التمييز يطبق كسياسة حكومية، ارتفعت الصرخات في حيفا، وسرعان ما وصلت الى لندن لتزيد من الانتقادات المتراكمة هناك، وادت الى حالة عدم ارتياح في "الوايت هول".

غير ان الموضوع الحساس جدا، والذي كان اكثر المواضيع اثارة للخلاف، في مجال تفضيل حكومة الانتداب، في سنواتها الاولى، للمشروع الصهيوني، كان موضوع الاراضي.

لقد كان الاستيطان اليهودي على الارض وتطويرها زراعيا، يشكل لب الفكرة الصهيونية. وكانت الجهود الرامية الى شراء اراض تحتل دائما وابدا المكانة الرئيسية في النشاطات الصهيونية.

ورد في البند السادس من كتاب الانتداب، ان على حكومة فلسطين المساعدة في توطين اليهود على الارض، ظاهريا، لم تكن هناك اية صعوبات امام حكومة الانتداب في تطبيق هذا البند. وذلك بصفتها الوريثة للحكومة العثمانية، كان قسم كبير من اراضي الدولة، وبخاصة غير المحروثة، تعود ملكيتها اليها.

غير ان معارضة العرب لتنفيذ السياسة الموالية لليهود في هذا المجال، بدت شديدة وارتفعت اصواتهم بشأنها اكثر مما كانت عليه الحال بشأن مسائل اخرى.

ان السيطرة على الارض، تعتبر وعلى مر الاجيال، مبدأ ساميا في المجتمع العربي.

لذا كانت الحساسية العربية لفقدان الارض، حتى ولو كانت ملكا للدولة، ولا تشكل احتياطا لهذه القرية او تلك، كانت بالغة الشدة.

وفي سنوات العشرينيات، تبين ان حكومة الانتداب كانت تتردد كثيرا في الدخول بمجابهات مع العرب، في هذا المجال الحساس.

جزء من الصعوبة في نقل ملكية الارض الى اليهود، كان ينبع من قوانين

الملكية المعقدة المتبقية من العهد العثماني.

كان لدى حكومة الانتداب، مساحات واسعة من الاراضي تندرج تحت تصنيفين وفقا لقوانين الملكية التي ورثها الانتداب من نظام الحكم الذي سبقه) هما: "محلولة" و "جفتلك" ينطبق وصف "اراضي محلولة" (الخالية) اذا تركها اصحابها، او لم يكن لاصحابها ورثة يملكونها، واعيدت الى ملكية الدولة. اما وصف "أراضي جفتلك" (كلمة تركية) فينطبق على الاراضي التي سجلت باسم السلطان التركي. وسبق ان كانت هذه الاراضي "ميري" (اي اراض زراعية كان العاملون فيها يستغلونها دون قيود مقابل دفع قيمة استئجار، ثم اعيدت الان الى الحكومة)، وكذلك ارض "متروكة" وهي التي كانت ارض "مشاع" اي بملكية عامة، والتي صادرتها السلطات لاغراض عامة.

في مطلع العشرينيات، كان لا يزال تحت تصرف حكومة الانتداب مساحات واسعة من الاراضي المصنفة "جفتلك" والتي كانت الاراضي الخصبة فيها تقع في السهل المنحدر من نابلس الى غور الاردن (المنطقة المسماة جفتلك). غير ان التعقيد في الملكية ووصف الارض، سهل معارضة نقل هذه الاراضي الى اليهود، وبخاصة في حالة ان الموظف البريطاني المسؤول في هذا المجال، لم يكن مؤيدا لفكرة "الوطن القومي" اليهودي. وهكذا فشلت معظم جهود المؤسسات اليهودية للاستيلاء على مساحات واسعة من الارض في السنوات الاولى لسلطة الانتداب. وكانت الانجازات الحقيقية في هذا المجال تتمثل في نقل ملكية اراضي قيسارية وعتليت، الى شركة "يافا" اليهودية، كاستمرار لصفقة شراء كانت قد بدأت قبل الانتداب البريطاني. وكذلك نقل ملكية اراض في سهل حيفر، وفي غور الاردن، الى الصندوق القومي الاسرائيلي "هكيرن هكيميت".

ومقابل هذه الخطوات الموالية لليهود، قرر المندوب السامي، هاربرت صموئيل، تخصيص اراضي "الجفتلك" الواقعة بين نابلس وغور الاردن، والتي

كانت كلها بملكية حكومة الانتداب فقط، كمزارعين عرب.

ادت احداث العنف العربية في عام ١٩٢٩ الى حدوث تحول حاد في سياسة حكومة الانتداب. فقد تصرفت الحكومة في تقريرين: الاول، الذي نشر في شهر تشرين اول من عام ١٩٣٠، واعده السير جون هوب - سمبسون، الذي حقق في الخلفية الاقتصادية للاحداث.

والثاني، الذي نشر في شهر شباط ١٩٣١ من قبل وزير المستعمرات اللورد بسفيلد (هو، سيدني ووب، احد زعماء الاشتراكيين الغابيون)، وعرف التقرير باسم "الكتاب الابيض لبسفيلد". وقد اعتمدت استنتاجاته على ما توصلت اليه لجنة "شاو" التي حققت في خلفية الاحداث الدامية لشهر آب ١٩٢٩. عين هوب - سمبسون في السادس من ايار ١٩٣٠ لفحص احتياط الاراضي في البلاد، وامكانيات الاستيطان اليهودي فيها، من خلال المحافظة على حقوق العرب. وعلى هذا الاساس وصل الى البلاد في ٢٠ ايار ١٩٣٠، ونتيجة لدراسته للموضوع، توصل الى استنتاج هو ان العائلة الواحدة من الفلاحين تحتاج الى ١٣٠ دونما من الارض المحروثة او القابلة للزراعة، لاعالتها، في حين انه اثناء فترة اعداد هذا التقرير، كانت تتوفر للعائلة الواحدة ما معدله (٩٠) دونما فقط.

وقال كاتب التقرير، ان هذا الوضع السلبي يزداد خطورة نتيجة لسلب العرب اراضيهم من قبل الصندوق القومي الاسرائيلي، عن طريق الشراء ودفع اسعار مرتفعة. واشار سمبسون في تقريره، الى ان الصندوق يدفع تعويضات للفلاحين المستأجرين في الاقطاعيات، غير انه ما الفائدة من مثل هذه التعويضات، حينما يبقى الفلاحون دون ارض يستغلونها ويعيشون من منتوجها، ودون عمل. حيث ان الحركة الصهيونية تصر على ان يعمل اليهود فقط في الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية التي تقيمها. وهكذا ترسخ عملية تجريد العرب من اراضيهم.

وقرر سمبسون في استنتاجاته، انه لم يعد هناك اي متسع ولو "لقط" واحد، (حسب التعبير الانجليزي) ولهذا فهو يوصي بفرض قيود على هجرة اليهود الى فلسطين. كما اعرب عن رأيه بأن هناك مجالا لزيادة فعالية الزراعة في البلاد بحيث تؤدي الى رفع مستوى حياة جميع السكان في القطاع الريفي، والى توغير امكانية استيعاب حوالي ٢٠ الف عائلة جديدة من المستوطنين.

وفي المقابل، لم يتوقع هوب سمبسون، ان يحدث تطور صناعي في البلاد على نطاق واسع، وان تتحول الى مركز صناعي مهم، كما ورد في نص المذكرة التي قدمتها له الوكالة اليهودية.

وبصفته رجل اقتصاد، ارتكب هوب سمبسون خطأً جسيماً، عندما ادعى بأن تطوير الزراعة سيؤدي الى استيعاب أعداد أكبر من العمال. ذلك لأنه من المعروف أن العلاقة بين تطوير اساليب الزراعة واستغلال الارض، هي علاقة عكسية، بين مستوى المحصول وعدد العمال المطلوبين لانتاجه. أي أن إتباع أساليب الزراعة الحديثة التي يوصي بها هوب سمبسون، لا تؤدي فقط الى رفع مستوى حياة المزارعين، بل إلى تقليل عددهم أيضاً. فالعمال العرب الذين يعملون في الأرض، كانوا سيضطرون الى ترك القرية والهجرة الى المدينة، حتى لو لم يأت المستوطنون اليهود.

كانت توصية هوب - سمبسون الرئيسة، هي الاستمرار في تجميد الهجرة اليهودية، الذي تقرر في شهر أيار ١٩٣٠، لأسباب سياسية أيضاً، وفي ضوء الوضع التشغيلي الصعب، وعدم استئناف الهجرة، الى حين حدوث تحسن في هذا الوضع، وفي المجال المحدد الذي طلب منه تقديم توصية بشأنه، قال هوب سمبسون، أنه يجب تسريع عملية زيادة الفعالية الزراعية، وتحديد حقوق عمال الارض، سواء في الاراضي "الميري" أو في أراضي "المشاع" التي اقترح توزيعها على كل أصحاب الحقوق فيها.

هناك توصية أخرى، تدل على بعد هوب سمبسون، عن الواقع وهي: "تشجيع التعاون بين اليهود والعرب" سواء في المجال الزراعي أو المجال الصناعي، ويضمن هذا، اشراك العرب في التعاونيات البلدية والزراعية، إذ أنه في عام ١٩٣٠، وبعد حوالي ١٢ سنة من الفصل، كان من الصعب، حتى لو توفرت الرغبة، العمل على دمج إقتصادي في أرض إسرائيل، وكما كان متوقعاً، أثار تقرير هوب - سمبسون غضب جميع رؤساء الاستيطان اليهودي، الذين اعتبروه تنكراً لكل ما يتعلق بالمشروع الصهيوني في"أرض اسرائيل" ومحاولة للتراجع عن المبادىء التي نص عليها كتاب الانتداب.

وكان من أشد الانتقادات التي وجهت الى هوب - سمبسون، هي ما تضمنها التقرير الذي نشره أرثور روبين، مدير الدائرة الاستيطانية في الحركة الصهيونية، والذي دحض فيه ادعاءات سمبسون، واحدة، واحدة. حيث أثبت أن حسابات هوب سمبسون بشأن كمية الاراضي القابلة للزراعة، تثير الضحك، وكذلك بالنسبة لعدد القرويين العرب القادرين على إيجاد مصدر رزق لهم من الزراعة، لم يكن له أساس.

ففي المقال الشامل الذي نشره في صحيفة الحركة الصهيونية "فلسطين" في عدد شهر آذار - نيسان ١٩٣١، كانت لهجة روبين متشددة في سياق تفنيده لادعاءات هوب سمبسون، بشأن المزارعين العرب، الذين طردوا من أرضهم التي كانوا يعيشون من العمل فيها، وأرغموا على هجر قراهم بسبب وصول المستوطنين اليهود وأثبت أنه استخدم لغايات الخداع ، نتائج الاستطلاع الذي اجراه، جونسون كروسبي، لصالح حكومة الانتداب حيث كشف هذا الاستطلاع، بأن ٧٠٠٠ عائلة تسكن في ١٠٤ قرى هي من طبقة العمال، أي أن هذه العائلات اضطرت الى الانتقال الى هناك بعد أن استوطن اليهود قراهم وبعد كشف نقاط الضعف في الاستطلاع الذي اعتمد عليه هوب سمبسون، توجه روبين لمعرفة من أين طرد

المزارعون العرب، وأثبت أنه اذا كان المقصود هم سكان قرى مرج بن عامر (تم شراء الاراضي هناك قبل عام ١٩١٤)، أو منطقة الساحل، فإنه لا توجد أية امكانية للوصول الى مثل هذا العدد من المطرودين.

وبصفته موظفاً إستعمارياً، من بقايا العهد الفائت، لم يدرك السير جون هوب - سمبسون، أن تحليله الاقتصادي اعتمد على واقع لم يكن له وجود في "ارض اسرائيل".

* اولاً: مكانة الزراعة كمصدر تشغيل رئيسي وكفرع مركزي للانتاج في البلاد، كانت تضعف تدريجياً.

* ثانيا: المزارعون المستأجرون العرب الذين غادروا قراهم، لم يجدوا صعوبة في العثور على عمل في فروع أخرى.

وليس فقط، لم يعان هؤلاء المزارعين، من الجوع، بل إن مستوى حياة السكان العرب، على مختلف طبقاتهم، ارتفع تدريجياً، بسبب الاستثمارات الكبيرة التي جاءت نتيجة للهجرة اليهودية.

وقد أشير الى هذه الحقيقة، في تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة اللورد فيل، التي زارت البلاد بعد سبع سنوات من نشر تقرير شاو.

واذا كانت الحكومة البريطانية، قد استمرت رغم ذلك، منذ مطلع الثلاثينيات في تطبيق سياسة فرض القيود على الهجرة اليهودية، على الرغم من الضغوط اليهودية التي مارسها اليهود الذين ارادوا هجرة من أجل انقاذ يهود اوروبا التي كان خطر النازيين يتزايد فيها، فإنها فعلت هذا لاسباب سياسية وليست إقتصادية.

إذ أنه لا القدرة على الاستيعاب في المجال الزراعي، ولا البطالة، هما اللتان أدتا إلى فرض القيود على الهجرة اليهودية، إنما هي الرغبة البريطانية في مصالحة وارضاء القومية العربية، عن طريق التحوّل في سياسة الانتداب، وبلغت

ذروة هذه السياسة في صدور " الكتاب الأبيض" عام ١٩٣٩، الذي حظر بيع الاراضي لليهود في عدة مناطق في البلاد.

لقد سارت حكومة الانتداب، على أية حال طريقا طويلة: بدءاً من تفضيل مقصد للوكالة اليهودية في إطار إنشاء "الوطن القومي" وحتى التمييز الواضح ضد اليهود في مجال بيع الاراضي.

حتى لو، قبلنا بإدعاءات بربارا سميت، واعتبرنا أن فشل حكومة الانتداب جاء نتيجة لوجود سوء تفاهم تاريخي بين البريطانيين والصهاينة بشأن هدف وطابع الاقتصاد الذي أنشأه اليهود في "أرض اسرائيل" هل يوجد فعلا، مكان" لندم" على سوء التفاهم هذا؟

وهل صحيح ، أنه لو تصرف المستوطنون اليهود، مثلما كانت تامل السلطات البريطانية في لندن(أو من أجل الدقة تقول، مثلما تدعي بربارا سميت، بأن البريطانيين كانوا يأملون هكذا)، لكان أنشيء الوطن القومي لليهود بدعم بريطاني، وتجنب اليهود الصدامات المريرة والدامية مع الحركة الوطنية العربية؟

في هذا الموضوع، يتفق المؤرخون أنه حتى لو تصرف اليهود هكذا أيضاً، فمن شبه المؤكد، ان هذه الصدامات كانت ستحدث بينهم، وبين الحركة الوطنية العربية، غير أن نتائجها ستكون مختلفة.

يقول المؤرخ البروفسور ارتور هرتسبرغ: "لو بنى المستوطنون اليهود إقتصاداً يعتمد عل مزارع واقطاعيات، على غرار ما فعله المستوطنون البيض في كينيا، وروديسيا، لما كان هناك أدنى شك في أن العرب سينجحون في طردهم كما طرد أصحاب المزارع البيض في روديسيا. ولأصبح مصير دولة اسرائيل، كمصير دولة البيض في روديسيا، التي انهارت، رغم أن قوتها العسكرية كانت تتفوق بشكل لايقارن، على قوة السكان السود".

أدت أحداث أعوام ١٩٣٦ -١٩٣٩، وإعلان الاضراب العام العربي في

البلاد، الى زيادة حدّة التطوير المنفرد الانفصالي، للمستوطنين اليهود والعرب في "أرض اسرائيل".

لقد نشأ الإنطباع بأن سلطات الإنتداب توقفت تقريباً عن التظاهر وكأنها تحاول تنمية كيان يسمى"فلسطين - ارض اسرائيل".

على سبيل المثال : عندما أعلن الحمالون والعاملون في احواض السفن، في ميناء يافا، عام ١٩٣٦، عن انضمامهم الى الاضراب العام، وهدد مفتي القدس بتجويع تل ابيب، لم تحاول أبداً سلطات الانتداب تشغيل الميناء، الذي كان يبدو ظاهرياً بأنه منشأة تعمل وفقاً لامتياز حكومي. وبدلاً من هذا، سمحوا لليهود بانشاء ميناء خاص بهم على شاطيء تل ابيب.

في كتابه" بيارات تتحدث" يشير اسحق روكح، وهو من رؤساء اصحاب البيارات في الفترة التي سبقت قيام الدولة، أن حمالي يافا، كان لهم دور وخبرة ملموسان في التدخل السياسي.

في عام ١٩٠٨، أغلقوا الميناء في وجه البضائع النمساوية، عندما قامت النمسا- هنغاريا بضم البوسنة والهرسك، اللتين كانتا آنذاك، جزءا من الامبراطورية العثمانية، الى المملكة الهبسبورغية.

كما أن حمّالي ميناء يافا رفضوا معالجة البضائع الايطالية عندما إندلعت حرب ايطاليا - الحبشة في عام ١٩٣٦، والبضائع اليونانية عندما ضمت اليونان اليها جزيرة كريت.

بالنسبة للحركة الصهيونية وتل ابيب، كان ميناء تل ابيب "الميناء العبري الاول" مصدرا للفخر، في الواقع كانت تلك عملية سياسية وليست اقتصادية كانت أعمال الشحن والتفريغ في الميناء غير فعّالة وتتطلب جهداً بدنياً كبيراً. ولولا عمل مهاجرين من اليونان في هذا الميناء، لكان من المشكوك فيه القدرة على تشغيله نهائياً.

لدى قيام الدولة، في أيار من عام ١٩٤٨، توقف عمل ميناءي يافا وتل ابيب معاً. إذ اصبحت اسرائيل بحاجة الى موانيء عميقة المياه فقط.

في عام ١٩٣٩، جرى تشكيل مجلس تسويق الحمضيات الذي عمل على اساس المساواة في التمثيل لاصحاب البيارات اليهود والعرب. وكان المجلس هيئة لها صلاحية كاملة في تحديد الاسعار، وسقف التصدير، وتنظيم عملية نقل مشتركة لحمضيات "ارض اسرائيل" وكانت فشلت عدة محاولات سابقة لانشاء مثل هذا المجلس الذي استهدف زيادة مدخولات كافة أصحاب البيارات. ولدى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولاح خطر عدم القدرة على تصدير ولو حبة برتقال واحدة الى أوروبا، تلاشت المعارضة لاقامة المجلس.

وظل مجلس تسويق الحمضيات يعمل حتى" اللحظة الاخيرة" تماماً.

في مطلع عام ١٩٤٧، أيضاً، اي قبل نصف سنة تقريباً من صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم" أرض اسرائيل" توجه وفد تسويق من مجلس الحمضيات المشترك الى أوروبا.

وضم الوفد أربعة يهود هم: (يهودا حورين، أربيه فيسر، يتسحق روكيح، تسفي ايزكسون)، وثلاثة من العرب هم:(زكي بركات، سعيد بيدس ، حلمي حنون).

الفصل الخامس

"عمالة عبرية" واشتراكية

اذا قصد البريطانيون أن يقوم اليهود المستوطنون في"أرض اسرائيل" بعمل أصحاب مزارع البن في كينيا أو المطاط في الملايو، ويعملوا من أجل تعزيز قوة الامبراطورية البريطانية - حسبما يدعي المؤرخون - نستطيع التأكيد بأنه لم تكن لهذا القصد أي فرصة للنجاح، لا من حيث الدوافع لدى المهاجرين اليهود، ولا من حيث الخلفية المهنية والاجتماعية لديهم. اذ كان معظم المهاجرين اليهود الذين جاءوا في إطار "الهجرة الثالثة" بعد الاحتلال البريطاني مباشرة، من العمال، والقليلون منهم كانوا من اصحاب المهن الحرة واكاديميين وكان عدد اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين بينهم، قليلاً جداً.

وكل من كان يعتقد من بين زعماء الحركة الصهيونية، بأن الشعب اليهودي سينهض ويهاجر فوراً الى"ارض اسرائيل" بعد صدور وعد بلفور، خاب أمله. إذ كان عدد المهاجرين أقل كثيرا مما كان متوقعاً فقد بقيت جماهير الشعب اليهودي في اوروبا، في اماكنهم.

كان الكثيرون من مهاجري الهجرة الثالثة طلائعيين، عاشوا تجربة الحرب العالمية الاولى والثورة البلشفية وجاءوا الى"ارض اسرائيل" ليس فقط من أجل تجديد حياة الشعب اليهودي، إنما لاقامة مجتمع أكثر عدلاً.

كيف انسجم هذا الطموح الاصيل مع سياسة "احتلال العمالة" ولو كان الثمن طرد العمال العرب؟

بالنسبة للقسم الاكبر من هؤلاء المهاجرين اليهود، لم تكن هذه المشكلة موجودة. فقد كانوا يعتقدون بانهم اتوا الى بلاد شبه خالية تماما.

تقول يهوديت سمحونيت، اول عضو نسائي في الكنيست الاسرائيلية، في

سياق مذكراتها حول اقامة مجلس عاملات الهستدروت العامة: "عندما وصلنا الى "عيمك يزرعيل" (مرج بن عامر) في مطلع العشرينات، كانت المنطقة مهجورة. وكانت المستنقعات والملاريا تسيطر على كل شيء. اما اصحاب الاراضي، مثل ابناء عائلة سورسك، فكانوا يقيمون خارج البلاد، وكان معظم السكان في المنطقة من البدو الرحل، الذين قبضوا تعويضات مقابل اضطرارهم لهدم خيامهم والانتقال الى منطقة اخرى في البلاد".

غير ان زعماء العمال اليهود، بينهم بارل كتسنلسون، ودافيد بن غوريون، كانت نظرتهم للموضوع، هي انه بعد الاعتراف بحق المزارعين المستأجرين العرب، في الحصول على تعويضات مقابل الارض التي يضطرون لاخلائها، بعد شرائها لغايات استيطانية، وان الاستيطان نفسه عمل شرعي وعادل ولا يحق لاي كان منعه، كذلك يحق للعمال العرب السابقين الحصول على تعويضات عندما يفقدون مصدر عملهم. ولكن ليس مقابل اماكن عمل جديدة، تتوفر بفضل المشاريع التي يقيمها المستوطنون اليهود.

ويقول كتسنلسون، انه يجب الاهتمام بعدم الحاق الظلم بالعامل العربي، ولكن يجب ان لا نتطلع الى مكان العمل اليهودي، الذي يعمل فيه حاليا عامل عربي، وكأنه تركة للشعب العربي ولابنائه من بعده.

لم يكن كتسنلسون، هو الوحيد من بين زعماء الحركة الصهيونية العمالية والهستدروت العامة، التي تأسست في العشرينيات، الذي يتخبط بشأن هذه المسألة.

فقد كان عليهم ان يشقوا طريقهم في مواضيع عقائدية متشابكة للغاية.

فمثلا: كانوا يدركون التناقض الشديد بين العمل الصهيوني والرغبة في تحقيق اغلبية يهودية في البلاد، وبين الاثار المترتبة على هذه الرغبة بالنسبة للفلاح العربي.

في اعقاب احداث عام ١٩٢٩، والصراع السياسي الذي فرض على الزعامة الصهيونية اثر الرد البريطاني على هذه الاحداث، وبخاصة تقرير رجل الاقتصاد البريطاني السيرجون هوب سيمبسون، الذي ربط بين الاحداث وبين طرد الفلاحين العرب من الاراضي التي كانوا يستغلونها، وانتقالها الى المستوطنين اليهود، اشتد الجدل في موضوع العلاقات بين الشعبين ومدى عدالة المطالبة "بعمالة عبرية".

كانت هناك اوساط يسارية في الهستدروت تقول: انه يجب التراجع عن هذا الطلب، وان لا تكون هناك "عملية عبرية ١٠٠٪".

قال موشه بيلنسون، الذي عمل لسنوات عديدة كاتبا لافتتاحية صحيفة "دافار" الناطقة بلسان منظمة الهستدروت، ان العمل الاستيطاني أثرى في حالات عديدة "طبقة المستغلين" في الوسط العربي، والحق ضررا بالعمال العرب.

واضاف في مقاله بعنوان "مشاكل المصالح اليهودية- العربية" الذي ورد ضمن مجموعة مقالات بعنوان "يهود وعرب في فلسطين"، ان "ارض اسرائيل" هي ملك للشعبين، للشعب اليهودي، ولسكان "ارض اسرائيل" العرب. ولكن في حين تمتع الشعب اليهودي بمساعدات سخية من "هواة صهيون"، "والمحسن الكبير"، ومن عدد كبير من المتبرعين اليهود، والصندوق القومي الاسرائيلي، وصندوق التأسيس، لم يجد العرب من يمد لهم يد المساعدة". واعرب بيلنسون، عن رأيه بان على مصادر راس المال اليهودي، تقديم المساعدة للفلاحين العرب ايضا، وقال، ان هذه المساعدات يمكن ان تشكل قاعدة للمصالحة بين الشعبين.

الا ان بيلنسون، ورجال "هشومير هتسعير" و "عمال صهيون اليساريين" ايضا، الذين لم يكونوا مرتاحين من نظرة الحركة الصهيونية تجاه العرب، لم يكونوا مستعدين ايضا لتطبيق خطة تطوير اقتصادي مشترك مع العرب.

صحيح، انه اقيم في اطار الهستدروت منظمة "حلف عمال ارض اسرائيل" التي عرفت باسم "المنظمة المشتركة" والتي انضمت اليها جماعات منظمة من

العمال العرب، واثناء اللقاءات بينهما، كان يدور الحديث حول نضال العمال اليهود ضد الرأسماليين اليهود، ونضال العمال العرب ضد الافندية (الاقطاعيين)، وفي مؤتمر اليساريين اليهود والعرب الذي عقد في حيفا في شهر ايار ١٩٣٠، اقيمت منظمة اخرى اكثر نضالا، عرفت باسم "اخوّة العمال" تحت شعار: "من فصل قومي، الى تعاون واخوّة دولية"، غير ان اي حزب يهودي، لم يناد بالغاء الاطر التنظيمية المنفردة للعمال اليهود والعرب. في اوساط اعضاء "جدود هعفوداه" (كتيبة العمل)، الذين اسسوا مستوطنتي عين حرود، وتل يوسف، وهما اول مستوطنتين في مرج بن عامر، حدث في اواخر العشرينيات جدال عنيف بين الاغلبية الذين ادعوا، بان هذه المستوطنات التعاونية، مخصصة لليهود فقط، وبين الاقلية التي طالبت باشراك العرب ايضا في هذه "القرى التعاونية". فقد آمن اعضاء هذه الاقلية اليسارية بمبدأ، انه اذا كانت الحركة الصهيونية هي ثورة جاءت لتحرير ليس الشعب فقط، بل الفرد ايضا، يجب ان تشمل كل سكان البلاد تماما مثلما لم تكن الثورة الشيوعية في روسيا مخصصة للروس فقط، انما لكل شعوب البلاد. وكان هذا الموضوع احد الاسباب الرئيسية، التي ادت في النهاية الى انقسام "الكتيبة".

كان المنتصرون في هذا الخلاف، هم دعاة التطوير الاقتصادي المنفرد، بزعامة دافيد بن غوريون، سكرتير الهستدروت آنذاك، اما الذين غلبوا على امرهم، فكانوا هم الذين يدعون الى تعاون يهودي-عربي، بزعامة يهودا الكنيد، وقد هاجر هؤلاء الى الاتحاد السوفياتي، لتطبيق الاشتراكية هناك.

لدى قيام الحزب الشيوعي في البلاد، رفض مبدأ العمالة العبرية، واعتبره مبدءا شوفينيا يتعارض مع النظرية الماركسية.

اما الاصلاحيون اليهود، فكانوا يمثلون اليمين الوطني، وكانوا يؤيدون بالطبع طرد العمال العرب. غير انهم كانوا ينتقدون، ويحذرون من التكتيك الذي

اتبعته منظمة الهستدروت العمالية تجاه العرب، وبخاصة وضع حراس على ابواب البيارات، لمنع العمال العرب من الدخول اليها. واعتبروا هذا الاجراء "خطرا احمرا".

لقد حظيت ايدولوجية تفضيل العمالة العبرية، بدعم متجدد، واخذت صورة مختلفة في اواخر العشرينيات، وفي عامي ١٩٣٠و١٩٣١، عندما سادت البلاد ازمة اقتصادية خطيرة، وعانى المستوطنون اليهود من بطالة شديدة الحقت الضرر بالمهاجرين الجدد بشكل خاص. وكانت المطالبة بتشغيل العمال اليهود فقط في البيارات، تنبع من الحاجة الى تشغيل العاطلين عن العمل من المهاجرين الجدد، الذين يعانون من ضائقة شديدة.

في تلك الفترة، وبخاصة في اعقاب موجة "هجرة جرابسكي" التي حدثت بشكل رئيس، نتيجة للاحكام الاقتصادية المعادية لليهود في بولندا، ولم تكن هجرة اليهود تلك نابعة من رغبتهم في تجسيد الصهيونية في البلاد، بدأت تتردد صرخات مثل "خبز وعمل".

يقول البروفيسور، تسفي زوسمن، في كتابه "فجوة ومساواة في الهستدروت ١٩٢٠-١٩٢٩"، انه لم يكن من قبيل الصدفة ان يتركز الجدال، في تلك الفترة، حول العمل البري في البيارات بشكل رئيسي. ذلك لأن هذا النوع من العمل لم يكن مهنيا. وكان العمال العرب الذين يبحثون عن العمل في القطاع اليهودي، جميعهم او معظمهم، من عمال القطاع الزراعي. حيث لم يكن في القطاع المهني عدد العمال العرب المهنيين كثيرا، لدرجة انه لم يكن كافيا حتى لتغطية احتياجات قطاع العمل العربي. ولهذا، كان بعض العمال اليهود المهنيين يعملون في القطاع العربي.

اما في قطاع الانشاءات فكان عدد العمال العرب واليهود متساويا تقريبا، عام ١٩٣١، في حين زاد عدد العمال اليهود على العرب في قطاع

الصناعة والحرف اليدوية.

كان معظم اصحاب البيارات اليهود يرغبون في تشغيل العمال اليهود، وكانوا مستعدين لدفع اجور لهم اكثر مما يدفعونه للعمال العرب. غير ان الفجوة كانت كبيرة: في حين كان العمال العرب يكتفون بثمانية قروش، عن يوم عمل كامل، طلب العمال اليهود ١٧،٥ قرش، وبعضهم طلب (٢٠) قرشا لليوم الواحد. لذا لجأ اصحاب البيارات اليهود، الى تحديث اساليب الزراعة لديهم، بحيث تؤدي الى تقليل عدد العمال اليهود قدر الامكان.

في فصل القطاف لعام ١٩٢٧\١٩٢٨ خرجت منظمة الهستدروت لاول مرة، في صراع باستخدام القوة من اجل احتكار العمل العبري، وقامت بوضع جماعات احتجاجية على ابواب بيارات اليهود الذين يشغلون عمالا عربا. وادى هذا الاجراء، الى ادراج موضوع "العمالة العبرية" على رأس جدول اعمال الاستيطان اليهودي، غير ان نجاح منظمي الاحتجاجات، لم يكن كاملا، فعلى الصعيد السياسي، كانت هذه الظاهرة تتناقض مع ادعاءات ممثلي الوكالة اليهودية، امام لجنة شاو، وهوب سيمبسون، بان البلاد تعاني من نقص بالايدي العاملة، الامر الذي يتطلب عدم تحديد هجرة اليهود الى فلسطين، وكان كلما اشتد الوضع الاقتصادي خطورة في النصف الاول من عام ١٩٣٠، زاد عدد العاطلين عن العمل في وسط العمال اليهود في المستوطنات الزراعية، وزادت رغبة المزارعين لتشغيل عمال عرب، مدعين بانهم لا يستطيعون دفع الاجور العالية للعمال اليهود.

في مطلع عام ١٩٣٢، تخلص الاستيطان اليهودي من حالة الركود الاقتصادي التي عانى منها في السنتين السابقتين. بلغ عدد المهاجرين (١٠،٠٠٠) نسمة عام ١٩٣٢، ووصل الى (٣٠،٠٠٠) مهاجر، بعد سنتين. وجرى استيعاب عمال يهود في مصنع البوتاس في البحر الميت، وشق الطرق، وفي

المستوطنات التي اقيمت على عجل، وفي قطاع الحمضيات اليهودي الذي تضاعفت مساحته خلال السنوات ١٩٣٢-١٩٣٦.

وعلى الرغم من توفر فرص للعمال اليهود في تلك الفترة، لم تتنازل الهستدروت عن مطالبتها باحتكار العمالة العبرية في البيارات. ويستفاد من الاحصاء الذي اجري عام ١٩٣٢، في اكبر خمس مستوطنات يهودية آنذاك: رحوفوت، حديرا، ريشون لتسيون، بيتح تكفا، نيس تسيونا، ان عدد العمال العرب في البيارات مرتفع بنسبة عالية وتتراوح نسبة العمال العرب في البيارات ما بين ٣٣٪ في حديرا، و٥٨٪ في نيس تسيونا.

في كثير من الحالات كانت الهستدروت تضطر الى دعوة إعضائها الى التطوع لاحتلال العمالة في البيارات غير أن تلك النداءات لم تكن ناجحة في كل المرات.

إذ كان عدد كبير من العمال اليهود يفضلون العمل الأقل إرهاقاً في المدينة، والأكثر مدخولاً، وثبت، أكثر من مرة، أن سياسة الفصل بين اليهود والعرب، ترتكز الى إعتبارات سياسية وليست إقتصادية .

غير أن إعتبارات زعامة حزب"مباي" في الهستدورت بشأن تصعيد النضال من أجل " العمالة العبرية" في البيارات، كانت داخلية أيضاً، وتنبع من الجدال الداخلي، وسط الحركة العمالية، ومن التنافس مع الحركة الاصلاحية التي كانت تعارض نضال منظمة الهستدورت، من أجل عمل منظم في عدد من المستوطنات، التي تم فيها إنشاء مكاتب عمل منفردة، وفرت فرص العمل"لسرايا بيتار" التي كانت تتمركز هناك.

لقد اعترف الاصلاحيون بحقيقة أن سيطرة العمال العرب على العمل، في المستوطنات الزراعية اليهودية، تعرض للخطر الاستيطان اليهودي، سواء على الصعيد الأمني أو على صعيد استيعاب المهاجرين الجدد. ولكن، يبدو أنهم كانوا

يرون في سيطرة الهستدورت على سوق العمل، خطراً أكبر، لذلك لم يترددوا في التخريب وعرقلة نضال الهستدورت .

داخل الهستدورت، أيد حزب"عمال صهيون اليساريون" الصراع من أجل احتلال العمل العبري، لكنه عارض اساليب تطبيقه التي أدت إلى وقوع صدامات عنيفة مع العمال العرب والشرطة.

كانت تلك، هي خلفية الصدامات في الصراع من أجل العمل العبري، التي بلغت ذروتها، ربيع عام ١٩٣٤، على أبواب بيارات، ابشتاين، ميلر، وإدلمن، في كفار سابا، الذين بدأوا بتشغيل العمال العرب بعد فشل المفاوضات بين اصحاب البيارات والهستدورت.

وخلال المجابهات، وقعت مشاجرات بين العمال العرب واليهود. وتعرض خلالها، بعض أصحاب البيارات للضرب وجرى اعتقال ثلاثة من رؤساء مجلس عمال كفار سابا.

ومن أجل الاعراب عن تاييد الصراع بشأن إحتكار العمالة العبرية، جاء الى كفار سابا، عدد من كبار رجال الفكر في الاستيطان اليهودي، لمشاركة العمال اليهود احتجاجهم .

ولا شك في أن مثل هذا التضامن العلني، ينطوي على إتخاذ موقف في العاصفة التي كانت تسود، آنذاك ، الاستيطان اليهودي، على خلفية إغتيال أرلوزوروف .

أدى عرض الصراع على العمل، في البيارات، وكأنه تنافس بين الطامعين في تحقيق الثراء، وبين الخائفين على مصير الاستيطان اليهودي، إلى إثارة الانتقادات الشديدة في أوساط أعضاء اتحاد الفلاحين، الذين ادعوا بأن الوكالة اليهودية التي تفضّل "الطلائعيين" أي أعضاء الاحزاب اليسارية، في مجال اصدار الوثائق والشهادات، في دول اوروبا الشرقية، هي المسؤولة، عن الوضع القائم مثلما

أن الطلائعيين هؤلاء، هم المسؤولون أيضاً عن النقص الخطير في الايدي العاملة في المستوطنات اليهودية بسبب مطالبتهم بأجور مبالغ فيها، لذا يجب تشجيع هجرة اليهود من غير العقائديين أي العمال فقط، بحيث لا ينضمون الى الهستدروت ويبقون دون تنظيم.

في تشرين اول ١٩٢٣، ادعى رئيس اتحاد الفلاحين، موشه سميلنسكي، أن العمال اليهود هم المذنبون ، لانهم يرغمون الفلاحين على تشغيل العمال العرب.

لقد نجح العمال المنتظمون في إطار الهستدروت، عن طريق اضرابات الاحتجاج، في رفع أجور عمال في المدينة وبين اجورهم في المستوطنات ودفعت العامل اليهودي للمطالبة برفع اجره، ووجد الفلاحون اليهود الذين يفضلون تشغيل العامل اليهودي، في وضع غير ممكن اقتصاديا.

وقال سميلنسكي، انه يجب على الفلاحين اليهود الاهتمام بانفسهم وان يحضروا الى البلاد مهاجرين مستعدين للقبول والاكتفاء بما هو قليل، مثل المهاجرين اليهود القادمين من اليمن.

هل حقا، الاهتمام بمستقبل الزراعة العبرية كان هو الدافع وراء سلوك اصحاب البيارات في المستوطنات اليهودية؟ وهل حقا، طلب العمال اليهود اجورا كانت تفوق طاقة الفلاحين اليهود؟

لقد كان الكثيرون من الفلاحين اليهود، ليسوا فلاحين بمعنى الكلمة. اذ لم يكونوا يعملون في المزارع ولا يتعاملون مع البهائم، بل كانوا من سكان تل ابيب. ولا يعرف لماذا كانوا يصرون على عدم رفع اجور العمال.

في عام ١٩٣٦، بدأت فترة الثورة العربية الكبرى-احداث ١٩٣٦-١٩٣٩- التي استمرت، صعودا وهبوطا، حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، في شهر ايلول ١٩٣٩. وخلال تلك الاحداث، قتل اصحاب بيارات يهود في بياراتهم على ايدي

عمالهم العرب، وامتنع المزارعون اليهود عن تشغيل العمال العرب قدر الامكان وكان من بين العمال العرب من استجاب لدعوة اللجنة العربية العليا، ولم يحضر للعمل في البيارات اليهودية. وتعرض قطاع البيارات، الى ركود اقتصادي خطير، في ايام الحرب، نتيجة لاغلاق الاسواق الاوروبية، امام صادرات الحمضيات غير ان الوضع لم يكن كما كان عليه في سنوات سابقة، الذي ادى فيها تدهور اوضاع المزارعين اليهود الى زيادة ارتباطهم بالعامل العربي، اذ انه حتى بعد انتهاء الاضراب العربي العام، الذي استمر من شهر نيسان حتى تشرين اول من عام ١٩٣٦، كان اليهود يشغلون عددا قليلا فقط من العمال العرب، الذين طلبوا العودة للعمل في البيارات اليهودية.

في عام ١٩٣٧، بلغت نسبة العمالة العبرية في المستوطنات اليهودية ٧٣٪، وفي عام ١٩٣٨، طرأ انخفاض معين على عدد العمال اليهود في البيارات، بسبب الازمة التي عانى منها هذا القطاع. ولكن ابتداءا من عام ١٩٣٩، انقطعت العمالة العربية نهائيا تقريبا في المستوطنات اليهودية، ووصلت نسبة العمال اليهود في هذا القطاع الى ١٠٠٪ تقريبا.

في عام ١٩٤٢، عندما تجددت الطفرة الاقتصادية في البلاد، بسبب مشتريات جيوش الحلفاء التي كانت تتواجد هناك، ترك عدد كبير من العمال اليهود العمل في القطاع الزراعي، وتجدد تشغيل العمال العرب في المستوطنات. وظل هذا التوجه قائما حتى فرار العرب عام ١٩٤٨.

في اجمالها لاحداث السنوات العشر ما بين ١٩٢٩-١٩٣٩، الوارد في كتابها بعنوان "النضال الفاشل" تقول، انيتاشبيرا، ان هذا العقد انتهى بانتصار نظرية العمل العبري (العمالة العبرية) وبفشل النضال من اجل (عمالة عبرية). اي ان احتجاجات عمال الهستدروت اليهودية لم تنه تشغيل العمال العرب في المستوطنات. وان مبدأ ضرورة بناء "ارض اسرائيل" من خلال الفصل بين اليهود

والعرب، سيطبق لاعتبارات قومية. اي ان انتصار ايدولوجية العمالة العبرية لم يتحقق، لان الجميع اقتنعوا بصحة ادعاء الاشتراكيين من رجال، الهجرة الثانية، بانه يجب عدم انشاء اقتصاد يهودي يرتكز على العرق العربي. ولا خشية من ان تنشأ طبقة عمالية عربية، وطبقة استغلاليين يهود، الامر الذي قد يشوّه وجه المجتمع اليهودي في البلاد، انما هو الواقع السياسي الذي اتسم بالتباعد المتزايد بين الشعبين، الذي فرض انغلاقا قوميا لاسباب امنية، هو الذي شكّل الاساس لاثبات صحة نظرية العمالة العبرية.

لقد اخطأ النضال من اجل عمالة عبرية، الهدف، عندما لم تتمكن الهستدروت من توفير العدد المطلوب من العمال اليهود. ولكن لدى اندلاع الاضراب العربي الشامل واحداث عام ١٩٣٦ كان المزارعون اليهود مستعدين لتشغيل اي عامل يهودي، وان يدفعوا له اجرا كثيرا مما كانوا يدفعونه في الماضي. ثم انتقل التنافس على اماكن العمل، الى المدن، في مجالات البناء، والنقل، وغيرها.

في المقابل لم يكن التنافس ملموسا في قطاع الصناعة التي اتسع نطاقها، بسبب قلة عدد العمال العرب المناسبين للعمل في هذا القطاع.

في عام ١٩٣٤ تأسست شركة الملاحة الخاصة لويد يمي ايرتس اسرائيل - محدودة الضمان (لويد البحرية في الارض الاسرائيلية محدودة الضمان) التي كان احد مبادىء مؤسسيها هو: "ضرورة ان يكون طاقم السفينة يهوديا".

شغلت الشركة سفينتين ثنائيتي الغاية للركاب والشحن، على خط حيفا-اسطنبول-القسطنطينية، أسمتها "هارتسيون" (جبل صهيون)، و" هارهكرمل" (جبل الكرمل). وفي عام ١٩٣٨، وبعد ان جرى احراق سفينة "هار هكرمل" في ميناء القسطنطينية، اشترت الشركة بدلا منها سفينة " مريام".

يقول البرفسور زوسمن، ان اليهود والعرب لم يكونوا يتنافسون فقط في

مجال الاقتصاد اليهودي، بل في مجال العمل لدى سلطة الانتداب. فقد كان هيكل الاجور في جهاز حكومة الانتداب، مبنيا على اجرة العامل العربي الرخيصة. ولكن في بعض اماكن العمل العامة، مثل ميناء حيفا، والشركات الخاصة، ومصافي النفط، اتفق على دفع اجور اعلى للعمال اليهود.

ونتيجة لهذا، كان عدد العمال العرب، في كافة الدوائر الانتدابية تقريبا، يزيد على عدد العمال اليهود، بنسبة ملموسة.

في عام ١٩٣٥، كان عدد العمال في اجهزة سلطة الانتداب (١٨،٣١٨) من العرب، و ٤،٢٧٠ من اليهود. وكانت نسبة الموظفين اليهود في هذه الاجهزة تقل كثيرا عن نسبة اليهود من مجموع سكان البلاد.

ابتداءا من عام ١٩٣٣، قبلت حكومة الانتداب بادعاء الوكالة اليهودية، بانه يجب الاخذ بعين الاعتبار لدى تحديد عدد المستخدمين لديها، ليس فقط نصيب كل قطاع من قطاعات السكان، بل المساهمة العالية التي يقدمها القطاع اليهودي في مدخولات الحكومة الانتدابية. وبالفعل اعترفت حكومة الانتداب بحق اليهود في اشغال الوظائف التي تكون اجورها اعلى من تلك التي يشغلها العرب.

ان هذا التغيير في سياسة حكومة الانتداب، والذي ابلغت به لجنة التحقيق الرسمية التي عينت في اعقاب احداث عام ١٩٣٦، يعكس الورطة التي كانت تعيشها حكومة الانتداب: فمن جهة، كلفت بالمساعدة على اقامة "الوطن القومي اليهودي"، وان تعتبر القطاع اليهودي وحدة منفردة ذات نظام واجبات وحقوق منفرد، ومن جهة اخرى، كلفت بالنظر الى البلاد كوحدة واحدة يجب عليها ادارتها على غرار ما تدار به بقية المستعمرات البريطانية.

ادى التوجه الى اعتماد الزراعة اليهودية على العمل الذاتي (اليهودي) الى خلق فجوة تزداد اتساعا من حيث الطابع ومجالات التخصص للزراعة اليهودية والعربية في البلاد.

منذ سنوات الثلاثينات، انتقلت الزراعة اليهودية من زراعة الصنف الواحد، الى التنويع الزراعي، الذي كان من ابرزه تربية الابقار والدجاج. هذان الفرعان، يحتاجان فعلا الى استثمارات كبيرة، لكنهما يوفران دخلا عاليا نسبيا. مثلما ان العمل في هذين الفرعين الزراعيين، يعتمد بالدرجة الاولى على افراد الاسرة، ولا يحتاج الى عمالة مستأجرة. وبهذه الطريقة تمكنت المؤسسات التي تشرف على توطين اليهود من ترسيخ الاقتصاد الاسري على مساحة ٢٠ دونما، واقل من هذا ايضا.

اما المزارعون العرب الذين لم تتوفر لهم مصادر الاستثمارات، وكانت تنقصهم المعلومات الزراعية المطلوبة، فقد استمروا في التركيز على زراعة الحقول. ولكي تتوفر امكانية البقاء تحتاج زراعة الحقول الى مساحات واسعة من الاراضي، والى ايد عاملة كثيرة في فصول الحراثة والزرع والحصاد.

كان المعيار "لقدرة الاستيعاب" في ارض اسرائيل، الذي برر قرار فرض قيود على الهجرة اليهودية اليها، بناء على توصيات هوب سيمبسون، يرتكز الى وحدة الزراعة التي تمتد على مساحة (١٠٠) دونم كما هو مألوف في قطاع زراعة الحقول العربية.

لقد برز الفصل المهني بين الاقتصاد المختلط المتنوع، وبين زراعة الحقول، في احصاء مزروعات الحقول في العام الزراعي ١٩٤٥-١٩٤٦، وكما يلي:

نوع الزراعة	قطاع يهودي	قطاع عربي
حبوب	١٦،٥٧٩(طن)	١٩٣،٣٧٦ (طن)
خضار	٥٥،٧٣٠(طن)	١٨٩،١٠٤ (طن)
فواكه	٢١،٣٩٨ (طن)	٧٣،٣٢٠ (طن)
زيتون	١،١٢٨(طن)	٧٨،٢٨٧ (طن)
قثائيات	٧،١٩٣(طن)	١٣٥،٦٣٤(طن)

هناك صورة مختلفة تماما، تعكسها نتائج الاحصاء الشامل لكل فروع الاقتصاد الزراعي بما فيها الحمضيات، مزارع الابقار، والدجاج، والاشجار متساقطة الاوراق.

ففي العام الزراعي ١٩٤٣\١٩٤٤، بلغت قيمة مبيعات المنتوجات الزراعية في القطاع العربي (باسعار عام ١٩٣٨-١٩٣٩) ١،٧٨ مليون جنيه فلسطيني. في حين بلغت قيمة مبيعات المنتوجات الزراعية في القطاع اليهودي (١،٨(مليون جنيه فلسطيني، رغم ان عدد اليهود العاملين في الزراعة بلغ في تلك السنة حوالي (٣٥،٠٠٠) مقابل اكثر من (٢٥٠،٠٠٠) في القطاع العربي.

ادت فوارق الاجور بين العمال اليهود والعرب في نفس مكان العمل، الى حدوث نزاعات. ففي المقالع التابعة لمصنع الاسمنت "نيشر" القريبة من حيفا، والذي كان يملكه يهود، جرى تشغيل عمال من العرب، بينما في مصنع الانتاج كان العمال من اليهود. وبما ان اجور عمال المقالع كانت اقل بكثير من اجور عمال الانتاج، تغلبت الادارة على هذه المشكلة "العقائدية" التي كان اثارتها، عن طريق تشغيل العمال العرب بواسطة مقاول. لكن مجلس عمال حيفا طالب برفع اجور العمال العرب في المصنع، وشجعهم على الاضراب عن العمل مع المقاول.

غير ان التسوية التي تم التوصل اليها اخيرا لم تحل مشكلة التمييز في التعامل بين العمال اليهود والعرب في مكان عمل واحد.

في مطلع الثلاثينات، سادت في "ارض اسرائيل" الظاهرة التي تكررت بعد ستين سنة، في مطلع التسعينات:

المستخدمون اليهود، وافقوا من حيث المبدأ على ضرورة تفضيل العمال اليهود، وفي معظم الحالات كانوا مستعدين لدفع اجور اعلى من تلك التي يدفعونها للعمال العرب، الذين يقومون بنفس العمل. لكن العامل اليهودي لم يرغب في التوجه الى العمل اليدوي، حتى انه كان يفضل البطالة على العمل، الذي لا يراه

مناسبا.

لقد تغير الوضع بعد اندلاع الثورة العربية عام ١٩٣٦. ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية حكم الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨، اصبح التوجه نحو الفصل بين الاقتصاد اليهودي، والاقتصاد العربي في البلاد، حقيقة قائمة. وكان من شأن المقاطعة العربية، والتوجه نحو التحديث الذي تزايد في قطاع الاقتصاد اليهودي، فقط، تعميق الهوة بين القطاعين الاقتصاديين اليهودي والعربي. في "أرض اسرائيل"، مثلما هو ثابت دائما، تتغلب الاعتبارات السياسية في كثير من الاحيان، على الاعتبارات الاقتصادية.

في عام ١٩٣٠، في اعقاب احداث عام ١٩٢٩، تراجعت بريطانيا عن السياسة التي ينص عليها كتاب الانتداب. اذ انه بعد ان تبين لبريطانيا ان سياستها الموالية لليهود، كانت خطأ بالنسبة لها، بدأت تنتهج سياسة مؤيدة للاغلبية العربية. واصبح "الكتاب الابيض"، الذي اعده اللورد بسفيلدعام ١٩٣٠، وتقرير هوب-سمبسون عام ١٩٣٠، ايضا قاعدة لتبرير التحول في السياسة البريطانية.

كان احد الادعاءات الشديدة التي اثارها المستوطنون اليهود ضد سلطات الانتداب، هو انهم يقدمون للحكومة نصيب الاسد من دخلها المتأتي من الضرائب، لكنهم يستفيدون في المقابل، بالجزء اليسير فقط من نفقاتها. وقد زادت خطورة حالة عدم التوازن هذه في السنوات الاخيرة من فترة الانتداب مثلما يستشف من بحوث دافيد غوربش كبير رجال الاحصاء في الادارة الصهيونية.

في العشرينيات، كان الانفاق الحكومي على المستوطن اليهودي يزيد ضعفا ونصف الضعف، على الانفاق على المواطن العربي.

وفي الثلاثينات، زاد حجم الانفاق على المستوطن اليهودي الى ضعفي الانفاق الحكومي على المواطن العربي. لكن الواردات الحكومية من الضرائب

المستوفاة من اليهود كانت تزيد على تلك المستوفاة من العرب، ما بين (٣-٥) اضعاف تقريبا.

لا شك في ان حقيقة ان القطاع اليهودي كان يستفيد، علاوة على الخدمات التي تقدمها له حكومة الانتداب، من شبكة متشعبة من الخدمات الترفيهية التي كانت تمول من موارد الحركة الصهيونية، سهّلت كثيرا على سلطات الانتداب، امر انتهاج سياسة التمييز هذه .

تجدر الاشارة، الى ان تلك الخدمات التي كانت تقدم بواسطة شبكة متشعبة الى القطاع اليهودي فقط، كانت تستهلك حوالي ٤٠٪ من ميزانية الحركة الصهيونية في الفترة ما بين الحروب. بينما كان ينفق ما نسبته حوالي ٦٠٪ من الميزانية على الهجرة اليهودية، والاستيطان، والامن، والادارة.

الفصل السادس

فصل في الصناعة ، والتجارة، والمواصلات

قررت الصهيونية العملية، ان العمل الاستيطاني في" ارض اسرائيل" أهم من العمل السياسي. وكانت الزراعة في نظر مؤيديها لا تعتبر مجرد وسيلة للعيش، بل نمط حياة وهدفاً في حد ذاته : العمل في الأرض، يجدد الإنسان اليهودي في وطنه القديم - الجديد ويسمو به روحانياً واخلاقياً، ولكن بما أنه في البلاد الأصلية للمهاجرين الطلائعيين في أوروبا الشرقية، تحتل الزراعة نصيباً محترماً من الناتج القومي، اعتقد المنادون بالصهيونية العملية، بأنه من غير الممكن بناء إقتصاد سليم ، لاتكون الزراعة عنصراً رئيساً فيه.

إن الآمال التي علقها الطلائعيون على الزراعة، لم تحقق . فأرض الميعاد لم يجدوها تدر لبناً وعسلاً، كماتروي التوراة، بل كانت أرضاً وعرة قاحلة وكلها مستنقعات. كما أن الطلائعيين أيضاً، كانوا مخيبين للآمال: لم يكن العمل في الأرض يروق لهم. معظمهم، كانوا يبحثون عن عمل يعود عليهم بالربح والدخل الكثير والسريع. فمع وصول الموجات الأولى من الهجرة الثالثة، بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة، مع قدوم موجات الهجرتين الرابعة والخامسة في اواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات، تبين ان معظم المهاجرين الجدد يفضلون العمل خارج قطاع الزراعة، اي في التجارة، الصناعة، الخدمات.

وفي مجال الصناعة، كانوا يتمتعون بتفضيل واضح، مقارنة مع سكان البلاد العرب.

كان عدد قليل من المصانع، أقيم في البلاد قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن عملية التصنيع الحقيقية، بدأت فقط في العشرينات، مع وصول المهاجرين من الطبقة المتوسطة من بولندا، ثم تسارعت في الثلاثينات مع موجة الهجرة

القادمة من المانيا، حيث امتازت تلك العملية، بأن جلب المستثمرون - المهاجرون، معهم مصادر رؤوس الأموال لاقامة المشاريع الصناعية، كما كان بين المهاجرين الجدد رجال صناعة من ذوي الخبرة. كما أوجدت موجات الهجرة سوقاً حديثة ومنتوجات لم يسبق ان عرضت في حوانيت البلاد.

في الصناعة، هذا القطاع الذي لم يكن معروفاً في البلاد، سرعان ما حقق المستثمرون اليهود لأنفسهم صفة الاحتكار، حيث كان ينقص الأغلبية العربية في البلاد رأس المال، والعمالة المطلوبة للصناعة.

لذا، في حين كان العرب يحتلون مكان الصدارة في القطاع الزراعي حتى عام ١٩٤٨، كانت نسبة العمال العرب في المشاريع الصناعية التي يملكها اليهود ضئيلة جداً.

في كتابهم" فلسطين، مشكلة وفرصة" الذي صدر في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧، بمبادرة موالية للصهيونية، أشار المؤلفون الاقتصاديون، روبرت نتان، أوسكار جاس، ودنييل كريمر، إلى أن المستثمرين اليهود لم يختاروا المشاريع الصناعية التي تستوجب تشغيل عمال غير مهنيين وذلك، تطبيقا للسياسة التي ترفض تشغيل العمال العرب.

وبناء على حسابات، نتان، جاس، وكريمر، كانت عوائد الصناعة والحرف اليدوية وانتاج الكهرباء، عام ١٩٣٦، تساوي حوالي ١٧،٤٪ من الدخل القومي للبلاد وكانت مداخيل المستوطنين اليهود من هذه الفروع حوالي ٢٣٪ من اجمال الدخل في حين كان مداخيل السكان العرب من الصناعة والحرف اليدوية والكهرباء حوالي ١٢،٥٪ من هذا المجمل.

هناك توجه مماثل، يستشف من مقارنة نسبة التشغيل: في عام ١٩٤٥ كان حوالي ٣.٢٩٪ من اليهود يعيشون من الصناعة والحرف اليدوية، بينما انخفضت نسبة اليهود الذين يعيشون من واردات الزراعة الى ١٠،٧٪ ولكن في

الوسط العربي، بقيت نسبة السكان الذين يعيشون من مصادر الصناعة والحرف اليدوية قليلة.

لقد بدأت الاستطلاعات الخاصة بالصناعة التي نفذتها حكومة الانتداب بدءاً من عام ١٩٢٨، تشير إلى إرتفاع ملموس في قطاع التصنيع في العشرينيات، وبخاصة في القطاع اليهودي.

فمثلاً كان استهلاك محلات الحرف اليدوية، والمصانع من الطاقة الكهربائية في عام ١٩٢٦ حوالي ١،٥ مليون كيلواط، وقدرت كمية الموادالخام التي استوردتها، بحوالي نصف مليون جنيه فلسطيني.

في عام ١٩٣٦ بلغت كمية إستهلاك هذا القطاع من الكهرباء (٢٠) مليون كيلو واط. وزادت كمية المستوردات من المواد الخام، إلى (٦،١) مليون جنيه فلسطيني.

وكان الجزء الرئيس في هذه الزيارة السريعة في قطاع الصناعة اليهودية:

من ١٨٥٠ مصنعاً ومحلاً للحرف اليدوية في القطاع اليهودي في عام ١٩٢١، التي كان إنتاجها الشامل بقيمة نصف مليون جنيه فلسطيني، زاد عدد المصانع والحرف اليدوية اليهودية في عام ١٩٤٣ إلى (٦١١٦) مشروعاً، وبلغت قيمة إنتاجها (٣٨) مليون جنيه فلسطيني.

أقيمت معظم الورشات الحرفية والصناعات في القطاع اليهودي في سنوات العشرينيات والثلاثينيات في منطقة تل ابيب، لكن معظم الاستثمارات وأماكن العمل، كانت في عدة مشاريع بنيوية -كهرباء، اسمنت، زيوت طعام، وكيماويات- أقيم معظمها في منطقة حيفا وكانت الإستثمارات في مصنع الإسمنت "نيشر"، و"المطاحن الكبرى" للطحين، ومصانع "السمنة" وزيوت الطعام، والصابون من أكبر الاستثمارات التي عرفتها البلاد حتى ذلك الوقت. ففي مصنع"شيمن" استثمر يهود من برلين حوالي ٢٥٠ الف جنيه فلسطيني، وفي مصنع "نيشر" استثمر

ميخائيل فولاك، وهو يهودي ثري من يهود باكو، مبلغا يعادل حوالي ٢٥٠ ألف جنيه مصري.

أدت تلك الاستثمارات الضخمة، حسب معايير تلك الايام، التي قام بها مستثمرون يهود، بمساعدة يهود الخارج، الى إثارة غضب العرب، الذين كانوا يحقدون ايضا على منح حقوق الامتياز لانتاج الكهرباء والبوتاس والملح، إلى اليهود. وإدعى رجال أعمال عرب، ان حكومة الانتداب لم تقدم قروضاً لتطوير صناعات عربية، في حين أن الإعتمادات التي كان من الممكن الحصول عليها من البنوك التجارية لم تكن تتلاءم مع متطلبات الصناعة بل كانت تتلاءم مع مشاريع قصيرة المدى مثل فروع التجارة والبناء. (حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية، كان وزن مصانع ومشاريع البنية التحتية، من مجمل الصناعة في" أرض إسرائيل" كبيراً للغاية).

تقول، مي سيكالي، الباحثة الأمريكية الموالية للعرب، والتي تنتمي إلى أسرة حيفاوية، أنه حتى عام ١٩٣٩، كانت الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية في البلاد والتي أقيم معظمها في حيفا ونهرايم وسدوم وعتليت، تشكل حوالي ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات اليهودية في قطاع الصناعة وهذه المشاريع، شغّلت حوالي ٧٥٪ من مجمل الأيدي العاملة في المشاريع الصناعية اليهودية.

وإعتماداً على أبحاث اجراها، نتان، جاس، وكريمر، تقول سيكالي، بأن الصناعات التي نشأت خلال فترة الإنتداب، كان طابعها متأثراً بنوايا المستثمرين اليهود الرامية الى الاستغناء عن العمال العرب.

لقد وفرت القاعدة الصناعية التي أقيمت في سنوات العشرينات والثلاثينات، والافضلية التي كانت للقطاع اليهودي، في هذا المجال، امكانية التوسع والتعاظم السريع لهذا القطاع في فترة الحرب العالمية الثانية بفضل الطلب المتزايد للمعدات والتجهيزات من جانب جيوش الحلفاء في الشرق الاوسط.

فقد كانت الاخطارالمترتبة على تسيير السفن عبرالبحر المتوسط، واحتمالات تعرضها للهجوم من قبل الغواصات الالمانية، ترغم المشترين على دفع أسعار حسب طلب المنتج المحلي، مع امكانية التغاضي عن النوعية والجودة. وقد أدت الاستثمارات الكبيرة في المشاريع التي كانت قادرة على الإنتاج الفوري والأرباح الهائلة التي كسبتها، أثناء الحرب العالمية، وخلال فترة قصيرة، إلى جعل دولة اسرائيل بعد قيامها مباشرة، تتمتع بوجود صناعات متطورة للغاية.

وكانت الفجوة ، بين تلك الصناعات وبين الصناعات التي كانت موجودة في القطاع العربي، واسعة جدا.

كانت التقارير الاحصائية المتعلقة بالدخل القومي التي توزعها حكومة الإنتداب، تتجاهل عن قصد، توزيع هذه المدخولات حسب القطاعات السكانية غير أنه في عام ١٩٤٢، في ذروة الحرب والتوسع الصناعي الذي استمد التشجيع من تلك الحرب، اجرى الإحصائي الحكومي جي، اي، وود احصاء لإرتفاع حجم الإنتاج الصناعي حسب القطاعان ووجد أن صافي الإنتاج في القطاع الصناعي اليهودي، زاد في تلك السنة بحوالي ٢٠١٪ في حين بلغت الزيادة في القطاعات الصناعية غير اليهودية حوالي ٧٧٪ فقط. ولكن، بما أن القطاع غير اليهودي كان مشمولاً بمصافي التكرير في حيفا، التي كانت تملكها شركات أجنبية، وجد أن توسع الصناعة وفقاً لمتطلبات الجهد الحربي، كان معظمه في القطاع اليهودي.

واستمر هذا التوجه حتى نهاية الانتداب في عام ١٩٤٨. كانت المصانع القليلة التي يملكها العرب والتي اقيمت في العشرينات والثلاثينيات، معظمها تعود الى افراد أو الى تجمعات تعاونية، وليست الى شركات محدودة الضمان. وكانت تلك مصانع وورش حرفية لتصنيع المواد الغذائية (منتوجات الحليب، زيوت طعام وصابون، واقمشة (خاصة في منطقة نابلس) ومطاحن قمح، وعدد من المصانع الصغيرة للحلويات).

وكانت هناك بعض المصانع لانتاج السجائر التي كانت تصنّع التبغ الذي تنتجه الزراعة العربية في الجليل الغربي، حوالي ٧٥٪ منه .

تشير، بربارة سميت، في كتابها"جذور الفصل في فلسطين"، إلى أنه منذ البداية لم يكن هناك طلب تقريباً من جانب اليهود على المنتوجات الصناعية العربية، سواء بسبب نوعيتها أو بسبب الفرق في مذاق المنتوجات، وبخاصة الغذائية منها.

كان الفرع الوحيد الذي يحتاجه السوق اليهودي من انتاج القطاع العربي، هو فرع المقالع. وكان اليهود يشترون ما نسبته ٥٪ فقط من الناتج الصناعي العربي. كما أدت المقاطعة العربية التي اعلن عنها عام ١٩٣٦، الى تقليص حجم المشتريات المتبادلة من المنتوجات الصناعية في القطاعين العربي واليهودي. كذلك كان بعض المصانع المعدودة يعمل في إطار شراكة عربية -يهودية. احدها محرقة الجير الواقعة على مرتفعات الكرمل والتي كانت تملكها شركة"سوليل بونية" الهستدروتية، وعائلة قرمان العربية.

وفي حيفا، أقيم أيضاً مصنع للثلج تملكه شركة" البينا، دونيا، كتينكا" وكانت تلك الشركة المتخصصة بمقاولات البناء وشق الطرق، تعود ملكيتها المشتركة الى (جوزيف .ف. ألبينا) وهو عربي كاثوليكي ثري كانت له أعمال مشتركة كثيرة مع اليهود، وإلى المهندسين بروخ كتينكا، وطوبيا دونيا. حيث اقامت هذه الشركة اضخم المباني في القدس، منها فندق"بالاس" ومقر البريد المركزي في شارع يافا. وفي عام ١٩٣٨ قتل طوبيا دونيا، على ايدي مشاغبين عرب في شارع الملوك في المدينة القديمة في حيفا.

كان اكبر مصنع يملكه العرب، هو مصنع السجائر التابع لكل من: قرمان، الديك، السلطي، وهم ابناء ثلاث عائلات عربية معروفة تقيم في حيفا. وفي عام ١٩٣٦ اشترى هؤلاء المستثمرون العرب مصنعاً لانتاج الورق من اصحابه

اليهود. أما مصنع السجائر فقد باعوه في نفس السنة الى المنتجين اليهود، الأخوان مسبيرو، ومن أجل ضمان الإستمرار في بيع إنتاج مصنع السجائر في السوق العربية حرص اصحاب المصنع الجدد(اليهود) على عدم تغيير اسمه.

في قطاع الصناعة، على خلاف قطاعات الزراعة والخدمات الأخرى، لم يكن العرب واليهود بحاجة الى بعضهم البعض. إذ لم يكن هناك عرب تقريباً يعملون في المصانع اليهودية.

كذلك المنتوجات، كانت مخصصة إما للسوق اليهودية أو للعربية، فمثلاً، المستهلكون اليهود، لم يكونوا يستخدمون الصابون العربي المنتج من زيت الزيتون، بسبب رائحته الشديدة، في حين لم يكن المستهلك العربي يشتري من منتوجات شركة "تنوفا" اليهودية سواء بسبب اسعارها المرتفعة او بسبب طعمها الغريب بالنسبة له. كما أن عادة عدم استهلاك منتوجات صناعية ينتجها الطرف الآخر، تعززت لاعتبارات تتعلق بالمقاطعة المتبادلة بين العرب واليهود.

تصف، مي سيكالي، في كتابها" حيفا، مجتمع عربي في مرحلة انتقالية، ١٩١٨-١٩٣٨"،كيف أن اليهود، وعلى الرغم من تفوقهم وسيطرتهم الاحتكارية تقريبا على كل قطاع الصناعة، كانوا يقاطعون المنتوجات الصناعية العربية.

كما تحتج على حرب "الرابطة من أجل المنتوجات المحلية" في سنوات الثلاثينيات ضد شراء منتوجات عربية. وتشير الى ان تلك الحرب كانت دائرة عن طريق الدعاية في المدارس وبيوت النشيطين اليهود. وفي أطار تلك الحرب، مورست الضغوط أيضاً على العمال اليهود الذين كانوا يواجهون صعوبة في دفع أسعار أعلى للمنتوجات اليهودية، لتطبيق المقاطعة على المنتوجات العربية.

اما الأدلة على ممارسة التخويف ضد المستهلكين اليهود الذين كانوا يرغبون في شراء منتوجات عربية، فتستمدها سيكالي من مسودة كتاب (بخط اليد) لم ينشر، وكان اسمه"علاقات بين يهود وعرب في حيفا في فترة الانتداب".

حيث تورد من هذا الكتاب إقتباساً من أقوال دافيد هكوهين، رئيس إدارة شركة"سوليل بونيه" اليهودية أثناء جلسة غرفة التجارة في حيفا، بتاريخ ٩ تموز ١٩٣٦ مايلي:

" لم نعلن المقاطعة على العرب، وسنكون حذرين بهذا الشأن في المستقبل أيضاً. يسمح لنا بأكل البطيخ الذي يزرعه العرب إذا لم نزرع نحن البطيخ. كما يسمح لنا بالسفر الى شاطيء الخياط(شاطيء في حيفا طورته عائلة الخياط العربية)".

لقد أراد دافيد هكوهين، القول أنه في كل مجال لا يوجد فيه منتج أو خدمة يهودية، لا مانع من اللجوء الى العرب.

في إطار القصة القصيرة التي كتبها عموس عوز، تحت عنوان" تشيكوب" بالعبرية التي نشرت بترجمة انجليزية في مجلة " نيويوركر"، تبرز عدة جوانب للنضال من أجل تفضيل المنتوجات الزراعية العبرية على المنتوجات العربية، الأرخص ثمناً، وذلك من خلال تلك التجربة التي عاشها في طفولته في حي كيرم ابراهام، في القدس، يقول عوز:

" كانوا يذهبون، مثلاً، إلى بقالة أوستر. كانت هناك قوانين مشددة بعدم شراء منتوجات اجنبية، طالما يمكن الحصول عليها من إنتاج محلي، ولكن اذا اضطر الشخص للاختيار بين جبنة من إنتاج الكيبوتس اليهودي إنتاج شركة"تنوفا" وبين جبنة عربية. فهل تعتبر الجبنة العربية المنتجة في القرية العربية القريبة "لفتا" إنتاجاً اجنبياً مستورداً أم انتاجاً محلياً؟.

كانت الجبنة العربية أرخص بكثير. ولكن إذا اشترينا الجبنة العربية، نكون قد ارتكبنا "خيانة بحق الصهيونية".

لقد كانت إتهامات العرب لسلطات الإنتداب التي تتبنى سياسة تفضيل وتطبيق جمارك حماية للبضائع المستوردة، بهدف المساعدة في تطوير الصناعات

اليهودية في فلسطين، أشد من احتجاجهم على مقاطعة اليهود للمنتوجات الصناعية العربية. كذلك كان اليهود أنفسهم يتهمون سلطات الإنتداب بمنع انشاء المصانع التي قد ينافس إنتاجها، إنتاج المصانع البريطانية العاملة في مصر.

إن التطور الحثيث للصناعات اليهودية في البلاد، لم يتلق المساعدة من الحكومة الانتدابية خلافا لادعاءات العرب، إذ أن السياسة المعلنة لحكومة الإنتداب، هي عدم جعل"أرض اسرائيل" عبئاً على المالية البريطانية فعلى الرغم من عدم دعم الحكومة البريطانية لميزانية حكومة فلسطين كان على المندوب السامي البريطاني الحصول على موافقة لندن، على ميزانيته.

اضف الى ذلك، أنه في السنوات الاولى من الحكم البريطاني، تلقى المندوب السامي هاربرت صموئيل، توجيهات من وزارة المستعمرات في لندن بشأن وقف انشاء مشاريع صناعية، يمكن أن تلحق الضرر بالمصانع البريطانية في بريطانيا أو في دول مجاورة مثل مصر وجرى تطبيق هذه السياسة، عن طريق فرض ضرائب مقطوعة على معظم المستوردات الصناعية، وذلك بغية المساعدة في استيراد الكماليات ومن اجل تشجيع منتجات الصناعة البريطانية، ومنع المنافسة مع منتوجات أرخص من دول اخرى.

ولكن، حينما حاول هاربرت صموئيل، استغلال "التفضيل الامبراطوري" الذي كان مخصصا لتوفير امكانية الاستيراد دون ضريبة لبريطانيا من كافة دول الإمبراطورية، لصالح الصناعة في"أرض اسرائيل" قيل له، أن هذا"التفضيل" لاينطبق على "ارض اسرائيل" لكونها منطقة انتداب وليست مستعمرة بريطانية فقد جاء في ميثاق عصبة الأمم أن" ارض اسرائيل تعتبر دولة أجنبية بالنسبة لبريطانيا، وأن البند ١٨ من كتاب الإنتداب، نص على ان لكافة الدول الاعضاء في عصبة الأمم، حقوقاً متساوية في التجارة مع"أرض اسرائيل".

وكانت الجمارك التي فرضتها حكومة الانتداب على المستوردات، وبخاصة

على المنتوجات الاساسية والمواد الخام والمنتوجات الجاهزة الاساسية، مصدر الدخل الأول في البلاد، قبل فرض ضرائب على الدخل او الاستهلاك.

لم يكن السير هاربرت صموئيل، راضياً عن السياسة التي تنتجها حكومته، والتي تهدف الى تضييق الخطوات الرامية الى انشاء صناعات محلية في فلسطين. وبعد بضع سنوات، اي في عام ١٩٢٥ اقتنعت حكومة لندن بأن هذه السياسة لاتتلاءم مع تعهداتها التي قطعتها على نفسها في إطار الإنتداب على"ارض اسرائيل". واصبح لديها توجه نحو التسهيل على الانتاج المحلي في البلاد.

الضريبة المقطوعة، وكذلك الضرائب على المواد الخام، لم تلغ (عندما خففت الضريبة على استيراد زيوت الديزل لمولدات شركة الكهرباء، جرى رفع الضريبة على النفط المستخدم للاستهلاك المباشر).

كذلك جرى تطبيق أنظمة جمارك بقصد الحماية في عدة فروع، وبخاصة المنتوجات الغذائية المصنّعة والنسيج، وذلك بهدف تمكين الصناعات المحلية من تسويق منتوجاتها. لكن هذه السياسة، (سياسة الحماية) التي استوجبت نسبة قليلة من الجمارك، وشملت قسماً فقط من منتوجات الصناعات المحلية، أثارت غضب الاوساط العربية الذين اعتبروها تمييزا لصالح اليهود.

إدعى العرب انه في الوقت الذي يشكون فيه اغلبية المستهلكين، فان الغالبية العظمى من المشاريع الصناعية يملكها اليهود وهذه المصانع بالذات، هي المستفيدة الرئيسية من الحماية الجمركية للانتاج المحلي .

ان تردد سلطات الانتداب في تطبيق نظام جمارك الحماية على الصناعات المحلية عامة والنسب القليلة المطبقة منذ عام ١٩٢٥ فصاعداً، حقق الإنطباع الخاطيء بأنه نتيجة للخوف من العرب امتنعت سلطات الانتداب عن توفير الحماية للصناعات المحلية.

على اية حال، كانت الحماية الجمركية التي تطبقها سلطات الانتداب، غير كافية في نظر اليهود، وغير عادلة في نظر العرب.

في فترة الحرب العالمية الثانية، فرضت ضرائب مرتفعة على المستوردات بغية تقليص الطلب على المنتوجات التي يجب إحضارها من وراء البحار.

وفي المقابل، جرى تخفيض الضريبة على الإنتاج المحلي من أجل التسهيل على المصانع المرتبطة بالمجهود الحربي، ومع ذلك نستطيع القول: أنه حتى انتهاء فترة الانتداب، تميّزت البلاد بضرائب إستيراد قليلة نسبياً.

ادعى العرب أيضاً، أنه حتى في الفرع الإنتاجي الذي يشكلون فيه الأغلبية، مثل زراعة التبغ، كان اليهود هم المستفيدين الرئيسيين من سياسة الحماية للإنتاج المحلي وتشجيع التصدير.

وفعلاً، عندما خفضت الضريبة على التبغ المحلي، عام ١٩٢٥، بهدف المساس بالأستيراد، ساعدت هذه الحماية منتجي التبغ اليهود على الإنتظام وتوفير إحتياجات السوق المحلية اليهودية (المنفردة) بأسعار عالية نسبياً.

أما المزارعون العرب، فلم ينجحوا في تنظيم أنفسهم، حيث كانوا يتنافسون فيما بينهم وباعوا إنتاجهم بأسعار متدنية.

وقالت عناصر عربية ان هذا التمييز كان احد اسباب احداث عام ١٩٢٩.

وبالفعل، جاء التقرير الذي قدمه الخبير السير جون هوب سيمبسون، في أعقاب تلك الأحداث، رافضاً لكل فرص القطاع الصناعي في"أرض اسرائيل" الذي كان يشكل آنذاك سلاحاً بأيدي اليهود.

ومن هنا جاء إستنتاج سيمبسون بأنه لاتوجد إمكانية لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود في القطاع الصناعي أيضاً.

فقد قال سيمبسون، الذي عمل فترة طويلة في خدمة الإستعمار البريطاني، وخاصة في الهند، وشاهد مستويات الصناعة في مستعمرات الامبراطورية

البريطانية، أنه سواء اليهود أو العرب، لن يستطيعوا منافسة العمالة الرخيصة في دول شرق آسيا. لم يتوقع أن تقام في البلاد صناعات حديثة-ولو توقع هذا، لعمل ضده. إذ كان البريطانيون لا يخفون، في تلك الأيام، سياستهم المعلنة الرامية الى منع إقامة صناعات منافسة لهم في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

كتب السير جون هوب سيمبسون في تقريره:

" في الواقع ، يمكن ان تنشأ صناعات على نطاق واسع في فلسطين، عن طريق إحتكار تعرفة ضريبة الأستيراد فقط، لكي يستطيع اصحاب هذه المصانع دفع رواتب عمالهم وتحقيق أرباح لانفسهم". إن النتائج العملية للتصنيع في"ارض اسرائيل" ستكون، على اية حال، تمييزاً واستغلالاً للأغلبية العربية لصالح الأقلية اليهودية، التي تصرّ على إنشاء مشاريع صناعية خالية من المنطق الاقتصادي.

ان التوقع، أي الاحتمالات، بأن تخدم هذه الصناعات"الوطن القومي" اليهودي الذي سيقام في"ارض اسرائيل" وفقاً لأهداف الإنتداب، إختفى تماماً من فكر الإقتصادي البريطاني، وذلك بعد مرور أقل من عشر سنوات على تأسيس الإنتداب .

كان النموذج الذي اورده هوب سيمبسون لإثبات فرضيته هو مصنع طوب السيليكات، الذي كان قائما آنذاك في شمال تل ابيب. فقد احتج على ان استخداماً واسع النطاق للطوب في بناء بيوت اليهود، سيلحق الضرر بصناعة الحجر العربية.

أما المعلومات في موضوع تشغيل العمال والحرفيين، فقد حصل عليها سيمبسون، من موظفة في إدارة الإنتداب، تدعى مارغريت نيكسون، وكانت مسؤولة عن مواضيع الرفاه في دائرة العمل الانتدابية . حيث قالت تلك الموظفة ان سياسة رؤساء منظمة العمل(الهستدروت) في تفضيل العمال اليهود، تسبب البطالة في الاوساط العربية.

وحول أحد الصدامات مع هذه الموظفة يتحدث، اسحق عيلام، أحد مؤسسي الهستدروت، وفيما بعد أول مدير عام لوزارة العمل في الحكومة الاسرائيلية، أنه في مطلع الثلاثينيات، عين المندوب السامي البريطاني، أرثور فاكوب، وبناء على طلب الهستدروت، لجنة لاستيضاح قضية أجور الحد الادنى وعين حاكم لواء اللد، البريطاني، رئيساً للجنة.

في تلك الأيام، كان يدفع للعمال اليهود (٢٥) قرشاً أجرة يومية، وكانوا يقبلون بأجرة يومية (٢٠) قرشاً، مقابل عملهم في البيارات، لكي تكون لديهم فرصة لمنافسة العمال العرب، الذين كان اصحاب البيارات اليهود يدفعون لهم (٨) قروش فقط في اليوم.

لقد حضر أمام اللجنة، اسحق عيلام، واسحق بن تسفي الذي كان آنذاك رئيساً للجنة الوطنية اليهودية. كما حضرت أمام اللجنة أيضاً الموظفة مارغريت نيكسون حيث قدمت إعتراضات مبدئية ضد الحد الادنى من الأجور، الذي قالت انه يهدف الى إخراج العمال العرب من دائرة العمل، وضمان إعطاء العمل للعمال اليهود فقط. ولم تقبل اللجنة وجهة نظرها، وقررت تحديد مبلغ (١٥) قرشا كحد أدنى للأجرة اليومية.

ورثت سلطات الإنتداب من الأتراك، سكة حديدية مهملة، بلغ طول خطوطها ٣٧١ كيلومتراً. كان الاتراك قد مدوا خط سكة حديد من القدس الى يافا، وآخر من حيفا الى العفولة وسمخ ليصل الى درعا في سوريا، حيث يلتقي هناك مع الفرع المتجه شمالاً من الخط الحديدي الحجازي) وربط البريطانيون مدينة القنطرة الواقعة على الحدود المصرية، بالخط الحديدي الذي مدوه على طول الساحل، واوصلوه الى عكا.

وبلغ مجموع ما أضافه البريطانيون الى خطوط السكك الحديدية في البلاد حوالي ٤٥٦كم منها حوالي النصف ٢٢٢كم في صحراء سيناء (من القنطرة

الى دير البلح)، والذي كان يهدف بشكل رئيسي لخدمة أمن البريطانيين أنفسهم، لكنهم قللوا من الإنفاق على تجديد هذه الخطوط.

كانت خطوط القطارات في عهد الإنتداب بطيئة، قديمة، مهملة، وبما انها كانت وسيلة المواصلات الحكومية الوحيدة، تطورت في البلاد بسرعة مواصلات ذات محركات-من خلال الفصل بين القطاعين اليهودي والعربي وهكذا إنخفض مستوى إستخدام القطارات تدريجياً.

من نقل (٢،٦) مليون مسافر و(١،١) مليون طن من البضائع سنة ١٩٣٥، أي قبل إندلاع الأحداث، الى نقل(٧٤٦) ألف مسافر و(٩١٢) طنا من البضائع عام ١٩٣٩.

في سنوات الحرب العالمية الثانية، زاد من جديد استخدام القطارات في مجال نقل الركاب والبضائع. وكان أكثر المستخدمين هم جنود دول الحلفاء الذين كانوا يرابطون في الشرق الاوسط، لقد جرى فصل المواصلات الماتورية (ذات المحركات) منذ البداية، بين قطاعي السكان ، اليهودي والعربي.

عام ١٩٣٠، استخدم القطاعان (٧٧٤) سيارة خاصة، و٨٥١ سيارة تاكسي، و٧١١ حافلة، و(٥٢٤) شاحنة.

وفي عام ١٩٣٨، بلغ عدد وسائط النقل العاملة في هذا القطاع(٤٠٠٠) سيارة خاصة، و(١٠٠٠) سيارة تاكسي، و(٧٥٠) حافلة، وحوالي (٢٦٠٠) شاحنة.

بدأ التطوير في القطاع العربي عندما بدأت عائلات عربية، من بينها واحدة كانت تملك وكالة لشركات منتجة للسيارات، تؤجر السائقين سيارات وشاحنات، وفق شروط قاسية جدا.

بدأ مستثمرون عرب باستيراد حافلات ركاب ايضا، وحصلوا على حق امتياز تسيير حافلات ونقل ركاب في الأحياء العربية، وعلى الخطوط بين المدن.

وفي القطاع اليهودي، أقيمت إتحادات تعاونية وحصلت على حقوق نقل

المسافرين والبضائع، والتي أصبحت فيما بعد العنصر الرئيسي في المواصلات العامة في "ارض اسرائيل".

ومن خلال إدراك الأهمية الوطنية للسيطرة على هذا الفرع، حظيت المواصلات اليهودية بدعم مالي من الجمهور ايضاً، وعلى غرار ما حدث في القطاع الصناعي، كان التطور اليهودي في قطاع المواصلات أسرع منه في القطاع العربي.

في فترة الحرب العالمية الثانية فقط، عندما أعتبرت الشاحنات وسائل قتالية، وساد نقص في قطع الغيار والإطارات والوقود، بدأت حكومة الإنتداب ضرورة التدخل وتطبيق نظام مراقبة الأسعار، وتحديد "مساحات التحميل" في الشاحنات التي كانت مستخدمة بصورة مشتركة، حتى ان الحكومة أقامت شركة نقل خاصة بها، ومن اجل ضمان الفصل بين القطاعين (اليهودي والعربي) تم اختيار شركة"الأخوان ستيل" البريطانية التي كانت تعمل ايضاً كمقاول حكومي في مجالات أخرى، بتشغيل شركة المواصلات الجديدة.

من ضمن ٢،٨٣٨ شاحنة استخدمت بادارة مشتركة مع الحكومة الانتدابية عام ١٩٤٤ كانت شركة"الاخوان ستيل" تشغل ٦٢٤ منها.

في ضوء إقامة شركة نقل بريطانية لتعمل كمقاول لدى حكومة الإنتداب، تعاونت كافة الشاحنات في القطاع اليهودي، تحت اشراف شركة واحدة، هي شركة"طاعن" التي إنضمت اليها جميع الشاحنات في القطاع اليهودي. وتم حل هذه الشركة بعد الحرب مباشرة، اذ لم تعد ضرورية.

وتدخلت حكومة الانتداب أيضاً في تطوير المواصلات الماتورية عن طريق السيطرة على ميزانيات تطوير الطرق.

فقد زاد طول الطرق المعبدة في البلاد من ٢٣٣كم سنة ١٩١٧، الى ٢٦٠٠كم عام ١٩٤٥ لكن هذه المعطيات لا تتعلق بشق الطرق في المناطق

المختلطة، حيث شاركت هناك ميزانيات دائرة الاشغال العامة التابعة لحكومة الانتداب في جزء من التمويل فقط، بينما كانت اعمال شق وتعبيد الطرق تنفذ بمبادرة يهودية وبتمويل ذاتي من القطاع اليهودي.

ولدى إشتداد خطورة الأحداث في عام ١٩٣٦، تبين أن عدم وجود طرق تربط بين النقاط الاستيطانية اليهودية، من خلال الالتفاف خارج مراكز السكان العربية، يشكل نقطة ضعف في أمن المستوطنات اليهودية.

الفصل السابع

ولادة المقاطعة العربية

في الردود المسبقة من جانب العرب في فلسطين على التوجه نحو تطوير اقتصادي منفصل للمستوطنات اليهودية، يجب تشخيص عدة فترات.

في أيام الهجرتين الثانية والثالثة، أثارت المطالبة"بعمالة عبرية" الغضب، والشعور بالإهانة والتمييز، في وسط القطاع العربي.

ولكن في أواخر العشرينيات، ومطلع الثلاثينيات كان من الممكن ان نلمس لدى زعماء السكان العرب، رداً من نوع آخر: صحيح أنه كان هناك تذمر وشعور بالإهانة والضرر، لكن الرغبة في إعادة العجلة الى الوراء تلاشت، فقد ادركت الزعامة العربية أن هناك مزايا حسنة في التطوير الإقتصادي الإنفصالي ايضاً: أنه يرفض دخول التجديدات مثل الأمور المرتفعة، وتغييرات على صعيد العلاقات بين العامل وصاحب العمل، إلى المجتمع العربي، ويساعد على ترسيخ وتعزيز مكانة الزعامة العربية القديمة.

كان رفض الحياة الإقتصادية المشتركة يتواءم مع مصالح جميع شرائح السكان العرب. الزعامة العربية، خشيت من منافسة الخبراء اليهود. كان مرضى كثيرون من أبناء جميع طبقات المجتمع العربي يترددون على أبواب الأطباء اليهود خريجي الجامعات الأوروبية، الأمر الذي كان لا بدله أن يثير غضب الاطباء العرب، خريجي جامعات بيروت والقاهرة وتركيا، الذين أفزعتهم الزيادة المستمرة في عدد الاطباء اليهود. كما أن مركز الطب العام، الذي اسسته "المنظمة الطبية، هداسا" وهيئات يهودية أخرى، واستعداد الاطباء اليهود لمعالجة المرضى الفقراء دون مقابل، بمن فيهم المرضى العرب، زاد من مخاوف واحباطات الأطباء من غير اليهود.

مثلما ان الموظفين العرب في ادارة الإنتداب لم يرق لهم التقدم السريع الذي يحققه اليهود، وطالبوا بوضع سقف لعدد الموظفين اليهود والعرب في جميع المستويات الوظيفية، وفقاً لنسبة اليهود والعرب من مجموع السكان.

الاخوان سلامة، اصحاب اراضٍ، غرب القدس ووكلاء شركة السيارات "كرايزلر" وممثلو "توماس كوك" في اسرائيل، كانوا يخشون دخول اليهود الى تجارة السيارات والسياحة(لكن معارضتهم هذه لم تمنعهم من بيع اراضٍ في المنطقة، لشركة " تأهيل الاستيطان" التي كانت تملكها الوكالة اليهودية، ولزبائن يهود آخرين.

لقد كان مستوى حياة السكان العرب في إرتفاع مستمر نتيجة للإرتفاع المستمر في اجور العمل وبفضل الاستثمارات اليهودية في جميع قطاعات الإقتصاد. ورغم ذلك، لم يكن من الصعب تخويف العمال العرب، من احتمال احتلال مواقع عملهم، من قبل المهاجرين اليهود الجدد.

تعززت هذه المخاوف، بشكل خاص في اواخر العشرينيات، وفي النصف الأول من الثلاثينيات عندما بدأ يلمس الضعف في سوق العمل.

لقد اندلعت احداث عامي ١٩٢٩ و١٩٣٦ على خلفية بطالة العمال العرب، وتحريضهم ضد المستوطنين اليهود الذين يحتلون أماكن عملهم.

في أماكن عمل قليلة، جرى تشكيل روابط مشتركة للعمال اليهود والعرب. كانت احداها رابطة عمال السكك الحديدية التي أقيمت عام ١٩١٩. وانضم مئات العمال العرب واليهود في محطات السكك الحديدية، في حيفا، اللد، يافا، تل ابيب، الى هذه الرابطة. وفي محطات أخرى، مثل القنطرة وسمخ، كان جميع اعضاء الرابطة من العمال العرب.

أرادت الهستدروت العمالية، التي تأسست في حيفا عام ١٩٢٠، أن تفتح صفوفها امام العمال العرب، وذلك خلافاً لتقليد الفصل الذي كان يتبناه عدد من

رؤساء الحركة العمالية. وبمبادرة آبا حوشي، أقام مجلس عمال حيفا عام ١٩٢٥، "نادي العامل" الذي حاول أن يدمج فيه عمالاً عرباً ويهوداً. اثر عدم نجاح هذه المحاولات، سواء بسبب نظرات العداء والتحفظات من قيام علاقات بين أبناء الشعبين، أو بسبب الميول لدى رؤساء الهستدروت لتشجيع العمال اليهود بشكل خاص، أقامت الهستدروت "منظمة عمال ارض اسرائيل" (التي اسماها زعماء المستوطنين اليهود"المنظمة المشتركة")، وعن طريقها، حاولت بنجاح جزئي، منح الحماية المهنية للعمال العرب، الذي إنتظموا في إطار تنظيمات منفردة.

ظلت" المنظمة المشتركة" قائمة حتى حرب عام ١٩٤٨، وبعد قيام الدولة، بُدىء في دمج عمال عرب في الهستدروت. ولكن في عام ١٩٥٥، عندما خرجت السلطة المطلقة في الهستدروت، من أيدي حزب العمل، وبدأت الهستدروت تشهد اصلاحات تنظيمية وفكرية، تقرر تغيير اسم المنظمة من "الهستدروت العامة للعمال ". حيث جرى شطب كلمة" العبريين".

كانت الجامعة العبرية التي تأسست في القدس عام ١٩٢٥، تعتزم مع بدء عملها فتح ابوابها أمام الطلاب العرب. فعلى الرغم من أن مجالات التعليم والبحث فيها في سنواتها الأولى كانت محدودة، قرر المسؤولون فيها تكريس مكان محترم للعلوم الإسلامية والثقافة العربية.

لكن الجمهور العربي بقي متحفظاً، وحتى قيام الدولة، لم يلتحق بالجامعة العبرية سوى عدد قليل من الطلاب العرب، في حين كان مئات الطلاب اليهود يدرسون في الجامعة الأمريكية في بيروت(في مجال الطب خاصة).

كان أصحاب العمل العرب، وبضمنهم الأفندية الذين يؤجرون الأراضي، من بين المعارضين لبيع أراضٍ لليهود، من قبل عدد من نظرائهم، وطالبوا بتدخل سلطات الإنتداب، لمنع عمليات البيع هذه .

كانوا يريدون منع تغلغل اليهود في فروع البناء والتجارة، وعارضوا رفع

مستوى الأجور في اوساط العمال اليهود، لأن ذلك كان يترك أثراً على أجر العامل العربي أيضاً.

كان وضع الفلاحين المستأجرين العرب في الحضيض، نظراً لإرتباطهم الكامل بالقروض، ذات الفوائد العالية، لإنهم لم يرغبوا في دخول البنوك الى مجال عملهم.

لم يكن أصحاب الأراضي يخشون الإتصال المباشر بين الفلاحين المستأجرين وبين البنوك اليهودية، لكنهم عرفوا ان وسطاء عرباً سيحصلون على قروض من البنوك، وسيدخلون الى هذا المجال الحساس ويقلصون ارتباط الفلاحين المستأجرين، والفلاحون اصحاب الأراضي العرب، من نير المرابين.

استطاع اتصال العرب الفلسطينيين مع اليهود ومع الواقع الإقتصادي الجديد الذي أوجدوه، أن يقلل من مكانة الطبقات العربية المسيطرة، وحثها على تطوير ايديولوجيات لتطوير إقتصادي منفرد، واتخاذ خطوات عملية، على شكل مقاطعة شاملة، بدأت تتبلور منذ منتصف الثلاثينيات.

هل شمل الخوف من تأثير اليهود على بنية المجتمع العربي، كل الزعامات العربية وكل طبقات المجتمع العربي في البلاد؟.

حتى لو كان هناك عدد من الفلسطينيين الذين رحبوا بهذا التأثير واعتبروه إيجابياً، فلا شك في أنهم كانوا معدودين.

الدكتور الفرد بونا، مؤسس معهد البحوث الإقتصادية التابع للوكالة اليهودية، ومن واضعي أسس البحث الاقتصادي في "ارض اسرائيل" يورد في كتابه بعنوان:

"التطور الإقتصادي في الشرق الاوسط "، إقتباسين مثيرين للإهتمام في هذا الموضوع تي. إي. لورنس لورنس العرب) من مؤيدي النهضة القومية العربية، كتب في عام ١٩٢١ عن اليهود في "أرض اسرائيل" مايلي:

"إنهم يحاولون ملاءمة طريقة حياتهم مع المناخ السائد في فلسطين، واستخدام معرفتهم ورؤوس أموالهم، من أجل تحويلها الى دولة اوروبية منظمة. ولا شك في أن نجاح مهمتهم، سيؤدي الى رفع مستوى السكان العرب الحاليين الى مستواهم المادي بعد وقت قصير من رفع مستواهم. وقد تكون النتائج بالغة الأهمية بالنسبة للعالم العربي".

في صحيفة "القبلة" التي كانت تصدر في مكة، ورد في العدد رقم ١٨٣، تاريخ ٢٣ آذار ١٩١٨ (بعد اربعة اشهر من صدور وعد بلفور) مقال غير موقع، لكن بونا الذي يقتبس من أقوال المؤرخ العربي جورج أنطونيوس، ينسبه إلى الشريف حسين نفسه. وجاء في المقال:

" ان موارد البلاد، لاتزال بمثابة الأرض البكر، وسيتم استغلالها من قبل القوة العاملة ورأس مال المهاجرين اليهود. إن إحدى الظواهر المثيرة للإهتمام التي شهدناها حتى الآونة الأخيرة، هي ان الفلسطيني اعتاد مغادرة البلاد وأن يهيم في كل اتجاه. ولم تعد أرض وطنه قادرة على أن تسد رمقه، رغم ان أجداده عاشوا فيها ألف سنة. وفي نفس الوقت شاهدنا يهوداً من دول أجنبية، يتدفقون على فلسطين من روسيا ، المانيا، النمسا، اسبانيا، وامريكا.
ذلك ، لانهم عرفوا ان البلاد هي لابنائها الأصليين الذين رغم بعدهم، ظلت بالنسبة لهم الوطن المحبوب. وقد أثبتت التجربة قدرتهم على النجاح في جهودهم وفي عملهم. إن عودة المهاجرين إلى وطنهم سيشكل بطريقة روحانية ومادية ورشة محاولات لإخوانهم (العرب) الذين يعملون معهم في الحقول والمصانع والحرف، في كل ما يتعلق بالعمل والعرق".

ان سلطات الانتداب التي أخذت على عاتقها مسؤولية خدمة مصالح كافة سكان "أرض اسرائيل" بذلت القليل جداً، لتطبيق هذا الهدف. فقد كانت السلطات الإنتدابية، ترحب ، بشكل عام، بالطموح الإنفصالي لدى العرب. فالعامل

أو الموظف العربي، كان، بشكل عام، أكثر رضوخاً من الموظف اليهودي. والأهم من هذا كله، أنه لم يكن يظهر عجز المدير البريطاني الذي كان في كثير من الأحيان، يتولى هذا المنصب لكونه بريطانياً فقط، وليس بناء على كفاءته المهنية لذا ليس من الغريب أن يكون عدد الموظفين اليهود في الإدارة الإنتدابية، في تناقص مستمر، فيما قلل المستوطنون اليهود قدر الإمكان، من حاجتهم لهذه الإدارة.

فقد فضل الموظفون اليهود في مجالات الصحة والتعليم والتطوير الزراعي والصناعي والادارة، العمل في الأطر الموازية التي أقامتها اللجنة الوطنية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي الاسرائيلي.

وأدى هذا التوجه، إلى أنه في السنوات الأخيرة من الإنتداب، أدركت منظمة "الهجناة" اليهودية، نقص الموظفين اليهود الموجودين في وظائف حساسة في الإدارة الإنتدابية وبذلت الجهود من أجل اشغال هذه الوظائف، برجال تابعين لها وضمن هذه الجهود، تقرر إلزام خريجي مرحلة التعليم الثانوي، بأداء "سنة خدمة" في قسم البرق، ومقسم الهواتف التابع لادارة البريد في سلطة الانتداب، لأغراض استخبارية.

منذ السنوات الأولى للإنتداب البريطاني، رأى العرب ان المقاطعة الإقتصادية ضد اليهود هي إحدى الطرق للتعبير عن رفضهم للهجرة اليهودية، ولسياسة الحكومة الإنتدابية.

خلال عام ١٩٢٠، نشرت صحيفة "هآرتس" عدداً من التصريحات أدلى بها زعماء عرب وجميعها تدعو الى فرض مقاطعة على اليهود، وعلى العرب الذين يتصلون باليهود أيضاً.

ومن بين هذه التصريحات الخطاب الذي القاه جرجس توما، وهو من أبناء الطائفة اليونانية-الأرثوذوكسية، أمام المتظاهرين في حيفا، ودعا فيه الى

مقاطعة إقتصادية ضد الصهاينة.

كما دعا زعيم عربي آخر هو، نجيب نصار، إلى تسجيل أسماء كل أولئك الذين يتعاملون مع الصهاينة، على "قائمة سوداء"، واعتبارهم "غرباء".

أورد تقرير"صندوق أسكو" الذي يجمل سياسة اليهود والعرب والبريطانيين في" ارض اسرائيل" أثناء فترة الإنتداب، القرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس لعرب أرض اسرائيل، الذي عقد في نابلس في شهر آب من عام ١٩٢٢، حيث تقرر هناك لأول مرة فرض حظر ومقاطعة على الأعمال اليهودية، ومنع بيع أراض لليهود.

كان المؤتمر العربي(Palestine Ara Congress) هيئة رسمية اقيمت على اساس الاتفاق بين الحكومة البريطانية وبين الحسين، ملك الحجاز عام ١٩١٩. وقد عقد هذا المؤتمر، أول اجتماع له في حيفا، في ١٣ كانون أول عام ١٩٢٠، وضم فلسطينيين من أبناء كافة الطبقات والأديان، وسرعان ما اصبحت هذه الهيئة، المتحدث بلسان عرب فلسطين، وبدأت تضعف العلاقة بينها وبين الحجاز باستمرار.

وفي عام ١٩٣٦، أقيمت اللجنة العربية العليا، التي كانت خاضعة لنفوذ مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني، الذي ترأس الحزب الحسيني الوطني المتطرف. وأصبحت هذه الهيئة، هي المتحدث الرئيسي باسم النضال الوطني الفلسطيني، بعد الحرب العالمية الثانية.

كما لمس تطرق أقل تطرفاً، لضرورة مقاطعة اليهود إقتصادياً، في قرارات مؤتمر النساء العربيات الأول، الذي إتخذ في عام ١٩٢٩، قراراً جاء فيه :"لا يحق لعربي ان يشتري شيئا من اليهود، باستثناء الأراضي، ولكن من المفضل ان يبيع العرب إلى اليهود كل شيء، باستثناء الأراضي".

عام ١٩٣٢، وبعد أن أقامت الهيئة التنفيذية التابعة للمؤتمر العربي،

حركة شبيبة فوق-حزبية ضمت أعضاء الحركتين الفلسطينيتين الرئيسيتين- الحسينيين والنشاشيبيين- كلفت بردع العرب عن الإشتراك في "معرض الشرق" الأول الذي نظمه اليهود في تل ابيب.

عندما تسلم النازيون السلطة في ألمانيا في كانون ثانٍ عام ١٩٣٢، وزادت المخاوف لدى عرب فلسطين، من ان البريطانيين يسمحون بهجرة متزايدة لليهود، تقرر ثانية، طرح تهديد المقاطعة الاقتصادية.

وفي المؤتمر الذي عقد في يافا، بمشاركة ٦٠٠ ممثل عن منظمات عربية احزاب وسلطات محلية، تقرر التهديد من جديد"" بعدم التعاون" ومقاطعة البضائع الصهيونية والبريطانية، وانتخب المؤتمرون لجنة لتطبيق هذه القرارات.

في شهر ايلول عام ١٩٣٦ إجتمع في بلدة بلودان السورية"المؤتمر العربي" بحضور ١١٩ ممثلا من فلسطين، ٣٥ من الأردن، ٧٥ من سوريا، ٦٠ من لبنان، ١٤ من العراق ٤ من مصر، وواحد من الحجاز. واتخذ المؤتمر الذي عقد تحت شعار الوحدة العربية ودعم الثورة الفلسطينية، التي كانت قد اندلعت قبل بضعة اشهر، عدة قرارات حربية: تعهد المؤتمرون "امام الله والتاريخ والأمة العربية والشعوب الإسلامية" بمواصلة النضال في فلسطين "حتى يتم إنقاذها وتبقى السيادة العربية فيها".

لم يكتف مؤتمر بلودان بتعزيز الدعوة الى مقاطعة اليهود، التي وصفت بأنها "واجب وطني" بل فرضت، لأول مرة، مقاطعة على البضائع البريطانية، ودعا كافة الدول الإسلامية، الى تطبيق هذه المقاطعة، حتى تغير بريطانيا سياستها في"أرض إسرائيل". الذي اصدرته الحكومة البريطانية، عام ١٩٣٩، وبخاصة القرار الذي يمنع بيع اراضٍ لليهود، في نظر العرب دليلاً على صحة موقفهم المتطرف، وشجعهم على تصعيد نضالهم بنفس الأساليب، التي أثبتت نجاعتها.

ولكن لدى اندلاع الحرب العالمية الثانية، توقفت كل النشاطات المتعلقة

بالمقاطعة العربية، إذ أدركت الزعامة العربية أن جزءاً كبيراً من المجهود الحربي البريطاني، سيكرس لترسيخ سيطرتها في الشرق الأوسط، وسيكون مشروطاً بضمان تزويد منتظم الى المنطقةوضمان التزويد كان يترتب عليه تضحيات جسيمة، ونفقات كبيرة، وفي مثل هذه الظروف، لن تسلّم بريطانيا بوجود مقاطعة إقتصادية، من شأنها زيادة صعوبة عملية توفير احتياجات السكان والقوات البريطانية في"أرض إسرائيل". وفي السنوات التالية أيضاً، بدأت المقاطعة العربية تتراجع شيئاً فشيئاً عندما كانت تواجه مقاومة شديدة .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، صعد العرب نضالهم ضد الصهيونية. وبدأت جهودهم السياسية تتحول تدريجياً من بريطانيا الى الولايات المتحدة والأمم المتحدة، التي ألقت بريطانيا عليها مهمة حل مشكلة"أرض إسرائيل".

حاولوا في البداية، إقناع البريطانيين بالسماح بعودة مفتي القدس الحاج امين الحسيني الذي كان مؤيداً لهتلر، الى البلاد، وعندما فشلوا في هذه الجهود، عيّن جمال الحسيني، إبن عم الحاج أمين، ورئيس الحزب الحسيني رئيساً .

انضم الأمير عبد الله، حاكم شرق الاردن، وفاروق ملك مصر، وسعود ملك العربية السعودية، والوصي على عرش العراق، عبد الإله ، الى الجهود المعادية للصهيونية وفي هذا الإطار، أقيمت عام ١٩٤٥، شركتان للاستثمار، جمعتا رأس مال قيمته (٦) ملايين دولار، بغية شراء الأراضي مرة ثانية من اليهود . غير أنه لم يعرف شيء عن النشاط الفعلي لهاتين الشركتين.

في كانون أول عام ١٩٤٥، إتخذت الجامعة العربية التي كان مقرها في القاهرة، القرار رقم ١٦ الذي يفرض مقاطعة على كافة البضائع اليهودية المنتجة في"أرض إسرائيل"، ودعا القرار، رجال الاعمال، في كافة الدول العربية، الى عدم المتاجرة أو تسويق، أو استهلاك منتوجات صناعية صهيونية. وكان صاحب فكرة ذلك القرار التاريخي، عوني عبد الهادي أحد كبار المسؤولين في اللجنة العربية

العليا.

دخلت المقاطعة حيز التنفيذ في الأول من كانون ثانٍ عام ١٩٤٦. وجرى تكليف أمين عام الجامعة العربية، عبد الرحمن عزام باشا، بالتنسيق بين كافة الدول العربية، من أجل تطبيق قرار المقاطعة.

وجاء في توضيح الأمين العام للجامعة العربية، لقرار المقاطعة، أن الصناعات اليهودية في فلسطين تعتمد على أموال جمعت في دول أجنبية، من أجل تحقيق هدف سياسي، هو إقامة وطن قومي يهودي ودولة في فلسطين، وهذا الهدف، غير قابل للتحقيق الاّ عن طريق استغلال الأسواق العربية.

كان هذا هو التفسير الأصلي والذي جرت على اساسه تعبئة الجهود العربية في إطار الحرب الإقتصادية التي يديرها عرب فلسطين منذ عشرات السنين وعلى مر السنين، أضيفت شروحات وتفسيرات جديدة لهذا القرار، لإقناع الرأي العام العالمي، بعدالة قرار المقاطعة العربية. ومن بين هذه التفسيرات ان اقامة الدولة اليهودية سيكون ثمنها طرد العرب من فلسطين، إغراق فلسطين بمئات الآف المهاجرين اليهود القادمين من جميع أنحاء العالم، إحتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة وهضبة الجولان في حرب الأيام الستة، اقامة مستوطنات غير مشروعة.

كانت هذه التفسيرات والشروحات، أكثر إقناعاً للرأي العام العالمي، وجاءت منسجمة مع حرب الدعاية العربية. واعتماداً على ضعف الذاكرة لدى الرأي العام العالمي، ظل المتحدثون العرب يستخدمون التفسير الأكثر قبولاً، لقرار المقاطعة، وحسب الظروف المتغيّرة (كان عزام باشا، نفسه، يغيّر تفسيره للقرار، وفقاً لمتطلبات الظروف).

في آذار ١٩٤٦، بعد ثلاثة أشهر فقط من اتخاذ قرار المقاطعة، قال عزام باشا، في إفادته أمام لجنة تقصي الحقائق البريطانية-الأمريكية، لشؤون "أرض

اسرائيل"، أن المقاطعة العربية، هي جزء من النضال ضد هجرة اليهود الى فلسطين، وستلغى، بعد أن يتخلى الصهاينة عن طموحاتهم الوطنية فقط. أي : صناعة يهودية-نعم ولكن طموحات وطنية - لا (تعهد الزعماء العرب لعزام باشا، ببذل كافة جهودهم من أجل نجاح كامل للمقاطعة).

تجدر الإشارة ، الى أن المقاطعة كانت آنذاك مقاطعة مباشرة لليهود، ولا تشمل الشركات التي لها علاقات مع اليهود في" ارض اسرائيل". وكانت الجامعة العربية آنذاك في ذروة قوتها، وكان أمينها العام عبد الرحمن عزام، يعتبر الدبلوماسي العربي الأول. كان عزام يحلم بتوحيد الدول العربية، في إطار دولة واحدة، وسعى الى تنسيق المواقف بين هذه الدول وبين الدول الاسلامية غير العربية، الأعضاء في الامم المتحدة.

وكان الإنشغال في قضية فلسطين، يتناسب مع طموحات عزام باشا. إذ لم يكن هناك خلاف بشأن هذه القضية بين الدول العربية. ونظرا لقوة العناصر السياسية والدينية القوية ، التي تمثلها قضية فلسطين، كان من الممكن كسب تأييد شعبي عربي لقرار المقاطعة.

كما أن "الكتاب الأبيض" عام ٩٣٩، والأعمال الإرهابية اليهودية المعادية لبريطانيا في فلسطين، ضمنا التأييد البريطاني للنضال العربي. كان الهدف من المقاطعة أن تشكل أداة مساعدة في النضال العربي الشامل، الذي كانت فرص نجاحه تبدو جيدة وقريبة من التحقيق.

في صيف عام ١٩٤٦، قامت الوكالة اليهودية بمحاولة يائسة، وربما كانت متأخرة جداً، لإخراج مصر من دائرة المقاطعة العربية، حيث تم إرسال، الياهو ساسون، من كبار مسؤولي الدائرة السياسية في الوكالة الى القاهرة، بغية التوصل الى اتفاق مع مصر. كان ذلك في أعقاب"السبت الأسود" في ٢٩ حزيران، عندما كان زعماء المستوطنين اليهود، محجوزين في معسكر الإعتقال البريطاني

في اللطرون، وكان يدير شؤون الوكالة اليهودية، دافيد بن غوريون، واليعزر كابلن، من مقرهما المؤقت في باريس.

يقول دافيد هوروفتش، مدير الدائرة الإقتصادية في الوكالة اليهودية آنذاك، في مذكراته، أنه تم اختيار مصر لهذه المبادرة، لأنها بدت أقل اهتماماً من غيرها بقضايا"أرض إسرائيل" .

وبالفعل، سمحت الحكومة المصرية بفتح مكتب للوكالة اليهودية في القاهرة.

وطمعاً بإستخلاص رد إيجابي من مصر، أحضر ساسون معه اقتراحا لتعاون مشترك في مجالات إقتصادية مختلفة، بما فيها"مساعدة فنية" للجهود المصرية الرامية لإقناع الحكومة البريطانية بالإفراج فوراً عن الأموال بالجنيهات الإسترلينية، التي كدستها مصر في لندن، أثناء فترة الحرب العالمية الثانية.

كانت مصر، شأنها شأن فلسطين، قد كدست فائض اموال بعشرات ملايين الجنيهات الإسترلينية، التي تم إيداعها لحساب مزودين في الشرق الأوسط مقابل البضائع والخدمات، التي قدموها أثناء الحرب. ولدى التوقف عن تقديم الخدمات للجيش البريطاني، نشأت في مصر ازمة إقتصادية، لان الحكومة المصرية (وكذلك حكومة الانتداب في فلسطين) أخذتا على عاتقهما مسؤولية تأمين الأموال المودعة لأصحابها. وكان من شأن الإفراج عن هذه الأموال، إنهاء تلك الأزمة في مصر.

في البداية، ترك المصريون انطباعاً وكأنهم معنيون بمبادرة الوكالة اليهودية غير الرسمية، ولكن لدى وصول ساسون الى القاهرة اتضح أن مهمته فاشلة.

كانت المصادقة على مشروع تقسيم"أرض إسرائيل" في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين ثانٍ ١٩٤٧، أكبر فشل لم يكن متوقعاً للجامعة

العربية. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، بدأت مكانة الجامعة العربية تهتز.

في عام ١٩٧٨، عندما اضطرت الجامعة العربية الى الإنتقال من القاهرة، بعد أن طردت مصر من عضويتها بسبب توقيعها اتفاقية سلام واعترافها باسرائيل، كانت الجامعة في الواقع مجرد جهاز خال من المضمون والهدف. ومن دواعي السخرية، ان أحد الثروات التي تمنح هذه الجامعة أهمية، في النصف الثاني من التسعينيات، هي أن قراراً من قبلها، فقط هو الذي يمكن أن يضع حداً بصورة رسمية للمقاطعة العربية التي فرضتها على اسرائيل في عام ١٩٤٥ لذا من السهل ان ندرك سبب تردد الجامعة العربية في التخلي عن هذه الثروة، ومحاولاتها تأجيل إلغاء المقاطعة ضد اسرائيل، قدر الإمكان.

قدمت الوكالة اليهودية شكوى الى الأمم المتحدة ضد قرار المقاطعة العربية في شهر كانون ثانٍ عام ١٩٤٦ وجاء في الشكوى:"إن فرض حرب إقتصادية ضد السكان في بلد مجاور، يتناقض مع روح وهدف الأمم المتحدة وما نص عليه ميثاقها". حتى ان الوكالة طلبت من الأمم المتحدة، إبلاغ الدول العربية، بان قراراتها تتعارض مع الإلتزامات التي أخذتهاهذه الدول على عاتقها، لدى انضمامها الى منظمة الأمم المتحدة.

في السنوات الاخيرة من حكم الإنتداب، أيد كثيرون من رؤساء الإدارة البريطانية، سواءكانوا موظفين في فلسطين، أو سياسيين في لندن، سياسة المقاطعة العربية. سواء من منطلق كراهية اليهود أو خيبة الأمل من الحركة الصهيونية، التي تنكرت للإستعمار البريطاني، أو من خلال الأمل بأن تطوير إقتصاد منفصل، سيقلل من توجه العرب نحو أعمال الإرهاب.

كان اوضح تعبير لهذه السياسة البريطانية هو صدور "الكتاب الأبيض"، عام ١٩٣٩، الذي اشتمل على منع بيع اراضٍ لليهود.

وبهذا الحظر، أعطت الحكومة البريطانية موافقة واضحة على المقاطعة

العربية، التي أعلنها العرب ضد اليهود.

اعترفت الحكومة البريطانية بأنه يوجد في"أرض اسرائيل" نوعان من المواطنين:

ذوو حقوق كاملة، يحق لهم وضع أيديهم على أية أرض يريدونها، واصحاب حقوق جزئية يسمح لهم بشراء قسم من الأراضي المعروضة للبيع فقط.

وخلال السنوات الخمسين القادمة، ألقت المقاطعة العربية الرعب في قطاع الأعمال العالمي، والحقت قدراً معيناً من الضرر باسرائيل وذلك نظراً لعدم توفر الجرأة والأخلاق في عالم الاعمال العالمي.

يجدر بنا ايضاً الإشارة الى العنصر النفساني الذي ساعد على فرض المقاطعة وتاثيره على سلوك دول كثيرة، على مدى فترة طويلة الى هذا الحد.

لا شك في أن المقاطعة كانت تشكل وسيلة مهمة رد بها العرب على فشلهم العسكري والمشاعري، في منع قيام دولة اسرائيل.

علاوة على هذا، كان الشعور بالفشل، يزداد شدة، بعد كل هزيمة عسكرية تلحق بالعرب على يد اسرائيل، وبخاصة في حربي عامي ١٩٥٦، و١٩٦٧.

الفصل الثامن

مأسسة المقاطعة

في شهر شباط ١٩٤٦، بعد حوالي شهرين من اتخاذ قرار المقاطعة في الجامعة العربية، بدىء العمل على اقامة جهاز للتنسيق من اجل تطبيق المقاطعة من قبل الدول الاعضاء في الجامعة العربية، كانت اول هيئة اقيمت لهذا الغرض هي، "اللجنة الدائمة للمقاطعة" التي كانت تشبه برلمانا لجهاز المقاطعة.

وبعد مضي اربعة اشهر، في ١٢ حزيران ١٩٤٦ قرر مجلس الجامعة العربية، اتخاذ اجراءات لتفصيل المقاطعة في كل دولة عربية، ومنذ ذلك الوقت بدأت كل واحدة من هذه الدول تسن القوانين الخاصة بها بهذا الشأن.

في شهر ايار ١٩٥١ تقرر تشكيل "مكتب المقاطعة العربية المركزي" ليتولى تنسيق عمل هذه الدول. وتقرر ان يكون مقرّه في دمشق.

صدرت سلسلة من التصريحات عن "اللجنة العربية العليا" ومؤسسات الجامعة العربية، خلال السنوات التي سبقت قيام دولة اسرائيل، استهدفت تبرير المقاطعة العربية ومنحها الشرعية الاخلاقية. ومع السنين، ترسخ التفسير بأن المقاطعة جاءت ردا على قيام دولة اسرائيل الذي أدى الى خلق مشكلة اللاجئين.

في قوانين المقاطعة، التي سنتها الدول العربية حتى عام ١٩٥١، كان يدور الحديث، بشكل عام، حول حظر استيراد البضائع الاسرائيلية، او التي تنتجها الشركات الاجنبية التي تساعد اسرائيل.

لم تكن التشريعات، بهذا الشأن، موحدة في جميع الدول العربية، مثلما لم تكن على نفس المستوى من الالتزام بتطبيق هذه القوانين.

وفي حين تعتبر المقاطعة الاقتصادية بين الدول التي ليست في حالة حرب مع بعضها البعض، ظاهرة مألوفة، فان المقاطعة المفروضة على شركات في دول

صديقة فقط، لان هذه الشركات تقيم علاقات مع الدولة الخاضعة للمقاطعة، تعتبر ظاهرة شاذة، في العلاقات التجارية الدولية.

عندما حاولت الولايات المتحدة التي فرضت مقاطعة على كوبا، بزعامة كاسترو، الزام دول اخرى بتطبيق هذه المقاطعة ضد كوبا، واجهت معارضة شديدة وارغمت، في الواقع، على التراجع عن خطوتها هذه.

وفي تموز ١٩٩٦، عندما صادق الكونغرس الامريكي على "قانون دامتو" الذي يفرض عقوبات على الدول التي لها علاقات تجارية مع سوريا وايران، بسبب علاقاتهما مع الارهاب الدولي، اثار غضب المجموعة الاوروبية، التي رأت في ذلك مساسا بحرية التجارة. لكن المجموعة الاوروبية، لم تعارض بنفس الشدة، الدول العربية، التي سنت، هي الاخرى، قوانين تمس بشركات اوروبية.

في العقد الاول من المقاطعة، اكثرت الدول العربية من ممارسة نفوذها بغية فرض المقاطعة الاقتصادية على اسرائيل. وكانت ابرز تلك الجهود، في مطلع الخمسينيات، عندما حاولت حكومات الدول العربية اقناع حكومة المانيا الغربية، بالتخلي عن خطتها الرامية الى مصادقة اتفاق دفع التعويضات الى اسرائيل. كان هذا، قبل ان يتوفر لدى الدول العربية "سلاح النفط"، وفي الفترة التي كانت المانيا معنية جدا في قبولها ضمن "الاسرة الدولية". لذا صدت المحاولات العربية بأدب واصرار ايضا. وفي نتيجة مماثلة، مع انها كانت اكثر ايجابية بالنسبة للدول العربية، انتهى بعد حوالي عشر سنوات، الجهد العربي لاقناع السوق الاوروبية المشتركة، بالامتناع عن ضم اسرائيل الى السوق. بدأت اسرائيل في مطلع الستينيات في جهود دبلوماسية واقتصادية مركزة لاقناع مجموعة الدول الاوروبية "الست"، وبعد ذلك "التسع" بشأن ضمها الى السوق، او على الاقل منحها صفة "العضو المرافق". لكن الدول الاوروبية ترددت. ثم رفض المحاولات الاسرائيلية بتبريرات متنوعة. وكانت ضغوط الدول العربية بهذا الصدد احد الاعتبارات فقط،

وليس الاعتبار الحاكم فيها. تلك الاعتبارات التي دفعت اوروبا الى تبني "سياسة شاملة تجاه دول البحر المتوسط".

ولكن، مع مرور الوقت، استطاعت اسرائيل الحصول على معظم التسهيلات التجارية، التي كانت تسعى اليها. غير ان الدول العربية ايضا استفادت من الانطلاقة التي حققتها اسرائيل. اذ كي لا تثير غضب العالم العربي، وافقت المجموعة الاوروبية على تقديم تنازلات مختلفة للدول العربية.

ولكن، في الوقت الذي لم تنجح فيه الدول العربية بمنع توقيع اتفاق التعويضات بين المانيا الغربية واسرائيل، تمكنت من تقليص اهمية ذلك الاتفاق على الصعيد الاقتصادي، وبخاصة منع شركات المانية من اقامة مشاريع صناعية لانتاج مشترك في اسرائيل، بحيث تشكل ما يشبه "الورشة الاوروبية".

صحيح ان الدكتور اليعزر شنعار، اول مدير لشركة استثمار التعويضات الالمانية، يرفض في كتابه "تحت وطأة الضرورة واضطراب العواطف"، الادعاء بأن المقاطعة العربية، حالت دون وجود شراكة بين شركات اسرائيلية والمانية، كان من شأنها منح بعد اقتصادي اكبر لاتفاق التعويضات، لكنه يتطرق الى الضغوط والى الجهد الاسرائيلي، لاقناع الشركات الالمانية بأنه على الصعيد الاقتصادي ايضا تعتبر الاستجابة للضغوطات المتعلقة بالمقاطعة العربية، غير ذات جدوى.

في ذروة المقاطعة العربية ضد اسرائيل، انضمت اليها ١٨ دولة عربية، و ١٠ دول اخرى اسلامية غير عربية، من ضمنها باكستان اندونيسيا، وماليزيا. حيث اقامت كل دولة عربية وحدة ادارية لتطبيق المقاطعة، كانت تعمل بشكل عام، كدائرة في وزارة التجارة.

وفي العراق، كان مكتب المقاطعة وحدة من وزارة الخارجية. وفي لبنان، اقيم مكتب مقاطعة، في وزارة الاقتصاد الوطني، لكن اعماله كانت خاضعة لموافقة مجلس الوزراء.

كانت الفجوة بين قوانين المقاطعة وبين تطبيقها تنبع، لاول وهلة، من التفسير الذي تفهمه كل دولة لجوهر كلمة "مساعدة" الاقتصاد الاسرائيلي، ولكن يمكننا تفسير الفوارق بين نظرة هذه الدول للمقاطعة بناء على مدى استعداد كل واحدة من الدول العربية، لتحمل الاضرار الاقتصادية التي ستلحق بها نتيجة لمقاطعة الشركات التي كانت معنية باقامة علاقات اقتصادية معها. لذا، كان التوجه لدى كل واحدة من دول المقاطعة، ان تدفع ضريبة كلامية، وفي نفس الوقت، الامتناع قدر الامكان، عن تعريض اقتصادها للضرر، بسبب هذه المقاطعة.

ان محاولة تعريف ماهية الاشياء التي "تساعد" الاقتصاد الاسرائيلي، من وجهة نظر جهاز تطبيق قوانين المقاطعة العربية، وتحديد ما هو "مسموح" وما هو "ممنوع"، وفقا لانظمة المقاطعة، والذي يستوجب ادراج اسم الشركة في القائمة السوداء"، تظهر بأن تصدير منتوجات استهلاكية الى اسرائيل، كان "مسموحا" للشركات الاجنبية، ومحظورا على الشركات العربية. حتى ان هذا النوع من التصدير لاسرائيل، كان يلقى ترحيب الدول العربية، كونه يساعد على اخراج العملية الصعبة من اسرائيل الامر الذي من شأنه اضعاف اقتصادها.

ولكن، عندما كانت الشركة التي ترغب في تصدير منتوجات استهلاكية، الى اسرائيل مثل شركات السيارات اليابانية، تطلب على سبيل الامان، موافقة خطية من سلطات المقاطعة العربية، على تصدير سيارات ركاب الى اسرائيل، كانت هذه السلطات ترد عليها تلميحا او صراحة، بأن مثل هذا التصدير محظور، وذلك عملا بمبدأ ضرورة توسيع نطاق المقاطعة قدر الامكان، طالما لا يمس الامر بالدول العربية.

ادت سياسة سلطات المقاطعة العربية هذه، في التطبيق السهل لانظمة المقاطعة، الى فقدان السيارات اليابانية والكورية من الشوارع الاسرائيلية حتى بداية عقد التسعينيات، في حين كانت جميع انواع السيارات الاوروبية والامريكية،

تستورد الى اسرائيل دون اي عوائق.

طيلة كل تلك السنوات، جرى في اليابان "اقتسام اسواق"، بحيث تقوم بعض الشركات اليابانية مثل "سوبارو"، "ديهاتسو"، "ومتسوبيشي" بالتنازل سلفا عن اسواق الدول العربية، وبيع سياراتها الى اسرائيل في حين يقوم بقية منتجي السيارات اليابانية الاخرى بالالتزام بانظمة المقاطعة العربية.

كان "اقتسام السوق" بين الشركات اليابانية دقيقا لدرجة ان الشركات التي كانت تبيع منتوجاتها لاسرائيل، كانت هي بالذات حريصة جدا على التزام الشركات اليابانية الاخرى بقوانين المقاطعة العربية.

اقامة مصانع انتاج وتركيب في اسرائيل، بيع معلومات لشركة اسرائيلية، شراكة مع شركة اسرائيلية في ملكية احد المصانع في البلد الام، او في دولة ثالثة. امتلاك اسهم في شركة اسرائيلية، رفض تعبئة الاستمارة المعدة من قبل سلطات المقاطعة العربية كل هذه الامور، تعتبر خرقا لانظمة المقاطعة، تستوجب ادراج اسم الشركة المخالفة في "القائمة السوداء".

في سنوات الخمسينيات والستينيات، شملت نماذج الاستمارات التي كانت ترسلها سلطات المقاطعة العربية، الى الشركات العالمية، التي ارادت عدم ادراج اسمائها في القائمة السوداء، على سؤال مباشر بشأن ديانة مدراء هذه الشركات. وكانت بعض الشركات ترد على هذا السؤال بشدة.

وعلى اية حال، ادت هذه الاستمارات التي يمكن وصفها "باللاسامية" الى حث المنظمات اليهودية التي تحارب اللاسامية، مثل، "الرابطة لمنع التشهير" في الولايات المتحدة على تصعيد حملتها في محاربة المقاطعة العربية.

عام ١٩٦٣، ركزت فضيحة اللورد منكروفت، اهتمام الرأي العام، على المقاطعة العربية، واثارت ردة فعل شديدة في الصحافة الغربية.

اللورد منكروفت، هو يهودي (كان اسم عائلته سابقا، صموئيل) عضو في

مجلس اللوردات وسبق ان كان وزيرا في الحكومة البريطانية، اضطر عام ١٩٦٢، الى الاستقالة من عضوية مجلس ادارة شركة التأمين الكبرى "نوريتش يونيون"، والغاء ترشيح نفسه لمنصب رئيس غرفة تجارة لندن، بسبب تهديدات العرب بمقاطعة الشركة البريطانية طالما ظل عضوا في مجلس ادارتها.

في ضوء ردة فعل الرأي العام العالمي، ادعت سلطات المقاطعة العربية، ان معارضتها لعضوية اللورد منكروفت، في مجلس ادارة الشركة، لا تنبع من كونه يهوديا، بل من علاقاته الوثيقة مع السير ايزيك وولبسون، وهو صهيوني متفان في صهيونيته، ومؤيد معروف لاسرائيل. لكن هذا "الاعتذار" كان من شأنه زيادة حدة القضية. ففي احد المقالات التي كتبت حول هذا الموضوع. ونشر في صحيفة "الغارديان" اللندنية، وصف سلوك الجامعة العربية في هذه القضية بأنه "عمل مافيا".

ومنذ تلك القضية، حاولت سلطات المقاطعة العربية (مع انها لم تنجح دائما)، الفصل بين الرغبة في المس باسرائيل، وبين تصرفات لاسامية مكشوفة.

لقد اظهرت قضية اللورد منكروفت، ايضا، جبن عالم الاعمال، الذي يستسلم "للابتزاز" العربي دون اية مقاومة.

كانت هوليود، ايضا هدفا سهلا ومريحا لسلطات المقاطعة العربية، التي كانت تعلن بين الحين والاخر، فرض حظر على افلام وممثلين يهود او صهاينة.

وفي منتصف الستينيات، لوحظ انخفاض في العلاقة التي تربط بين المقاطعة العربية لاسرائيل، وبين الهجمات التي تتعرض لها مكانة اليهود في الخارج، ففي مرحلة لاحقة من عام ١٩٧٧، كتب مدير مكتب المقاطعة المركزي، محمد محجوب، الى عضو مجلس النواب الامريكي جونتان بننغهام مايلي: "لا يوجد شيء يقنع بأن هذا الادعاء (طابع المقاطعة المعادي لليهود)، غير صحيح اكثر من استعداد الدول العربية للمتاجرة مع شركات يملكها يهود، لا توجد لهم

علاقة خاصة مع اسرائيل، ولم يقدموا مساعدات للمجهود العسكري الاسرائيلي، في الوقت الذي قاطعت فيه الدول العربية شركات يملكها مسيحيون ومسلمون، بعد ان ساعدت المجهود العسكري الاسرائيلي".

غير ان هذا التبرير، لم يقنع احدا. اذ عندما تتم مقاطعة فيلم، لان ممثلا او اثنين فيه من اليهود، او سبق ان تعاطفا مع اليهود، او عندما يتهمون اشخاصا او شركات بالصهيونية او الموالاة لاسرائيل، فان هذا يعني اللاسامية الواضحة والصريحة.

عندما كان طلب سلطات المقاطعة العربية لا يستجاب له، كانت هذه السلطات تتجاهل فشلها او تغيّر انظمة المقاطعة حتى يصبح خرق هذه الانظمة ليس مخالفة قانونية. فمثلا، عندما جرى فتح فندق "هيلتون" في تل ابيب عام ١٩٦٦، والذي كان يملكه اصحاب رؤوس اموال يهود، لكنه كان يدار من قبل شركة "هيلتون" الدولية -من خلال خرق صحيح لانظمة المقاطعة العربية-لم يؤد هذا الامر الى ادراج اسم شركة "هيلتون" في القائمة السوداء، ولا حتى لقطع العلاقة بين شركة هيلتون وبين الفندق الذي يحمل اسمها في القاهرة.

في ايار من عام ١٩٦٤ اعلن العرب مقاطعتهم للمصرف النيويوركي "تشيس مانهاتن" لكونه "وكيل حوالات" مشروع سندات الدين الاسرائيلي (البوندس).

كانت تلك خطوة مغلوطة من جانبهم، لان هذا البنك كان له عدد كبير من العملاء اليهود، وكان عليهم ان يدركوا، بأنه لن يستطيع الرضوخ للاملاءات العربية.

وبالفعل، كانت محاولة المقاطعة، تلك فاشلة، على الاقل، حتى عام ١٩٧٣، عندما بدأت بعض الدول العربية تكديس فائض من البترو دولارات.

كانت الدول العربية بحاجة الى البنوك العالمية، اكثر من حاجة هذه

البنوك للدول العربية. لان احدا لم يكن يخطر بباله ان العرب سيرفضون قروضا من البنك الدولي، فقط لان هذا البنك يعرض قروضا مماثلة على اسرائيل. ولكن، رغم ذلك امتنعت البنوك التجارية الكبرى، باصرار، عن ايجاد علاقات علنية مع اسرائيل، واصرت على تبرير ذلك باعتبارات تجارية.

وبالفعل، عندما جاء الى اسرائيل مطلع عام ١٩٩٦ وفد من بنك "سيتي بنك" في نيويورك، واعلن ان الهدف من الزيارة هو انشاء علاقات مالية، اعلن مدير بنك اسرائيل، يعقوب فرنكل، بأن اعتبارات المقاطعة العربية، هي التي حالت حتى ذلك الوقت، دون انشاء علاقات بين اسرائيل وهذا البنك. ولم يرفض اعضاء الوفد، هذا الرأي.

ان العبرة التي يمكن استخلاصها من مثل هذه القضايا التي اوردناها كنماذج، هي ان عالم الاعمال العالمي، كان طيلة عشرات السنين منقسما الى مجموعتين: الاذكياء الذين تجاهلوا املاءات المقاطعة العربية، او عرفوا كيف "يتدبرون" امرهم معها باستخدام اساليب ملتوية مختلفة، كان من شأنها اخفاء العلاقة المباشرة بين الشركة الاجنبية، وبين الشركة الاسرائيلية هذه او تلك، ومجموعة السذّج، الذين حرصوا سواء من خلال عدم المعرفة او الخوف الزائد، على تلبية كافة مطالب سلطات المقاطعة العربية، حتى لو مسّهم ضرر اقتصادي جسيم، نتيجة لذلك.

من اجل التنسيق بين قوانين المقاطعة المعمول بها في الدول العربية، والحرص على تطبيقها، اقامت الجامعة العربية في دمشق "المكتب المركزي" للمقاطعة العربية والذي ترأسه لفترة طويلة (١٩٦٣ -١٩٧٩) محمد محمود محجوب، وهو جنرال مصري متقاعد.

كان الجنرال محجوب، وهو رجل قانون واقتصاد، المتحدث الرئيسي باسم جهاز المقاطعة العربية، في اتصال مع الصحفيين الغربيين.

كان يعمل في المكتب المركزي للمقاطعة العربية في دمشق انذاك، حوالي ٢٠ موظفا وكان يشكل المقر الرئيسي للمقاطعة العربية.

كان خمسة من الموظفين، يتمتعون بصفة دبلوماسية وكان المكتب مرتبطا مباشرة بالامانة العامة للجامعة العربية، لكنه كان مرتبطا ايضا مع المؤتمر للمقاطعة العربية، الذي كان يجتمع مرتين في السنة، كل مرة في دولة عربية، من اجل تنسيق انظمة المقاطعة التي وضعتها كل دولة عربية، وتبادل المعلومات، وتوحيد "القوائم السوداء" باسماء الشركات التي يحظر التعامل التجاري معها.

عيّن مكتب المقاطعة المركزي، ضباط ارتباط للعمل في الممثليات الخارجية، لدول الجامعة العربية، الى جانب الملحق التجاري في كل ممثلية. كما حاول مكتب المقاطعة المركزي، ان يقيم في كل دولة عربية، مكتب مقاطعة اقليميا يتولى مسؤولية الحرص على تطبيق قرارات المقاطعة (بواسطة سلطات الجمارك، ووزارات المالية والصناعة والتجارة) وجمع المعلومات الضرورية لعمل المكتب المركزي.

وبما أنه ينشأ احيانا تناقض بين المصالح الاقتصادية لدولة ما وبين انظمة المقاطعة (مثل، هل يجب السماح لشركة محظور التعامل معها، انشاء مصنع) عملت مكاتب المقاطعة الاقليمية، وضباط الارتباط كعناصر لجمع المعلومات الاستخبارية بصورة سرية. وكثيرا ما كان هؤلاء، يطردون من الممثليات العربية بذريعة ما.

بناء على المعلومات التي كانت تجمعها مكاتب المقاطعة الاقليمية، وضباط الارتباط، كان مكتب المقاطعة المركزي، يرسل استمارات للشركات التي تدور حولها الشبهات بشأن مخالفة انظمة المقاطعة العربية. ولكي تبرئ نفسها من هذه الشبهات، كان يجب على الشركة المعنية، ان ترد وباللغة العربية، على جميع الاسئلة واعادتها على عشرين نسخة، الى مكتب المقاطعة العربية المركزي، لكي

يقوم بدوره بارسال نسخة لكل دولة عربية. وهذا "الارهاب البيروقراطي" كان يدفع في كثير من الحالات، بعض الشركات، الى الامتناع عن الاتصال مع اسرائيل. حتى لا تتورط في مثل هذه الاجراءات المزعجة.

كانت الاحتكاكات بين فروع مكتب المقاطعة المركزي وبين الحكومات العربية المختلفة امرا حتميا، لان صلاحية تنفيذ انظمة المقاطعة، تركت في الواقع، بأيدي كل واحدة من الحكومات العربية. حيث كانت كل حكومة عربية تحتفظ "بقائمة سوداء" خاصة بها، وهي التي تلتزم بها فقط.

وتبرهن مختلف الاستطلاعات، التي اجريت حول مدى تطبيق المقاطعة العربية، على انه في الستينيات ايضا، التي تجمع كل الاراء على انها كانت ذروة تطبيق المقاطعة، كانت المقاطعة تتسم بالفوضى والتناقض.

في الولايات المتحدة، كانت دوائر البحوث والشركات الاستشارية مثل "بزنس انترناشيونال" وكذلك خبراء وزارة الخارجية الامريكية، تتابع موضوع المقاطعة العربية، واضافة الى "القوائم السوداء" التي كانت لدى كل دولة عربية، وضع مكتب المقاطعة المركزي "قائمة سوداء" خاصة به، اشتملت على (٦٠٠٠) شركة.

كان التشويش في هذه القائمة كبيرا. اذ ان نفس الشركات كانت تسجل باسماء مختلفة وكانت شركات فرعية يتم تسجيلها بصورة منفردة احيانا، وباسم الشركة الام احيانا اخرى. وفي معظم الحالات، لا يذكر سبب ادراج اسم شركة معينة في القائمة السوداء.

ادت الفجوة التي كانت قائمة بين "القائمة السوداء" لدى مكتب المقاطعة المركزي، وبين "القوائم السوداء" لكل دولة عربية، الى منح اي دولة عربية، امكانية التهرب من تطبيق انظمة المقاطعة، وفقا لمصالحها الخاصة بها.

لاول وهلة، كان يحق لشركة ما شطب اسمها من القائمة السوداء، في

اللحظة التي تثبت فيها، انها قطعت علاقاتها باسرائيل او بشركة اخرى خاضعة للمقاطعة.

وفي الواقع، كان يتم شطب اسماء شركات من القائمة السوداء، دون نظام، احيانا بصورة اوتوماتيكية تقريبا. واحيانا كانت تبقى اسماء بعض الشركات مدرجة في القائمة لفترة طويلة، رغم انها قدمت الادلة على قطع علاقاتها مع اسرائيل.

علاوة على وجود "قائمة سوداء" تشتمل على اسماء الشركات المتعاملة مع اسرائيل، كانت هناك "قائمة سوداء" اخرى لاسماء السفن الاجنبية، التي كانت تدرج اسماؤها في هذه القائمة، اذا ثبت انها ارتكبت احدى المخالفات التالية:

أ) رست في ميناء اسرائيلي وفي ميناء دولة عربية في نفس الرحلة (ذهابا وايابا)، باستثناء السفن التي تحمل سياحا في شرق البحر المتوسط.

ب) جرى استئجارها من قبل شركة اسرائيلية.

ج) نقلت شحنات حيوية للجهد الامني الاسرائيلي.

د) نقلت مهاجرين الى اسرائيل.

هـ) رفضت السماح بفحص وثائقها للتأكد مما اذا كانت تنقل بضائع الى اسرائيل او منها.

و) سبق ان كانت تملكها اسرائيل.

وفي اطار المقاطعة العربية ايضا، جرى اعداد قائمة سوداء بالمنشورات والمؤلفات (الكتب، الصحف، الخرائط) التي يحظر استيرادها الى الدول العربية لاحتوائها على دعاية موالية لاسرائيل، او معادية للعرب.

لقد بينت نتائج الدراسات التي اجراها خبراء "بزنس انترناشيونال" ان الدول العربية التي كانت حريصة على تطبيق انظمة المقاطعة العربية على اسرائيل هي: مصر، سوريا، الاردن، العراق، والعربية السعودية. كانت المغرب لا مبالية جدا

وغير مكترثة دائما بالمقاطعة. عندما كانت شركة "جنرال تاير" شريكة في مصنع اسرائيلي لانتاج الاطارات، لم يمنعها هذا الامر، من فتح مصنع مماثل في المغرب. كذلك السفن التي كانت مدرجة في القائمة السوداء، كانت ترسو دون اي ازعاج في الموانئ المغربية. لم تكن كل الشركات المشمولة بالقوائم السوداء لدى الدول العربية او بعضها، ترى في ذلك ضررا اقتصاديا يجب ان تتجنبه.

ففي عام ١٩٦٥، بعد التغطية الاعلامية الواسعة في الولايات المتحدة، لقرار شركة "كوكا كولا" تجاهل تهديدات العرب، واقامة مصنع لها في اسرائيل، قررت شركات اخرى ايضا، وفي مقدمتها شركة السيارات "فورد" انه من الافضل بالنسبة لها تجاهل المقاطعة العربية، والعمل في اسرائيل لان مثل هذه الخطوة قد تساعد هذه الشركات على زيادة مبيعاتها في السوق الامريكية.

لم ينس يهود الولايات المتحدة لشركة فورد اراء مؤسسها، هنري فورد، وصداقته مع زعماء المانيا النازية في بداية الثلاثينيات كان الاعتقاد بان استعداد شركة "فورد" لاقامة مصنع لتجميع الشاحنات في اسرائيل، وبخاصة الشاحنات العسكرية، سيؤدي الى تعرضها لفرض المقاطعة العربية عليها، ويساعدها على تغيير صورة الشركة، في نظر يهود الولايات المتحدة.

كانت عملية شطب اسم شركة ما من القائمة السوداء، صعبة ومكلفة. ففي ٢٢ تموز ١٩٧٧، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تحقيقا صحفيا حول معاناة شركة "جنرال تاير اند رابر" حينما ارادت اقناع العرب بأنها قطعت علاقاتها مع اسرائيل التي بدأت قبل ٢٠ سنة. لقد استغرقت اجراءات شطب اسم شركة (تاير) من القائمة السوداء، مدة ١٩ شهرا، وترتب عليها نفقات بلغت حوالي ١٥٠ الف دولار، واهانات كثيرة.

ادت التصرفات القاسية، من جانب سلطات المقاطعة العربية، تجاه شركات غربية كبيرة كثيرة، وذات شهرة، الى اثارة الغضب والرغبة في الدفاع عن النفس،

رغم ان معظم الشركات فضلت الصمت.

لقد عارض رجال الاعمال، علانية محاولات السياسيين الغربيين في فرنسا، وبريطانيا والولايات المتحدة، سن قوانين تمنع تعرض الشركات الغربية للمقاطعة العربية بسبب علاقاتها مع اسرائيل.

كما اثبتت التجربة، انه في الدول التي كانت تشكل فيها الطائفة اليهودية، جماعة ضغط، فقط والتي كانت تستطيع التأثير على اجراءات سن القوانين، مثل الولايات المتحدة اولا، ومن ثم بمستوى اقل، في بريطانيا وفرنسا، جرى تشريع قوانين لحماية الاقتصاد من المقاطعة العربية، في تلك الدول.

لقد هبت كافة المنظمات اليهودية في انحاء العالم، للوقوف في الصف الاول من المحاربين للمقاطعة العربية، وكان من ابرز تلك المنظمات "الرابطة ضد التشهير"، "اللجنة اليهودية الامريكية"، و "الكونغرس اليهودي الامريكي".

لقد فقدت اللاسامية في الولايات المتحدة قليلا من قوة جاذبيتها منذ مطلع الستينيات. ومع ذلك، كان هناك موظف صغير في شركة "جنرال الكتريك" ليس يهوديا، هو الذي وقف وراء اول تشريع امريكي ضد المقاطعة العربية عام ١٩٦٤، كان ذلك الشخص، بارك و.مسترس، خريج كليتي اندوبار، وهارفارد، المشهورتين، ومن مؤيدي السناتور هاريسون وليامز، من ولاية نيوجيرسي. تعرّف على موضوع المقاطعة العربية واسرائيل. من خلال اجتماعات الغرفة التجارية الامريكية-الاسرائيلية، حيث كان يمثل شركة "جنرال الكتريك" التي كان يعمل فيها. بدأ مسترس، يبحث عن مواضيع وقضايا يمكن ان تساهم في تقريب الناخبين اليهود من صديقة السناتور وليامز، وقام بوضع مسودة القانون ضد المقاطعة العربية.

ادركت الاوساط المقربة من القضية الاسرائيلية انه حتى تتوفر الفرصة لاقرار هذا الاقتراح في الكونغرس الامريكي، يجب ان ينضم الى مؤيديه احد كبار

السناتورات الجمهوريين. لذا طلب من السناتور اليهودي، يعقوب يعفتس، المقرب من الشؤون الاسرائيلية، تأييد المبادرة.

في عام ١٩٦٥، صادق الكونغرس الامريكي على مشروع القانون الذي قدمه السناتورات وليامز، ويعفتس، الذي يدعو الشركات الامريكية، التي تسلمت رسائل تهديد من احدى مكاتب المقاطعة العربية، ابلاغ وزارة التجارة الامريكية بالأمر.

كان هذا القانون غير ملزم، لكنه يشكل الخطوة الاولى التي اتخذتها الدول الغربية على صعيد التشريع من اجل حماية الشركات الغربية من الضغوط والتهديدات التي تمارسها سلطات المقاطعة العربية.

كانت التقارير التي ترسلها الشركات التي تتعرض للازعاج من قبل سلطات المقاطعة العربية، تبقى سرية. وكانت وزارة التجارة الامريكية تصدر تقارير فصلية تتضمن معلومات تتعلق بالطلبات العربية من شركات امريكية، ولكن دون الدخول في التفاصيل او ذكر اسماء هذه الشركات. وكان مجرد الاعلان عن هذا الموضوع يعني ان السياسة الامريكية تعارض المقاطعة العربية، وانه من الانسب للشركات الامريكية ان تتصرف وفقا لما ينسجم مع هذه السياسة. كما كان هذا القانون، مقدمة لسن قوانين اخرى اشد. وبالفعل، في حزيران من عام ١٩٧٧، جرى تعديل قانون وليامز-يعفتس. وكان المبادر لهذا التعديل وصياغته السناتور ابرهام ريبيكوف، من ولاية كونتكات. وسبق المصادقة على هذا التعديل، صراع جماهيري شديد ومتواصل، جعل موضوع المقاطعة العربية، يحتل مركز المناقشات السياسية الامريكية. اذ ان رؤساء قطاع العمل وقفوا في وجه الجهاز السياسي الذي كان واقعا تحت تأثير الرأي العام، وبخاصة الرأي العام اليهودي.

كانت صيغة التعديل حلا وسطا فنيا، بني المنظمات اليهودية، وبين رجال الاعمال، غير ان النقاط الرئيسة في التعديل بقيت قائمة.

اعتبارا من تلك المرحلة فصاعدا، اصبح رضوخ شركة امريكية للمقاطعة العربية، مرتبطا بفرض عقوبات عليها.

فقد جرى الزام الشركات بالابلاغ عن كل توجه من جانب سلطات المقاطعة العربية والابلاغ عن كيفية رد الشركة على مثل هذا التوجه، الذي يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة التجارية.

لقد افترض المشرعون، بانه ليس بمقدورهم الزام الشركات الامريكية بعدم الرضوخ للمقاطعة العربية الثانوية، والتأثير على هذه الشركات من اجل العمل مع اسرائيل، لكن الزام هذه الشركات بالابلاغ عن توجهات سلطات المقاطعة العربية لها، ينطوي على عنصر الردع.

كما اشتمل القانون على بند آخر، يهدف الى وقف المقاطعة العربية من لدرجة الثالثة، التي تحظر على شركات امريكية اقامة علاقات مع شركات مريكية اخرى مشمولة في "القائمة السوداء" وكانت عقوبة التهرب من الابلاغ عن طالب سلطات المقاطعة العربية، غرامة قدرها (١٠,٠٠٠) دولار.

في عام ١٩٧٨، اقيم في وزارة التجارة الامريكية جهاز خاص لغرض هذا لقانون ضد المقاطعة العربية .

وفي عام ١٩٧٩، قام هذا الجهاز بحوالي (٢٥٠) عملية تفتيش وتدقيق مبادرة منه، تبين خلالها أن ١,٥٢٨ شركة ابلغت عن حوالي ٢٠,٠٠٠ طلب نعلق بالمقاطعة العربية. وكان مجموع الغرامات التي تفرض على الشركات التي تبلغ عن اتصالاتها بسلطات المقاطعة العربية يزداد سنة بعد سنة.

ففي عام ١٩٨٣، استوفت غرامات بقيمة ١,٣ مليون دولار من حوالي ١٠٠٠) شركة تبين انها لم تبلغ عن اتصالاتها بسلطات المقاطعة العربية.

وفي عام ١٩٩٥، استكملت جهاز مراقبة تطبيق قانون مكافحة المقاطعة عربية معالجة ٥٧ ملفا تتعلق بمخالفات انظمة المقاطعة.

لقد استمر ارسال "استمارات المقاطعة" المحظورة حتى في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بعد ان تصافح رابين وعرفات في حديقة البيت الابيض.

فمن العربية السعودية، على سبيل المثال، تلقت شركات امريكية ٨٦١ استمارة عام ١٩٩٤ و ٣٦٩ استمارة من هذا النوع عام ١٩٩٥. هذه التقارير، تشير في الواقع الى تراجع في الجهود الرامية الى تطبيق المقاطعة اما عدد الاستمارات التي تلقتها شركات امريكية من السلطات السورية والليبية فكانت اقل بكثير، وبلغ بضع عشرات فقط سنويا.

غير ان هذه الحقيقة، لم تنجم عن تراجع في تطبيق انظمة المقاطعة، من قبل هاتين الدولتين، انما نظرا لتقلص حجم التجارة مع الولايات المتحدة. كما كان هناك انخفاض ملموس في عدد الاستمارات المرسلة من الكويت التي اعلنت بعد حرب الخليج عن الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل من الدرجة الثانية. ففي عام ١٩٩٢، ارسلت الكويت الى الشركات الامريكية ١٦٤ استمارة مقاطعة فقط.

كانت ردود الفعل في عالم رجال الاعمال على قانون مكافحة المقاطعة العربية الامريكي في الولايات المتحدة وفي دول الاتحاد الاوروبي متباينة. حيث ان كثيرا من الشركات فضلت اخفاء استيائها ونظرتها السلبية تجاه العرب الذين نكلّوا بهذه الشركات في قضية المقاطعة. وفي اطار الاحاديث الشخصية مع رجال سياسة وموظفي الادارة الامريكية، اعتاد مسؤولو هذه الشركات، القول: "ان واجبنا يدعونا الى ادخال عملة صعبة الى الخزينة الوطنية. وكل من يدخل عالم الاعمال والتجارة، يجد نفسه مرغما احيانا على ابتلاع الاهانة. نحن بحاجة الى العرب. واذا خلقنا صعوبات في وجوههم سيتوجهون الى من ينافسنا. لا تزعجونا".

كما ان رجال الاعمال هؤلاء، لم يخشوا من الظهور بمظهر المستسلم والخائف حتى في تصريحاتهم العلنية. اما رد الدول العربية على القانون الامريكي والخطوات المماثلة، رغم انها كانت اقل الزاما، من التي اتخذتها دول اخرى مثل

فرنسا والاتحاد الاوروبي فقد كان ذكيا جدا: تظاهروا بأنهم يتجاهلون القانون الجديد، وواصلوا التهديد بمعاقبة الشركات التي تساعد اسرائيل.

وعلى الصعيد الفعلي خففوا تطبيق انظمة المقاطعة، من الدرجة الثانية والثالثة. لكن هذه الدول، كانت تعلن احيانا، عن مقاطعة شركة معينة. وبدأ نظام "القوائم السوداء" يتلاشى تدريجيا.

كان النموذج الامريكي المتعلق بقانون مقاومة المقاطعة العربية، مثالا يحتذى في نظر اصدقاء اسرائيل في برلمانات عدة دول اوروبية وفي مؤسسات الاتحاد الاوروبي. ففي فرنسا والاتحاد الاوروبي، اتخذت عدة قوانين بعيدة الاثر، بدت لاول وهلة انه يمكن بواسطتها حماية شركات اوروبية من الحرب الاقتصادية، الا ان الامر كان منوطا باتخاذ مبادرة من قبل الشركات المتضررة. اي على هذه الشركات ان تطلب حماية هذا القانون وتقديم دعوى ضد الجهة التي الحقت بها الضرر. وبما ان معظم الشركات كانت تخشى من افتضاح امر شكواها، كانت تفضل تسوية الامر مع سلطات المقاطعة العربية بعيدا عن وسائل الاعلام.

في ازمة الوقود الاولى، عام ١٩٧٤، عندما فشلت جهود العرب في منع تزويد الوقود للولايات المتحدة وهولندا، اللتين اتهمتا بمساعدة اسرائيل، ثبت ايضا ضعف "سلاح النفط" الذي اراد العرب الاستعانة به في تطبيق المقاطعة الاقتصادية على اسرائيل.

كانت اموال النفط قد جعلت من العرب زبائن بالغي الاهمية، لا يستهان بتهديداتهم وبالفعل تسببت هذه التهديدات بردع شركات ضخمة، عن اقامة علاقات عمل مع اسرائيل. غير انه، سرعان ما تبين، ان فائض هذه الاموال، التي كانت بأيدي العربية السعودية والكويت بشكل خاص، كانت تدار بصورة تجارية عادية ولم تستخدم على الصعيد السياسي. ناهيك عن ان حجم هذه الاموال بدأ يتقلص مع مرور الوقت، سواء بسبب التضخم المالي، او بسبب العجوزات في

النفقات الجارية التي عانت منها الدول المنتجة للنفط، والتي اضطرت للاستعانة بهذا الفائض من الاموال، لتمويل ميزانياتها.

بعد توقيع اتفاقية السلام الاسرائيلية-المصرية في شهر آذار من عام ١٩٧٩، وخروج مصر من دائرة الدول المقاطعة لاسرائيل زاد التهديد العربي على الشركات في عالم الاعمال الغربي. وبدأ اهتمام الشركات الغربية "بالقوائم السوداء"، وباحتمالات شطب اسمائها منها، يخف تدريجيا. كما ادركت الشركات اليابانية والكورية، التي سبق لها ان كانت حريصة على الالتزام بكافة قوانين المقاطعة العربية، بانه اصبح بامكانها الان المتاجرة مع اسرائيل دون ان تتعرض للعقاب.

في اعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، التي عملت في اطارها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول اخرى. على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، تعرضت الكويت الى ضغوط شديدة من اجل التوقف عن تطبيق عقوبات ضد الشركات المدرجة اسماؤها ضمن "القوائم السوداء" لديها. وجاء في عدة مقالات رئيسة نشرتها بعض الصحف الامريكية، انه ليس من المعقول ان يضحي الجنود الامريكيون بانفسهم من اجل انقاذ الكويت، فيما تواصل هي مضايقة الشركات الامريكية، التي لا ترضخ لاملاءاتها".

وردت الكويت باصدار بيان غامض جدا بشأن الغاء المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة، لكي ترضي الطرفين: الاميركيين والمتطرفين في العالم العربي. كما اعلن المتحدثون باسم دول الخليج (ماعدا الكويت) بأن المقاطعة العربية من الدرجة الثانية، ستلغى بعد ان تعلن الحكومة الاسرائيلية عن تجميد الاستيطان.

بعد توقيع رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، على "اعلان المبادئ" في واشنطن في ١٣ ايلول عام ١٩٩٣، استأنفت الادارة الامريكية ممارسة الضغوط على الدول العربية

عامة، وعلى دول الخليج خاصة، لكي تعلن، على الاقل، عن الغاء المقاطعة العربية المفروضة على الشركات الاجنبية التي تتاجر مع اسرائيل، مع الموافقة الصامتة على ان المقاطعة العربية المباشرة على اسرائيل ستنتهي كليا، بعد التوقيع على اتفاقية سلام بين اسرائيل وبين جميع الدول العربية فقط.

كانت الادارة الامريكية برئاسة الرئيس كلينتون بحاجة الى انجاز اخر في سياستها الخارجية لذا اردات "نهاية شكلية" للمقاطعة العربية. والسعوديون الذين كانوا بحاجة الى مصادقة الكونغرس الامريكي على صفقات اسلحة اضافية، تعاونوا مع الرئيس كلينتون وفي ٣٠ ايلول عام ١٩٩٤، واثناء مراسيم اقيمت في نيويورك بحضور وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر، اعلن وزير الخارجية السعودي، الامير سعود الفيصل، باسمه وباسم خمس دول اخرى في الخليج العربي، عن الغاء المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة.

في ٢٠ نيسان من عام ١٩٩٦، وبعد نصف سنة تقريبا من قرار الاغلبية في البرلمان الاردني، بشأن الغاء كافة القوانين المتعلقة بالمقاطعة العربية، جرى شطب هذه القوانين، من كتاب القانون الاردني. وفي ذلك اليوم بدأت مؤشرات التجارة الاسرائيلية مع الاردن، وبدأت اوساط تجارية اسرائيلية بتعيين مندوبين لها في عمان. غير ان القرار الاصلي بشأن فرض مقاطعة اقتصادية على اسرائيل تشارك فيها كافة الدول العربية، واقامة مكتب مقاطعة مركزي، اتخذ من قبل الجامعة العربية، وهي الهيئة التي لا تزال قائمة.

لذا فمن الناحية الشكلية، على الاقل، ستبقى انظمة المقاطعة قائمة طالما لم يتقرر الغاؤها من قبل مجلس الجامعة العربية. واحتمالات اتخاذ قرار من قبل هذا المجلس بالغاء المقاطعة ضعيفة، في الوقت الذي لا تزال فيه عملية السلام في ذروتها، وطالما ظلت هناك دول عربية رئيسة مثل ليبيا، وسوريا والعراق، ترفض اي اتصالات مع اسرائيل. وتتحدث عن تدميرها، ولكن ليست هذه الدول فقط

واجهزة المقاطعة العربية التي قد تضرر، بل اوساط الاعمال في الدول التي انشأت علاقات مع اسرائيل وبضمنها مصر والاردن ايضا غير راضية عن فكرة الغاء المقاطعة بصورة كاملة ومطلقة.

اذ انهم يخشون من ان منح اسرائيل موطئ قدم، من شأنه ان يلحق الضرر عاجلا ام آجلا، بمصالح هذه الاوساط في مجال الاعمال.

على هذا الاساس، يمكن فهم السبب الذي جعل سوريا تهدد، قبل اجتماع مؤتمر القمة العربية في القاهرة، في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٩٦ ردا على تشكيل حكومة نتنياهو في اسرائيل، بأنها ستطرح امام القمة اقتراحا يدعو الى استئناف عمل جهاز المقاطعة العربية. لكن سوريا لم تطرح الاقتراح وقرر المؤتمر اتخاذ قرارات معتدلة.

غير ان التهديد السوري بالذات، يبرهن على ان فكرة فرض المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل لم تلفظ انفاسها بعد.

ولكن بما ان العمل من البيانات الشكلية في عالم الاعمال، نستطيع القول انه في منتصف التسعينيات تلاشت، في الواقع، المقاطعة العربية لاسرائيل.

ففي حزيران ١٩٩٥، اعلنت شركة فولكس فاجن الالمانية، انها ستشتري ٣٥٪ من رأس مال مصنع المغنيسيوم التابع لمصانع البحر الميت، وانها ستستثمر في هذه الصفقة حوالي (١٠٠) مليون دولار.

لم يحدث هذا الامر، سرا، على غرار صفقات مماثلة سابقة نفذت في الماضي، بل علانية اثناء زيارة المستشار الالماني هلموت كول لاسرائيل. وكذلك فعلت شركات عالمية ضخمة، مبرهنة على انها لم تعد تخشى اشراك اسرائيل علانية، في صفقاتها العالمية. وهذه الصفقات، ذات تأثير اكثر فعالية في عالم الاعمال الدولي، من اي بيان سياسي.

لو كانت المقاطعة الاقتصادية العربية التي فرضت على الاستيطان ومن ثم

على اسرائيل، مقتصرة على الصعيد الفلسطيني، او حتى العربي كله، لما كانت قد اثارت اهتمام العالم، رغم ان تأثيرها على الاقتصاد الاسرائيلي، وبخاصة في العقدين الاوليين من قيام الدولة، ملموس للغاية.

غير أن المقاطعة العربية كانت تختلف عن اي حرب اقتصادية شهدها عصرنا الحالي ضد الدول، وذلك بسبب ثلاثة عناصر متميزة:

* جرى تطبيقها على مدى اكثر من (٥٠) سنة. (اعمال مماثلة مثل المقاطعة التي فرضت على روديسيا وجنوب افريقيا استمرت لبضع سنوات فقط).

* جرى تطبيقها دون تأييد من الامم المتحدة والدول العظمى.

* جرى تطبيقها ليس فقط ضد الدولة الهدف (اسرائيل) بل ضد شركات تابعة لدول اخرى، لم ترضخ للاملاءات العربية.

ان المقاطعة العربية لاسرائيل، كظاهرة فريدة في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية تثير سؤالين رئيسيين:

* الاول :كيف يمكن ان نفسر التسامح (او الجبن في الواقع) الذي ابدته الدول العظمى، التي لم تهب لمساعدة شركاتها التي تضررت بالمقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة؟ في الواقع، كان ذلك خضوعا لاملاءات دول من الدرجة الخامسة، واحيانا لدول خاضعة لرعاية الدول الكبرى نفسها التي تضررت شركاتها.

وكيف حدث انه في مواجهة المقاطعة العربية لم يتشكل اي جهاز دولي او هيئة دولية او لم تبد أي دولة معينة، استعدادها لممارسة ضغوط مضادة على دول اخرى، على غرار ما فعلته الولايات المتحدة بعد ان ثبت لديها وجود علاقات بين ايران وليبيا والارهاب الدولي؟

كانت الدول العظمى تبرر عدم ردها على المقاطعة العربية، بالقول: ان هذه المقاطعة لم تعرض ولو مرة واحدة، وجود اسرائيل للخطر. لكن هذا التفسير لم

يتضمن ولو كلمة واحدة بشأن الضرر الذي الحق بالشركات التابعة لهذه الدول نفسها.

* الثاني: ما الذي جعل دولا عربية، وبضمنها دول عظمى-نفطية مثل السعودية، التي لم يكن لها اي شأن بمشاكل التطوير الاقتصادي المنفرد او المشترك في ارض اسرائيل، تلك الدول التي لم تدفع مع مرور السنين اكثر من ضريبة كلامية للمصالح الخاصة بالفلسطينيين، وكانت مساعداتها للفلسطينيين محدودة للغاية، تسلّم بإملاءات المقاطعة العربية و تطبقها، بحرص شديد احيانا، على مدى فترة طويلة جدا؟

ان الاجابة عن هذا السؤال هي ان المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، اصبحت مع مرور الوقت نوعا من "تنقية الضمير" بالنسبة للدول العربية، التي تركت الفلسطينيين وشأنهم، كانت المقاطعة مرتبطة بالتظاهر، اذ ان تنفيذها كان مشروطا بعدم التضرر الذاتي.

بما ان المقاطعة العربية الواسعة والتي شملت دولا وشركات، لم تكن لها علاقات مباشرة مع اسرائيل، كانت ظاهرة تهديدات وتخويف، يواجه اصحابها انفسهم، الان، صعوبة في وضع نقطة نهاية رسمية لهذه المقاطعة وذلك بعد مضي اكثر من ثلاث سنوات على اتفاقية اوسلو.

لقد اعتاد متحدثون اسرائيليون القول ان المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في شهر تشرين اول ١٩٩٤ بحضور اسرائيل ومعظم الدول العربية، كان بمثابة "احتفال بانهاء" المقاطعة العربية. كما اعلن وزير المالية الاسرائيلي ابراهام شوحط، بعد مضي حوالي سنة، اي في تشرين اول من عام ١٩٩٥، ان مؤتمر "القمة الاقتصادية" لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الذي عقد في عمان، كان موعدا لانهاء المقاطعة العربية ضد اسرائيل.

اما المسار الاخير في نعش المقاطعة العربية، فقد تمثل في الزيارة الرسمية

التي قام بها رئيس حكومة اسرائيل شمعون بيرس، لكل من سلطنة عمان ودولة قطر، في بداية شهر نيسان عام ١٩٩٦، ورافقه فيها رجال اعمال اسرائيليون غير ان الالغاء الشكلي، الذي يصدر ببيان رسمي، باسم كافة الدول العربية، من خلال حل جميع اجهزة المقاطعة التنفيذية سيؤجل، دون شك، الى حين اختفاء كافة العناصر التي قد تعرقل مثل هذه الخطوة-وربما لن يحدث هذا ابدا. اذ ان التاريخ، شهد كثيرا من الظواهر، التي ذابت وتلاشت دون الاعلان عن انتهائها رسميا.

وحتى في عهد التقارب العلني بين اسرائيل والدول العربية، تمهيدا لتحقيق سلام شامل بين الطرفين، لا يزال هناك تهديد خفي يلمح الى الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية، بالامتناع عن انشاء علاقات اقتصادية مع اسرائيل.

لقد الحق هذا التهديد ضررا بالغا بالاقتصاد الاسرائيلي في الماضي، وقد يتجدد هذا الضرر، وبخاصة، اذا ما شعر العرب بحدوث وهن في عملية السلام.

لقد فشلت المقاطعة العربية لدى استخدامها وتطبيقها بصورة علنية، امام الاضواء والميكروفونات، خلال الفترة التي حاول فيها العرب ان يحققوا بواسطتها قرارات غير معقولة. لذا قد تستمر المقاطعة ايضا بصورة سرية، دون تصريحات ولا بيانات، بصفتها امرا مألوفا يصعب على الشرق الاوسط التخلص منه.

الفصل التاسع

التأثير الاقتصادي للمقاطعة

عندما كانت اسرائيل تتوجه الى دول صديقة طالبة منها الدعم في كفاحها ضد المقاطعة العربية، كانت تلك الدولة تحاول ارضاءها بالاشارة الى سوابق تاريخية، مثل الحصار الذي فرضه البريطانيون على القارة الاوروبية في اعقاب الثورة الفرنسية وحروب نابليون، والمقاطعة التي استمرت عشرات السنين، والتي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا، بزعامة كاسترو، والتي اثبتت، انه ليس في مقدور مثل هذه المقاطعة الاقتصادية، التسبب في انهيار دولة تتمتع بمساعدة دول كبرى وقوية.

لذا تستطيع اسرائيل ان تتجاهل هذه المقاطعة التي تتسبب في كثير من الاحيان، بالحاق اضرار بالغة بالدول العربية ذاتها.

غير ان هذه الدول الصديقة، التي كانت تحاول اقناع اسرائيل، تجاهلت عدة دروس مستخلصة من الماضي القريب. اذ لا شك بأن العقوبات الاقتصادية هي التي ارغمت حكومة البيض في روديسيا على الرضوخ.

اما النظام العنصري في جنوب افريقيا فكانت لديه موارد بشرية كبيرة، وصناعة قوية، وثروات طبيعية لا تتوفر سوى لعدد قليل من دول العالم.

ولكن، رغم كل هذا، كان للضغط الاقتصادي الذي تعرضت له جنوب افريقيا، من قبل بعض دول العالم فقط، وليس كلها، نصيب محترم في اقناع حكومة البيض هناك بأنه لا مناص من الغاء سياسة التمييز العنصري، واجراء انتخابات حرّة، يشارك فيها جميع المواطنين.

ان الحظر الذي فرض على تصدير النفط، هو الذي خلق ازمة اقتصادية في العراق، ارغمت الرئيس العراقي صدام حسين على حشد قوات عسكرية على

حدود الكويت في شهر تشرين اول من عام ١٩٩٤ رغم المخاطرة بحدوث مجابهة عسكرية اخرى مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

وبسبب ضغط المقاطعة ايضا وافق الرئيس العراقي اخيرا، على اجراء مفاوضات مع الامم المتحدة، حول الالغاء الجزئي من الحظر المفروض على تصدير النفط العراقي. وخلافا للرفض السابق، وافقت العراق في ربيع عام ١٩٩٦، على عرض الامم المتحدة، الذي يسمح للعراق بتصدير النفط بكمية تمكنه فقط من شراء مواد غذائية وادوية للجياع والمرضى العراقيين.

ان المقاطعة العربية ضد اسرائيل، لم تحقق ابدا نجاحات من هذا النوع. اذ على مدى عشرات السنين من المقاطعة، لم يكن فيها ما يؤثر على السياسة الخارجية او الاقتصادية للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. فالمقاطعة العربية لم تحرم اسرائيل من المساعدات الاقتصادية، ولا حتى نمن تزويدها بالمواد الخام الضرورية لها، ولا من المنتوجات الجاهزة او المعدات والاجهزة الصناعية التي كانت مطلوبة لاغراض الدفاع، وتغذية سكانها، وبناء اقتصادها. وحتى في ازمتي النفط عامي ١٩٧٤، ١٩٧٩، عندما كانت طوابير المواطنين الطويلة تقف على مضخات الوقود في بعض الدول الغربية واتخذت هناك اجراءات لتقنين البنزين، لم يشعر السكان في اسرائيل، بوجود نقص في الوقود. ولم يسبق٤ ابدا ان حالت المقاطعة العربية دون توفير متطلبات الرفاه والازدهار للاسرائيليين.

ان الانطباع العام، هو ان المقاطعة العربية كان لها تأثير ثانوي او حتى هامشي فقط، على وتيرة نمو الاقتصاد الاسرائيلي ومما يدعو الى الاستغراب، انه لم يسبق ابدا ان اجريت دراسة لمعرفة مدى التأثير الفعلي للمقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي.

يبدو ان احد الاسباب لذلك هو ميول رجال الاعمال في اسرائيل، الى اخفاء هذه المعلومات المتعلقة بالاضرار الناجمة عن المقاطعة العربية. اذ تبين لهم

من خلال التجربة، انه من الممكن احيانا تسويق منتوجاتهم بصورة غير مباشرة، او شراء الة ضرورية عن طريق تمويه اسم المنتج، في حين ان عملا رسميا مكشوفا قد يؤدي فقط الى نشر انباء غير مرغوب فيها.

كما ان السلطات الاسرائيلية ايضا لم تبد رغبة في التعاون مع الباحثين، ذلك لان الحكومات الاسرائيلية كانت لا تدري تماما ما اذا ستكون نتائج مثل هذه البحوث ضارة ام نافعة.

ففي وزارتي الخارجية والمالية الاسرائيليتين كان هناك دائما من يدعون بأنه اذا اثبتت نتائج البحوث بان اضرار المقاطعة بالغة، وتسربت هذه المعلومات سيقتنع رجال الاعمال في العالم بأن عليهم النظر بجدية الى انظمة المقاطعة العربية، حينئذ، ستكون اسرائيل هي المتضررة وليس العرب. ولكن اذا تبين ايضا ان اضرار المقاطعة طفيفة فعلا. فلن يكون الامر لصالح اسرائيل، لانه سيكون هناك من يدعون بأنه اذا كان هذا هو الوضع فلماذا كل هذه الضجة؟ لماذا لا تتجاهلون المقاطعة، وانتهى الامر؟

كانت شكاوى المسؤولين عن مكافحة المقاطعة العربية في اسرائيل، من انه طالما لم تتوفر لديهم معطيات رقمية تبرهن على مدى الضرر الذي تلحقه المقاطعة العربية باسرائيل، لن تجد من يصغي لاقوالهم بجدية، تذهب ادراج الرياح، نظرا لرفض اسرائيل الرسمية ايلاء هذا الموضوع مايستحقه من الاهتمام. لكنه من غير المعقول ان لا تتوفر لدى متخذي القرارات في اسرائيل المعطيات الضرورية لرسم سياسة محاربة المقاطعة العربية.

ونظرا لغياب بحوث جدية اصبحت الحلبة خالية، مع مرور الوقت، لاجراء بحوث اقل مصداقية. وقد نشرت نتائج احد هذه البحوث في مطلع التسعينيات من قبل اتحاد الغرف التجارية في اسرائيل. وجاء في تلك النتائج ان الاضرار المالية التي تكبدتها اسرائيل نتيجة المقاطعة العربية منذ قيام الدولة، تقدر بحوالي

(٤٠) مليار دولار.

كان هذا التقدير في القسم الاكبر منه، ثمرة للفصل بين النتائج المحتملة لاستثمارات ضخمة، ربما كانت ستنفذ مع مرور السنوات في الاقتصاد الاسرائيلي، ومقارنة هذه النتائج النظرية مع النتائج الفعلية، التي كانت متواضعة بالطبع. وكان الافتراض، هو ان هذه الفجوة بين النتائج المحتملة وبين النتائج الفعلية، جاءت نتيجة للمقاطعة العربية المفروضة على اسرائيل.

كأداة اعلامية، وربما حتى كوسيلة للحث على بذل جهود اكبر في محاربة المقاطعة العربية، توجد فائدة معينة في هذه التقديرات وغيرها التي كانت تنشر احيانا. ولكن، لا نستطيع قبول نتائجها على انها حسابات دقيقة لتقدير كلفة المقاطعة العربية.

لا شك ايضا، انه لولا المقاطعة العربية لما استغلت اسرائيل الى الحد الاقصى، كل الاموال التي توفرت لديها ذلك لان دولا ذات بنى انتاجية اكثر تطورا من تلك المتوفرة لدى اسرائيل، لم تنجح في ان تستغل بنسبة ١٠٠٪، رأس المال التي بحوزتها.

ان تقدير اضرار المقاطعة ليس بالامر السهل، من حيث المبدأ، ايضا، لانه وفقا للمنطق المجرد، كلما حققت الصناعة الاسرائيلية تقدما وحداثة اكثر، كان ذلك برهانا على عدم نجاح المقاطعة الغربية.

في الواقع، كلما اصبح الاقتصاد الاسرائيلي اكثر تقدما وتطورا، زادت حاجته الى التعاون مع شركات متعددة الجنسيات والى ابرام اتفاقية علمية خاصة، وزادت حساسيته تجاه المقاطعة العربية.

ولكن حتى لو وافقنا على انه يجب ان ننسب الى المقاطعة العربية اضرارا اقل بكثير من مبلغ الاربعين مليار دولار، لا شك بأن الاضرار التي الحقتها المقاطعة باسرائيل كانت اكبر بكثير مما اعتاد المتحدثون الاسرائيليون الرسميون

الاعتراف به، ذلك لان السياسة الاسرائيلية الرسمية، كانت تقضي بضرورة التقليل قدر الامكان من اهمية واضرار المقاطعة العربية.

وفي نهاية المطاف، اذا جرى حساب الاضرار التي نجمت عن المقاطعة العربية، دون اي اعتبارات سياسية، سنجد ان افدح الاضرار اصابت قطاع الاستثمارات في اسرائيل. اذ ان المقاطعة العربية كانت سببا في ردع شركات عالمية كبرى لديها المعرفة الواسعة في مجال التطوير الصناعي، والتي كانت الصناعات الاسرائيلية في امس الحاجة اليها، عن الاستثمار في اسرائيل. كما تسببت المقاطعة العربية بالحاق اضرار مالية ايضا بالتجارة الخارجية الاسرائيلة، وبخاصة في مجال تزويدها بالمواد الخام. وكان هناك ضررا مميزا الحقته المقاطعة باسرائيل في مجال التزود بالنفط ونقله، رغم انه لم يسبق ابدا ان نجح العرب في التسبب بحالة نقص في النفط في اسرائيل.

وعندما جرى تقنين النفط في اسرائيل عام ١٩٧٤، جرى ذلك للاعراب عن تضامن اسرائيل مع الدول الحليفة لها، الولايات المتحدة وهولندا، اكثر من كونه اجراء "استهدف تقليص الاستعمالات غير الحيوية والضرورية في هذا الوقود الثمين".

رغم ان اسرائيل كانت مضطرة لاستيراد كل قطرة نفط كانت تحتاجها، وكل ذرة فحم الذي تستخدمه منذ الثمانينات لانتاج حوالي ٦٠٪ من استهلاكها من الطاقة الكهربائية، فقد كانت الكميات التي تحتاجها اسرائيل من هاتين المادتين قليلة نسبيا، من مجمل الاستهلاك العالمي، اذ لم تجد اسرائيل صعوبة في شرائها من دول بعيدة او من السوق الحرة في روتردام.

وفي نفس الوقت، اضطرت اسرائيل نتيجة لظروف شراء النفط ونقله، الى شراء اسطول من ناقلات النفط، وبناء معامل تكرير، ومد انابيب لنقل الوقود، وانشاء صناعات بتروكيماوية متقدمة. وكل هذه الامور وفرت لها مزايا اقتصادية

لا بأس بها.

وبدءا من عقد الثمانينات، بعد التوقيع على معاهدة السلام مع مصر، واستيراد نفط مصري وغيره، لم تعد اسرائيل تدفع قرشا واحدا زيادة على الاسعار التي تشتري بها كل الدول المستوردة للنفط.

اضف الى هذا، انه حتى في السنوات التي اضطرت فيها اسرائيل الى استخدام حنكة خاصة في مجال شراء الوقود حققت نجاحات لا بأس بها ايضا.

فمثلا : منذ عام ١٩٥٧، بعد ان رفعت مصر الحصار عن مضائق تيران في خليج ايلات، وحتى سقوط شاه ايران عام ١٩٧٩، اشترت اسرائيل نفطا ايرانيا بأسعار معقولة، حتى انها باعت مشتقات نفطية وشغلّت رصيفا لنقل النفط الخام، قدم الخدمات لدول كثيرة في اوروبا. وفي تلك الفترة، نشأت في اسرائيل صناعات بتروكيماوية متشعبة، تشكل قاعدة لصناعة تصديرية واسعة النطاق.

وبالفعل، لولا سوء التدبير والتنسيق اللذين تميز بهما عمل الدول العربية في الوقت الذي توفر بأيديها سلاح النفط القاتل، في ازمة النفط الاولى عام ١٩٧٤، بعد حرب تشرين وفي ازمة النفط الثانية عام ١٩٧٩، بعد سقوط شاه ايران، لكان بمقدور هذه الدول، ان تلحق بالاقتصاد الاسرائيلي ضررا بالغا جدا، وفي اوقات معينة، كان بمقدورها ان تتسبب في انهيار هذا الاقتصاد. اذ انه لو قلصت الدول العربية المنتجة للنفط الأعضاء في منظمة اوبك، انتاجها النفطي لاسابيع معدودة فقط، في ذروة الازمة، واثبتت قدرتها على احداث كارثة اقتصادية في اوروبا وامريكا، ربما كانت هذه الدول ستميل الى ممارسة الضغوط السياسية على اسرائيل، وربما فرضت عقوبات اقتصادية عليها ايضا، ربما لم يكن باستطاعتها الصمود امامها.

ومثلما يصعب تقدير الاضرار التي الحقتها المقاطعة العربية باسرائيل رقميا، يصعب ايضا تقدير الفائدة التي جنتها اسرائيل من اضطرارها لتطوير فروع

زراعية وصناعية حديثة وفعالة، تباع منتوجاتها في الاسواق العالمية، وتطوير علاقات تجارية مع دول بعيدة، وانشاء فروع مواصلات بحرية وجوية، من بينها اسطول من ناقلات النفط، لا تقل مستوى عن فروع المواصلات التي تملكها دول اكبر من اسرائيل بعدة اضعاف.

في فترات معينة، في الستينيات ومطلع السبعينيات، بذلت اسرائيل جهودا لاختراق جدار المقاطعة العربية عن طريق تنمية علاقات مع دول شرق افريقيا وايران. غير انه خاب امل اسرائيل الذي علقته على هذا "الحزام الخارجي". اذ ان عدم توفر الاستقرار السياسي في دول شرق افريقيا. مثل اوغندا، وثورة الخميني في ايران، والعناصر السياسية والاقتصادية التي استخدمت ضد اسرائيل، رجحت الكفة، وذلك، حتى قبل ان تبرهن ثورة الخميني لاسرائيل بأن لا تتوقع اختراق حواجز بمساعدة علاقات مع دول غير عربية قريبة نسبيا.

وماذا بشأن تأثير المقاطعة العربية الاقتصادي على العرب في ارض اسرائيل وعلى الدولة العربية ذاتها؟

عندما تبلورت فكرة المقاطعة في العشرينيات والثلاثينيات، كان احد دوافعها خوف الطبقات المسيطرة في المجتمع العربي من تقويض مكانتها في مجالات الزراعة، والاستيراد، والصناعات اليدوية والمواصلات، ومن امكانية تعرضها لضغوط من اجل رفع اجور العمال العرب، وفقدانها الاحتكار الذي كانت تتمتع به.

وهل كانت الجهود الرامية الى المحافظة على مكانة اصحاب رأس المال والاراضي في ارض اسرائيل، تساوي تحسين وضع الطبقات الادنى في المجتمع الفلسطيني، الذي كان سيتحقق لو لم يطبق الفصل الاقتصادي بينهم وبين المستوطنين اليهود الذي تعمق وتوسع نطاقه منذ عام ١٩٣٦؟

الا يوجد اساس قوي للادعاء بأن الفلسطينيين كانوا اول الضحايا،

والضحايا الرئيسيين ليس فقط للحرب التي نشبت عام ١٩٤٧، بل للمقاطعة العربية ايضا التي اعلنتها الجامعة العربية عام ١٩٤٦؟

لا شك في أن المقاطعة العربية، لم تجلب أية رفاهية اقتصادية لعرب ارض اسرائيل. بالنسبة للدول العربية، اثبتت البحوث الاقتصادية التي اجراها اقتصاديون اسرائيليون واجانب على مر السنين، بأن المقاطعة لم تحقق للدول العربية نتائج ملموسة سواء كانت سلبية او ايجابية. ان المقاطعة الاولية التي فرضت على منتوجات اسرائيلية وعلى الصادرات الى اسرائيل، لم تكن يترتب عليها تنازلات حقيقية، وبخاصة في الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٧ حينما كان الاقتصاد الاسرائيلي في بداية طريقه. ولولا فرض المقاطعة على المنتوجات الاسرائيلية، لاستطاعت الدول العربية تطوير صناعات للمنتوجات الاستهلاكية الاساسية هذا اذا فعلوا ذلك اصلا. ولو حرصت الدول العربية على تطبيق انظمة المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، نصا وروحا، لاضطرت لدفع ثمن اقتصادي باهظ لانها كانت ستحرم نفسها من علاقات مع عدة شركات ذات اهمية في العالم. اذ كانت هذه الدول ستضطر للتنازل عن استيراد سيارات "فورد" وغيرها، والتنازل عن استثمارات شركات، لو طلب منها الاختيار بين السوق الاسرائيلية، وبين الاسواق العربية، لاختارت السوق الاسرائيلية، ربما بفضل الضغط الجماهيري اليهودي في بلدانها.

اما المقاطعة من الدرجة الثالثة، والتي تتعلق بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع شركات خاضعة للمقاطعة، فكان من شأنها توريط شركات عربية وارغامها على القيام بنشاطات اقتصادية تتعارض احيانا مع مصالحها.

غير انه، وبشكل عام، تصرفت شركات غربية، و عربية ايضا بمرونة بحيث لا يصل الامر الى وسائل الاعلام ففي كل حالة رفضت فيها شركة غربية الخضوع لانظمة المقاطعة العربية، وكان العرب معنيين باستمرار العلاقات معها،

كانوا ببساطة يتجاهلون انظمة المقاطعة او تتم ملاءمة هذه الانظمة مع الوضع الجديد. لذا كان قطع العلاقات العربية مع شركة ما ترفض الرضوخ لانظمة المقاطعة، او عدم قطع هذه العلاقات، منوطا بمدى الضرر الذي قد يلحق بالجانب العربي نفسه.

وعلى الرغم من ذلك، فانه حتى في حالة عدم قطع هذه العلاقة، كانت تنشأ حولها حالة من الشكوك والتوترات التي تعتبر "السم الزعاف" في عالم التجارة.

وماذا بشأن اضاعة المبادرة والعلوم وربما علاقات رأس المال ايضا، المتوفرة لدى الشركات التي امتنعت عن اي اتصال مع دول الشرق الاوسط بسبب تهديدات المقاطعة، واستبعاد الاسرائيليين عن كافة مبادرات التطوير لاقتصاد الدول العربية ذاتها؟

من خلالها نظرة الى الوراء - على خلفية محادثات جرت بين رجال اعمال في مؤتمري الدار البيضاء وعمان - يبدو ان دول النفط الثرية، ناهيك عن الدول التي لا تملك النفط، تشعر اليوم بأنها خسرت الكثير نتيجة لاغلاق حدودها في وجه الاسرائيليين.

اذ انه بالنسبة لدول مثل سلطنة عمان ودولة قطر، والبحرين، التي ترى ان الازمة الاقتصادية التي تعرضت لها العربية السعودية منذ مطلع التسعينيات - الازمة التي ارغمت أغنى دول النفط، ليس فقط على تقليص الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية التي كانت تقدمها بسخاء لكل مواطني العربية السعودية، بل لتقليص مخصصات ٦٠٠٠ امير كانت حياة الترف التي يعيشونها مضربا للامثال - لا تكفي المعلومات او المعرفة اليابانية والامريكية لتطوير الصناعات البتروكيماوية المتقدمة، وبقية فروع الانتاج التي تستهدف تقليص اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر وحيد للدخل.

لقد اثارت قدرة اسرائيل على الاستغلال الامثل للاستثمارات القليلة التي تدفقت اليها، الحسد والتفكير. لذا ربما تتردد التساؤلات هنا وهناك: هل من الافضل بالنسبة للعربية السعودية الاستمرار في تطبيق قوانين المقاطعة ؟ اليس من الافضل ان تحذو حذو سلطنة عمان وقطر، وان تدرس امكانية استغلال العلوم الاسرائيلية في الاستفادة اكثر من الاستثمارات الضخمة في تطوير الصناعة والزراعة في الدولة؟

ان المقاطعة العربية، وبخاصة القطيعة التامة بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصادات الدول المحيطة باسرائيل، ارغمت اسرائيل على الاستثمار في انتاج منتوجات وبخاصة المنتوجات الغذائية الاساسية، التي كانت تفضل استيرادها باسعار اقل، من الدول المجاورة. كما اضطرت اسرائيل ايضا، للبحث عن اسواق بعيدة، لتسويق منتوجاتها بدلا من بيعها وراء الحدود. الا ان هذه الضرورة كانت مفيدة.

لقد خلق نجاح اسرائيل في تجاوز الارتباط بالسوق الاقليمية، على مر السنوات شعورا خاطئا، بأن المقاطعة العربية ليس فقط لم تلحق ضررا بالاقتصاد الاسرائيلي، بل ساعدته من خلال ارغامه على التطور في اتجاهات واعدة اكثر، والصعود الى مستويات انتاج واستهلاك تخرج بقدر ملموس عما هو مألوف في المنطقة. اذ انه على الرغم من اننا لا نستطيع ان نوازن بصورة دقيقة الفائدة المقدرة مقابل الاضرار الاقتصادية الواضحة، الناجمة عن المقاطعة، لا يوجد ادنى شك، في اطار الحسابات الشاملة، بأن اضرار المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي، فاقت فائدتها.

كما ان اجراء حسابات اخرى، سيظهر ان الاضرار التي الحقتها المقاطعة بالدول العربية نفسها كانت ضئيلة للغاية. اذ انه كما اسلفنا، كلما بدا ان هناك خطرا يتعلق بالضرر الذاتي بسبب المقاطعة، كانت الدول العربية المعنية بالامر

تتجاهل انظمة هذه المقاطعة. والمنطق يقول: لو ان الدول العربية كانت تحكم على نفسها بتحمل اضرار جسيمة لاقتصادياتها، لما صمدت المقاطعة التي اعلنت عنها الجامعة العربية في كانون اول عام ١٩٤٥ مدة خمسين سنة، اي حتى اليوم.

الفصل العاشر

الإحتلال الإسرائيلي وتواصل الفصل

لم يتمكن الإنتصار الساحق الذي أحرزته إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ من وضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي، أو للحرب الإقتصادية الدائرة بينهما. فالعرب لم يكونوا قادرين على شن حرب على إسرائيل وإرغامها على إعادة المناطق التي احتلتها منهم، بيد أنهم كانوا قادرين على إتخاذ زمام المبادرة في الحرب الإقتصادية ضد إسرائيل. وبناءاً على ذلك، ازدادت الدعوة العربية، لتشديد الخناق على إسرائيل بصورة تؤدي الى عزلتها والإساءة اليها في المحافل والمجتمع الدولي. كما ازدادت الضغوط التي تمارسها على الدول الإفريقية لقطع الصلة مع إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، أن مخاوف الشركات الدولية من التهديدات العربية إزدادت إلى حد كبير، خصوصاً على أساس اعتقادها بأن قوة هذه الدول الإقتصادية آخذة في التنامي والتصاعد.

ورغم أن إسرائيل تضررت الى حد كبير جراء المقاطعة العربية الأولى، وعزلتها التامة عن الدول المحيطة بها، وعدم قدرتها على شراء النفط العربي، الاّ أن الضرر الأكبر الذي حل بها كان نتاجاً للمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، والتي مارستها الشركات الاجنبية التي خضعت للمقاطعة العربية.

وكلما تطورت السوق الإسرائيلية أكثر، وأصبحت أكثر حداثة واستخداماً للتكنولوجية وكلما توسعت الصناعات الإسرائيلية الحديثة، كلما تضاءل نصيب اسرائيل في المنتجات الجاهزة التي تستطيع عرضها على الدول المجاورة، وازداد نصيبها في مجال بيع المعلومات، وفي المنتجات نصف الجاهزة، وبقنوات التسويق التي تسيطر عليها الشركات الدولية الكبرى.

لقد تسببت الصعوبات التي واجهتها اسرائيل في إقامة قنوات اتصال مع

الدول الصناعية في شرقي آسيا - اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية - في الحاق اشد الأضرار الإقتصادية بها. ولم تؤد إزالة الحصار الذي فرضه الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، على مضائق تيران، وإنشاء قناة اتصال بين إسرائيل والشرق عبر ميناء إيلات- وهما الهدفان اللذان نشبت حرب عام ١٩٦٧ لانجازهما - إلى أحداث التحول المطلوب. لقد جعلت المقاطعة العربية هذا الإنجاز الإسرائيلي يبدو كمجرد رذاذ ضعيف وليس مطراً.

ولم يتغير هذا الوضع الآ في سنوات التسعين، او بمعنى أصح في أعقاب أيلول ١٩٩٣ وتوقيع اتفاقيات اوسلو، وإبرام إسرائيل إتفاقيات علاقات سياسية مع دول كالهند، والتي سرعان ما تحولت الى سوق مهم للصناعات الكيميائية الإسرائيلية، كمابدأت تتطور، بسرعة كبيرة، شبكة علاقات إقتصادية بين إسرائيل ودول آسيا، تايوان، وكوريا الجنوبية، بل وحتى أندونيسيا.

ويبدو أن إسرائيل اضاعت تحت تأثير الإنتصار الساحق الذي حققته عام ١٩٦٧، وحالة الانهيار والمجد الذي خلقه ذلك الإنتصار - فرصة ذهبية لخلق واقع إقتصادي جديد في أرض إسرائيل الغربية، وفي علاقاتها مع الدول العربية. إن ما تم إنجازه حتى الآن، باستخدام سياسة الجسور المفتوحة- والتي سنوضحها لاحقاً - وإقامة الإستيطان الإسرائيلي، وربط الإقتصاد الفلسطيني ربطاً كاملاً بإسرائيل - على وجه الخصوص في مجال الطاقة البشرية- يؤكد مدى الحرية والقدرة اللتين كانت اسرائيل تتمتع بهما في تلك الآونة.

إن خصوم إسرائيل، واولئك الذين يوجهون اليها الإنتقادات على الصعيد الأكاديمي - مثل سارة روي- لا يعتقدون أن إسرائيل تصرفت في تلك الاونة المصيرية، دون أن تكون لديها قدرة على الحسم وإتخاذ القرار، بل يعتقدون أنها قررت، ومنذ البداية انتهاج سياسة "عدم التطوير" رامية بذلك الى إحراز السيطرة التامة على المناطق المحتلة، وعلى مصير سكانها وتسخيرها وفقاً للاهداف

الصيهونية.

ومن الجدير بالذكر، أن اولئك الذين تولوا في تلك الآونة المسئولية عن الحكم الإسرائيلي، في المناطق المحتلة، يكفرون بهذا الإعتقاد ويبقونه نفياً تاماً، ويقولون أن خطأ إسرائيل في تلك الآونة المصيرية، كان خطأ تقصير وليس خطأ ممارسة، لقد أضاعت إسرائيل الفرصة التي لاحت لها، ولم تحسن استغلال الذهول الذي أصاب العالم العربي في أعقاب حرب ١٩٦٧، والإعتماد الكامل لسكان المناطق المحتلة على مبادراتها واقتصادها، لدفع الأمور باتجاه الغاء الفصل الإقتصادي، وخلق واقع جديد في المنطقة، بل وإرغام الدول العربية على التحفظ بصورة قاطعة على المقاطعة التي تفرضها على اسرائيل.

ولا شك أن العداء العربي الذي اشتد بصورة بارزة آنذاك جعل، من الصعوبة بمكان، إقامة أي نشاطات ثنائية، ورغم ذلك ألم يكن بالامكان خلق بشائر علاقات غير رسمية تشكل أساساً إقتصادياً، على غرار ما حدث في مجال الإرشاد الزراعي، وتسويق المنتجات الزراعية؟.

إننا لا نستطيع حتى الان الرد على هذا السؤال بالايجاب او بالنفي، بيد أن من الواضح أنه، لم يكن لدى إسرائيل، آنذاك، تصورات مبلورة حول المستقبل السياسي للمناطق التي كانت قد احتلتها لتوها، لذا لم يكن من الغريب ان لا يعد اي وزير من الوزراء، باستثناء وزير الدفاع، موشيه ديان - اية مخططات للبرنامج الاقتصادي الكامل او الجريء بين إسرائيل وهذه المناطق، بل أن وزير المالية بنحاس سبير لم يخف رغبته الجامحة في الفصل الإقتصادي السريع، بصورة موازية للفصل السياسي مع المناطق المحتلة.

وفي حزيران ١٩٦٧ اتخذت حكومة ليفي أشكول قراراً ينص على إعادة هضبة الجولان الى سورية، اذا ما أبرمت إتفاقية سلام معها. واتخذت قرارا آخر يتحدث عن إعادة سيناء الى المصريين مقابل اتفاقية سلام. ولم تبدأ إسرائيل

إقامة مستوطنات في الجولان وسيناء، الاّ في أعقاب مؤتمر الخرطوم ولاءاته الأربعة الشهيرة.

وذلك على افتراض ان وجود المستوطنات سيعزز الموقف الإسرائيلي خلال مفاوضات السلام، وفي نفس الوقت لن تحول هذه المستوطنات دون التوصل الى اتفاقية سلام تتضمن الإنسحاب. بيد أن حكومة أشكول لم تتحدث او تتطرق إلى الجانب الإقتصادي للسلام.

إن الخطأ الذي ارتكبته إسرائيل عام ١٩٦٧، وتجاهلها للجوانب الإقتصادية عاد ليكرر نفسه بعد ستة وعشرين سنة من بداية احتلال الضفة والقطاع أي في أعقاب التوقيع على مذكرة التفاهم مع منظمة التحرير في اوسلو، ايلول ١٩٩٣، فرغم ان المسيرة السياسية كانت قد بدأت فعلاً، وأصبحت الأمور التي لم تكن واضحة عام ١٩٦٧ شديدة الوضوح، فإن إسرائيل لم تحرص على توفير الرد الشافي للسؤال القائل: الى اي مدى سيتدخل الإقتصاد الإسرائيلي او يندمج في إقتصاد جيراننا الفلسطينيين في أعقاب انتهاء المسيرة السلمية؟ وقد زعم بعض القادة الإسرائيليين أن الفصل ليس حتميا فقط بل مرغوباً ايضاً، في حين نفى قادة آخرون هذه الفكرة.

وفي تبريرهم لسياسة"خلق حقائق على أرض الواقع - دون أن تكون هناك مخططات عمل واضحة ومفصلة" يقول عرابو هذه السياسة: أن السبب في ذلك، مع الضرورة الملحة التي نجمت عن العمل في المناطق المحتلة في غضون الأسابيع الأولى من انتهاء المعارك عام ١٩٦٧.

لقد وضع صانعو القرار الإسرائيلي آنذاك، نصب أعينهم هدفين رئيسيين يستلزمان المسارعة الى العمل الفوري:

* الحيلولة دون حدوث كارثة إقتصادية في المناطق التي احتلتها إسرائيل لتوها.

* خلق حقائق على أرض الواقع تؤدي الى تحسين مكانة إسرائيل في أي مفاوضات سياسية مستقبلية.

وقد اعتقد موشيه ديان، والعديد من الزعماء الإسرائيليين الآخرين أنه يتوجب على إسرائيل أن تكون على استعداد لخوض هذه المفاوضات خلال صيف ١٩٦٧.

لقد أدت الرغبة في تنفيذ الهدف الأول الى إطلاق إسرائيل بحرية العبور للبضائع والأشخاص ليس فقط بين إسرائيل والمناطق المحتلة، بل أيضاً بين إسرائيل والأردن. ولهذا الغرض تم تشكيل أجهزة إرشاد زراعي للفلاحين، وتحسين الخدمات الصحية والرفاه. ومن الجدير بالذكر أن الجانب الزراعي حظي بالأولوية نظرا لأن وزير الدفاع موشي ديان كان قد شغل قبلاً منصب وزير الزراعة .

بدت الإستجابة الفلسطينية للمبادرة الزراعية الإسرائيلية، إيجابية جداً. وربما يرجع ذلك الى أن المجال الزراعي بدا وكأنه بعيد عن المناحي السياسية.

هذا على صعيد الهدف الأول، أما الهدف الثاني الذي وضعته إسرائيل نصب عينيها، فقد أدى الى إقامة مستوطنات، وحفر آبار مياه، ومصادرة أراضٍ فلسطينية.

ويبدو بوضوح، في الكتابات والأبحاث التي أجريت حول السياسة السطحية التي أنتهجتها إسرائيل في تلك الاونة ان الباحثين يميلون الى التساهل مع السياسيين خلال العقد الأول للإحتلال، فقد تعاملوا مع مسلكية الحكومة آنذاك وكأن المناطق المحتلة ليست مناطق تحتاج الى تطوير شامل لإنتاجها، بل وحدات إقتصادية تحتاج إلى مساعدات تتيح لها أن، تصبح قاعدة ومركزاً لإعالة سكانها. وإزاء هذا الفهم تم التعامل مع إحتياجات السكان كمشكلة إنسانية ليس الاّ.

ويكيل الباحثون والمراقبون لتلك الفترة الثناء على الحكم العسكري،

ويعربون عن ارتياحهم التام للنجاح الفوري الذي حققه.

ويبد التناقض واضحاً في وجهات نظر الفلسطينيين، والإقتصاديين الذين يؤيدون تطلعات الفلسطينيين القومية فالجانبان يؤكدان على الترابط التام والإتكالية القائمة بين الإقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي طيلة سنوات الإحتلال الثلاثين، ويؤكد الإقتصاديون أن الجانبين جنيا العديد من الفوائد، هذا في حين يؤكد الفلسطينيون على الجانب السلبي فقط، من هذا الإرتباك.

ومن الجدير بالذكر ان الفلسطينيين لم يوجهوا أية إنتقادات للمبادرة الإقتصادية الإسرائيلية خلال السنوات الأولى التي تلت حرب ١٩٦٧، لقد كانت بداية الإحتلال الإسرائيلي ناجحة جداً، فقد عملت إسرائيل بسرعة بالغة آنذاك مستغلة الذهول الذي عم العالم العربي، من نتائج الحرب، وأنشأت حقائق على أرض الواقع ذات تأثير بعيد المدى، وكما يبدو، فإن الميدانيين الإسرائيليين، عملوا بصورة أسرع بكثير من صناع القرار الإسرائيليين، وربما يرجع ذلك الى أنهم وجدوا أنفسهم يقفون وجهاً لوجه أمام ضرورة إيجاد حل لمشاكل انسانية وفي ظل الحماس، الذي ولد آنذاك للعمل وخلق الوقائع، اتخذت خطوات بعيدة المدى، ما كان بالامكان إتخاذها في اي مرحلة لاحقة دون أن تثير معارضة شديدة جداً في أوساط الدول العربية وأوساط نشطاء الإقتصاد العالمي.

كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين هي القضية التي تشغل الرأي العام العالمي في أعقاب حرب ١٩٤٨، وقبل بروز فكرة منح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧، كان البعض لا زالوا يؤمنون بأن مشكلة توطين اللاجئين، هي المهمة التي تحظى بالمكانة الاولى، في جدول الأعمال الإسرائيلي وكانت التوجهات على هذا الصعيد، تأخذ طابعاً تطوعياً يتسم بالإحسان، فقد آمن الإسرائيليون الذين عملوا في مجالها، أنه سيكون بمقدورهم

وبالإستعانة بالأموال التي سيجنونها من المنظمات الدولية، ومن ميزانية الحكومة الاسرائيلية - تحويل لاجئي ١٩٤٨ الموجودين في المناطق المحتلة والمخيمات الى عناصر إنتاجية وأن توطين اللاجئين في اماكن سكناهم، سينزع الفتيل من قنبلة اللاجئين الموقوتة.

وإذا ما القينا نظرة إلى الوراء، سنجد أن اشتغال إسرائيل واهتمامها بقضية توطين اللاجئين في أعقاب حرب ١٩٦٧، لم يكونا سوى مظهر آخر من مظاهر الإفتقار الى وضوح الرؤية والتفكير المتزن في إسرائيل في القضية المركزية، ألا وهي قضية الدمج الإقتصادي.

لقد أسهمت مسألة الهوية الوطنية الفلسطينية - والتي بدأت تحتل مكاناً في الفضاء العالمي في إبراز قضية جديدة وهي قضية وجود إقتصاد فلسطيني مقابل إقتصاد إسرائيلي.

رفض ليفي أشكول ووزراؤه رفضاً مطلقاً جميع المخططات الخاصة بتوطين الفلسطينيين، والتي أعدتها جهات تطوعية بقولها: أن مبادرة إسرائيل بهذا الخصوص قدتفهم في العالم، على أنها إعتراف إسرائيلي بالمسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين، وهي التهمة التي بذلت إسرائيل قصارى جهدها من أجل تفنيدها من عام ١٩٤٨. وقد تعززت وجهة النظر الإسرائيلية، آنفة الذكر، بنشر بحث في أيار ١٩٦٨، أفاد أن شروط الحياة في المخيمات الفلسطينية، أفضل من شروط حياة سكان القرى في الضفة الغربية، ولا تقل كثيراً عن شروط حياة المواطنين العرب القاطنين في القرى في اسرائيل.

إن امتناع اسرائيل عن معالجة أي قضايا ذات علاقة بتوطين اللاجئين، تلاءم مع الإتجاه القائل بضرورة العكوف على معالجة القضايا التي يمكن حلها فورا بصورة عملية واننا نجد لزاما علينا ان نقول أن الوضع في تلك الأيام، كان شديد التعقيد، ففي ظل هالة النصر والفخار، الذي كان الاسرائيليون يشعرون به،

مقابل الذهول الذي كان يسود اوساط العرب، قيل للإسرائيليين أنهم قادرون على عمل كل ما يحلو لهم، وخلق الحقائق التي يرغبون فيها، على أرض الواقع، بيد ان العداء الفلسطيني كان أيضاً حقيقة قائمة، وفي نفس الوقت، كانت المشاعر التي خامرت الإسرائيليين، والقائلة أن الذهول الذي ساد العالم العربي، في اعقاب الهزيمة، خلق الأرضية المناسبة للحوار، هي مشاعر سطحية للغاية.

كانت الإدارة المدنية التابعة للقوات الإسرائيلية، هي الممثل لاسرائيل في المناطق المحتلة، وكانت هذه الأدارة تنتهج سياسة تعكس تفكيرا مضياعا للفرص رغم أن الذين خدموا في تلك الادارة، آنذاك، كانوا من كبار الشخصيات السياسية الاسرائيلية، الذين كرسوا كل تفكيرهم وجهدهم، لإحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، بيد ان الإدارة المدنية بدأت تغرق كلما طالت ايام الإحتلال - في روتين الأنظمة العادية التي لا تتعرض للانتقادات من قبل الجهات التي تخدمها.

كانت شروط العمل في الأدارة المدنية صعبة للغاية، وخطرة والأجور كانت ضئيلة، اضافة الى أنه كان من الواضح آنذاك، للجميع، ان الإحتلال الإسرائيلي مهما طال أمده، فإنه احتلال مؤقت. لذا لم ير موظفو الإدارة أي سبب يحدو بهم لمواصلة العمل فيه.

لقد تم تشكيل الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، بعد وقت قصير من انتهاء الحكم العسكري في الجليل والمثلث، والذي فرض في أعقاب حرب ١٩٤٨، وتم الحاق موظفيه بالإدارة المدنية في المناطق، فقاموا بنقل الأساليب البالية التي كانوا يتبعونها، اليها وبالتالي يصعب القول، أن هذه الإدارة كانت تتسم بالفعالية والطهارة.

ومن نافل القول، أن تعفن الأنظمة التي لا تتعرض لإنتقادات من الجماهير التي تحكمها، هو أمر محتوم، أضف الى ذلك، أن الإدارة المدنية تأثرت بالسياسة الإسرائيلية المنتهجة في المناطق المحتلة والتي كانت ترمي إلى دفع

الجماهير الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص المثقفين، نحو اليأس والإحباط وبالتالي ارغامهم على مغادرة المناطق.

أما أخطر القرارات التي اتخذتها إسرائيل بشأن الإدارة المدنية فيتمثل في ذلك القرار الذي ينص على اعتبار الإدارة المدنية منطقة اقتصاد مغلقة، أي أن عليها أن تمول عملها من الضرائب وعوائد التصاريح والمصادقات التي تمنحها للمواطنين الفلسطينيين، مما حدا بالادارة المدنية الى رفع أسعار المصادقات التي تبدو عادية، مثل تصاريح الخروج من الضفة أو القطاع، أو تصاريح الزيارة الى حد كبير جدا، يصل الى مئات الشواقل .

ويمكننا الافتراض، في ظل هذا الوضع، أن بعض أسعار المصادقات كان يذهب الى جيب هذا الموظف او ذاك من موظفي الإدارة المدنية.

لقد حظيت عملية تصفية الادارة المدنية في الضفة الغربية والتي بدأت في تشرين الأول ١٩٩٥ بالارتياح، ليس فقط لدى الفلسطينيين، بل ايضاً لدى الإسرائيليين، الذين كانوا يدركون أنه كلما عملت إسرائيل على إنهاء تدخلاتها في حياة السكان الفلسطينيين في أسرع وقت ممكن، كلما كان ذلك أفضل للطرفين .

أدى طابع الحكم الاسرائيلي للمناطق المحتلة، والمهام التي القيت على عاتقه، الى جعله يمارس في نفس الوقت ممارسات متناقضة، تصل الى حد الشيء وضده. فقد تطلعت الادارة المدنية الى الاستمرارية، او بمعنى آخر مواصلة الفصل السياسي والإقتصادي بين اسرائيل والمناطق المحتلة، وفي بعض الحالات، بذلت قصارى جهدها لازالة الحواجز القائمة، وخلق واقع جدي فقامت الجرافات الاسرائيلية بإزالة جميع الحواجز الاسمنتية التي كانت تقسم مدينة القدس الى نصفين، وسمحت إسرائيل لجميع سكان الضفة الغربية وغزة بزيارة أي مكان في اسرائيل، والغت الفصل المطلق الذي كان قائما بين الاقتصاديين الفلسطيني والاسرائيلي على الصعيدين الرسمي والعملي.

لقد قطعت نتائج حرب ١٩٦٧ مسيرة تاريخية متواصلة، وخلقت وضعا جديدا، تماما على غرار ما حدث حينما سقط سور برلين بعد اثنتين وعشرين سنة.

وفي الوقت الذي لم تحاول فيه الادارة المدنية اقامة اقتصاد جديد متطور في المناطق المحتلة، فقد نجحت في رفع وتحسين مستويات حياة السكان هناك.

وجاء اول نجاحات الادارة المدنية في صيف عام ١٩٦٧، عندما قررت انتهاج سياسة الجسور المفتوحة، والتي حالت دون حدوث كارثة اقتصادية، بل واسهمت في خلق واقع جديد.

ومن الجدير بالذكر ان هذه السياسة التي سمحت بنقل منتجات من الضفة الغربية وغزة الى الدول العربية عبر جسور الاردن لم تأت نتاجا للتخطيط، بل نتاجا لمحاولات متعددة لايجاد الحلول المناسبة للاحتياجات الملحة، وللمزج بين الافكار التي كان يطرحها موشيه ديان، والشخص الذي كلفه بادارة الادارة المدنية رفائيل فردي.

ويمكننا القول ايضا ان السبب قد يرجع ايضا الى حقيقة ان الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية والقطاع جاء في اوج فصل الزراعة هناك، وازاء تدمير جسور الاردن، خلال الحرب وسيادة الفوضى في الاردن، فقد ساورت المواطنين الفلسطينيين مخاوف من ضياع جميع محاصيلهم ومنتجاتهم السنوية هباءا منثورا، تلك المحاصيل التي كانت تقدر على النحو التالي: مائة وعشرون الف طن من المنتجات الزراعية، واربعون الف طن من البطيخ، واثنان وعشرون الف طن بندورة، وتسعة الاف طن زيتون، وخمسة الاف طن خوخ، واربعة الاف طن خيار، اي نتاج مصادر مليوني دونم من الارض، والتي كان من المفروض تسويقها في الاردن.

وازاء هذه المخاوف، ثارت العديد من التساؤلات: فما الذي يمكن عمله

ازاء هذا الكم الهائل من المواد الزراعية اذا لم يكن بالامكان تسويقه في الاردن؟ وما الذي ستؤول اليه حالة المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذي يشكلون ٤٢٥الف مواطن من مجموع عدد سكان الضفة البالغ ستمائة الف.

اضف الى ذلك، ان الحرب الفجائية ادت الى شل حركة البناء. والسياحة، التي كانت تتركز بصورة رئيسية في القدس وبيت لحم ورام الله. وبدأت المخاوف تراود الموظفين الاردنيين وعمال البنوك والمدرسين على اجورهم، خشية الا تصل اليهم من عمان.

وازاء هذا الوضع الصعب قام ضباط الادارة المدنية الذين يخشون من حدوث بطالة في اوساط المواطنين الفلسطينيين، بتقديم اقتراح فعال للغاية ينص على: نقل الاف العمال الفلسطينيين - الذين كانوا قبل فترة وجيزة جدا اعداء لاسرائيل - للعمل في اسرائيل. وكان هؤلاء الضباط وبوصفهم ترسا في عجلة الانتاج الاسرائيلية سابقا - يدركون ان الاقتصاد الاسرائيلي الذي خرج لتوه من سنتين من الركود المضني، قادر على استيعاب هؤلاء العمال في قطاع الخدمات، بل ايضا في شعبتي البناء والتصنيع. وقد تم العثور والتوصل الى هذا الحل في القدس دون تخطيط مسبق.

انتهت الجرافات الاسرائيلية في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦٧ - اي بعد اقل من ثلاثة اسابيع من انتهاء القتال في القدس - من تدمير وازالة اسوار الباطون، وباقي الحواجز التي قسمت المدينة طيلة تسع عشرة سنة متواصلة، وازيلت الاف الالغام، ودمر خمسة وخمسون موقعا محصنا -٣٦ موقعا اردنيا، و١٩ موقعا اسرائيليا. وازيلت الاسلاك الشائكة التي كانت تمتد على طيلة كيلو مترين ونصف الكيلو متر بين قسمي المدينة.

وفي صبيحة اليوم التالي كان مئات العرب من القدس يقفون بالقرب من اصحاب العمل اليهود وهم يعرضون عليهم خدماتهم، ودلائل الخجل على

وجوههم.

ولاحظ هؤلاء العمال الجدد فورا، مواقع البناء الصامتة، وشركات النقل التي تحتاج الى عمال، والفنادق التي تحتاج الى عمال خدمات. كان هؤلاء العمال جوعى، وفي امس الحاجة الى العمل، لاطعام الافواه الجائعة لديهم. وقد تردد اصحاب العمل اليهود بعض الوقت، بيد انهم سرعان ما استجابوا للاغواء المعروض عليهم، خصوصا وان عشرات الاف الاسرائيليين كانوا يؤدون خدمة الاحتياط، مما ادى الى بروز النقص بصورة واضحة في الايدي العاملة.

اما فيما يتعلق بالانتاج الزراعي في المناطق المحتلة، فيقول دان نبئور، وايتان اسرائيلي، وهما موظفان في وزارة الزراعة عملا في الادارة المدنية: انه ونظرا لان حرب عام ١٩٦٧ كانت -حسب رأيهم- اخر الحروب بين اسرائيل والعرب، ونظرا لان الدمج الاقتصادي بين اسرائيل والضفة الغربية بات حقيقة واقعة، فان من الضروري تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية في اسرائيل بالتنسيق مع جهات الانتاج الاسرائيلية.

ورغم الغزارة الانتاجية التي شهدها المجال الزراعي الاسرائيلي عام ١٩٦٧، فقد كانت اسرائيل على استعداد لاستيعاب قسم من الانتاج الزراعي الفلسطيني، ودراسة امكانية تسويق قسم اخر لسفن الاسطول السادس الاميركي في البحر الابيض. وبناءا على هذا الوضع، توجه وفد اسرائيلي الى بريطانيا والمانيا وهولندا، وعرض للبيع العديد من المنتجات الزراعية، ومن ضمنها فائض العنب الخليلي. بيد انه سرعان ما تبين ان الدول العربية والاردن، بحاجة الى هذه المنتجات الزراعية. لكن السؤال الذي طرح نفسه هو: كيف يمكن نقل هذه المنتجات فوق الجسور المدمرة، ونقل المقابل النقدي الى الفلسطينيين؟؟ وما هي احكام المقاطعة العربية في هذه الحالة؟؟

وفي شهر آب ١٩٦٧ وصلت معلومات الى اسرائيل تفيد بان سائقي

الشاحنات يقومون بنقل شاحنات محملة بالمنتجات الزراعية يوميا الى الاردن عبر الجسور خلسة، بينما الحراس الاسرائيليون نائمون، الا ان الحقيقة هي ان السلطات الاسرائيلية لم تكن فقط على علم بنقل هذه المنتجات، بل ايضا كانت -وعلى وجه الخصوص وزير الدفاع موشيه ديان- شريكا كاملا في ترتيب عمليات النقل. وتبدو ميزة هذه العمليات في طبيعة اخراجها الى حيز التنفيذ، حيث كانت تجري دون اعداد اي اوراق او تصاريح. وقد افترض الاسرائيليون ان المقابل المادي للمنتجات سيصل بهذه الطريقة او بأخرى الى اصحابها الفلسطينيين، وان استصدار تصاريح واوراق رسمية سيعقد العملية. اما فيما يتعلق بالمقاطعة العربية، فطالما لم يتم الاعلان علانية عن هذه العمليات التجارية، فلن يكون هناك اي سبب يدعو الاردنيين او اية جهة عربية اخرى لوضع العراقيل في طريقها. فالهدف من هذه المتاجرة، هو تخفيف حدة ازمة الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ان الحاجة الى السرية التامة في اتمام الصفقات، لم يرجع الى الخوف من ردود الفعل الاسرائيلية اذا ما تناهى النبأ اليها، بل من ردود الفعل العربية، واتخاذ الدول العربية خطوة لوقف هذه العملية.

بيد انه لم يكن بالامكان اخفاء تحركات مئات الشاحنات عن اعين وسائل الاعلام. ولم تمض سوى عدة اسابيع حتى اصبحت هذه القضية رواية عالمية. ولدهشة الجميع، لم تتخذ الدول العربية اي خطوة من اجل وضع حد لهذه العلاقة المتنامية بين ضفتين النهر. لقد ثبت للمرة الثانية، ان غالبية الدول العربية على استعداد لغض الطرف عن قوانين المقاطعة العربية، عندما يتضح انها قد تمس بمصالحها.

وفي اعقاب ترميم جسري الملك الحسين والملك عبد الله، بدأت اسرائيل تنتهج سياسة الجسور المفتوحة بصورة شبه رسمية ومتواصلة، وحتى توقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية في تشرين الاول ١٩٩٤، حيث تم منح هذه

السياسة الصبغة الرسمية.

لقد تمت تصفية احتياط الاغذية الذي بقي في حوانيت المناطق المحتلة في اعقاب الحرب بسرعة كبيرة، حيث عمد الفلسطينيون الى تخزين كميات كبيرة من الاغذية خشية تجدد القتال، واضطر التجار للبيع لحاجتهم الى السيولة النقدية واسهم الاسرائيليون في هذه التصفية، فقد بدأوا ينهالون على المناطق المحتلة لمشاهدة الاماكن التي سبق ان قرأوا عنها في التوراة، وحينما وصلوا الى المناطق ذهلوا جراء الاسعار الرخصية للمنتجات الاجنبية والتي لم تكن موجودة في الحوانيت الاسرائيلية آنذاك.

وفي مطلع آب ١٩٦٧، بدت الحاجة ماسة لتجديد احتياط الغذاء في المحلات والحوانيت في المناطق المحتلة. فالركود الذي غزا المنطقة في اعقاب الحرب، سرعان ما تلاشى، وبدأت الاموال تتدفق على الضفة والقطاع من الاجور التي اخذ يتقاضاها العمال في اسرائيل، واستئناف الفلسطينيين العاملين في الخارج ارسال الاموال لابناء عائلاتهم في المناطق المحتلة وعودة الحكومة الاردنية لدفع رواتب موظفيها السابقين، وفتحت البنوك الاردنية فروعها من جديد في الضفة الغربية بموافقة بنك اسرائيل، كما فتحت العديد من البنوك الاسرائيلية فروعا لها في الضفة والقطاع، رغم انها لم تجن فائدة تذكر نظرا لان المواطنين الفلسطينيين اعتبروها ممثلا للاحتلال ولم يتعاملوا معها.

توجه التجار الفلسطينيون الراغبون في سد الاحتياطات لديهم بادئ ذي بدء الى تجار جنوب تل ابيب، وسوق محنيه يهودا في القدس، وعسقلان وبئر السبع، بيد انهم سرعان ما بدأوا يتوجهون الى المنتجين مباشرة لاستيراد هذه البضائع، واستغل التجار الفلسطينيون في استيرادهم المنتجات من المنتجين الاسرائيليين قدرتهم على دفع الثمن نقدا، هذا في الوقت الذي كان المنتجون الاسرائيليون مضطرين للبيع في السوق المحلية باوراق الاعتماد، وفي ظل التضخم

السائد في السوق والذي وضع هالة ضبابية حول الاسعار. لذا سارع المنتجون الاسرائيليون الى انتهاز هذه الفرصة السانحة لهم والتكالب على النقد الفلسطيني، معربين عن استعدادهم لمنح التجار الفلسطينيين تخفيضات كبيرة.

وعندما اتضح للمنتجين ان التجار الفلسطينيين لا يبالون بنوعية البضائع والمنتجات المباعة لهم، ازدادت عروض التسهيلات والتخفيضات الى حد كبير جدا. بل وشرع بعض المنتجين الاسرائيليين في بناء خطوط انتاج خاصة الى المناطق المحتلة ذات نوعيات جودة واسعار اقل مما هو سائد في اسرائيل.

ورغم ان السوق الفلسطينية كانت صغيرة نسبيا، ومحدودة الربح حيث تراوحت نسبة مبيعات الصناعة الاسرائيلية في هذه السوق بين ٥-١٠٪ من مبيعاتها في السوق المحلية الاسرائيلية - الا انه سرعات ما اتضح انه مربح جدا في بعض قطاعات الانتاج، مثل الاغذية والنسيج، حيث بلغت نسبة هذه المبيعات اكثر من ٢٠٪ من حجم المبيعات للسوق الاسرائيلية بل ان هناك مصانع كانت تبيع منتجاتها في المناطق المحتلة، اكثر مما تبيع في اسرائيل، مما حدا بالكثير منها، لبناء خطوط انتاج جديدة، وبالتالي تقليص التكلفة الثابتة للانتاج وزيادة الارباح، كما ان توسيع خطوط الانتاج حسن قدرة هذه المصانع على التنافس في الاستيراد والتصدير لقد سلم قسم كبير جدا من الاستيراد الخاص بالمناطق المحتلة، الى مستوردين اسرائيلين وحيدين مما جعلهم يجنون ارباحا طائلة.

ومن الجدير بالذكر، ان اسرائيل طالبت السلطة الفلسطينية خلال اتفاقية باريس التي وقعت في حزيران ١٩٩٤ باحترام حقوق هؤلاء المستوردين. وقد سلم الفلسطينيون بهذا المطلب، بيد انهم عادوا في مطلع عام ١٩٩٦، واعلنوا ان الاستيراد الى المناطق المحتلة لن يتم الا عبر وكلاء فلسطينيين.

ان المطالبة ببناء ميناء غزة يرمي لتسهيل عمليات الاستيراد المباشرة من الخارج الى المناطق دون الاضطرار للمرور والعبور في الموانئ الاسرائيلية.

وفي السنوات التي تلت عام ١٩٦٧ فاخر الناطقون باسم الحكم العسكري الاسرائيلي بالنجاح الكبير الذي احرزوه على صعيد ترميم الضفة الغربية، ووقف الكارثة التي كانت ستحدث جراء التزايد الكافي وعدم وجود اساليب ومصادر ارتزاق تسد رقعهم. وحظي وزير الدفاع موشيه ديان ايضا بالثناء العالمي، ليس فقط بسبب الانتصار الحاسم الذي احرزه، بل بسبب منعه حدوث فوضى في المناطق في اعقاب الانتصار، ورفعه المستمر لمستوى الحياة هناك.

بيد انه، اتضح مع مرور السنين، ان منع الكارثة الاقتصادية في المناطق المحتلة لم يكف قصة نجاح رائعة فقط بل كان ايضا اضاعة لفرصة لا تتكرر سوى مرة واحدة. اذ كان بمقدور اسرائيل ان لا تسجل نجاحا فقط على صعيد التشغيل والتسويق للمنتجات الزراعية، بل ايضا كان بمقدورها ان تسجل انجازات على صعيد الفعل والادارة، والتطوير المشترك.

وهناك من يقول ان فشل كفاءة الفعل الاسرائيلي، نجم عن تدخل الجهات ذات المصالح. ويعقب ضابط اسرائيلي على ذلك بالقول: انه عندما كنا نحاول معالجة مسألة ما، ونشجع المبادرة المحلية الصناعية- حتى ولو تعلق الامر بترميم منزل محلي - كانت الاوامر من الاعلى تأمرنا بالكف عن ذلك.

وفي دعواهم، امام الامم المتحدة، اكد اقتصاديون غربيون، وسياسيون عرب، ان اسرائيل تنتهج سياسة وضع القيود على التطوير في الضفة والقطاع، من اجل الدفاع عن صناعاتها من المنافسة الفلسطينية.

وينكر صانعوا السياسات الاسرائيلية هذه التهمة، ويقولون انه لم يكن لدى اسرائيل اي مخططات محفوظة للعمل الاقتصادي في المناطق في اعقاب احتلالها وان سلطات الاحتلال انتهجت سياستها دون اي تفكير مسبق بدمج اقتصاد "ارض اسرائيل الغربية". وان جميع الممارسات التي تمت بنجاح خلال عام ١٩٦٧ والممارسات الاقل نجاحا التي تلتها، جرت بغية حل ازمة فورية، رغم ان النتيجة

جاءت في صورة دمج متعب من جانب واحد للاقتصاد.

وعندما عاد الضباط الاسرائيليون الذين عملوا في مؤسسات الحكم العسكري في المناطق المحتلة، في غضون الاسابيع الاولى للاحتلال - لمزاولة اعمالهم العادية في اسرائيل، وفي اعقاب تحول الحكم العسكري الى جهاز بيروقراطي مألوف، اصبح الدمج الاقتصادي في الضفة الغربية، دمجا من جانب واحد. وتم تفضيل وتشغيل مصالح اقتصادية اسرائيلية قصيرة الامد، عن تطوير اقتصاد مشترك على اسس متبادلة.

وقد عمدت الابحاث التي اجرتها جهات معادية لاسرائيل مؤخرا الى طرح سياسة الاستيطان الاسرائيلية في صورة مختلفة تماما عن الصورة التي تبدت خلال السنوات الاولى من حرب ١٩٦٧.

واشهر هذه الابحاث، ورد في كتاب (سارة روي) - الذي اشرنا اليه انفا تحت عنوان "قطاع غزة: الاقتصاد السياسي لمنع التطوير". ففي وضعها لسياسة اسرائيل في المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة اضطرت المؤلفة للجوء الى مصطلح "نقيض التطوير" بدلا من مصطلح "التخلف".

وتضيف : ان السياسات التي استخدمتها اسرائيل في المناطق المحتلة اتسمت بالدمج الاقتصادي وعلى وجه الخصوص في مجال العمالة، ولا يرجع ذلك الى مبررات اقتصادية، بل الى مبررات سياسية، من اجل الحيلولة دون حدوث اي صورة من صورة الاستغلال الفلسطيني.

وتضيف (روي) ان مصر - التي كانت تسيطر على قطاع غزة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ قامت بجهود ضئيلة جدا من اجل تطويره بيد ان النظام المصري فعل نفس الشيء في بلاده. اما السياسة الاسرائيلية فلم تكن نتاجا للاهمال، بل اتبعت بصورة مقصودة من اجل الحيلولة دون تطوير القطاع وفقا لتقديراتها القومية.

وعلى غرار (بربارة سميث) التي ترجع في الكتاب الذي الفته تحت عنوان "جذور الفصل في فلسطين" -فشل الانتداب البريطاني الى اصرار اليهود على تجسيد البند الرابع من قانون الانتداب والذي ينص على "انشاء وطن قومي يهودي"، فان (روي) تعتقد ان اسرائيل توجهت في اعقاب احتلال الضفة الغربية والقطاع عام ١٩٦٧ الى تجسيد اهداف الانتداب البريطاني في المناطق المحتلة ايضا. وتقول (روي) ان هذه السياسة الاسرائيلية تجسدت في السيطرة الاسرائيلية الكاملة على الاراضي والمياه والمصادرات بين الفينة والاخرى، وحفر آبار المياه، لمد الاستيطان اليهودي بالمياه وبالسيطرة على موارد رزق الفلسطينيين. وذلك عبر توفير اماكن عمل في اسرائيل بصورة اساسية.

وتشير روي الى المستوى المتدني من الاستثمار الحكومي في البنى التحتية في عهد الاحتلال، وانعدام توفر المساعدات المالية للمبادرين الاقتصاديين. وفرض العديد من القيود الادارية على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وانعدام التشجيع المالي للتصنيع، وفرض قيود على التجارة الخارجية، والامتناع عن التخطيط الاقتصادي بعيد المدى.

وروي لا تنفي الارتفاع الكبير في مستويات حياة سكان قطاع غزة في غضون العشرين سنة الاولى للاحتلال الاسرائيلي، اي قبل اندلاع الانتفاضة، وتقول ان هذا الارتفاع راجع الى ازدواجية السياسة الاسرائيلية ذات التناقضات الداخلية: فهي من ناحية عمدت الى تحسين مستويات الحياة عبر تحسين الخدمات الاقتصادية والاجتماعية من اجل كبح جماح الرغبة في الثورة ضد الاحتلال، وحرصت من الناحية الاخرى، على الحيلولة دون حدوث اي تغييرات في التركيبة والبنية الفلسطينية، والعمل على اضعاف الاسس الاقتصادية المحلية بغية قتل النوازع الوطنية.

وتضيف روي ان الفلسطينيين الذين تمكنوا من جمع رؤوس اموال خلال

سنين الاحتلال، وجدوا صعوبة بالغة في العثور على افاق استثمارية جيدة، تؤدي الى تطوير اقتصادهم الوطني.

اما الادارة المدنية، فقد افردت قسما ضئيلا من ميزانيتها لتشجيع الصناعة الفلسطينية، بل لقد خصص هذا المبلغ الضئيل من اجل الاشراف على الصناعة. وفرضت الادارة المدنية القيود على الصادرات، وحالت بصورة مقصودة دون اقامة مؤسسات مالية فلسطينية حتى ولو كان ذلك بالتعاون مع رأس المال الاسرائيلي او الدولي، والقادر على تقديم ضمانات بغية تطوير الصناعات.

ان العيب الوحيد في اقوال روي يتمثل في اضفائها صورة ذكية وماكرة جدا على السياسة الاسرائيلية، ونحن نعتقد، ان من الصعب جدا، ان نلحظ وجود سياسة اسرائيلية دؤوبة اصلا تتعلق بالضم والكبح للمبادرات المحلية في المناطق المحتلة خلال السنوات التي تلت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

ولا شك انه لو كانت هناك حقا سياسات منتهجة لتبدت في التصريحات التي تدلي بها الشخصيات الاسرائيلية.

ان اي جهات تراقب السياسات الاسرائيلية ستدرك فورا ان السياسات التي انتهجت في غضون سني الاحتلال الاولى كانت ارتجالية وتتناسب مع الامر واتخاذ القرارات وفقا للامر الواقع ومعطياته، اكثر من اتخاذها وفقا لسياسات مقررة ومدروسة.

ان التطوير الزراعي في قطاع غزة، والانتقال الى مرحلة الزراعات التي لا تحتاج الى الكثير من الماء، ورغم ذلك تعطي مردودا ماليا أعلى، تتنافى مع الاقوال الخاصة "بمنع التطوير".

ان تحويل غالبية العمال الفلسطينيين الى اجراء في الاقتصاد الاسرائيلي خلق تواكلا فلسطينيا غير مرغوب فيه باسرائيل. بيد انه لا يجب ان نتجاهل حقيقة ان هذا التطور، نجم بصورة خاصة عن ضرورة العثور على حلول تشغيل

فورية، ومن الضبابية السياسية طويلة الامد التي حالت دون بذل جهود على صعيد الاستثمار والتخطيط.

اما فيما يتعلق بالاستنتاجات التي خلصت اليها (روي) بشأن مصادرة الاراضي وحفر آبار المياه، بغية سد حاجات المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، فهي استنتاجات اكثر جدية، وتحتاج الى نقاش ذاتي.

الفصل الحادي عشر

الاستيطان والفصل

اعلنت، الحكومة الاسرائيلية - والتي شارك فيها حزب الليكود - حال انتهاء القتال في حزيران ١٩٦٧، عن استعدادها للانسحاب من هضبة الجولان مقابل اتفاقية سلام مع سورية. والاستعداد للانسحاب من سيناء. مقابل اتفاقية سلام مع مصر، والتفاوض مع الفلسطينيين حول تسوية اقليمية في الضفة الغربية.

ان السؤال الذي يطرح نفسه ازاء ما اوردناه آنفا هو: اذا كانت هذه هي حقا السياسة الاسرائيلية المنتهجة آنذاك، فكيف يمكننا ان نفسر اقامة المستوطنات في غور الاردن والجولان، وعلى بوابات رفح، في غضون فترة قصيرة من بدء الاحتلال؟؟

واذا لم تكن اسرائيل تعتزم التراجع والنكوص عن موافقتها على قرار تقسيم عام ١٩٤٧، واذا لم تكن لديها مخططات لتجسيد فكرة "الوطن القومي اليهودي" التي طرحها الانتداب البريطاني تجسيدا كاملا، فلماذا شرعت بعد وقت قصير من احراز الانتصار في الحرب بمصادرة اراض في المناطق المحتلة؟؟ ولماذا عمدت الى حفر آبار في تلك المناطق وقصرت استخدامها على المستوطنين اليهود؟؟..

ويزعم الباحثون العرب، والاقتصادية الامريكية سارة روي، ان اسرائيل عمدت في اعقاب انتصار الجيش الاسرائيلي في الحرب الى اخراج خطة اقتصادية الى حيز التنفيذ، ترمي عبرها الى السيطرة الاقتصادية على المناطق التي احتلتها، وعلى الاراضي والمصادر المائية، وتحويل المواطنين الفلسطينيين الى عملاء اجراء مرتبطين بالاقتصاد الاسرائيلي.

ان فحص المصادر الاسرائيلية في تلك الاونة يشير الى ان (روي) وغيرها

يعزون لصانعي القرارات الاسرائيلية قدرا كبيرا جدا من الذكاء والمكر، وهو الامر الذي لا اساس له من الصحة.

واذا كان يجب علينا ان نوجه انتقادات الى الحكومة الاسرائيلية في تلك الاونة، فان بمقدورنا ان نتهمها بعدم استغلال اجواء الاضطراب وفقدان السيطرة الذاتية التي انتشرت في اوساط الزعامة العربية في الضفة الغربية في صيف ١٩٦٧، وعدم ترسيم مخططات تطوير ودمج شاملة. وبدلا من ان تعمل الحكومة الاسرائيلية من اجل خلق واقع اقتصادي واجتماعي جديد، والتي يعتقد الكثيرون ان فرص نجاحه كانت كبيرة، ركزت جهودها على اقامة المستوطنات الجديدة وكأنها اعادت الاوضاع الى عهد "السور والبرج"، العهد الاول لقيام الدولة.

ويقول المخططون الاسرائيليون: ان الاستيطان الاسرائيلي الذي جرى التخطيط له وتمويله من قبل شعبة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، وعلى وجه الخصوص خلال العقد الاول الذي تلا حرب ١٩٦٧، اقيم من اجل خلق بدائل سياسية مفتوحة، ولتحسين قدرة التفاوض الاسرائيلية خلال المفاوضات المرتقبة.

ولم يتم اقامة المستوطنات في المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين، بل في المناطق الاستراتيجية في غور الاردن وهضبة الجولان، وعلى ابواب رفح، وفي شمال سيناء وجوش عتصيون. وتمت مصادرة الاراضي الخالية من السكان، او الاراضي التي كانت مملوكة لليهود قبل قيام الدولة. وتم استغلال المياه التي لم يجر استغلالها حتى ذلك الحين.

وزعم القائمون على النشاطات الاستيطانية ان القطاع الزراعي العربي، كسب الكثير، جراء الاحتلال الاسرائيلي، لان المزارعين الفلسطينيين تعلموا من اليهود اساليب الفلاحة الحديثة، مما ادى الى ان تجلب كميات المياه الموضوعة تحت تصرفهم فوائد اكثر بكثير مما كانت تجلبه في السابق، وقبل حرب ١٩٦٧.

وفي الكتاب الذي الفه مدير شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، في تلك

الايام، يجيآل ادموني تحت عنوان "عقدمن الدراسة للاستيطان خارج الخط الاخضر ٦٧-١٩٧٧"، كشف ادموني بوضوح النقاب عن ان صانعي القرارات المركزية بشأن الاستيطان في المناطق المحتلة، خلال السنوات ٦٧-١٩٧٧، وعلى رأسهم ليفي اشكول، وحاييم جبتي، واسرائيل جاليلي، وايجال الون، وموشيه ديان ليس لم يعمدوا فقط الى بلورة نظرية عامة وشاملة لدمج الاقتصاديين الفلسطيني والاسرائيلي، بل انهم امتنعوا ايضا عن التطرق الى وجود الفلسطينيين اصلا. بل ولم يعمد هؤلاء الاشخاص الى تحديد ماهية مفهومهم للمناطق غير المأهولة بالسكان، او المناطق غير المكتظة بالفلسطينيين.

حرصت الجهات المشرفة على الاستيطان خلال العقد الاول الذي تلا الاحتلال، على عدم انشاء مستوطنات في غور الاردن - غربي خط القرى، على منحدرات جبال شمال الضفة الغربية. كما صادروا فقط الاراضي التي كانت مملوكة للدولة - اراضي دولة - او اراضي يهود.

بيد ان هذه المزاعم لا يوجد لها ما يبررها، وهي مفندة تماما، فالقانون الدولي يسمح للاحتلال باستخدام اراضي الدولة فقط للاغراض الامنية وليس لخلق حقائق واقعة على ارض الواقع. كما ان الحكم التركي، حدد اراضي مشاعا حول كل قرية في فلسطين، وكانت هذه الاراضي تفلح رغم انها لم تكن ملكية خاصة. والنزاعات التي نشبت بين المستوطنين والقرى الفلسطينية حول ملكية هذه الاراضي - حيث يصر المستوطنون على انها اراضي دولة - راجعة الى عدم فهم هذه النقطة.

وحرصت الجهات الاستيطانية الاسرائيلية في العقد الاول لما بعد الاحتلال، على استخدام المستوطنات الجديدة فقط للاراضي التي لا يفلحها المواطنون العرب، ولا تعتبر مناطق تطوير لقراهم. وكان على وزير العدل ان يصادق على كل مصادرة اراض، وكان الوزير حاييم تصدوق - الذي عمل وزيرا للعدل، خلال ذلك

العقد يتدخل شخصيا في منح التأشيرات، والحيلولة دون حدوث اي انحرافات. ورغم ذلك وقعت انحرافات. فقد قام اللواء رحبعام زئيفي الذي عمل في تلك الاونة قائدا للقطاع الاوسط، ثم مستشارا لرئيس الحكومة لشئون الارهاب، بمصادرة اراضي قرية عربية متاخمة لغور الاردن. كما اقيمت مستوطنتا سبسطية وكدوميم على ظهر جبل شمال الضفة بموافقة وزير الدفاع شمعون بيرس، مخالفا بذلك سياسة حكومة رابين.

اضف الى ذلك، ان الجهات الاستيطانية تعترف انها عملت في مجال اقامة المستوطنات في المناطق (الخالية) تحت تأثير التقليد الذي كان منتهجا لاقامة (سور وبرج). قبل قيام الدولة. فقد تم، آنذاك، التخطيط لاقامة الاستيطان وفقا للتقديرات الاستراتيجية من اجل السيطرة على الارض. ففي تشرين الاول عام ١٩٤٦ مثلا اقيمت احدى عشرة مستوطنة في ليلة واحدة في النقب بغية ضمان ضم النقب الى حدود الدولة اليهودية عندما سيتم تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب، والذي بدا آنذاك قريبا.

وخلال العقد الاول من قيام الدولة جرت عملية اقامة مستوطنات واسعة جدا في جميع انحاء اسرائيل من اجل انشاء اقتصاد منتج وقادر على استيعاب موجات الهجرة المتدفقة على اسرائيل، ولضمان سيطرة الدولة على المناطق النائية.

ولا شك ان العديد من الوزراء توصلوا في اعقاب الانتصار الذي احرزه الجيش الاسرائيلي - الى استنتاج مفاده ان حرب ١٩٤٨ لم تنته. وهاهي قد انتهت الان في اعقاب الاحتلال العسكري، واصبح بمقدور المزارع الاسرائيلي ان يسير بمحراثه خلف حامل الحربة اليهودي.

وفي اعقاب حرب ١٩٦٧ بدا الاستيطان الاسرائيلي في حالة رفاه على صعود الاستيطان الهادف الساعي نحو توسيع الحدود، وذلك قبل ان تعرف اي جهة اين ستمر حدود السلام بين اسرائيل وجاراتها والفلسطينيين.

بيد ان التصرف بعد تسع عشرة سنة من قيام دولة اسرائيل بنفس الاسلوب الذي كان متبعا في سنوات الثلاثينات والاربعينات عندما استخدمت الحركة الصهيونية اسلوب دونم هنا ودونم هناك تحت شروط حكم الانتداب البريطاني، واسلوب الشراء بالمال، وليس الاخذ بالقوة. اثار الكثير من المشاكل.

فقد اتضح بادئ ذي بدء ان العديد من المستوطنات لا تستطيع الاكتفاء بالزراعة كاسلوب تواجد وحياة، سواء اكان ذلك بسبب النقص في الايدي العاملة والاراضي او بسبب كفاية الزراعات القائمة في اسرائيل.

وبناءا على هذا الوضع، قررت الحكومة وشعبة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية تحويل بعض المستوطنات الى مستوطنات عامة، يتطلب وجودها العثور على حلول لمشاكل لم تكن معروفة من قبل. واتضح ايضا ان هناك ضرورة لتشغيل عملاء اجراء من المناطق المحتلة في المستوطنات الزراعية القائمة في الضفة وغزة.

وقد أدى تشغيل عملاء فلسطينيين من الضفة والقطاع في تلك المستوطنات الى بروز ظاهرتين معروفتين من الماضي:

* على غرار ما حدث في سنوات العشرينات والثلاثينات عندما قدم المهاجرون اليهود افواجا من حوران، فقد بدأت الجماهير الفلسطينية والبدوية بالانجذاب نحو المستوطنات اليهودية. اي ان الذين املوا ان يؤدي اقامة المستوطنات الى اختفاء العرب بصورة او باخرى من المنطقة، بدأ يشهد ظاهرة عكسية تماما. وهكذا تبددت المزاعم القائلة ان المستوطنات قائمة في مناطق (خالية). وبصورة فجائية، بدا وكأن نبوءة الانتداب البريطاني حول فلسطين اخذت تتحقق، تلك النبوءة التي جاء فيها: ان الاستيطان اليهودي في فلسطين سيوفر اماكن عمل للفلسطينيين، ورغم ذلك ستحد من امكانية استيعات المهاجرين في هذه المستوطنات نظرا لان المستوطنين سيشكلون رأس الاستثمار في حين سيشكل العمال الفلسطينيين قاعدتها.

لقد لفظت فكرة "العمل العبري" التي تعتبر الروحية الاساسية في بناء الاستيطان اليهودي في فلسطين - انفاسها عندما بدأت الايدي العاملة الفلسطينية والبدوية تتوغل في مستوطنة (سدوت) التي اقامتها حركة الموشافات على مداخل رفح عام ١٩٧١. وهكذا اختفت فكرة العمل العبري. وقد اعرب عن هذه الحقيقة، الشاعر حاييم جوري في اعقاب زيارته لمستوطنة سدوت، والذي كتب في مذكراته: "الكثير من اليهود رغبوا في الانضمام الى هذه المستوطنة، بيد انها لم تقبل الا عددا قليلا وفي نفس الوقت يقوم المستوطنون بتشغيل عدد كبير من العرب، والمستوطنون يعملون بصورة جدية، وكل منهم يشغل عددا من العرب الذين اخذوا يعملون في حقول الغير، بينما عيونهم تتطلع الى الاراضي التي كانوا يفلحونها في السابق".

ويضيف: "ان قلوب الشعراء منقسمة على نفسها، فهي تشعر بالآلام التي يعانيها اولئك البدو، وفي نفس الوقت تتفهم روحية مستوطني (سدوت)".

والعرب يتقاضون ثماني ليرات اسرائيلية يوميا دون ان تكون لهم اية حقوق اجتماعية - تلبية لاوامر الحكم العسكري ويحق للمستوطنين زيادة المبلغ انف الذكر بعض الشيء، بيد انهم لا يفعلون ذلك رغم انهم يربحون مبالغ طائلة.

"ان السؤال الذي يراودني هو: هل هذه هي الدولة التي حلموا ببنائها؟؟ ترى ما ماهية الدولة التي سنبنيها هنا، في ظل قيام العمال العرب بتنفيذ جميع الاعمال السوداء، بينما يقوم الاسرائيليون فقط بالاشراف عليهم؟؟

"لقد خضنا ثلاث حروب وانتصرنا فيها لاننا كنا نحارب من اجل وجودنا، اما الان، فها نحن على وشك ان نحصل على اراض، ونضحي بالمجتمع الذي حقق الانتصار".

ان مالم يستطع جوري وزملاؤه فهمه ان المستوطنين لم يكونوا على استعداد لاستيعاب مستوطنين اخرين، ليس انطلاقا من انانيتهم الذاتية الضيقة،

بل انطلاقا من فهمهم للواقع الاقتصادي. فقد كانوا يدركون ان الزراعة التي يحاولون تطويرها، والتطلع الى مستوى حياة افضل في مستوطنات سيناء، تقوم اصلا على فكرة العمالة الرخيصة، ولا شك ان مستوى الحياة الرفيع الذي احرزه مستوطنو سيناء لم يكن ممكنا، لولا العمالة العربية.

ان الفارق بين الاستيطان في شمالي سيناء في السبعينات، وبين مزارع البرتقال في سنوات الثلاثينات، تمثل في عدم توفر اليهود في السبعينات الذين يبدون استعدادا للنضال من اجل حقهم في العمل. لان اي يهودي لم يكن على استعداد للاعراب عن احتجاجه، او الاكتفاء باجر مضاعف من اجور البدو.

وسرعان ما اتضح، ان جميع المستوطنات التي تقوم على زراعات الورود، والتوت الارضي، والسلري. التي يجري تصديرها الى الخارج. بما فيها مستوطنات جوش قطيف في قطاع غزة، غير مؤهلة للبقاء على اساس العمل العبري.

ومن الجدير بالذكر، ان الخلافات بدأت تتسع رويدا رويدا ليس فقط على صعيد النظريات الاستيطانية والاجتماعية بين المعسكر الرافض لسيطرة شعب على شعب اخر - والذي ايده غالبية اعضاء حركة العمل، وبين معسكر "ارض اسرائيل الكاملة" والذي ايده اليمين والكتلة الدينية.

وقد نشب اول صدام كبير بين المعسكرين حول المحاولات الاستيطانية التي قامت بها حركة "جوش امونيم" في سبسطية في ايار ١٩٧٦. وقد انتهى الصدام بالتوصل الى تسوية بيد ان هذه التسوية لم تكن في حقيقة الامر سوى خنوع من قبل وزير الدفاع شمعون بيرس. لقد تنازلت الحكومة عن مبدأ كونها هي الجهة التي تحدد مكان اقامة المستوطنات في الضفة والقطاع. وتمثلت الخلافات بين المعسكرين على الصعيد السياسي. بأن غالبية معسكر حزب العمل - الذي كان آنذاك في السلطة - يؤيد توطين المناطق التي تعتقد بوجوب الحاقها باسرائيل ابان التوقيع على اتفاقية سلام مع الفلسطينيين - غور الاردن ومداخل

رفح، وهضبة الجولان هذا في حين اعتبر المعسكر الوطني الاستيطان في كل موقع من مواقع الضفة الغربية وقطاع غزة، افضل الوسائل للحيلولة دون اعادة تقسيم ارض اسرائيل الغربية من جديد.

كانت التناقضات على الصعيد الاقتصادي واضحة تمام الوضوح، فاليسار اعتبر الاستيطان وسيلة للفصل الاقتصادي، المرغوب بالنسبة له على الصعيد الايديولوجي، هذا في الوقت الذي اعتبر فيه اليمين الاستيطان وسيلة للدمج الاقتصادي في اطار السلطة الاسرائيلية.

لقد تبدت هذه الخلافات الفكرية ايضا في الاسس الاقتصادية التي قامت عليها المستوطنات. ورغم ان المستوطنات التي اقامتها الجهات اليسارية - وعلى وجه الخصوص تلك الموجودة على مداخل رفح - عمدت الى تشغيل الفلسطينيين في القطاعات الزراعية، بيد ان هذه المسلكية اثارت، خلال المراحل الاولى من تأسيس المستوطنات، خلافات وجدلاً واسعين على الصعيد الداخلي.

اما داخل المستوطنات التي اقامتها حركة (جوش امونيم)، والمستوطنات البلدية والتي اقيمت او تم توسيعها بصورة كبيرة في عهد حكومة الليكود. فلم تثر اي خلافات، رغم ان الفلسطينيين عملوا في هذه المستوطنات في مجال اعمال البنية التحتية والبناء. كما ان تشغيل الفلسطينيين في المصانع والحرف في المجمع الصناعي القائم بالقرب من مستوطنة (ارئيل) وفي كريات اربع ومستوطنة ميشور ادوميم - بالقرب من مستوطنة معاليه ادوميم - لم يثر اي خلافات او جدل في اوساط اليهود.

ان حقيقة عدم بروز اي جدل حول العمل الاجنبي في المستوطنات التي تمت اقامتها في عهد حكومات الليكود خلال الفترة الواقعة بين ٧٧- ١٩٩٢تبرز الخلافات الواسعة القائمة بين النظريات الاجتماعية التي تقوم عليها المستوطنات حاليا، والنظريات التي قامت علهيا المستوطنات في السابق.

لقد ارتبطت عملية بناء المستوطنات الطلائعية قبل قيام الدولة، وكذلك في الخمسينات والستينات باستعداد المستوطن لقبول مستوى حياة منخفض في البداية وان يعمل على رفع هذا المستوى بكده وعرقه وحده. هذا في الوقت الذي اقيمت فيه المستوطنات في المناطق - وعلى وجه الخصوص منذ منتصف السبعينات - من اجل توفير نوعية حياة متميزة في مجال الاسكان والتعليم والخدمات البلدية.

ولم تجد الحكومة - التي حلت محل الوكالة اليهودية في توطين الضفة الغربية وغزة - غضاضة في استثمار مبالغ طائلة في البنى التحتية للمستوطنات وبتقديم المساعدات للمستوطنين للسكن مباشرة في فلل فاخرة، والتمتع بمستويات حياة افضل بكثير من المستويات التي يتمتع بها الاسرائيليون انفسهم في اسرائيل، ويرجع ذلك لان هذا الوضع كان يخدم اهداف الحكومة السياسية، المتمثلة في (دق اسفين) في الضفة الغربية، هذا الاسفين الذي كان في الكثير من الحالات هدفا وحيدا لاقامة المستوطنة. ولهذا السبب، فان الحكومة لم تكتف بدفع نفقات التأسيس الاولى للمستوطنات، بل ايضا حرصت على دفع قسم لا يستهان به من احتياجات المستوطن من اموال الميزانيات العامة، وقامت الميزانيات المختلفة للوزارات: التعليم الاديان، الاثار، والادارات المحلية، بتزويد وخدمة جماهير المستوطنين في شتى المجالات.

وتطلبت شعب ومجالات الانتاج في المستوطنات وعلى وجه الخصوص البعيدة نسبيا عن اسرائيل تشغيل فلسطينيين في مجالات العمل التي لا يستطيع المستوطنون القيام بها. وادى الدمج الاقتصادي بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينيين الى خلق عملية تواكل اقتصادية متبادلة على غرار ما هو متبع في المستوطنات الكولونيالية. ولا شك ان هذا التواكل هو بؤرة الجدل الدائر حول فكرة الدمج او الفصل، هذه الفكرة التي استعر إوارها في منتصف التسعينات، في

اعقاب العمليات الانتحارية القاتلة التي قامت بها حركة حماس في بيت ليد والعفولة والقدس وعسقلان و تل ابيب ورمات جان.

ومثلما اشرنا آنفاً، عندما يستوطن الاسرائيليون في وسط جماهير عربية، فان المنطق يقضي بأن يكونوا هم - بوصفهم اصحاب المبادرة ورأس المال والعلاقات مع السلطات - اصحاب العمل والمشغلين والخبراء، واصحاب غالبية المصانع.

وفي مثل هذا الوضع، لا يتوقع زيادة عدد اليهود في المناطق بحيث يشكلون اغلبية، وذلك لان زيادة عدد المستوطنين سيؤدي الى زيادة عدد المنشآت الاقتصادية وبالتالي زيادة عدد العمال الفلسطينيين. والعمال العرب من الدول الاخرى. وسيصبح من الصعب جدا الحيلولة دون قدوم هؤلاء العمال لسد الثغرات القائمة في الطلب على عمال الانتاج والخدمات، بصورة تزيد زيادة كبيرة عن عدد المبادرين والمستوطنين.

ولا شك في ان الوضع سيكون مختلفا تماما عندما تكون هناك حواجز سياسية وجغرافية بين الجانبين العمال واصحاب الاعمال. ولربما يكون من المرغوب في هذه الحالة، تشكيل نوع من الدمج بيد ان هذا الدمج يجب ان يكون مراقبا، وبالامكان منعه اذا اردنا.

والفصل الجغرافي - المناقض لفكرة "ارض اسرائيل الكاملة" - يشجع تبلور صور حرفية واسعة في المجتمع الاسرائيلي مثلما اكدت ذلك التمخضات الاقتصادية الاجتماعية منذ مطلع قيام الصهيونية وحتى اليوم ومن الناحية الاخرى، بالامكان ايضا الحد من تأثير هذا الدمج باستخدام العديد من الوسائل والقيود، مثل: فرض قيود على تنقل الاشخاص، ورؤوس الاموال، والبضائع. واذا اردنا اجمال الجدل الذي دار في اسرائيل في اعقاب الانتصار في حرب ١٩٦٧، تقول: اليسار كان يرغب في المناطق المحتلة، بيد انه تردد في السيطرة على

الفلسطينيين زمنا طويلا. اما اليمين، فأراد المناطق المحتلة، ولم يتردد او يتورع في قبول حكمها والسيطرة عليها.

هذا وقد قام رئيس الحكومة ليفي اشكول بصياغة موقف معسكره بهذا الصدد خلال الخطاب الذي القاه في اجتماع اتحاد الكيبوتسات في الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٧، فقال: في اعقاب هذه الحرب حصلنا على (المهر) - يعني به المناطق المحتلة، وجميعكم تدركون ان ما يأتي بعد المهر هو العروس - يعني جماهير الفلسطينيين، لكننا لا نرغب في هذه العروس.

بيد ان السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن الاحتفاظ بالمناطق والتخلص من سكانها؟؟ والحل الذي سعى اليه في تلك الاونة قادة حزب العمل هو اعادة تقسيم المناطق المحتلة، بصورة تزيد مساحة اسرائيل، وتقلص نصيب الفلسطينيين من الارض، وبالتالي تتيح الفرصة للفصل الاقتصادي.

وفي صيف عام ١٩٦٧، عرضت امام الحكومة خطتان قدم الاولى ايجال الون، وقدم الثانية موشيه ديان وتتطرق الخطتان الى مستقبل المناطق المحتلة. ولم تكن الخطتان حقيقيتين، بقدر ما كانت بديلين على الحكومة ان تختار واحدا منهما.

ونظرا لان الخطتين ارتبطتا بالعديد من الصعوبات، بل ان الخطة الافضل ارتبطت بصعوبات اكبر فقد بات من المفهوم الان، السبب الذي حدا بالحكومة لارجاء التنفيذ على ارض الواقع.

ولم تتطرق الخطتان بأي صورة من الصور، لمشكلة العلاقة الاقتصادية بين المستوطنات اليهودية والجماهير الفلسطينية المحيطة بها.

ويمكننا القول، ان خطة الون دعت الى ضم مناطق من الضفة الغربية ذات اهمية امنية. الى اسرائيل يكون سكانها الفلسطينيون قلة مما يجعل اقامة مستوطنات فيه سهلا. وقد اقترح الون ضم شريط على طول نهر الاردن يمتد من

بيسان وحتى اريحا اضافة الى ممر بعرض خمسة عشر كيلومترا من القدس الى اريحا والبحر الميت على الاقل.

اما الحد الادنى من خطة ديان، فتمثل في سيطرة اسرائيل على رؤوس الجبال عبر اقامة خمسة مواقع عسكرية تمتد من جنين وحتى الخليل، على ان تشكل نوعا من انواع القبضات المطلقة من غور الاردن وحتى الجبال.

قام الافتراض الرئيسي لخطة ديان على ان السلام بين اسرائيل والاردن لازال بعيدا، لذا يتوجب على اسرائيل السيطرة على المناطق بصورة دائمة، وبمقدور المواقع العسكرية - وليس المستوطنات الزراعية - ان تضمن هذه السيطرة.

وليس من الصعب ان نعثر على اوجه علاقة بين افكار ديان التي صاغها عام ١٩٦٧، وبين خطة الحكم الذاتي التي اكتملت بوحي رئيس الحكومة مناحم بيغن، في اعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس السادات لاسرائيل في تشرين الاول ١٩٧٧. لقد آمن بيغن بمنح حكم ذاتي كامل للمواطنين الفلسطينيين مع ضمان السيطرة العسكرية الاسرائيلية.

وفي اعقاب توقيع اتفاقية اوسلو، في ايلول ١٩٩٣ واخلاء قطاع غزة في نيسان ١٩٩٤، نشرت وسائل الاعلام العالمية، العديد من الصور للعفونة والبدائية القائمة في المناطق التي اخلتها اسرائيل، والجوع المخيف الذي يعاني منه سكان القطاع البالغ عددهم ثمانمائة الف نسمة ونيفا.

وقد اتضح ان اكثر من نصف موارد ارتزاق هذه الجماهير يأتي من الاجور البائسة التي تمنحها اسرائيل لعمالها، وتبدت في تلك الصور ايضا، الكثافة السكانية والاكتظاظ الفظيع، والشروط السيئة جدا التي تعيش فيها، فالمدن والقرى بدون طرقات او شبكات مجاري او اي بنى اقتصادية.

ولا شك ان الاسرائيلي الذي لم تتناول وسائل اعلامه اية انباء حول هذا الوضع المزري والفقر المدقع، في الوقت الذي غصت صفحاتها بالاخبار حول

الانتفاضة والممارسات الفلسطينية خلالها، لم يصدق ما تراه عيناه.

تطرقنا في الفصل السابق الى سياسة اللاتطوير التي لجأت اليها في المناطق المحتلة. وطالما لم ينته النزاع العربي الاسرائيلي، فلا نعتقد انه سيتم اعداد بحث عملي وجاد حول هذه القضية.

لقد اشرنا في الفصل السابق الى ان مسلكية اسرائيل خلال العقد الاول من الاحتلال لم يكن لها ما يبررها تجاه الفلسطينيين. بيد اننا لا نرغب ايضا في المرور مر الكرام على اصابع الاتهام الموجهة الى اسرائيل وحدها كدولة احتلال وسيطرة للمناطق المحتلة.

ولا يمكننا ان نغمط الدول العربية حقها في هذه العجالة، ويجب ان نحملها المسئولية التي تستحقها. ولا نعتقد ان هناك من يمكنه ان يتجاهل او ينكر حقيقة ان الدول العربية استغلت ازمة الفلسطينيين - واحبطت بصورة منهجية متوالية ومن خلال الانطلاق من تقديرات سياسية ضيقة وانانية، والتنكر لما يعانيه الفلسطينيون - جميع الجهود الرامية للتوصل الى حل منطقي للنزاع اليهودي الفلسطيني.

لقد حالت اسرائيل دون حدوث كارثة اقتصادية، في اعقاب حرب ١٩٦٧ في المناطق المحتلة. واقامت فيها حكما عسكريا، ورغم انه لا يمكن القول ان هذا الحكم خال من العيوب ونقاط الضعف، الا انه اشاع انماط حياة منظمة زمنا طويلا.

ورغم ان هناك من يقول ان تشغيل العمال الفلسطينيين في اسرائيل جلب فائدة لاسرائيل اكثر من الفائدة التي حققها الفلسطينيون، الا ان هذا التشغيل اسهم في تمكين العمال من رفع مستويات حياتهم اكثر بكثير من مستوى حياة بعض سكان الدول العربية المجاورة، كمصر مثلا.

وفي قطاع غزة، ساعدت اسرائيل المواطنين في الانتقال من مرحلة الزراعة

القائمة على الحمضيات فقط الى مرحلة الزراعة المكثفة والمتقدمة جدا.

لقد كانت النشاطات الزراعية في قطاع غزة - والتي بدأت في عهد الانتداب البريطاني، واتسعت في عهد المصريين تحتاج الى قدر كبير من المياه. وادى الاستخدام الزائد لابار المياه هناك الى زيادة نسبة الملوحة. وفي اعقاب احتلال اسرائيل وعملها على تحسين عمليات الفلاحة قلت الحاجة الى الايدي العاملة في البيارات، وتحسنت اساليب الفلاحة تحت الاشراف الاسرائيلي. لقد كانت زراعة الحمضيات تتطلب مبالغ كبيرة من المال، وهو الامر الذي لم يكن يتوفر الا لدى الاثرياء الفلسطينيين، في حين وقع العمال ضحية للاستغلال.

لقد تساوقت الزراعة المكثفة - والتي تحتاج الى ايد عاملة كثيرة - التي جلبتها اسرائيل مع الاحتياجات السكانية الاجتماعية في القطاع، والذين يتزايدون بسرعة كبيرة، وناسبت حاجتهم الى الارتزاق.

ان اسلوب التمييز الذي انتهجه الاردن ازاء سكان الضفة الغربية اسفرت عن نتائج اقل خطورة من النتائج التي اسفرت عنها السياسة المصرية تجاه قطاع غزة.

وفي غضون السنوات الاولى للاحتلال الاسرائيلي، خرج العديد من اللاجئين الفلسطينيين من المخيمات، وبنوا لانفسهم منازل فاخرة، وبدأت تظهر فيلل لا تقل في روعتها عن الفيلل القائمة في تل ابيب. ويمكن ان نعثر في شبه المنازل البائسة، التي يقطنها اللاجئون في المخيمات اجهزة تليفزيون. وقد جاء العمل في اسرائيل، ليوفر عملا لحوالي ٣٨٪ من سكان قطاع غزة، وليدخل الى القطاع حوالي ثلاثمائة مليون دولار سنويا.

ويجب ان نذكر ان انعدام وجود سياسة تطوير اسرائيلية ليس هو فقط المسئول عن عدم بلورة بنية اقتصادية اوسع في الضفة الغربية والقطاع. فالانتفاضة التي نشبت في كانون الاول ١٩٨٧ عمقت الجمود الاقتصادي في المناطق المحتلة

وخنقت جميع المبادرات الاقتصادية الاسرائيلية مهما تكن تلك المبادرات ضعيفة.

اما العالم الثاني الذي حد من عمليات التطوير الاقتصادي في المناطق، فهو الزيادة السكانية الطبيعية بوتيرتها السريعة جدا، والتي ادت الى مضاعفة عدد سكان قطاع غزة في غضون سني الاحتلال الاسرائيلي السبعة والعشرين. من اربعمائة الف نسمة عام ١٩٦٧ الى ثمانمائة الف عام ١٩٩٤. هذا ولا زالت وتيرة التزايد على اشدها، مهددة اي خطة تصحيح اقتصادية في المناطق حتى ولو تلقى الفلسطينيون مساعدات مالية اجنبية سخية جدا.

ولا شك انه كان بمقدور حكومة اسرائيل ان تقدم اكثر بكثير مما قدمت لسكان المناطق المحتلة لو انها عملت وفقا لسياسة واضحة فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للمناطق، والعلاقة الاقتصادية على المدى البعيد بين المناطق الفلسطينية واسرائيل، ولو انها ايضا حددت بوضوح الهدف من اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.

لقد بات واضحا الان، ان اسرائيل وجدت صعوبة بالغة في اتخاذ القرار فيما يجب عليه عمله : هل تعمد الى الفصل الاقتصادي، ام تعمل من اجل دمج جميع ارض اسرائيل الغربية في وحدة اقتصادية واحدة؟

واذا ما وجدنا تبريرا معقولا لهذا العجز الاسرائيلي. طالما كان الامر يتعلق بالضفة الغربية والقطاع والتي لم يكن مصيرها السياسي واضحا فان من الصعب ان نتفهم عدم دمج اسرائيل لاقتصاد القدس الشرقية في الاقتصاد الاسرائيلي خصوصا وان الاجماع حول السيادة الاسرائيلية على القدس كان تاما؟؟

ويقول امير حشين - مستشار رئيس بلدية القدس السابق، واحد الذين كرسوا انفسهم للادارة المدنية -: لقد كشفت الانتفاضة حال اندلاعها في كانون الاول ١٩٨٧، والاغلاق الامني الذي فرضته اسرائيل على المناطق المحتلة عام ١٩٩٣ - عن الحقيقة المرة، وعرّتها تماما امام اعين الاسرائيليين، فقد اثبتت

الانتفاضة والانقطاع الامني ان الدمار لم يمس فقط فكرة "أرض اسرائيل الكاملة" ويمزقها شر ممزق، بل اصاب ايضا فكرة القدس الموحدة، واطاح بها. والاسوأ من ذلك هو ان الاغلاق الامني اثبت لنا بما لا يدع مجالا للشك، ان القدس الشرقية على الصعيد الاقتصادي والعديد من الاصعدة الاخرى - هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية. وان جميع الجهود التي بذلناها طيلة كل تلك السنين لفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية ذهبت ادراج الرياح، وباءت بالفشل الذريع. واننا اكتفينا باتخاذ خطوات اجرائية ادارية فقط، كي نثبت لانفسنا الاحساس بان المدينة لا زالت موحدة.

الفصل الثاني عشر

مركز جمارك بين القدس ورام الله

توجه في الاول من آذار ١٩٩٣، عامل عربي عاطل عن العمل، من حي الزيتون في مدينة غزة، الى تل ابيب، معتزما القيام بعملية قتل جماعية لليهود بالسكين التي اشتراها مسبقا من اسرائيل، فطعن حلاقا وزبونا في احد محلات الحلاقة في شارع الهجرة في تل ابيب، ثم واصل طريقه فاصاب ثمانية اشخاص اخرين بجراح، حتى تمكن احد الشبان الاسرائيليين العاملين في سوق الخضار من ضربة بقضيب حديد وقتلة. لم تكن هذه العملية هي الاولى من نوعها، تماما مثلما لم يكن الرد الاسرائيلي عليها هو الاول من نوعه، فقد فرضت حظرا تاما على دخول عشرات الاف العمال الفلسطينيين الى اسرائيل. لقد اعتادت الحكومات الاسرائيلية السابقة ايضا التصرف على هذا النحو، فحظرت احيانا دخول العمال الفلسطينيين الى اسرائيل او الغت جميع التصاريح التي سبق ان صرفتها لهم، بما فيها التصاريح الممنوحة للطلبة والمحتاجين للعلاج الطبي، في اسرائيل.

ورغم ذلك، كانت هذه المرة الاولى التي يحدث فيها تحول في اوساط العديد من الجهات الاسرائيلية، التي طالبت بالفصل الكامل بين اسرائيل والمناطق المحتلة كسياسة دائمة، وليس كرد مؤقت على ماحدث.

لقد ادركت الحكومات الاسرائيلية ان فرض الاغلاق، او حظر دخول العمال العرب الى اسرائيل هو وسيلة مريحة لها، فهي من ناحية تسهم في افراغ شحنة الغضب لدى الجماهير الاسرائيلية تجاه العملية، وتحول، من الناحية الاخرى دون قيام الاسرائيليين بعمليات انتقامية ضد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل. هذا اضافة الى ان هذا الاجراء هو بمثابة عقوبة جماعية للفلسطينيين تحت غطاء الضرورات الامنية.

لاحظ قادة الجيش الاسرائيلي ان الاغلاق، يسمح لهم باعادة فحص التصاريح، التي سبق ان اصدروها. وفي اطار ذلك ايضا القاء القبض على العديد من نشطاء المنظمات الارهابية بيد انهم طالبوا دائما بتقليص مدة فرض الاغلاق. وفي اعقاب كل اغلاق، طالب المسئولون في الادارة المدنية وعلى رأسهم العسكريون، بالغائه، بحجة ان عدم السماح للعمال الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص الغزيين بالتوجه الى اعمالهم، واعالة عائلاتهم، سيؤدي الى زيادة ازمتهم الاقتصادية وبالتالي تعزيز الارهاب.

وزعمت جهات اقتصادية اسرائيلية: شركات بناء وكيبوتسات، ومستوطنات، ومصانع، ان الاضرار التي تصيبهم جراء منع العمال الفلسطينيين من الوصول الى عملهم، جسيمة جدا. ولهذا السبب لم يستمر اي اغلاق اكثر من ايام او اسابيع معدودة فقط.

وهكذا، وبعد فرض الاغلاق في اذار ١٩٩٣ باسبوع واحد فقط، تم الغاؤه، هذا رغم ان مفتش عام الشرطة يعقوب تيريز اكد على الميزة التي لاحظها جراء الاغلاق، فقال: لقد انخفضت في الاسبوع الاخير من الاغلاق جرائم السرقات في تل ابيب بنسبة ٥٠٪.

ويختلف الاغلاق الذي فرض في اذار ١٩٩٣ عن سابقيه في ان قرار فرضه اتخذ من قبل حكومة حزب العمل وميرتس برئاسة اسحق رابين، اي نفس الحكومة التي سعت سرا لعقد اتفاقية مع منظمة التحرير في اوسلو.

ويختلف اغلاق اذار ١٩٩٣ ايضا عن سابقيه، في الجدل الذي نشب في اعقابه في اوساط حزب العمل حول ضرورة الفصل بين الفلسطينيين واسرائيل، كما بدأت تتبلور فكرة ضرورة التقليص التدريجي لاعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على العمالة الفلسطينية، وتواكل العمالة الفلسطينية وارتباطها بالاقتصاد الاسرائيلي.

لقد ادركت العديد من الجهات ان الفصل الاقتصادي بين الجهتين

سيكون شديد المرارة، وسيحمل الجانبين الكثير من الالام. بيد انهم كانوا يدركون ايضا ان هذه المرارة ضرورية، لانها ستضع حدا في نهاية المطاف لالام الطرفين.

واكدت الجهات التي بدأت تتبنى هذا الاتجاه: ان خلق علاقات متوازنة، وحسن جوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين، يتطلب بناء هذه العلاقات على شراكة حقيقية، وليس على ارغام عشرات الاف العمال الفلسطينيين على القيام بالعمل (الاسود) الذي يحتاجه الاقتصاد الاسرائيلي.

وهكذا استيقظ الحلم القديم القائل بالفصل بين اليهود والعرب في ارض اسرائيل، ولم يكن غريبا استيقاظه في عهد الحكومة التي يصف وزراؤها انفسهم بانهم وثة (برال وكتنلسون، وديفيد بن جوريون). وقد ايد رئيس الحكومة اسحق رابين واهود براك وموشيه شاحل وامنون روبنشتاين الفصل. ومن الجدير بالذكر ان اهود براك اقترح في حزيران ١٩٩٥، تقليص عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل الى (الصفر) تقريبا.

اما شمعون بيرس، ومعه عدد اخر من الوزراء فقد رفضوا هذا الموقف وزعموا ان السلام مع الفلسطينيين يتطلب تطوير علاقات اقتصادية حميمة معهم، وانه طالما لا يتوفر لدى الفلسطينيين اماكن العمل اللازمة، وطالما لم يتم تطوير شعب اقتصادية لديهم قادرة على استيعاب الايدي العاملة هناك، فليس هناك من خيار اخر سوى السماح بالتنقل الحر للبضائع والاشخاص ما بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية.

وفي تشرين الثاني ١٩٩٥ وحال تسلم شمعون بيرس رئاسة الحكومة، طرأ تغيير فوري على سياسة الحكومة بهذا الصدد. بيد ان العمليات الانتحارية التي وقعت خلال شهري شباط وآذار ١٩٩٦ في القدس وعسقلان وتل ابيب، قطعت هذا التغيير.

ومن الجدير بالذكر، ان العديد من الاصوات العنصرية انطلقت خلال شهر

اذار ١٩٩٣، عندما بدأت النقاشات بشأن الفصل الدائم، من اوساط حكومة رابين، فقد قال بعض الوزراء، انهم يرغبون في رؤية عدد من العبيد العرب بالجوار في اسرائيل، بيد ان غالبية الذين ايدوا الفصل، حرصوا على التأكيد على الهدف الايجابي للفصل، بروحية الايدولوجية التقليدية للعمل مع العبري. وعلى ضرورة الامتناع عن التعامل مع الفلسطينيين بروحية عامل وصاحب عمل، وخصوص صاحب العمل الاستغلالي.

واكدوا ايضا على ان السلام لن يحل بيننا وبين الفلسطينيين اذا ما تعاملنا معهم (كعمال ضيوف) ولم نسمح لهم حتى بالمبيت في اماكن عملهم.

واكدت الجهات التي تؤيد الفصل ايضا على ان الدمج الاقتصادي الحقيقي يجب ان يتم بين وحدتين اقتصاديتين منفصلتين اما اذا ما ذاب الاقتصاد الفلسطيني في اطار الاقتصاد الاسرائيلي دون اتاحة الفرصة لاستغلال الفلسطينيين للكفاءات القائمة في اوساطهم، فان هذا الوضع سيخلق لديهم شعورا بالاضطهاد والظلم والاستغلال، مما سيؤدي في المحصلة النهائية الى الصدام بصورة دائمة وعنيفة.

وافادت ايضا تلك الجهات، ان تشغيل العمال الفلسطينيين في اسرائيل في اعقاب ١٩٦٧ لاءم احتياجات الفلسطينيين واحتياجات اسرائيل، بيد ان هذه الاحتياجات انتهت بمرور الامن، وارتدى تشغيل العمال الفلسطينيين صورة الادمان، بما تحمله هذه الصورة من مخاطر.

اضف الى ذلك، ان الارقام تتحدث عن نفسها، ففي فترة ذروة التشغيل الفلسطيني، كان يصل الى اسرائيل يوميا مائة واربعون الف عامل.

لقد جنى الاقتصاد الاسرائيلي مبالغ طائلة من العمالة الفلسطينية، ووفقا للتقرير الذي اعدته جامعة هارفارد، يتضح ان خزينة الدولة كانت تربح سنويا مبلغا قيمته مئتان وخمسون مليون دولار من الفارق القائم بين حقوق العمال

الفلسطينيين في التأمين الوطني - كما ينص القانون الاسرائيلي - وما يدفع لهم فعلا.

ورغم هذه الارباح الكبيرة، الآ ان العمالة الفلسطينية، وتشغيلها في اسرائيل الحق اضرارا بالمناطق المحتلة، وباسرائيل وبفرص السلام ايضا. فتواكل العمال الفلسطينيين على مصادر الرزق في اسرائيل حال دون اقامة مصادر عمل بديلة.

ويفيد تقرير جامعة هارفارد ان عدد العمال الفلسطينيين سيزداد في غضون الفترة القريبة بتسعة الاف عامل سنويا هذا في حين ان جميع التقديرات تؤكد ان السلطة الفلسطينية لن تستطيع - ومهما بلغت نسب الاستثمار فيها، ان توفر مصادر ارتزاق لاكثر من اربعة الاف عامل سنويا.

ومن الجدير بالذكر، ان نسبة البطالة في مناطق الحكم الذاتي وصلت قبل تشديد الاغلاق في آذار ١٩٩٦ الى ٢٥٪.

ويؤكد القائمون على اعداد تقرير هارفارد، انه يستحيل ان تتمكن السلطة الفلسطينية من استيعاب هذه النسبة اضافة الى عدد الايدي العاملة الزائدة سنويا.

ويخلص التقرير الى استنتاج مفاده ان الخروج من هذه الازمة، يتطلب ان تقوم اسرائيل بتشغيل مائة الف عامل فلسطيني لعدة سنوات اخرى قادمة في اعقاب توقيع اتفاقية التسوية الدائمة.

اما على صعيد الاقتصاد الاسرائيلي، فقد تسبب تشغيل العمال الفلسطينيين في الحاق اذى بليغ ايضا فقد ادى تشغيلهم في شعبة البناء. والزراعة - وعلى وجه الخصوص قطف الحمضيات، الى خروج العمال الاسرائيليين من هذه الشعب بصورة تدريجية الامر الذي خلق نقصا مزمنا في العمالة اليهودية في هذه المجالات، واخذ العمال اليهود يتهربون من العمل فيها حتى لو كانوا عاطلين عن

العمل.

ومن الجدير بالذكر، ان المحاولات التي قام بها المقاولون الاسرائيليون للتحول الى مجالات العمل الذي تلعب فيه الآلة الدور الاكبر، من اجل توفير العمالة او الاستغناء عنها، باءت بالفشل، نظرا لانه كان بالامكان دائما، تشغيل عمال من المناطق بأسعار اقل وتوفير المبالغ الباهظة التي يتطلبها شراء الالات والمعدات الصناعية.

وكي تتلافى اسرائيل المشاكل الناجمة عن تشغيل عمال المناطق المحتلة، سمحت باستيراد عمال من الدول الاخرى مثل الصين ورومانيا وتايلند ودول اميركا الجنوبية. ويؤكد المراقبون ان نزوع اسرائيل نحو استيراد العمالة الاجنبية يخلق لديها تشويهات بعيدة المدى في العديد من مناحي الاقتصاد، خصوصا وان هذا التشويه يتسع، كلما ازدهر الاقتصاد الاسرائيلي اكثر. هذا اضافة الى انه يخلق تشويهات اخلاقية واجتماعية.

واسرائيل التي تتلقى معونات سنوية اميركية بمليارات الدولارات تنفق ملايين الدولارات سنويا لدفع اجور هؤلاء العمال الاجانب هذا في الوقت الذي تضطر فيه لدفع راتب شهري للعاطلين الاسرائيليين عن العمل.

والفلسطينيون يعتبرون استيراد اسرائيل للعمالة صورة سلبية للغاية، خصوصا وان اسرائيل ربطتهم بها عبر منعهم من تطوير اقتصاد متفتح في مناطقهم، وبنية تحتية عصرية، وبالتالي حالت دون تمكينهم من الاعتماد على انفسهم.

لقد برزت الحاجة الى اسرائيل في اوساط الفلسطينيين، في العديد من المجالات، بما في ذلك استيراد الاشتال منها، ومواد مكافحة الافات وغير ذلك. ورغم ذلك يمكننا القول ان الفلسطينيين استفادوا الكثير من العمل في اسرائيل، حيث اتضح ان بمقدورهم تحقيق انجازات على الصعيد الزراعي لا تقل عن

الانجازات التي يحققها الاسرائيليون - وكذلك المزارعون الاردنيون - فقد تبنوا اساليب الزراعة الحديثة تحت البيوت البلاستيكية واستخدام اساليب الري الحديثة (التنقيط) واساليب استخدام الاسمدة. ولم يكن ايضا من الصعب عليهم العثور على العمالة الفلسطينية الرخيصة.

اعاد الجدل الناشب حول تشغيل العمال الفلسطينيين، اسرائيل، الى بؤرة الخلافات الناشبة منذ زمن بعيد حول ماهية وطابع الاقتصاد الاسرائيلي. وقد قال رئيس الحكومة السابق اسحق رابين، وشخصيات حزبية اخرى: ان الدمج الاقتصادي مع الفلسطينيين مرغوب فيه، بل وضروري. لكن ليس في نفس مكان العمل ونفس المكان الجغرافي. ويقول: اذا كنا حقا نرغب في التعايش بسلام احدنا الى جانب الاخر، يجب ان نمتنع عن العيش احدنا داخل الاخر، لان هذا الوضع، سيكون سببا في الاحتكاكات والنزاعات.

وفي المقالة التي كتبها البروفيسور ميرون بنبستي في جريدة هآرتس في تشرين ١٩٩٤، قال ان رابين وزملاءه لاحظوا ان الشعب الاسرائيلي بدأ يمل حكم شعب آخر. وان توقه للفصل اقوى من توقه لارض اسرائيل الكاملة.

ويبدو لاول وهلة، ان نتائج انتخابات الكنيست الرابعة عشرة والتي جرت في التاسع والعشرين من ايار ١٩٩٦، وادت الى انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة، تتناقض مع الروحية السائدة والاتجاه الذي نوهنا اليه في اوساط الجماهير الاسرائيلية، فقد رفض اليمين الاسرائيلي دائما وابداً، الفصل الاقتصادي على اعتبار ان هذا الفصل سيؤدي بالمحصلة النهائية ايضا الى الفصل السياسي، وبالتالي يضيع فرصة السيطرة الاسرائيلية على "ارض اسرائيل الكاملة".

بيد ان اول تصريحات وزير الامن الداخلي افيجدور كهلاني جاءت لتؤكد العكس تماما فقد اكد على ضرورة تعزيز خط الفصل بين المناطق الاسرائيلية ومناطق الحكم الذاتي، وهو نفس الاتجاه الذي اكد عليه وزير الامن الداخلي في

حكومة حزب العمل موشيه شاحل قبله.

وسرعان ما اتضح، ان دعوة كهلاني تمثل رأي الاقلية في حكومة نتنياهو فسياسة الالغاء التدريجي للفصل لم تكن فقط تلائم سياسة ووجهات نظر حزب الليكود واغلبية اعضاء الائتلاف الحكومي، بل اتضح انها ايضا وسيلة ناجعة ورخيصة نسبيا للتأكيد للعالم، على اعتدال هذه الحكومة، واستجابتها لمطالب الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من مواجهة الاغلاق الاسرائيلي واثاره الاقتصادية على مناطق الحكم الذاتي.

اثارت عملية استيراد العمال الاجانب من الخارج الى اسرائيل مرارة شديدة في نفوس الفلسطينيين، نظرا لتدني مكانتهم في سوق العمل الاسرائيلي، بيد انها اثارت ايضا تذمر اصحاب العمل الاسرائيليين الذين كان استيراد العمالة الاجنبية من الخارج يكلفهم مبالغ باهظة، عدا عن كونه يرغمهم على التزامات بعيدة المدى. فبامكان صاحب العمل اقالة العامل الفلسطيني وقتما يشاء دون اي سابق انذار، اما بالنسبة للعمال الاجانب، فعقد العمل يلزم صاحب العمل باعلامه بذلك قبل عدة اشهر ورغم ذلك تأقلم الاقتصاد الاسرائيلي اسرع مما كان الكثيرون يتصورون مع العمالة المستوردة.

وعندما ازدادت العمليات الانتحارية في اسرائيل خلال شهري شباط وآذار ١٩٩٦، وتم فرض الاغلاق التام على مناطق الحكم الذاتي، وبرزت ضرورة استيراد عدد اكبر من العمالة من الخارج، استقبل اصحاب الاعمال هذا القرار بترحاب كبير.

تعامل الاسرائيليون مع الاغلاق الذي فرض في آذار ١٩٩٦، بصورة مغايرة للاغلاق الذي فرضوه في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٥ في العملية الانتحارية في بيت ليد، والتي قتل خلالها واحد وعشرون جنديا اسرائيليا. وفي تلك الاونة، كان عدد العمال الاجانب في اسرائيل، يزيد عن سبعين الف

عامل. ولم يكن الاسرائيليون خلال الاغلاق الاول، قادرين على تحمل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاغلاق، اضافة الى المبالغ المطلوبة للحفاظ على تطبيقه، وحراسة خطوط التماس. لذا، لم يكن هناك مناص من تخفيض حدته.

وفي نيسان ١٩٩٥، كان عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل يصل الى ثلاثين الفا، وازداد هذا العدد رويدا رويدا في الاشهر التالية.

وفي كانون الثاني ت١٩٩٥، حظرت السلطات الاسرائيلية دخول الخضروات، ومنتجات النسيج الى اسرائيل، خشية ان يقوم الفلسطينيون بتهريب متفجرات داخل الشاحنات، مما ادى الى احداث اختناق شديد في قطاع غزة.

واتضح ان عملية نقل الخضروات في حاجز (ايرز) من شاحنة الى اخرى كاسلوب غير فعال، ويتطلب الكثير من العمل، عدا عن كونه يكلف المنتج الفلسطيني مبالغ طائلة، ويلحق اضرارا جسيمة بالبضائع المنقولة جراء بقاءها فترات طويلة حتى نقلها الى شاحنة اسرائيلية.

والحق الاغلاق ايضا اضرارا بصناعة النسيج في قطاع غزة، حيث وجدت الالف وخمسمائة مخيطة، العاملة هناك، منذ فرض الاغلاق - صعوبة كبيرة في تزويد المصانع الاسرائيلية التي تعمل معها بالطلبيات. ويقول المنتجون الفلسطينيون ان الخسائر المادية التي لحقت بهم من نهاية شهر كانون الثاني، وحتى نيسان ١٩٩٥، تقدر بعشرين مليون دولار.

وطالما كانت اسرائيل تتبنى سياسة فرض الاغلاق لايام معدودة، فقد كانت تتجاهل عمليات التسلل للاشخاص والبضائع عبر الحدود، وذلك شريطة وقف العبور من المعابر الكبيرة كليا. بيد ان الرغبة في اعطاء الاغلاق مغزى بعيد الامد وكي تصمد عملية الفصل امام الاختبار الامني، بمعنى الحيلولة دون ادخال عبوات ناسفة واسلحة الى اسرائيل - تطلب فصلا ماديا بين المنطقتين.

وفي اعقاب عملية بيت ليد عمدت الحكومة الى تشكيل لجنة من رجال

الامن والاقتصاد برئاسة وزير الشرطة موشيه شاحل، وتكليفها بوضع مخطط الفصل بعيد المدى بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني. وقد قدمت هذه اللجنة استنتاجاتها الى رئيس الحكومة رابين في اذار ١٩٩٥، والتي تضمنت انشاء "منظومة فصل" مادية بين اسرائيل والضفة الغربية وانشاء مجمعات صناعية، اثنان منها على حدود قطاع غزة، والنقب، واثنان اخران على حدود الضفة الغربية.

كانت خطة الفصل ترمي الى القيام بعملية نقل تدريجي لاماكن عمل العمال الفلسطينيين من اسرائيل الى الخط الحدودي، وبالتالي توفير ساعات السفر من اماكن سكناهم الى اماكن عملهم في اسرائيل، والحد من الاخطار المرتبطة بادخال العمال الفلسطينيين الى اسرائيل.

واعرب القائمون على اعداد الخطة عن املهم في ان يأتي قسم من تمويل المنشآت الصناعية - على الاقل - من جهات مانحة، وشركات اعمال دولية المعنية بترميم الوضع الفلسطيني. واستغلال المعرفة الصناعية الاسرائيلية وقنوات تسويقها لضمان نجاح المنشآت الصناعية.

تركز الجانب الرئيسي من الخطة على منع دخول الاشخاص والبضائع من المناطق الى اسرائيل بصورة لا يمكن السيطرة عليها.

ورمت الخطة - التي تبلغ تكلفة تنفيذها نصف مليار دولار - الى انشاء منطقة حزام امني يبلغ طولها ٣٤٠ كيلو مترا ويتراوح عرضها بين عدة مئات من الامتار وحتى كيلو مترين، على ان يتم وضع سياج حول هذا الحزام يتراوح طوله بين ٢٣ - ٢٩ كيلومترا، ونقاط رقابة، ومجسات حرارية، ومجسات بصرية الكترونية وطائرات هيلوكوبتر، وتراكتورات، وكلاب مدربة على اكتشاف العبوات الناسفة.

وتم تكليف الشرطة بتجنيد ستمائة شرطي اخر، والتجهيز بسيارات خاصة تحمل الكثير من التجهيزات. كما نصت الخطة على بناء عشرة معابر حدودية

على طول الحدود.

وعندما اكتملت الخطة، واصبح واضحا للجميع معطياتها، ثارت العديد من الشكوك في اسرائيل، وكان هناك سؤالان مركزيان يشغلان القائمين على الامور: هل بالامكان حقا تطبيق هذا الفصل؟؟ واذا كان ممكنا، هل هو مرغوب؟؟

وجاء الرد على السؤالين معا بالنفي القاطع وهكذا، وقبل ان تبدأ الحكومة في مناقشة اقتراحات شاحل وطاقمه، حدث انطباع لدى الجماهير بان الخطة ستخفظ، ولن تخرج الى حيز التنفيذ الفعلي.

وانقسم وزراء حكومة رابين الى قسمين: قسم كان يعتبر الفصل بين اسرائيل والفلسطينيين ليس فقط ضرورة امنية ملحة، بل ايضا هدفا مرغوبا فيه لاسباب اجتماعية واقتصادية. وقسم اخر كان يخشى هذا الفصل، ويؤمن بان السلام يتطلب دمجا اقتصاديا واسعا - وليس كاملا - مع الفلسطينيين.

وقد تخوف اعضاء المجموعة الاولى، وعلى رأسهم اسحق رابين، من ثمن الفصل اضافة الى المبلغ الذي سيتم انفاقه على اقامة المنظومة، ستضطر الحكومة لانفاق مبلغ مائة، وثلاثين مليون دولار في السنة الاولى، وخمسة واربعين مليونا سنويا بعد ذلك.

اما اعضاء المجموعة الثانية، فقد رأوا في الثمن الباهظ الذي ستتكبده اسرائيل، تأكيدا لوجهة نظرهم القائلة ان الفصل المادي بين اليهود والعرب في "ارض اسرائيل الغربية" مستحيل، على الصعيد العملي.

وفي اذار ١٩٩٦ وعندما تم اتخاذ قرار ينص على تطبيق عملية فصل اكثر شمولية واطول مدى - لم يتطرق اي وزير من حكومة بيرس الى فكرة السياج الفاصل الالكتروني باهظة التكاليف.

وفي هذه المرة ايضا ارتبط الفصل بانفاق مبالغ مالية كبيرة جدا، وعلى

وجه الخصوص فيما يتعلق بنقل البضائع في محطات الدخول الى قطاع غزة. حيث كانوا ينقلون كل صندوق فواكه اوكيس اسمنت من شاحنة الى اخرى مع الاستعانة باجهزة شديدة الحساسية لاكتشاف المواد المتفجرة، اضف الى ذلك، ان الدوريات التي كانت تجري على طول خطوط الفصل في الضفة الغربية تتطلب ساعات طويلة من العمل لرجال الشرطة والجنود.

وقد ادى هذا الوضع الى حدوث تحول في اطار تفكير الجهات القائمة على الفصل في مجالين رئيسيين:

* ان الجماهير الاسرائيلية تدرك الاخطار الامنية، وتتعاون مع السلطات في مجال منع انتهاك الاغلاق او خرقه، الامر الذي سهل عمل الجهات الامنية الى حد كبير جدا.

* اتضح انه لا ضرورة لاجهزة فصل دائمة وطويلة بين مناطق السلطة واسرائيل لان استمرار الفصل لفترة طويلة - حتى لو ارتبط الامر بالحاق اضرار انسانية جسيمة بالفلسطينيين - سيؤدي الى ضعف وشائج الاتكال الاقتصادي بين اسرائيل والسلطة، الى الدرجة التي يصبح فيها من غير المجدي انتهاك قوانين الاغلاق.

وهناك استنتاج اخر مفاده: انه اذا استقر السلام حقا بين الفلسطينيين واسرائيل، وانتهى الارهاب، فان هذا الوضع سيجعل الفصل السياسي وكذلك الدمج بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني لا يحتاجان الى اجهزة الكترونية، او قرارات سياسية مؤيدة او معارضة للاغلاق. وسيقوم الاقتصاد بالدور المطلوب منه. في موازنة الدمج بالمستوى المطلوب.

ويؤكد الاقتصاديون ان تحول الاتكالية الاقتصادية القائمة بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني الى "حوار اقتصادي" يتطلب تقليص الهوة القائمة بينهما. ومن الجدير بالذكر ان الناتج الوطني الخام للفرد في قطاع غزة لا يزيد عن

ثمانمائة دولار سنويا، في حين يرتفع هذا الناتج في الضفة الغربية الى الفي دولار سنويا، اما في اسرائيل فيصل الى اربعة عشر الف دولار سنويا. ولا شك ان قوانين الدمج ستفعل فعلها وستجري الامور باتجاه رفاهية الجانبين باستثناء فترات الاغلاق القصيرة.

ان قضية الفصل والدمج بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني سترغم اسرائيل في المستقبل على اتخاذ قرارات مبدئية، فاذا ما حدث مثلا في مطلع سنوات الالفين نقص في الايدي العاملة في اسرائيل، فسوف يتوجب عليها ان تتخذ قرارا بشأن عدد العمال الاجانب الذين تحتاج لتشغيلهم، وما هي نسبة العمال الفلسطينيين منهم؟ والرد على هذا السؤال، سيكون رهنا بمدى تقدم المسيرة السلمية ووضع الاقتصاد الفلسطيني.

واذا ما قلت اماكن العمل في قطاع غزة مثلا، يجب على اسرائيل مواصلة تشغيل العمال الغزيين، حتى ولو تم اتخاذ قرار ينص على ان افضل صورة الدمج الاقتصادي في الاونة الحالية هي انتقال البضائع من مكان الى اخر وليس تنقل العمال الغزيين يوميا من غزة الى اسرائيل.

وسيتأثر الحسم في قضية الفصل الاقتصادي او الدمج، بالعديد من التقديرات الاقتصادية، ومن ضمنها اعتبار ان استيراد العمال الاجانب كاستيراد البضائع يؤدي الى تدفق الاموال كلها الى الخارج، هذا في الوقت الذي ستدفع فيه اسرائيل في حالة تشغيل عمال فلسطينيين الثمن بالعملة الاسرائيلية، مما سيشجع الشراء من اسرائيل، ويعزز النشاط المشترك للاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني.

وخلال النقاش الذي جرى في الكنيست في الثاني والعشرين من ايار ١٩٩٥ كشف وزير المالية ابراهام شوحط النقاب عن ان اسرائيل انفقت على تشغيل العمال الاجانب في غضون السنوات الثلاث الماضية، حوالي نصف مليار دولار. كما ان الاغلاق المتواصل الذي فرض في اذار ١٩٩٦، وضرورة زيادة عدد

العمال الاجانب بصورة كبيرة، تطلب زيادة الانفاق الاسرائيلي على هذا البند بحوالي مائة مليون دولار اخرى.

واضافة الى التكلفة الاقتصادية آنفة الذكر فان استيراد هؤلاء العمال الاجانب يرتبط بظواهر اجتماعية خطرة، وليس من المستبعد ان يقوم هؤلاء العمال باحضار ابناء عائلاتهم وتشكيل (جزر) طائفية كبيرة ذات انماط حياة وثقافات مختلفة. مما سيجعل الظواهر الاجتماعية في اسرائيل اكثر تعقيدا وخطورة، خصوصا وان لدى اسرائيل - بوصفها دولة مهاجرين -، يكفيها من هذه الظواهر.

ان التواكل الزراعي في اسرائيل على العمال الاجانب، يثير من جديد التساؤلات والقضايا التي اثيرت في "عهد الهجرة الثانية"، حيث ادعى اولئك الذين رفضوا العمالة الاجنبية انه لا يجوز باي حال من الاحوال استغلال الاراضي والمياه اليهودية، لتوفير فرص عمل لغير اليهود. واعتقد ان هذا الرفض يجب ان يبرز بصورة اكثر حدة عندما يتعلق بعمال سيتم استيرادهم من مناطق نائية مثل تايلند والصين؟؟

وهناك سؤال اخر يطرح نفسه: هل يجوز ان تقوم اسرائيل بزراعة بندورة وسقيها بالمياه التي يتم ضخها من المياه الجوفية الجبلية بالاستعانة بعمال من تايلند، في الوقت الذي لا تسمح فيه للفلسطينيين بزراعة البندورة وسقيها بنفس المياه؟؟ واذا واصلت اسرائيل اصرارها على السيطرة على الموارد المائية، فهل يمكن لاي انسان ان يبرر هذا الاصرار، اذا لم تقم ايد عبرية بسقاية الحقول الاسرائيلية؟؟

ان المعارضة لسياسة العودة الى الفصل الاقتصادي لم تبرز فقط في اسرائيل، بل برزت ايضا لدى العديد من الجهات الدولية، ومن ضمنها الدول المانحة التي دفعت مئات ملايين الدولارات لترميم مناطق السلطة الفلسطينية.

واضافة الى الانتقادات التي وجهت الى سياسة اسرائيل الاقتصادية في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ - والتي ظهرت في اجلى صورها في كتاب

الاقتصادية سارة روي، حول قطاع غزة - اعربت العديد من الدول والافراد في الدول القريبة عن معارضتها الشديدة لمحاولة اسرائيل قطع العلاقات الاقتصادية بصورة فجائية باترة عبر فرض اغلاق واسع ومتواصل على غرار الاغلاق الذي فرضته اسرائيل في آذار ١٩٩٦.

ومن الجدير بالذكر ان عددا من تلك الدول اعربت عن تفهمها للاسباب التي حدت باسرائيل لفرض الاغلاق، بيد انها اعربت ايضا عن استيائها الشديد منه نظرا لانه سيرغمها على زيادة حجم مساعداتها المالية للسلطة الفلسطينية.

وتؤكد تلك الدول ان اسرائيل اخذت على عاتقها حال احتلالها لتلك المناطق قبل تسع وعشرين سنة. اضافة الى المزايا الامنية والاقليمية المسئولية القضائية عن حياة سكان هذه المناطق. فهل يحق لها ان تتنكر لهذه المسئولية بين عشية وضحاها بصورة استبدادية ليس لأي سبب سوى ان قوتها الذاتية تسمح لها بعمل ذلك؟؟

لقد اثارت خطة الفصل الاقتصادي التي شرع بتطبيقها في آذار ١٩٩٦ الكثير من الشكوك في اوساط العديد من الاقتصاديين الاسرائيليين، وعلى وجه الخصوص معاييرها الواسعة. واعتبروا هذه الخطة بمثابة انتهاك صارخ لاتفاقية باريس التي وقعت عليها اسرائيل مع منظمة التحرير في حزيران ١٩٩٤، وهو الاتفاقية التي قامت على اساس التنقل الحر المراقب للبضائع والاشخاص بين اسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية. وبالتالي فانها بمثابة سيف ذي حدين سيمس، في نهاية المطاف، بالمسيرة السلمية وامكانية حل النزاع العربي الاسرائيلي.

وقد حذر البروفيسور افرايم كليمان احد خبراء الاقتصاد للمناطق المحتلة لجنة (برودت) التي تم تشكيلها لدراسة اثار الفصل بين الاقتصاديين بقوله: من مصلحة اسرائيل ان يبيعها الفلسطينيون منتجاتهم، وان يكون لديهم مصدر رزق، حيث لا يوجد لديهم بديل للسوق الاسرائيلي وافضل طرق توفير الرفاه الاقتصادي

لهم هو فتح السوق الاسرائيلي في وجه منتجاتهم وعمالهم. ان التدهور في اوضاعهم الاقتصادية سيؤدي الى تعزيز القوى المتطرفة دينيا لديهم.

لقد برزت الاثار الخطيرة جدا التي نجمت عن الفصل الاقتصادي بشكل خاص في منطقة القدس. فقد بقي مائة وخمسون الف مواطن عربي من سكان القدس الشرقية في الجانب الاسرائيلي من خطة شاحل، هذا في الوقت الذي يسكن حوالي مائتي الف في المدن والقرى المحيطة بالقدس: رام الله، البيرة، الرام، العيزرية، ابو ديس، بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا. ومن الجدير بالذكر، ان سكان القدس الشرقية والمدن المحيطة بها هم ابناء نفس العائلات، ولم يسبق ان جرت اي محاولات طيلة سني الاحتلال وحتى عام ١٩٩٣، للفصل بينهم على اي صعيد كان.

لقد خلقت عمليات الفصل اوضاعا لا تطاق في اوساط الفلسطينيين، بدءا من التنقل من مكان الى اخر، وانتهاءا بالمشاكل الادارية التي تواجهها العائلات التي يوجد لاحد ابنائها فقط هوية اسرائيلية، مثل مشاكل عوائد الممتلكات، فواتير الهاتف وغيره.

ونظرا لان فرض حصار اذار ١٩٩٦ كان شديدا ودقيقا للغاية، فقد ادى ذلك الى تصعيد حدة المشاكل الانسانية والادارية الى حد كبير جدا.

ان احد افضل الطرق لتقليص الاحتكاك بين الاسرائيليين والفلسطينيين دون المساس بالاحتياجات المتبادلة، او استغلال الفروق في الاجور، تتمثل في تشجيع اقامة مشروعات انتاج مشتركة.

ان المصانع تنقسم الى نوعين: نوع منها في حاجة الى تكنولوجيا حديثة، بينما النوع الثاني في حاجة الى ايد عاملة رخيصة. لذا من المجدي اقامة مصانع على حدود المناطق واسرائيل مصانع من النوع الثاني، على ان يعمل فيها عمال فلسطينيون ولا شك ان العمال الفلسطينيين سيفضلون هذه المصانع عن المصانع

الموجودة داخل اسرائيل.

اما على الصعيد الزراعي، فان، افضل الصور هي ان يتخصص العمال الفلسطينيون في زراعات "الظهور المحنية" مثل زراعة الزهور. ومن الجدير بالذكر، ان مسئولي الحكم الذاتي اعلنوا منذ منتصف ١٩٩٥ عن مخططات لتمهيد الارض لزراعة مئات الدونمات من الورود للتصدير. وقد قام الحكم الذاتي بتصدير ملايين الورود الى اوروبا عبر اسرائيل في خريف ١٩٩٥.

وكانت السلطة الفلسطينية قد طالبت اسرائيل بوقف المعونات التي تقدمها للمزارعين الاسرائيليين للحيلولة دون بروز منافسة غير منطقية بين المنتجات الزراعية الفلسطينية والاسرائيلية، بيد ان اسرائيل رفضت هذا الطلب.

وانني اعتقد انه كلما توطدت العلاقات الاقتصادية الثنائية، بين الطرفين، فانه سيتوجب على اسرائيل ان تأخذ مثل هذا المطلب بعين الاعتبار.

الفصل الثالث عشر

اسرائيل - فلسطين - الاردن

سيجري خلال مفاوضات التسوية الدائمة التي نص "بيان المبادىء" الموقع في اوسلو في ايلول ١٩٩٣، على الشروع بها بين السلطة الفلسطينية واسرائيل تحديد ماهية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ومن الجدير بالذكر انه تم تحديد الخطوط الاولى لهذه العلاقة خلال اتفاقية باريس في حزيران ١٩٩٤ .

ويمكننا الافتراض انه سيتم بلورتها بنفس الروحية بيد ان السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي ستكون عليه مكانة السلطة(او الدولة) الفلسطينية ؟.

هل ستعتبر نفسها وحدة اقتصادية مستقلة ام انه ستتطور فيها وبين وحدة اقتصادية اكبر منها - كالاردن مثلا- صلة؟.

واذا كان هذا هو فعلا اتجاه السلطة الفلسطينية فان هذا الاتجاه لن يكون تجديدا بل استئنافا لنية سابقة، ففي نهاية ايلول ١٩٤٨ تم تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة، وعين احمد حلمي باشا رئيسا للحكومة والمفتي الحاج امين الحسين رئيسا لبرلمانها وسكرتير المجلس الوزاري انور نسيبه، وقد شمل مجال عمل هذه الحكومة قطاع غزة وجبل الخليل.

وقد اعلن الملك عبد الله ملك الاردن فورا انه لن يسمح لهذه الحكومة بالعمل داخل الحدود الامنية لشرق الاردن. الممتدة من مصر وحتى لبنان، وفي اعقاب انسحاب الجيش المصري من الخليل، عمل الملك عبد الله على اتفاق ضم الضفة الغربية لمملكته في مطلع كانون الاول ١٩٤٨ تم اعداد قائمة في الاردن، باسماء الفي وجيه فلسطيني، ودعوتهم لحضور المؤتمر الذي عقد في اريحا.

وعين محمد علي الجعبري رئيسا للمؤتمر رغم انه كان قبل ثلاثة اشهر احد اكبر الدعاة لاقامة حكومة عموم فلسطين.

وقد قبل المؤتمرون قرارات المؤتمر بالاجماع حيث اعربت تلك القرارات عن الرغبة في توحيد فلسطين مع الاردن كخطوة اولى على صعيد توحيد جميع الدول العربية، وتم الاعتراف بالملك عبد الله كملك لفلسطين كلها.

وفي السابع من كانون الاول ١٩٤٨ اعلنت حكومة شرق الاردن عن ان "تطلعات سكان فلسطين التي تمثلت في مقررات مؤتمر اريحا، تتلاءم مع اهداف حكومة شرق الاردن، والتي ستعمل على تحقيقها بالطرق المشروعة والدولية عندما يحين أوان ذلك". وقد صادق البرلمان الاردني على القرارات وفي نفس اليوم تم تحويل اسم حكومة شرق الاردن الى المملكة الاردنية الهاشمية.

وازاء ردود الفعل الشديدة التي اثارتها هذه الخطوة في العالم العربي، سارع رئيس حكومة الاردن في نهاية كانون الاول ١٩٤٨ لاصدار بيان جاء فيه:"ان حكومة الاردن، واخذا منها بالمشاعر الدولية، لن تسارع الى ضم مناطق "ارض اسرائيل" الواقعة تحت سيطرتها وانها ستجري استفتاءا عاما بهذا الصدد، هذا في الوقت الذي بدأت تقوم على الصعيد العملي بالدمج الفعلي للضفتين.

وفي نيسان ١٩٥٠ تم اجراء انتخابات للبرلمان الاردني، بمشاركة ابناء الضفتين الذين اصبحوا مواطنين اردنيين، وفي الرابع والعشرين من نيسان القى الملك عبد الله خطاب العرش امام اعضاء البرلمان الجديد، طلب فيه منحه اذنا لوحدة الضفتين بناءا على حق تقرير المصير، والوضع القائم والوضع الطبيعي والجغرافي والمصالح المشتركة لابناء الضفتين وقد تمت الموافقة على مطلبه، وتمت المصادقة على القانون.

وفي منتصف ١٩٥٠ تحولت القدس والضفة الغربية الى جزء لا يتجزأ من المملكة الاردنية الهاشمية ورغم ذلك، لم يعترف بهذا الوضع حتى احتلال اسرائيل للضفة الغربية، سوى دولتين هما: بريطانيا وباكستان، اما باقي الدول العربية ودول العالم، فلم تعترف بذلك.

ومن الجدير بالذكر ان الاردن منح سكان الضفة الغربية واللاجئين الجنسية الاردنية وحق الانتخاب والترشيح للبرلمان الاردني، ويكون بذلك اكثر سخاءاً من جميع الدول العربية التي استوعبت الفلسطينيين في اعقاب حرب ١٩٤٨ لقد كانت باقي الدول على استعداد لتقديم دعم اقتصادي لهمُ، واستضافتهم وتوفير اماكن العمل لهم، بيد انها لم تكن على استعداد لمنحهم جنسيتها، او مساواتهم مع مواطنيها في الحقوق.

ترى كيف يمكن تفسير تصرف الفلسطينيين ازاء هذا الوضع، والذين اعلنوا انهم سيسعون في اعقاب تخلصهم من الاحتلال الاسرائيلي الى اقامة دولة مستقلة وليس العودة الى احضان الاردن؟

وخلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في تشرين الاول عام ١٩٧٤ اعلن الملك الحسين عن استعداده التنازل عن مواطنيه في الضفة الغربية والاعتراف بحقهم في الاختيار بين الاستقلال او الدمج مع الاردن.

ولا يمكننا ان نفسر تطلعات الفلسطينيين للانفصال عن الاردن كرغبة منهم في الاستقلال العرقي، لان غالبية سكان المملكة ذوو اصول فلسطينية، الامر الذي يجعل اقوال بعض السياسيين الاسرائيليين كأريئيل شارون. تبدو صحيحة على الصعيد العملي، تلك الاقوال التي جاء فيها:"ان هناك دولة للفلسطينيين اسمها الاردن". بيد ان موطن ضعف هذا القول، يتمثل في ان الفلسطينيين ليسوا على استعداد لقبوله، والاسباب معروفة.

ومن الجدير بالذكر ان الفلسطينيين يشغلون العديد من المواقع في النظام الاردني بيد انهم لا يحتلون مواقع حيوية رئيسية في الجيش او القصر الملكي.

وقد فل الاردن انشاء المصانع في الضفة الشرقية في حين اضطر سكان الضفة الغربية للاكتفاء بتزويد الضفة الشرقية بالاغذية واحجار البناء باسعار تم تحديدها مسبقا نظرا لعدم وجود اسواق بديلة .

وفي اعقاب الاحتلال الاسرائيلي طرأ تحسن كبير جدا على وضع سكان الضفة الغربية، حيث فتحت امامهم اسواق جديدة في اسرائيل والخليج اضف الى ذلك ان العمل في اسرائيل ودول الخليج والذي اتسع جدا حتى نشوب حرب الخليج، منح سكان الضفة الغربية وغزة مجال فعل اقتصادي واسع لم يكن من السهل ان يتخلوا عنه.

ان من سيحاول ايجاد حل لشبكة العلاقات الاقتصادية في المثلث الاسرائيلي الفلسطيني الاردني على اسس عرقية سرعان ما سيجد نفسه غارقا في ورطة شديدة عندما سيحاول ايجاد حل لمشكلة مكانة المليون عربي الموجودين في اسرائيل والذين يشكلون حوالي ٢٠٪ من سكانها. وفي نفس الوقت فان سرعة انخراط هؤلاء السكان في الاقتصاد الاسرائيلي، يخلق فرصة كبيرة لامكانية ولادة وحدة اقتصادية ثلاثية القومية: اسرائيلية - اردنية - فلسطينية ، وذات سلطات ثلاث منفردة سواء على صعيد نشاطاتها اليومية، او في اهداف تطورها بيد انها مندمجة على الصعيد الصناعي والبنية التحتية.

ان المحاولات التي قام بها العرب في اسرائيل في اطار مثل هذا الدمج والاخطاء التي ارتكبت والعبر التي تم استقاؤها، ستعتبر هاديا ونبراسا للجهات التي ستعمل من اجل مثل هذا الدمج الاقتصادي.

ويوجد لدى العرب في اسرائيل كم هائل من الشكاوي ضد الاسرائيليين تتعلق بالتمييز والاضطهاد وغبن الحقوق، والتعامل الاستبدادي بل والعنصرية من قبل الاغلبية الاسرائيلية وحكومتها، ورغم ذلك فهم يؤكدون انه طرأ تحسن هائل جدا على وضعهم مقارنة بالعقدين الاولين من قيام الدولة بيد ان الدولة لم تخصص موارد حقيقية لتطوير اوضاعهم الا في التسعينات حينما تحسنت مكانتهم السياسية، اذ طرأت زيادة حقيقية كبيرة على الميزانيات المخصصة للوسطين العربي والدرزي خلال الفترة الواقعة بين ٩٢-١٩٩٥ وارتفعت تلك

الميزانيات من ٥٠٢ مليون شيكل الى ١٣٠٢ مليون.

وتعتبر فترة فرض الحكم العسكري على التجمعات العربية في وادي عاره والجليل في اعقاب حرب ١٩٤٨ بمثابة اصعب الفترات التي شهدتها علاقة اسرائيل بالعرب في اسرائيل ولم يتم الغاؤه الا عام ١٩٦٥.

لقد كان القرار الخاص بممارسة اساليب التمييز العنصري ضد العرب، وفرض الرقابة المشددة عليهم احدى الاسس الامنية الاسرائيلية وقد اضيف اليه في سنوات الخمسينيات والستينيات هدف اقتصادي فقد هاجمت موجات الهجرة اليهودية المكثفة اسرائيل وكانت هناك صعوبات جمة في ترتيب امورهم واستيعابهم وتوفير اماكن عمل لهم في اسرائيل، مما خلق ضرورة لابعاد العرب عن سوق العمل اليهودي.

بيد ان الغاء الحكم العسكري في منتصف السبعينات اكد على ان المخاوف الاسرائيلية آنذاك من العمالة العربية، لا أساس لها من الصحة، حيث اتضح ان الفلسطينيين في اسرائيل يفضلون العمل في اماكن سكناهم ولا يرغبون في العمل كاجراء او اعتبارهم قوة عمل رخيصة .

ويقول اسحق عيلام اول مدير عام لوزارة العمل انه تم تخصيص مبلغ كبير نسبيا في ميزانية الوزارة عام ١٩٤٩ من اجل تخفيف ازمة البطالة في اوساط العرب في الجليل الاسفل، وقد اجتمع عيلام مع رؤساء مستوطنات يهودية والذين اقترحوا استخدام نصف المبلغ في شق طريق يصل بين القرى والطرق الرئيسية فقبل، شريطة ان يقوم العمال العرب بشق هذا الطريق.

ويقول عيلام ان رؤوس الاستيطان اليهودي وافقوا على هذا الشرط بيد انهم اعربوا عن دهشتهم له، نظرا لانهم لم يكونوا قد ألفوا التمييز المضاد الذي يمس بهم .

كان العرب في اسرائيل على استعداد للعمل في مجال البناء والخدمات

الزراعية ومناحي الاقتصاد الاسرائيلي بيد انهم كانوا يفضلون بيع منتجاتهم وليس ايديهم العاملة ، ونجح العرب في اسرائيل على عكس فلسطينيي الضفة والقطاع في خلق اماكن عمل في مناطق سكناهم والعمل فيها وفي حالة تعذر ذلك فضلوا العمل في المصانع التي تمت اقامتها في مناطقهم او قريبة منها مثل مصانع (اوسم ودلتا) عن الابتعاد والسفر من قراهم الى مناطق عمل اخرى.

وفي الكثير من الاحيان، اضطر الفلسطينيون من عرب ١٩٤٨ للابتعاد عن العمل في الوسط العربي نظرا لان عدد الشواغر في اماكن العمل كانت قليلة جدا باستثناء الزراعة اما الاشخاص الذين حصلوا على تعليم اكاديمي ولم يرغبوا في الانفصال عن الوسط العربي، فقد اختاروا العمل في التعليم او العمل الاجتماعي.

عمد المبادرون الاقتصاديون الذين برزوا في اوساط الجماهير العربية في اسرائيل استقلال الاطر التي انشأها الاقتصاد الاسرائيلي من اجل بناء منظومات تسويق فصالح النحلة مثلا، من سكان الجليل استهل حياته ببيع (حفاضات) اطفال، ثم قرر بناء مصنع حفاضات باسم (نسنر) في المنطقة الصناعية بتل حي، وقد حصل على استشارات ومساعدات سخية جدا خلال السنوات الخمس الاولى، وحقق ارباحا جيدة.

وتمتع عرب اخرون من سكان اسرائيل في التسعينات بالمساعدات الحكومية التي تمنح للمبادرين ويقوم المبادرون العرب ببناء الشقق بتمويل اسرائيل ويقيمون المصانع التي تتمتع بمكانة مصنع معترف به.

ان نجاح العرب في اسرائيل بالانخراط في السوق الاسرائيلية رغم ان هذا الانخراط جاء متأخرا لا يشير فقط الى قدرتهم على الانخراط بل على ان هذا الاسلوب مرغوب فيه في اطار توسيع العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية الاردنية .

ان تقدم المواطنين العرب في اسرائيل وانتقالهم من مرحلة العمال الاجراء

الى مرحلة المقاولين والمبادرين، يمكن ان تكون دليل عمل ونبراسا يقتدى به لدى مواطني غزة والضفة الغربية الذين يعملون في اسرائيل ولا شك ان هناك معالم وطريق رغم ان الطريق نفسها لم تمهد بعد هذا اضافة الى احتمال بروز عقبات وتشويشات في المستقبل لان السياسة ورديفها الارهاب قد يشجعان او يدفعان الامور باتجاه الفصل.

لقد ادرك الملك الحسين جيدا انه لا عودة الى الوضع السياسي الذي كان ساريا قبل عام ١٩٦٧ وفي غضون السنوات الاوائل التي تلت حرب ١٩٦٧ وعندما اعتقد العرب باوهام امكانية اخلاء اسرائيل للمناطق المحتلة دون التوصل معهم الى تسويات سياسية تبنى الاردن فكرة الاتحاد الكونفدرالي الاردني الفلسطيني، والتي تقوم على الاتحاد الاقتصادي والاعتراف باستقلالية الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قامت هذه الفكرة على الافتراض القائل ان الدولة التي سيتم تشكيلها في المناطق الفلسطينية الواقعة غربي نهر الاردن فقط، لن تكون امامها فرص استمرارية وجود، كوحدة عصرية سياسية الا اذا اتحدت مع جهة اخرى على الصعيد الاقتصادي. بيد انه سرعان ما ادرك ان الاحتلال الاسرائيلي خلق وقائع الى الدرجة التي يستحيل معها العودة الى اسلوب الفصل الاقتصادي الكامل، على غرار الفصل الذي كان ساريا خلال السنوات ٤٨-١٩٦٧ بين المملكة الاردنية وفلسطين، من ناحية واسرائيل من الناحية الاخرى.

والاسرائيليون لن يكتفوا فقط بازالة الحصار الذي كان مفروضا بل ان هناك هذه المرة اتكالا متبادلا بين اسرائيل والفلسطينيين على الصعيد الاقتصادي مثلما اتضح في اعقاب الفصل الذي فرضته اسرائيل في اذار ١٩٩٦ ومحاولات الفصل السابقة ايضا التي قامت بها اسرائيل في اعقاب موجات الارهاب.

والاردنيون ايضا يعتقدون ان الاتحاد الاقتصادي مع الفلسطينيين فقط سيرتبط بالعديد من المشاكل الصعبة دون ان يضمن ذلك حلال حقيقيا .

لهذا السبب اقتنع المسئولون الاردنيون انهم في حاجة الى الاندماج مع جهة اقتصادية كبيرة وقوية، شريطة الا تكون هذه الجهة من القوة بحيث تستطيع ابتلاع الاردن.

ان الاتحاد الاقتصادي فقط مع الفلسطينيين سيصبح عبئا على الاقتصاد الاردني، في حين ان الاتحاد الذي يمكن ان تصبح اسرائيل احد اضلاعه سيكون جيدا جدا ومن الجائز ان تصبح اسرائيل محركا للاتحاد الفدرالي الاردني الفلسطيني الاسرائيلي، شريطة ان تكون العوامل والتقديرات الاقتصادية هي العامل الحاسم في ذلك ومن البديهي القول ان هذا الشرط بعيد كل البعد عن الواقع الشرق اوسطي.

ووفقا لهذا المنطق، ورغم المخاوف التي تساور كل طرف، فقد احتلت القضايا الاقتصادية التي تتطلب تخطيطا وتجسيدا مشتركا، حيزا كبيرا في المحادثات التي جرت توطئة للتوقيع على اتفاقية السلام بين اسرائيل والاردن وفيما بعد ذلك ايضا.

ان الحذر الشديد الذي تتوخاه اسرائيل في صنعها لاطر العلاقات الاقتصادية مع المناطق الفلسطينية، مستقى من خيبة الامل الشديدة التي حظيت بها في اعقاب توقيع اتفاقية السلام مع مصر ففي الوقت الذي كان الاسرائيليون يتطلعون الى اقامة مصانع بناء مشتركة والعمل على تطوير دلتا وادي النيل زراعيا وبناء مصانع ومنظومات ري ومحطات توليد كهرباء فورا لم يكن المصريون في عجلة من امرهم بل وامتنعوا عن اضفاء فحوى اقتصادية لاتفاقية السلام، ثم جاء اغتيال السادات عام ١٩٨١ كي يعزز مكانة المترددين اضف الى ذلك ان العديد من الجهات في اوساط القيادة المصرية كانت راغبة في عدم توسيع التمزقات القائمة بين مصر والعالم العربي الذي واصل مقاطعته لاسرائيل اقتصاديا.

وبعد ان باءت بالفشل جميع الجهود الاسرائيلية لتعميق تدخلها الاقتصادي في مصر عمدت الى تقليص ممثليتها الاقتصادية هناك، وقلصت ايضا مشاركتها في المعارض التجارية ووقفت بانتظار اللحظة المناسبة.

وبدت المعالم الاولى للتحول في منتصف عام ١٩٩٥، عندما قررت جهات مصرية حكومية وخاصة التعاون مع اسرائيل في بناء مصافي نفط في الاسكندرية باستثمار قيمته مليار دولار.

وهكذا، اتضح ان التقديرات السياسية، وليس انعدام وجود مصالح اقتصادية مشتركة هي التي تحول دون الدمج الاقتصادي بين اسرائيل وجاراتها.

ومن الجدير بالذكر ان الملك الحسين والامير الحسن والحكومة الاردنية لم يخفوا منذ ايام المفاوضات الاولى ادراكهم لحقيقة ان فرصة جنى ثمار سلام اقتصادية فورية مثل محو الديون الاميركية على الاردن بقيمة ٢٧٥ مليون دولار، وتلقي مساعدات من الدول الاوروبية رهنا بالتسليم باسرائيل وهذا ما حدث حقا فعندما رفضت لجنة مجلس النواب الاميركي نهاية شباط ١٩٩٥ اقتراح الحكومة الاميركية لمحو الديون الاردنية فورا، اتصل رئيس الحكومة اسحق رابين بالرئيس الاميركي كلنتون واهاب به ان يعمل على محوها .

وبدا ان تدخل الرئيس الاميركي سيحقق الهدف المنشود بيد ان الكونغرس قرر اعادة جدولة الديون على فترة اطول.

وبعد اسبوعين انضم وزير الخارجية شمعون بيرس الى الامير الحسن في زيارته الى العاصمة الالمانية، من اجل اقناع المستشار الالماني وزعماء آخرين، بتأييد طلب الاردن لمساعدة اوروبية بقيمة ثلاثمائة مليون دولار لاستغلال مياه نهر الاردن. والذي تنص الاتفاقية الاردنية الاسرائيلية على استخدامها لتطوير الاردن.

وبناء على ذلك يمكننا القول، ان من البديهي ان تكون هناك ثلاثة ابعاد لكل تطوير مشترك في منطقتنا اسرائيلي اردني فلسطيني، ونظرا للشكوك القائمة في التعامل بين الفلسطينيين والاردن، فان من الجائز ان يؤدي التدخل الاسرائيلي الى تسريع تكوين هذه الشراكة.

ومن نافل القول الاشارة الى ان مسألة تشكيل سوق مشتركة على غرار السوق الاوروبية والذي يعني فرض جمارك خارجية مشتركة ليس واردا في الحسبان، فاسرائيل تدرك ان اقامة "سور" جمارك خارجي للكيانات الثلاثة والغاء الجمارك بينها، لن يكون لصالح الاردن والفلسطينيين لان اقامة سياج جمركي خارجي سيمنع المنتجات الاسرائيلية بوصفها -دولة صناعية متطورة - مزايا كبيرة، بل وفي بعض الحالات سيمنحها حماية مطلقة من منافسة الواردات الاجنبية، الارخص. أضف الى ذلك ان اقامة "سور" جمركي يتطلب تشكيل طاقم عمل لاقتسام الارباح الناجمة عنه، بيد ان التجربة المماثلة في اوروبا، اثبتت ان لهذا النظام اثار سياسية غير مرغوب فيها لاسرائيل او الاردن او الفلسطينيين .

وبناءا على ذلك، يمكننا القول ان موضوع الحديث يتعلق بمنطقة تجارة حرة بصورة تدريجية، مع ضرورة العمل على محاربة عمليات التهريب على طول الحدود الاسرائيلية الفلسطينية كثيرة المنافذ. لان الحوافز ستكون لدى الفلسطينيين كبيرة، لتهريب بضائع تم استيرادها من الخارج - مع دفع نسب جمارك منخفضة الى اسرائيل .

ومن الجدير بالذكر انه تم الاتفاق في اتفاقية باريس التي وقعت بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية في حزيران ١٩٩٤، وايضا خلال الاتفاقية الاسرائيلية الاردنية بشأن منطقة التجارة الحرة بين الدولتين ، على فرض نسب جمارك متفق

عليها، على الواردات من الخارج وعلى التخفيض التدريجي للجمارك بين اسرائيل والاردن، مع امكانية الملائمة المرنه للنشاطات التجارية الجارية بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي .

ونصت الاتفاقية الاردنية الفلسطينية في البداية، على ترتيبات رسمية لعبور البضائع من الجانبين .

وقد أثارت الترتيبات التي تم التوصل اليها مع الاردن ، والتي تمنحه تفصيلا معينا في نسبة الجمارك الثنائية جدلا واسعا في اوساط الصناعيين الاسرائيليين. ورغم ذلك، بات من الواضح لجميع الاطراف ان اتساع او تقلص وتيرة انتقال البضائع والاشخاص في المثلث الاردني الاسرائيلي الفلسطيني، لن يكون رهنا بما تم تسجيله على الورق، بل بناءا على الشروط السياسية، والاولويات والمزايا الاقتصادية التي ستنشأ على ارض الواقع .

ان قسما كبيرا من الترتيبات التجارية الواردة في الاتفاقيات مع الاردن جاء للمصادقة الرسمية على الوضع الذي كان سائدا على ارض الواقع طيلة السنوات الماضية. اما على صعيد الاتفاقيات مع الفلسطينيين، فقد قدمت اسرائيل على ارض الواقع تنازلات كبيرة، لانها لم تخف في اعقاب الاحتلال عام ١٩٦٧ اعتزامها الاهتمام اولا بتطوير الاقتصاد الاسرائيلي، ثم الاهتمام بعد ذلك برفاه الفلسطينيين .

أضف الى ذلك، ان تنقل البضائع على الجسور، كان يتسم بالكثير من النواقص والعيوب، مثل انعدام التخطيط والرقابة، وهي النواقص التي يمكن التغلب عليها من خلال اتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل والاردن .

رمت سياسة الجسور المفتوحة الى تسويق منتجات المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع- حجارة البناء من الخليل، وبرتقال غزة، وفواكه وخضراوات الضفة الغربية، ومنتجات صناعية من المصانع الفلسطينية- اما

المنتجات الاسرائيلية فقد كانت خاضعة لاملاءات المقاطعة العربية، ويحظر تسويقها في الاردن .

وكان انتقال المنتجات الزراعية من الضفة الغربية الى الاردن محدودا وكلما ازداد الانتاج في مادة معينة حظر تصديره من الضفة الغربية الى الاردن، مهما كانت الاضرار التي ستلحق بالفلسطينيين جراء ذلك .

وكان الاردنيون يبررون ذلك باجراءات المقاطعة العربية، اما على الصعيد العملي فقد أعلن الاردنيون انهم سيسمحون باستيراد منتجات صناعية من الضفة الغربية ، شريطة ان يكون المصنع المنتج قد اقيم قبل ١٩٦٧ .

وبذلك اصبح بالامكان تصدير ٥٠٪ فقط من منتجات الضفة الغربية.

ولم يخف الاردنيون نيتهم من انتهاج هذه السياسية، وهي تشجيع نقل المصانع من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية، وهذا ما حدث، حيث تم نقل عدد لا يستهان به من المصانع من الضفة الغربية الى الشرقية خلال الفترة ٦٧-١٩٩٤.

وفي اطار محاولاتها للتغلب على القيود التي فرضها الاردن على التسويق داخل اراضيه، اضطرت المصانع الفلسطينية الى البحث عن اسواق بديلة- وخصوصا مصانع المنسوجات - وعثرت على هذا السوق في الوسط العربي في اسرائيل.

وعندما ازدادت القيود المفروضة على التسويق في الاردن خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ وما تلاها، اغلق قسم من هذه المصانع ابوابه، او اضطر لبيع الات الانتاج للعرب في اسرائيل الامر الذي عزز الانتاج في وسط العرب في اسرائيل.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل حقا شدد الاردنيون من قيودهم على الشاحنات العابرة لجسر الملك حسين ؟؟ ام ان الفلسطينيين حقا حملوا تلك الشاحنات سرا بمنتجات صنعت في اسرائيل؟؟ هناك من يعتقد ان الفلسطينيين فعلوا ذلك حقا. ولا شك ان من السهولة بمكان اخفاء المنتجات الاسرائيلية عبر

تغيير العلامات الخاصة بها، واستبدالها بعلامات اخرى فلسطينية، ويصبح هذا الوضع اسهل بكثير عندما يكون هناك دمج اقتصادي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. والحقيقة هي ان الاسمدة والاشتال والبذور والمبيدات الحشرية التي استخدما الاردنيون بعد ان اشتروها من المزارعين الفلسطينيين هي من انتاج اسرائيل. والمواد الخام التي تم استيرادها لاستخدامها في عملية الانتاج في المصانع الفلسطينية، نقل قسم منها في سفن نقل اسرائيلية، وجميعها عبر الموانئ الاسرائيلية. ولا شك انه لو ان مسئولي المقاطعة العربية استخدموا مراقبين، لوجد هؤلاء المراقبون انفسهم غارقين في العمل حتى ذقونهم.

وتجدر الاشارة الى انه سواء اكانت البضائع الاسرائيلية تنقل على جسور الاردن بمعرفة اردنية ام لا، فان هذا النقل لم يواجه طيلة السنوات الثماني والعشرين باية عراقيل او احتكاكات. وكانت جميع الاطراف: الفلسطينية والاردنية، والاسرائيلية معنية بغض الطرف عن الانحرافات التي برزت هنا وهناك، والتي كان لها ثقل اقتصادي هامشي هذا ولم تتطرق الموازين الاحصائية الاسرائيلية السنوية الى مسألة نقل بضائع عبر الاردن.

والتبادل التجاري هو مجرد قطاع ومنحى واحد من مناحي العلاقات الاقتصادية مع الاردن، بل انه ليس اهم هذه المناحي. والمنحى الذي يعتبر اكثر اهمية هو منحى التطوير الاقليمي الذي سيشمل العديد من الدول المجاورة في مجالات مختلفة من مجالات التطوير والانتاج، ومن ضمن القضايا التي ستطرح للنقاش بين الجانبين محطات ومنظومات توليد الطاقة ووسائل الاتصالات التي تتطلب استثمارات واسعة جدا والتي يمكن استغلالها بفعالية، عبر الدمج بين الدول المختلفة المتجاورة، ومنظومة رقابة على الطيران المدني، والحماية ضد الكوارث الطبيعية، والحفاظ على البيئة.

واضافة الى هذه المشروعات يمكن ان نضيف ايضا قضايا التطوير

الاقليمي مثل السياحة، وتطوير المنشآت المائية وتطوير وادي عربة بصورة مشتركة، وهي القضية التي تحظى برضى المسئولين الاردنيين.

وكان الامير الحسن اقترح ايضا انشاء منطقة اقتصادية خاصة للبحر الاحمر، وهناك قضية اخرى مثيرة للحماس، وهي قضية انشاء قناة البحار.

وبسهولة بالغة، ودون اثارة ضجة تذكر، تم انشاء ممر حر للسياح بين العقبة وايلات، وهكذا تحولت المنطقة برمتها - طابا وايلات والعقبة، الى منطقة سياحية واحدة يمكن التجول فيها دون الحصول على تأشيرة.

وفي آب ١٩٩٦ وصلت اول ارسالية بضائع الى ميناء حيفا، في صورة اخشاب بناء، وثم نقلها الى هدفها في الاردن.

وهناك اقتراح اوسع من التحويل السياحي آنف الذكر، ويتمثل هذا الاقتراح في تحويل مطار العقبة الى مطار دولي وتقوم هذه الفكرة على امكانية استخدام ميناء العقبة دون اي اتفاق جديد لخدمة العقبة وايلات حقا.

ان تشكيل حكومة نتنياهو في حزيران ١٩٩٦، وتوقف المسيرة السلمية بين اسرائيل والعرب، والشكوك التي ساورت العرب خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في الخامس عشر من حزيران ١٩٩٦ لم يتمكن من الحيلولة دون تنفيذ مناح اخرى من الاتفاقية الاردنية الاسرائيلية حيث بدأت تسير خطوط نقل يومية برية وجوية.

الفصل الرابع عشر

المياه : تطوير مشترك ام ظمأ

ينسبون الى الاديب الاميركي، حاد اللسان (مارك تورين) قوله: "يحتسون الويسكي ويتقاتلون على الماء". وروايات التوراة تغص بالنزاعات حول آبار المياه، وحدث في الكثير من الاحيان ان جرت عمليات، السرقة او الاستيلاء على ابار المياه، وكانت هذه الادعاءات هي اول المزاعم التي طرحها العرب ضد الاستيطان اليهودي.

ويؤكد اولئك الذين يعارضون مسيرة السلام الاسرائيلية الفلسطينية والاسرائيلية السورية، على انه لا يجوز ان تقبل اسرائيل باي مسيرة سلمية، او ابرام اتفاقيات دون السيطرة على مصادر المياه وان اي اتفاقية لا يعترف العرب خلالها بهذه الضرورة الحيوية لاسرائيل ستكون بمثابة قنبلة زمنية موقوتة. وتقول الجهات المؤيدة للسلام ان السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه لا تضمن الوجود سواء لاسرائيل او للعرب، فمصادر المياه في حالة تناقص متواصل، وفي غضون عشرين سنة لن تعود كافية حتى لاسرائيل فقط، ولو سيطرت على جميع المصادر المائية في الضفة الغربية.

وتضيف ٠٠ ان حل المشكلة يتطلب الاستعانة بالمجتمع الدولي، والحصول على مساعدات هائلة شريطة ان تقدم على اسس اقليمية، وعندما يسود السلام المنطقة لقد نفى القائمون على الاستيطان اليهودي طيلة السنوات السبعين الاولى بشدة جميع الاقوال ذات العلاقة بوجود نقص في المياه في (ارض اسرائيل).

وعلى اثر النفي قام جدل حاد بين الحركة الصهيونية والسير جون هوف سيمبسون، وغيرة ممن زعموا ان ارض اسرائيل الجدباء غير مؤهلة لاستيعاب مهاجرين اخرين.

ويقول الخبراء المائيون في الاستيطان اليهودي انهم اوجدوا المصادر المائية من العدم، فقاموا بحفر آبار المياه، وتجفيف المستنقعات، واستخدام مياه نهر اليركون للسقاية، وكذلك نهر الاردن وبحيرة طبريا.

والاعتماد على تقديرات غير واقعية ومبالغ فيها، بشأن حجم وكميات المياه الموجودة في ارض اسرائيل - اكد هؤلاء الخبراء ان العائق الرئيسي الذي يحول دون تحويل الصحراء الى جنّة وازمة الظلال هو انعدام الارادة لدى القائمين على التطوير والافتقار الى الوسائل والمعدات والمصادر المالية والتكنولوجية.

لقد تمكنت مهمة خبراء الماء اليهود الاساسية في مطلع القرن الحالي وسنوات العشرينات والثلاثينات في التغلب على فائض مياه الامطار، وتجفيف مستنقعات غور حيفر، ومرج ابن عامر وسهل الحولة. ولهذا السبب، استخفوا بالاقوال المتناقضة للخبراء البريطانيين، واعتبروها بمثابة مكيدة دبرها اعداء الاستيطان الصهيوني. وكي تعزز الصهيونية وجهة نظرها استقدمت خبيرا اميركيا في مجال الحفاظ على الارض يدعى "وولتر كلي لثودرميلك"، والذي كان يحظى بسمعة جيدة هناك على الصعيد المهني.

وقد اقترح لثودر ميلك انشاء سلطة وادي الاردن لتزويد سكان (ارض اسرائيل) وشرق الاردن بالكهرباء والمياه. بيد ان هذا الخبير المتحمس لمشروع سلطة وادي الاردن، لم يكن مهندس مياه، ولا حتى مهندس كهرباء، اضف الى ذلك، انه لم يكن يستطيع الاعتماد على نتائج ابحاث يمكن ان تكون اساسا واقعيا لاقتراحاته. لسبب بسيط، وهو انه لم يكن هناك اي ابحاث اصلا بهذا الصدد.

لقد بقيت التقديرات القائلة ان حجم المياه السنوية في ارض اسرائيل تصل الى اربعة مليارات متر مكعب، رائجة لفترة طويلة، تلك التقديرات التي اكدها مهندس مياه الوكالة اليهودية في مطلع سنوات الخمسين. ومن الجدير بالذكر، ان هذه الكمية تزيد ثلاثة اضعاف عن الكمية السنوية التي بمقدور

اسرائيل الحصول عليها في الستعنيات - تحصل اسرائيل سنويا على ١،٣ مليار متر مكعب من المياه الصالحة، اضافة الى كمية تتراوح بين ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه المالحة، ومياه المجاري المطهرة، هذا في الوقت الذي تزايد فيه عدد السكان، منذ ذلك الحين، خمسة اضعاف ونيفا.

وكذلك، بدت المخططات التي طرحها مهندس المياه (هايس وسوج) لنقل مياه بحيرة طبريا الى النقب، وتطهير مياه المجاري، وتحلية المياه المالحة، واعدة جدا. كما ان امكانية التوصل الى مرحلة تحلية مياه البحر بدت ممكنة في الستينات. وقد تمكن مهندس المياه الكسندر زرحين، المهاجر من الاتحاد السوفيتي، من الهاب خيال الجميع، عندما اكد انه توصل الى طريقة لتحلية مياه البحر بنفقة ضئيلة جدا.

وقال الخبراء: حتى لو باءت خطة زرحين بالفشل، فمما لا شك فيه، انه سيتم العثور، ان عاجلا ام اجلا على اسلوب رخيص وفعال لتحلية مياه البحر الامر الذي سيضع حدا لازمة المياه. بيد ان هذا الحماس المبالغ به بدأ يفتر في غضون السنوات العشر اللاحقة. ورويدا رويدا بدأت الجماهير الاسرائيلية تدرك ان النظرية الاسرائيلية المطروحة بشأن قضية المياه، تتسم بالكثير من التضليل والخداع. فالآبار الساحلية بدأت ترتفع فيها نسبة الملوحة، والطلب البلدي والصناعي على المياه اخذ يزداد بسرعة كبيرة. بل واتضح انه حتى لو تمكنت اسرائيل من التغلب على الحواجز السياسية الهائلة، واستخدام مياه نهر الليطاني المتدفق في لبنان، فانها لن تتمكن من سد احتياجاتها المائية العاجلة والملحة، ولا شك ان من المستحيل تحويل صحراء النقب، الى جنة مزهرة.

وفي الوقت الذي واصل فيه السياسيون دفن رؤوسهم في الرمال. وواصل اليمين رفع لواء ضرورة السيطرة على مصادر المياه في ارض اسرائيل بدأ خبراء مياه من الجانبين مطلع التسعينات، اي قبل انطلاق المسيرة السلمية - يدعون

الى ضرورة ان يحل الشرق الاوسط مشاكله المائية عبر التعاون المشترك، والاّ فان الخيار القائم امامه، هو ان تعاني كل دولة على حدة مشاكل العطش.

ان مشكلة المياه في الشرق الاوسط خطيرة جدا، والاستثمارات المطلوبة للتغلب عليها هائلة، الى الدرجة التي سيستحيل عمل ذلك دون التعاون الاقليمي، وتجنيد المجتمع الدولي ورأسماله لهذا الغرض، من اجل الحيلولة دون وقوع كارثة مؤكدة بعد عشر سنوات او خمس عشرة سنة على ابعد تقدير. ولا شك ان هذا التعاون سيتيح الفرصة للتوزيع العادل لمصادر المياه القائمة، وتحلية المياه المالحة، وتطهير مياه المجاري، والعمل من اجل توفير مياه صالحة، سواء اكان ذلك عبر تحلية مياه البحر او استيراد المياه من اماكن اخرى.

وتسهم قضية المياه في ايقاظ قضية الفصل، اكثر مما يسهم فيه اي عامل اخر. ولا شك ان قلة قليلة فقط يمكن ان تعارض الاستنتاج القائل، ان الفصل الاقتصادي القائم في هذه المنطقة، التي تضم اسرائيل، ادى الى اضاعة الكثير من مصادر المياه القائمة، اضافة الى عرقلة تطوير مصادر اخرى.

لقد بدأ الاسرائيليون في عهدنا الحالي يدركون مشكلة المياه بصورة جيدة، الامر الذي جعل الكثيرين يدركون ان لاصحة للمقولة القائلة ان البئر الذي يحفر في ارض يهودية، وتتدفق منه مياه لري وسقاية الاراضي اليهودية هو بئر يهودي، ولا حق لاي جهة كانت في اخذ قطرة واحدة منه. ان جميع الذين يعيشون في ارض اسرائيل، سواء اكانوا عربا ام يهودا، مثلهم مثل شخصين يشربان من نفس البئر بكأسين مختلفين، وكل واحد من الاثنين يعتقد ان المياه خاصته وحده، ويحاول شرب اقصى ما يستطيع بسرعة بالغة وقبل ان يتمكن الاخر من الارتواء.

ان سيطرة اسرائيل على المياه المتدفقة الى اراضيها من خارج حدودها وعلى نهر الاردن الاعلى المتدفق الى بحيرة طريا يعرضها بصورة دائمة لاحتمالات *مواجهة الحرب، ازاء غياب وجود اتفاق واضح حول توزيع المياه مع جاراتها.*

اضف الى ذلك، ان هذه المياه ليست مخصصة لري الظمأ الاسرائيلي فقط، بل ايضا لسد احتياجات سكان الاردن ومليوني فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن الجدير بالذكر، ان حاجة الاسرائيلي الواحد من الخمسة ملايين اسرائيلي ونصف المليون، من المياه، يفوق اربعة اضعاف حاجة الفلسطينيين منها. بيد ان هذا الفارق سيتقلص بصورة طبيعية، جراء الارتفاع المرتقب في مستوى حياة الفلسطينيين.

وحتى لو افترضنا ان الاراضي الفلسطينية التي تزرع بالري المنظم لن تزيد في غضون السنوات القادمة، فان ذلك لن يحول دون زيادة حاجة الفلسطينيين الى المياه، ازاء التحول المستمر نحو الاشكال البلدية والمدينية، ومما لا شك فيه، ان المساعدات التي سيتلقاها الفلسطينيون ستكرس بالدرجة الاولى للاسكان والمجاري والمياه. والتقدم العمراني، وفي مستوى الحياة، سيتطلب حفر ابار جديدة، وبالتالي تقليص نصيب اسرائيل في المياه.

لقد التزمت السلطة الفلسطينية في اتفاقيات (اوسلو - ب)، بعدم حفر ابار دون موافقة اسرائيل على ذلك، بيد ان السؤال الذي يطرح نفسه هو : كيف يمكن للسلطة ان تلتزم بهذا التعهد في الوقت الذي لا يتساوى فيه العرض والطلب على المياه لديها، واننا نعتقد انه حتى لو التزم الفلسطينيون اشد الالتزام، بما ورد في الاتفاقيات، فان هذا الالتزام لن يكون الخلاص لاسرائيل من ازمة المياه.

واذا لم يكن امام، اسرائيل مناص سوى طلب المساعدة الاجنبية، فان من الافضل لها ان تطلب هذه المساعدة بالتعاون مع الفلسطينيين نظرا لان الجميع يدرك، ان الفلسطينيين هم اكثر المتضررين من نقص المياه، لذا، سيجدون اذنا صاغية في الخارج. والتعاون معهم سيخدم اسرائيل بصورة غير مباشرة.

ان مصطلح زيادة المياه المتوفرة لاسرائيل، لا يعني انه سيتم البدء حالا بتحلية المياه او استيراد المياه من تركيا. بل ان الجهود ستوجه بادئ ذي بدء، نحو تطهير مياه المجاري، وتحسين وسائل نقل المياه، والتوفير وهي المجالات التي يمكن للمعرفة والتكنولوجيا الاسرائيلية، ان تلعب فيها دورا ممتازا، ويجلب البركة للفلسطينيين.

وتتطلب عملية تطهير مياه المجاري تركيب اجهزة وشبكات تطهير في جميع المدن والقرى التي لا يوجد فيها مثل هذه التجهيزات وهو الامر الذي يتطلب أستثمارا ماليا كبيرا.

ان تقارب القرى والمدن الاسرائيلية والفلسطينية من بعضها البعض يتطلب التعاون بين الجانبين في مجال تطهير مياه المجاري، والنقل.

ولا شك أن كل طرف من الطرفين سيحاول - في حالة وجود فصل استغلال المياه المتوفرة لديه حتى اخر قطرة وسيؤدي التنافس في هذا المجال الى اضاعة وتبديد المصادر المائية وتقريب اليوم الذي سيجتاج العطش اسرائيل والمناطق الفلسطينية.

لذا لم يكن من الغريب ان تبدأ محادثات حول مشكلة المياه، قبل ان يتم احراز تقدم حقيقي على صعيد المسيرة السلمية، بين اسرائيل والفلسطينيين والدول العربية.

وفي الوقت الذي كان فيه السياسيون من اوساط اليمين واليسار يدلون بالتصريحات حول حيوية السيطرة على المناطق المائية كان الخبراء يؤكدون ان هناك خيارين لا ثالث لهما: فاما الاتفاق حول الوضع المائي، وترتيبه بالتعاون فيما بين الاطراف في المنطقة، واما ان يعطش كل طرف على حدة.

هذا ولم يتمكن الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني، خلال اللقاءات التي اجرياها من بلورة خطة معتمدة لتطوير مصادر المياه بصورة مشتركة.

وتؤكد المقالات التي كتبها الخبراء في مجال المياه، أن المشاكل القائمة لم تحل حتى الآن، وان هناك ضرورة لبذل جهود جبارة من اجل حل المشاكل المائية في الشرق الاوسط. واكدوا على ضرورة العمل المشترك لحل هذه المشاكل.

لقد ازداد عدد السكان في اسرائيل في غضون العقد الماضي، بنسبة ٤،٣٪ ولا شك ان الزيادة في الطلب على الماء ستتواصل، في غضون العقد القادم حتى لو تناقصت نسبة ومعايير الزيادة السكانية، وذلك بسبب الارتفاع في مستويات الحياة، ومن المتوقع ان تزداد نسبة الطلب على المياه بين ٥ -٦ ٪ وبناءا على هذا الوضع سيضطر سكان المنطقة خلال الفترة الواقعة بين سنوات ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، الى الاختبار بين ثلاثة بدائل هي :

* مواصلة الاستخدام المائي دون تنسيق او تنظيم، الامر الذي سيؤدي، ان عاجلا ام اجلا، الى تدمير شعبة الزراعة - تحتاج هذه الشعبة الى حوالي ٨٠٪ من المياه المتوفرة حاليا -. ونظرا لان حاجة استخدام المياه في اسرائيل مرتفعة جدا، فلا شك ان الاسرائيليين سيكونون اكثر الجهات معاناة، على هذا الصعيد، في المنطقة، والتي ستتجسد في ارتفاع ملوحة المياه الجوفية، وتعفن مياه بحيرة طبريا، واصابة القطاع الزراعي الاسرائيلي بازمة حادة.

* وقف غالبية القطاعات الزراعية وتوجيه المياه للاستخدام البلدي والجماهيري وتؤكد الجهات التي تتبنى هذا الخيار ان استيراد القمح والمنتجات الزراعية بل وحتى البيض من الخارج سيكلف الدول في المنطقة مبالغ اقل مما ستكلفها عملية استيراد المياه للري.

* التطوير المشترك لمصادر المياه، وهو الامر الذي قد يكون في حاجة الى تقليص الزراعة، والحاجات الجماهيرية الى الماء، بيد انها ستتيح فرصة توفير حياة معقولة.

ولا شك ان الخيار الثالث هو افضل الخيارات الثلاث، نظرا لانه يتيح

فرصة تطوير اقتصادي مناسب، ويوفر حياة معقولة ومناسبة.

ومهما كان الخيار الذي سيتم اللجوء اليه، فان اسرائيل ستجد نفسها، في غضون العقد القادم عندما سيصل عدد سكانها الى عشرة ملايين نسمة تقريبا، اضافة الى اربعة ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة مضطرة لاحداث تغييرات بعيدة المدى في القطاع الزراعي، هذا اضافة الى تنازل اسرائيل عن ١٠٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا، والخاص بتزويد المدن الفلسطينية بالمياه. وستطالب اسرائيل الفلسطينيين ايضا بالتنازل عن التطوير الزراعي، وتقليص احتياجاتهم المائية في المدن.

ان هذه المخططات، ستطرح في اطار التخطيط المائي للعقدين القادمين، وذلك في اعقاب استنفاذ جميع وسائل التوفير وتطهير مياه المجاري، والمياه المالحة، والتي ستتيح فرصة اعادة استخدام حوالي ٨٠٪ من المياه المستخدمة في المدن والصناعات.

ان نقطة الانطلاق في التخطيط المائي، سترتكز على الادراك التام ليس فقط لحقيقة عدم توفر المياه اللازمة لتحويل الصحارى الى جنات، بل ادراكا لحقيقة ان هناك نقصا خطيرا في المياه الخاصة بالصناعة وبتوفير الحياة العصرية.

ان اي تنازل اسرائيلي عن تطوير مصادر المياه، واستخدام المياه في مجال ما، رهن بالتعاون التام بين جميع سكان (ارض اسرائيل) الغربية، لان فرض اساليب معينة للتوفير ومنع الاسراف، مع الحرص التام على البيئة لن يصبح ممكنا دون التعاون التام واليومي.

ويقدر البروفيسور (دان يرون) المحاضر في كلية الزراعة في الجامعة العبرية - كمية المياه المتوفرة لاستخدامها في مجالات الاقتصاد الاسرائيلي المختلفة - صالحة ومالحة - تصل الى ١٥١٧ مليون متر مكعب سنويا في حدها الادنى والى ١٧٨١ مليون متر مكعب في حدها الاعلى. هذا في حين ان احتياجات

اسرائيل المائية ستصل عام ٢٠٠٠، الى ١٩٦٠ مليون متر مكعب وستصل عام ٢٠١٠ الى ٢٠١٩ مليون متر مكعب. وسيصبح بالامكان سد هذا العجز بين الموجود والطلب عبر استيراد المياه، او تحلية مياه البحر، شريطة الا ترتفع كلفة الاستيراد او التحلية عن التكلفة التي يمكن ان يتحملها الاقتصاد الاسرائيلي. ونظرا لاستحالة العثور حاليا على بديل اقل تكلفة من انتاج الاقتصاد الزراعي الاسرائيلي، فان اسرائيل لن تجد امامها مناصا، سوى (تجفيف) مناطق زراعية واسعة تقوم على السقاية بالمياه الصالحة.

اما على صعيد الاستخدام (البيتي) للمياه، اي المياه التي لا حياة بدونها للجماهير، فهي في حالة ازدياد متواصل فالزراعة الاسرائيلية ستستهلك عام ٢٠١٠ حوالي ٥٠٪ من احتياجات الجماهير للماء، هذا في حين انها تستهلك في سنوات التسعينات حوالي ٨٠٪ من استهلاك الجماهير.

ويقول البروفيسور دان ميرون ان الوضع في قطاع غزة شديد الخطورة، فالمياه الجوفية الساحلية في القطاع تزوده بستين مليون متر مكعب من الماء سنويا، في حين ان الحاجة في القطاع تصل الى ضعفي هذه الكمية وقد حدا هذا الوضع بالسكان هناك، الى حفر آبار مياه جديدة، مما زاد من ملوحة المياه، وعرض المياه الجوفية الى وضع خطير للغاية، منذ ما قبل الاحتلال عام ١٩٦٧.

اما الوضع في الضفة الغربية فلا زال معقولا الى حد ما، نظرا لقلة الاستخدام المائي للجماهير والزراعات المروية: فالمياه الجوفية الجبلية الواقعة في وسط (ارض اسرائيل الغربية) - والذي تقوم اسرائيل بضخ مياهه من الناحية الغربية، وتقوم الضفة الغربية بضخ مياهه من الناحية الشرقية- يزود السكان بستمائة وثمانين مليون متر مكعب سنويا، وتقوم اسرائيل بضخ اربعمائة مليون متر مكعب منها، كما تقوم مستوطنات غور الاردن بضخ عدة عشرة ملايين الامتار المكعبة.

كان استخدام الفرد من المياه في المدن في التسعينات منخفضا، مقارنة بالاستخدام الاسرائيلي - حوالي ٣٥ مترا مكعبا مقابل ١٢٥ مترا للاسرائيلي سنويا.

اما الاستخدام الزراعي للماء في الضفة الغربية فهو ايضا منخفض نظرا لعدم توفر الاراضي الصالحة للسقاية هذا، ولم يزد استخدام الضفة الغربية من المياه في منتصف التسعينات عن ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا من ابار المياه الجوفية الجبلية التي تركها لهم الاسرائيليون بيد ان ارتفاع مستويات الحياة - وحتى لو افترضنا عدم عودة اللاجئين من الاردن الى الضفة الغربية - سيؤدي الى زيادة الحاجة الى المياه، وسيرغم الفلسطينيين على مطالبة اسرائيل بالتنازل عن كميات المياه التي تضخها اليوم من المياه الجوفية الجبلية.

وفي البحث الذي اعده طاقم خبراء المياه في جامعة هارفارد، برئاسة البروفيسور فرانك فيشر، توصل الى استنتاج قاطع مفاده: ان السلام لن يحل في المنطقة، دون الاتفاق على توزيع المياه بصورة تسمح بنقل كمية تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية الجبلية في الضفة الغربية الى الفلسطينيين.

وفي اعقاب القيام بمثل هذه الخطوة، سيبقى بين ايدي اسرائيل حوالي نصف مياه هذه المياه الجوفية، اضافة الى ٥٥٠ - ٦٠٠ مليون متر مكعب تأخذها اسرائيل من حوض نهر الاردن سنويا، ولا يحصل الفلسطينيون منها على قطرة واحدة.

واذا ما احتسبنا احتياجات اسرائيل من الماء، او بالمعنى الاصح تنازلها للفلسطينيين، واذا ما افترضنا ان كلفة نقل المتر المكعب من المياه، سيصل الى دولار، فان قيمة تنازلها سيتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

ويعتقد خبراء الماء الفلسطينيون، ان حاجة الضفة الغربية السنوية الى الماء

ستكون اكثر من التقديرات انفة الذكر، وانها ستكون في عام ٢٠٠٠ في حاجة الى خمسمائة مليون متر مكعب من الماء سنويا.

ومن الجدير بالذكر، ان الاتفاقية الوحيدة التي تنظم عمليات ضخ الماء للموارد المائية المشتركة بين الدول القائمة على طرفي الحدود، هي اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٦٦، وتنص هذه الاتفاقية على ضرورة التقسيم العادل للمياه، بيد ان مصطلح "التقسيم العادل"، تشوبه الكثير من علامات الاستفهام. فما معنى "التقسيم العادل؟" هل يعني ان يحتل الاستخدام المائي الجماهيري والصناعي المرتبة الاولى ثم يليه الاستخدام الزراعي؟؟ ام ان يحتل الاستخدام الجماهيري المرتبة الاولى يليه الاستخدام الصناعي؟؟ ان الخسارة الناجمة عن توقف الانتاج الصناعي بسبب قلة المياه كبيرة جدا، وتفوق توقف الانتاج الزراعي.

وفي مفاوضاتها مع الفلسطينيين حول المياه الجوفية الجبلية قالت انها لا تعتزم القبول بالتقسيم المتساوي لكل شخص على جانبي الحدود، بل ترغب في التقسيم وفقا للاحتياجات القائمة، وذلك كي تصبح الاضرار التي ستلحق بالانتاج الصناعي قليلة الى ادنى حد ممكن.

ان السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي سيحدث اذا ما قامت جارات اسرائيل او الفلسطينيون بانتهاك الاتفاقيات التي سيتم التوصل اليها - علنا او سرا - وقامت بضخ كميات مياه اكبر مما تم الاتفاق عليه؟؟ فهل ستتجه اسرائيل نحو الحرب؟؟ وهل سيجد المجتمع الدولي في توجهها هذا، وفقا للمبرر المذكور، سببا كافيا لشن الحرب؟؟ ان خبراء المياه يؤكدون ان هناك صعوبات جمة في الرقابة على المياه. بيد ان الخيارات الاخرى القائمة هي خطيرة جدا.

وتجدر الاشارة الى ان رفائيل ايتان طالب حينما كان يترأس وزارة الزراعة في حكومة الليكود، في التسعينات - بالسيطرة الكاملة على المياه الجوفية الجبلية كأحد المبررات لعدم التخلي الاسرائيلي الكامل، عن الضفة الغربية.

واستند ايتان الى اراء العديد من خبراء المياه في قوله: انه لا يجوز اتاحة الفرصة للفلسطينيين كي يضخوا كمية اكثر مما ينبغي من تلك المياه، وتدمير مخازن المياه الجوفية. وبالتالي جميع انواع الحياة في المنطقة. ولا شك ان هناك العديد من الشعوب، تضخ المياه من مورد مياه واحد، وتتمكن من التوصل الى اتفاقيات لتوزيع المياه دون قيام شعب بالسيطرة على مياه شعب اخر، لمنع سرقة المياه.

واضافة الى الشكوك في الفلسطينيين والتي اعرب عنها رفائيل ايتان - تلك الشكوك التي يتبناها اولئك المنادون بالفصل الاقتصادي، هناك صعوبة اخرى لا تقل اهمية عنها، وتتمثل في فكرة التنازل عن مصادر المياه الواقعة حتى الان تحت السيطرة الاسرائيلية فقط، ذات الخلفية الاخلاقية والدينية. ويجب ان نتذكر ان اسرائيل تعاملت مع الوضع طيلة سنوات عديدة، وكأنها هي مستهلك المياه الوحيد في المنطقة: فحفرت ابارا، ونقلت مياه بحيرة طبريا الى الجنوب واستخدمت المياه عن سعة، مع الاستعمال المبالغ فيه للمياه الجوفية رغم ان ذلك ادى الى زيادة ملوحة ابار في المنطقة الوسطى.

وطالما كانت الزعامة الاسرائيلية تعتقد ان كمية المياه المتوفرة اكبر من التي تحتاجها، فان اي شخص لن يشغل نفسه باحتمالية ان يؤدي الاستخدام المبالغ فيه الى المساس بحاجة الفلسطينيين للمياه، هذا رغم ان حاجة الفلسطينيين ضئيلة جدا، بسبب قلة الاستخدام المدني، والاراضي المروية.

لقد اعتقد الاسرائيليون في تعاليهم وترفعهم، انه ومثلما ادى وجود المستوطنات في الضفة الغربية، الى رفع مستوى حياة المواطنين الفلسطينيين، فان تطوير الاسرائيليين لمصادر المياه سيؤدي ايضا الى تقديم المساعدة لجميع السكان.

ولو ان مؤسسات الاستيطان اليهودية كرست جزءا من تفكيرها لمصير الزراعة العربية لادركت ان الزراعات البعلية هي دلالة مؤكدة على الفقر والتخلف

في منطقتنا الجدباء. ولا شك ان اي محاولة للتخفيف عن الفلاحين وتحسين اوضاعهم وتخفيف حدة الاكتظاظ السكاني وبناء شبكة مجاري، تتطلب زيادة كبيرة في احتياجات المياه للجماهير العربية.

ان الفصل الاقتصادي الذي كان قائما حتى عام ١٩٤٨، والفصل القاطع الذي قام منذ عام ١٩٤٨ وحتى حرب ١٩٦٧، عزز، الى حد كبير، اتجاهات التطوير المنفرد، واحادي الجانب سواءا اكان على صعيد الموارد المائية، او على صعيد استخدام المياه. وبدلا من ان تعزز الفكرة القائلة ان المياه هي ملك لجميع سكان المنطقة، بدأت الاخطار تتزايد وعلى وجه الخصوص في اعقاب تولي نتنياهو السلطة - حيث اخذ العرب والاسرائيليون يعدون العدة للاحتراب حول الماء، على غرار ما كان متبعا في عهود التوارة القديمة.

لقد ادت الاتجاهات، احادية الجانب الاسرائيلية في قضية المياه، الى الاعتقاد عندما بدأ المزارعون الاسرائيليون زراعة القطن في سنوات الخمسينات - بان هذا الفرع هو اضافة جيدة الى شعبة الزراعة الاسرائيلية، التي اخذت انذاك في التوسع دون ان تولي اهتماما لحاجتها الهائلة من المياه. ولم يتنبه خبراء المياه الاسرائيليون الى الاسراف في استخدام المياه الا عندما طرحت فكرة زرع اشجار في اسرائيل ذات خلايا متعددة، مثل اشجار الصفصاف لاستخدآمها في صناعة الورق، وحينها، تساءلوا عما اذا كانت زراعة هذه الاشجار تتناسب وكميات المياه المتوفرة لدى اسرائيل؟؟ ورغم ذلك - فحينما اقيمت المستوطنات في غور الاردن، تم حفر ابار هناك لسقاية الحقول، بل ولبناء برك السباحة، دون الاهتمام بقلة المياه الجوفية.

ورغم ان الفلسطينيين عززوا مقاومتهم، منذ عام ١٩٦٧، لسيطرة اسرائيل على مصادر المياه في الضفة والقطاع، الا ان الاسرائيليين تعاملوا مع هذا الرفض والمقاومة، كشيء لا يعدو كونه محاولة للمضايقة، وان بالامكان التغلب

عليه، مثله مثل "الارهاب" وقد اعرب الخبراء الفلسطينيون في شئون المياه، وفي بنود القانون الدولي الخاص بالمياه والحدود المشتركة، عن احتجاجهم الشديد، واكدوا استغلال اسرائيل وسرقتها للمياه الفلسطينية في المياه الجوفية الجبلية، اي مياه الامطار المتدفقة والمتجمعة في الاحواض التحت ارضية: على طول السلسلة الجبلية القائمة في وسط (ارض اسرائيل الغربية) والممتدة من نابلس في الشمال وحتى الخليل في الجنوب.

وتدفع التحركات والتيارات التحت أرضية هذه المياه شرقا وغربا.

ونظرا لوجود السلسلة الجبلية في الوسط، فقد اعتاد خبراء المياه التفريق على الصعيد الجيولوجي بين الحوض الغربي - الذي يشتمل على مخازن مياه رأس العين وابار الخضيرة وغور حيفر المسماه - مياه اليركون - تنينيم الجوفية، وبين الحوض الشرقي في شمالي الضفة الغربية والجفتلك.

وفي الوقت الذي تصر فيه اسرائيل على حقها في السيطرة على الحوض الغربي من المياه الجوفية الجبلية، والتي تستغلها منذ سبعين سنة، يصر الفلسطينيون على حقهم في السيطرة على الحوض الشرقي. ويقول الفلسطينيون، ان اسرائيل استغلت هذا الحوض منذ عام ١٩٦٧ وسرقت سنويا خمسين مليون متر مكعب من الماء، لسد حاجات الاستيطان الاسرائيلي، في الضفة الغربية وغور الاردن.

ويعتبر حوض نهر الاردن الذي يستوعب مياه نهر الاردن واليرموك والمجاري المائية الواقعة جنوبي سورية ولبنان بمثابة المصدر الثاني في اهميته لارض اسرائيل الغربية.

ويتوجب على الاسرائيليين والفلسطينيين تقاسم هذه المياه مع الاردنيين مثلما نصت عليه الخطة التي اعدها مبعوث الرئيس الاميركي ايزنهاور عام ١٩٥٦، جونستون. ورغم ان دول المنطقة لم تصادق على هذه الخطة ابدا الا انه

كان من الواضح ان التمويل الاميركي للخطة، رهن بالموافقة العملية على توزيع المياه. ومن الجدير بالذكر انه تمت الموافقة على هذه الخطة في الاتفاقية الاسرائيلية الاردنية التي تم توقيعها عام ١٩٩٤.

رفض السوريون المصادقة على خطة جونستون، وقاموا بتطوير مشروع مياه لاستغلال مياه اليرموك في جنوبي بلادهم، مما قلص حجم المياه المتبقية لاستخدام الاردن واسرائيل.

وازاء هذا الموقف السوري احادي الجانب، وتقلص مياه نهر اليرموك الباقية، رفض الاردنيون بناء قناة غور الاردن الغربية، والتي نصت خطة جونستون على قيامها بنقل مائة وخمسين مليون متر مكعب من المياه لسقاية الضفة الغربية، واكتفت ببناء قناة الغور الشرقية التي تخدم الاردن. وقد ادى بناء هذه القناة الى زيادة كمية المياه التي يستخدمها الاردنيون الى مائتين وخمسين مليون متر مكعب سنويا.

وخلال الفترة الواقعة بين الاعوام ٦٤- ١٩٦٦ حاولت الدول العربية بناء قناة لتحويل مياه نهر الاردن وحرمان اسرائيل منها بيد ان المشروع الذي كلف مبالغ طائلة ، فشل.

برر الاردنيون اضطرارهم للخروج عن خطة جونستون، باستيعابهم مئات الاف اللاجئين الفلسطينيين الهاربين في اعقاب حرب ١٩٦٧. وقد اوضح الفلسطينيون، انهم سيطالبون في كل تسوية سياسية اقليمية نصيبهم في توزيع مصادر المياه في حوض نهر الاردن. لقد مكن احتلال الاراضي العربية عام ١٩٦٧ اسرائيل من توسيع قدرتها على استخدام حوض نهر الاردن حيث تقوم بضخ كمية من المياه من هذا المصدر تتراوح بين ٥٥٠ - ٦٠٠ متر مكعب سنويا، مقابل ٤٠٠ - ٤٥٠ مليون متر مكعب، التي خصصتها لها خطة جونستون.

اما المصدر المائي الثالث في "أرض اسرائيل" الغربية، فهو المياه الجوفية

في الحجر الرملي بقطاع غزة، والذي تبلغ مساحته ٣٦٠ كيلومترا مربعا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد سكانه في التسعينات تسعمائة الف نسمة. ومن الجدير بالذكر ان هذا المورد يستغل منذ اربعين سنة استغلالا سيئا، مما تسبب في زيادة ملوحته.

ويزعم الاسرائيليون ان الفلسطينيون في قطاع غزة ليسوا على استعداد لوضع القيود اللازمة على استخدام المياه الجوفية هناك، وان الانتقال الذي حدث مؤخرا من مرحلة زراعة الحمضيات التي تتطلب سقاية واسعة، الى الزراعات التي لا تتطلب سقاية زاسعة، وتوفر في المياه، ما هي سوى الخطوة الاولى على صعيد الاتجاه الصحيح. وقد حاولت السلطات العسكرية الاسرائيلية، في قطاع غزة، قصر استخدام المياه هناك على تسعين مليون متر مكعب سنويا فقط، من اجل تقليص نسبة الملوحة بيد ان الفلسطينيين اعتبروا هذه االخطوة الاسرائيلية بمثابة تدخل لا لزوم له، وقالوا: ان استخدام المستوطنات القائمة في القطاع للمياه، هو الذي يجعل الوضع خطيرا.

ومن الجدير بالذكر، ان هناك خلافات واسعة بين خبراء الطرفين فيما يتعلق بسرقة اسرائيل لمياه القطاع فالاسرائيليون يزعمون انهم يزودون القطاع بكميات مياه موازية لتلك التي يستخدمها المستوطنون في حين يؤكد الفلسطينيون على ان الكميات التي تقوم اسرائيل بتزويد احد المخيمات الفلسطينية بها، هي كميات ضئيلة جدا. وتمارس اسرائيل ايضا سرقة المياه عبر الابار التي حفرتها على الجانب الاسرائيلي من الحدود، وهي تسرق عبرها كميات تتراوح بين ٥ - ٢٥ مليون متر مكعب سنويا، وايضا عبر السدود التي بنتها في ممر مجرى (البشور) لجمع مياه الفياضانات، ولا شك ان جمع مياه الفياضانات يقلل فرص تسرب المياه وتغلغلها الى المياه الجوفية في غزة.

واذا ما تم التوصل الى اتفاق حول استغلال المياه الجبلية الجوفية في

قطاع غزة، فان اسرائيل، لن تستطيع الاكتفاء في غضون العقد القادم، بمصادر المياه الموضوعة تحت تصرفها، رغم الخطوات شديدة التطرف التي اتخذتها على صعيد تخليها عن العديد من الزراعات المربحة، والتي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه.

ان اولى الخطوات التي يجب ان تتخذ يجب ان تتجه نحو التوفير في المياه المستخدمة، مما قد يحتاج الى انتهاج عمليات متداخلة، بدءا من اقناع ربات البيوت بعدم السماح بتسريب المياه من الصنابير في منازلهن، ومرورا بترشيد استخدام المياه في المصانع البلدية، وانتهاء بتطبيق اساليب سقاية تسهم في توفير المياه، والانتقال الى الزراعات التي تحتاج الى القليل من المياه.

وهناك طرق واساليب اخرى لزيادة كميات المياه، مثل تطهير مياه المجاري، وتحلية المياه المالحة، وهو اسلوب ارخص بكثير من تحلية مياه البحر.

ومن الجدير بالذكر، ان طاقم الخبراء التابع لجامعة بئر السبع، والذي قام باعداد بحث حول المياه، لم يبد حماسا لاستيراد المياه من الخارج، لان اعضاءه يعتقدون ان الاحداث السياسية التي قد تنشأ ستؤثر على مثل هذا المشروع وقد تضع له حدا بصورة فجائية.

واسرائيل قادرة على سد احتياجاتها من المياه حتى عام ٢٠١٠ عن طريق تطهير مياه المجاري، بيد ان السؤال الذي يطرح نفسه، ولا يجد من يبدي استعدادا للرد عليه هو: وما الذي سيحدث في اعقاب عام ٢٠١٠؟؟

ويقول خبراء المياه في جامعة بئر السبع ان تطهير مياه المجاري ليس ضروريا فقط لسد احتياجات اسرائيل الزراعية بل ايضا من اجل الحفاظ على البيئة، فاعادة تطهيرها يحل العديد من المشاكل الصحية، ويحول دون تلوث المياه الجوفية وشواطئ البحر الابيض.

والحاجة الى تطهير مياه المجاري ستتزايد، كلما ازدادت الاحتياجات

البلدية من المياه. ومن الجدير بالذكر ان كميات المياه التي يجري تطهيرها واستخدامها في اسرائيل تصل حاليا الى مائتي مليون متر مكعب سنويا. وبناءا على المخططات الموضوعة، فان نسبة مياه المجاري التي ستستخدم للسقاية حتى عام ٢٠١٠ ستصل الى ٣٥٪ من نسبة مياه السقاية.

بيد ان استخدام مياه المجاري وتطهيرها يرتبط بالعديد من الاخطار الجسيمة، فتلك المياه تختلط بالعديد من المواد المالحة، والعضوية، وفصل هذه المواد او التعامل معها بحيث تصبح مياه المجاري صالحة للاستخدام للسقاية يتطلب اللجوء الى اساليب عمل لازالت غير مقبولة حتى الان. والتطهير الكامل لمياه المجاري سيحولها الى مياه صالحة للشرب. ان اعداد خطة قطرية لتطهير مياه المجاري، بحيث تحول دون تلوث المياه الجوفية، يتطلب تنسيقا كاملا بين اسرائيل والفلسطينيين.

اما على صعيد المياه المستوردة من الخارج، فرغم الضبابية التي اشرنا اليها سابقا، فان الخبراء يتطلعون ايضا الى استيراد المياه من الخارج.

وهناك تطلعات الى استيراد مياه النيل المصري من منطقة الدلتا عبر بناء انبوب شمالي سيناء، وايضا استيراد مياه نهر الفرات عبر انبوب يتم بناؤه من سورية الى اسرائيل، او استيراد المياه من الانهار القائمة جنوبي تركيا على ان تنتقل عبر انبوب يتم بناؤه بحيث يمر بسورية، او في بالونات مطاطية هائلة تجرها السفن.

ويتطلع الخبراء الى تزويد اسرائيل بهذا الاستيراد بكمية تتراوح بين ١٠٠-٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا. وتبلغ كلفة نقل المياه من الخارج الى اسرائيل ارقاما كبيرة جدا، اضف الى ذلك، ان نقلها بالبالونات سيتطلب بناء خزانات مياه هائلة جدا في الموانئ الاسرائيلية لضخ المياه اليها.

والقاسم المشترك بين جميع هذه البدائل، هو ان كلفة المتر المكعب الواحد

من المياه ستصل الى ثمانين سنتا. ولا شك ان اي منتج زراعي اسرائيلي لا يستطيع باي حال من الاحوال تحمل هذه الكلفة والبقاء في سوق المنافسة لذا فان من الافضل، في مثل هذه الحالات التخلي عن المياه المستخدمة للزراعة والمأخوذة من الموارد العادية وتوجيهها الى الاستخدام البلدي والصناعي.

ويقول البروفيسور هيلل شوفال، احد علماء العلوم التطبيقية في الجامعة العبرية: انه وازاء الزيادة السكانية في اسرائيل، في غضون الاعوام الثلاثين القادمة، وبلوغ عدد السكان عشرة ملايين، فانه يتوقع ان تحول جميع المياه الصالحة التي تستخدم للزراعة الى الاستخدامات البلدية والصناعية من اجل توفير مستوى صحي يستحيل التنازل عنه.

وهناك العديد من العناصر التي ستؤثر على سعر المتر المكعب من الماء المحلى بعد خمس عشرة سنة، وهي:

* التقدم التكنولوجي.

* سعر الطاقة المستخدمة في العملية.

* سعر الفائدة على رؤوس الاموال والاستثمارات المستخدمة في العملية.

فكلما تناقص سعر الفائدة المفروضة على رأس المال كلما اصبحت كلفة متر الماء اقل.

* نفقات نقل المياه ..يتطلب منطق الاتفاق، ان تتم اقامة منشأة تحلية بالقرب من كل مركز بلدي قريب من ساحل البحر. ومن الجائز اقامة منشأة تحلية كبيرة مع نقل المياه الى باقي المناطق.

لقد بات واضحا تماما، ان تحلية مياه البحر او نقل المياه من مكان بعيد سيتطلب انفاق مبالغ كبيرة جدا، حتى ولو كانت اسعار التحلية والنقل معقولة - كأن تصل كلفة المتر المكعب خمسين سنتا.

وتقدر الجهات الخبيرة في مجال المياه في جامعة بن جوريون، ان حاجة

اسرائيل الى المياه المحلاة ستصل عام ٢٠٢٠ الى مائتي مليون متر مكعب سنويا، مما يتطلب استثمارا بقيمة مليار واربعمائة مليون دولار، وسيصل هذا الاستثمار حتى عام ٢٠٤٠، الى ٣,٣ مليار دولار.

ولا شك ان مثل هذا المبلغ الهائل لن يتوفر لاسرائيل، اذا لم تسد في المنطقة شروط سلام واذا لم يتم التعاون بين اسرائيل والفلسطينيين في مجال استخدام المياه وشراكة في مجال ادارة مصانع ومنشآت التحلية وتطهير مياه المجاري.

الفصل الخامس عشر

يخططون اقتصاد السلام

هناك قدر كبير من الصحة لتذمر وشكوى العالم الثالث القائلة، انه في الوقت الذي منحت هذه المنطقة العالم بأسره الاديان السماوية الثلاثة، والكثير من القيم الاساسية على الصعيد الحضاري والانساني، فقد تلقت جزاء على ذلك، بشن الحروب عليها واستغلالها.

لقد استخدمت هذه المنطقة منذ فجر التاريخ ميدان قتال ومواجهة للدول العظمى في جميع المراحل: مصر وبابل، الرومان والفراتيون، بريطانيا والامبراطورية العثمانية، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وقد عمدت كل جهة من اطراف الصراع، الى جذب هذا الشعب او ذاك من شعوب المنطقة الى جانبها وتوريطه في القتال، وفي نهاية المطاف، خرجت هذه الشعوب من تلك الصراعات وهي تلعق جراحها، بعد ان تم استغلال مواردها وتبديدها.

وفي العهد الحالي، كانت المنطقة مسرحا للحرب الباردة التي نشبت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقام الاتحاد السوفييتي بمنح مصر وسورية والعراق فرصة شراء اسلحة بمليارات الدولارات، ولا شك انه كان من الافضل لو ان هذه الدول استخدمت هذه الاموال في بناء وتنمية اقتصادياتها.

لقد كان هدف الاتحاد السوفييتي من منح هذه الدول فرصة شراء الاسلحة اقتصاديا تجاريا واستراتيجيا ايضا: فقد اعتبر الشرق الاوسط، بمثابة سوق مركزية لمبيعاتها من الاسلحة. وتطلع في نفس الوقت الى الحصول على موطئ قدم في الخليج، من اجل المشاركة في السيطرة على آبار ومصادر النفط

اضافة الى شق طريق لنفسه باتجاه جنوب شرق آسيا.

وفي اعقاب حرب ١٩٧٣، والتي ادت الى دفع اسرائيل شرقا بعيد عن قناة السويس، رفعت منظمة (أويك) العالمية - بمبادرة من الدول العربية - اسعار النفط الخام بمئات في المائة، وواصلت المنظمة رفع الاسعار، رغم المخاوف التي سادت انذاك، والقائلة ان رفعها قد يؤدي الى تدمير الاقتصاد الغربي كله، فقد ارتفع سعر برميل النفط الخام من ١،٥٠ دولار عام ١٩٧٢ الى ٣٥ دولارا عام ١٩٧٩. وقد عزا حكماء الاسلام الى هذا الارتفاع معنى دينيا، وقالوا لقد تدخلت يد الله لمعاقبة مستغلي الاسلام. ومن الجدير بالذكر ان الدول العربية النفطية اعلنت ابان ازمة عام ١٩٧٤، عن لجوئها لاستخدام سلاح النفط ضد الولايات المتحدة وهولندا، جراء المساعدات التي قدمتها هاتان الدولتان الى اسرائيل خلال الحرب.

وقد اعرب اقتصاديون غربيون في تلك الاونة، عن خشيتهم، من ان تقوم السعودية والكويت باستغلال الاموال الهائلة التي بحوزتها جراء تجارة النفط في ممارسة ضغوط على الغرب من اجل تحقيق انجازات سياسية.

بيد ان جميع تلك المخاوف سرعان ما تبددت، وفشل الهجوم الاقتصادي، واتضح عام ١٩٩٣ - اي بعد مرور عشرين سنة على (الهجمة النفطية) انفة الذكر، ان تلك الهجمة ليس فقط لم تحقق اي انجازات سياسية، بل ان الانجازات الاقتصادية التي حققتها كانت ايضا قصيرة الامد، فتراجعت اسعار النفط الى مستواها عام ١٩٧٣ - مع الاخذ بعين الاعتبار، انخفاض القيمة الشرائية للدولار وتداعت الاحتياجات المالية التي كانت بحوزة الدول المنتجة للنفط، ولم تتحسن مستويات المعيشة في بعض دول حوض البحر المتوسط، بل ازدادت سوءا.

حقا قامت بعض هذه الدول ببناء مطارات هائلة، وشق طرق ممتازة، وبناء مجمعات تجارية كبيرة، بيد انها لم تتمكن من احداث انقلاب اقتصادي

حقيقي.

ان المواجهات القائمة بين الدول العظمى ورطت دول المنطقة في حروب وصراعات لا ضرورة لها، وتركت لها في نهاية المطاف ترسانات اسلحة تتقادم انواعها بسرعة.

وهكذا، وجدت السعودية نفسها تواجه عجزا ماليا، والعراق وليبيا غارقتان في حالة جمود اقتصادي ناجم عن المغامرات العسكرية والمقاطعة الاقتصادية المتواصلة في قسم منه، والقسم الاخر ناجم عن التدني النسبي في اسعار النفط.

اما الدول النفطية كثيرة السكان مثل مصر والجزائر، فان مستويات الحياة فيها بين مد وجزر دائم.

لقد اتضح بما لا يدع اي مجال للشك انه لا بديل - سواء، اكان ذلك في الشرق الاوسط او اي منطقة اخرى من دول العالم - للطاقات البشرية، وانه دون بنى تكنولوجية ذات قدرة عالية على المبادرة، فانه لا قيمة لمخزون النفط الكامن في باطن الارض، ولا للحسابات الهائلة القابعة في بنوك بريطانيا وفرانكفورت ونيويورك.

لقد اثبت الاقتصاديون في الدول الغربية انهم يفتقرون الى مخططات التطوير الاقتصادي. لذا لم ينتظروا حتى يصافح اسحق رابين ياسر عرفات على حشائش البيت الابيض. بل سارعوا قبل ذلك، للتأكيد على انه اذا ما ساد السلام في منطقتنا، وتم تخصيص قسم من المبالغ الهائلة التي تنفق على التسليح، للاستثمار والتطوير الاقتصادي، فانه لن يكون هناك حدود للازدهار الاقتصادي الذي سيتمتع به سكان المنطقة.

وسارع البنك الدولي الى اتخاذ قرار عام ١٩٩٢، بارسال خمسة طواقم الى الشرق الاوسط لوضع مخططات للتعاون بين شعوب المنطقة. وكذلك المجتمع

الاوروبي ابدى سخاءا كبيرا في مجال تخصيص الموارد. من اجل اعداد مخططات التطوير، وابدت بعض الدول - الولايات المتحدة، والمانيا والنرويج، استعدادا لفتح صناديق المساعدات.

لم تكن مهمة الاقتصاديين صعبة، فقد طرحوا تخيلات لامكانية التطوير في المنطقة، وافترضوا انه اذا ما قامت دول المنطقة التي تخصص ١٥٪ من اجمالي ناتجها القومي للتسليح، بتخصيص نسبة ٥٪ فقط من هذا الناتج للتسليح، فلا شك ان المنطقة ستتجه نحو الازدهار بسرعة هائلة. وكلما ازداد الاستقرار والهدوء في هذه الدول، كلما ازدادت الاستثمارات الداخلية والخارجية فيها.

اضف الى ذلك، ان هدوء النزاع الاسرائيلي العربي، واتجاهه نحو السلام بدلا من الحرب، دفع العديد من الجهات الاستثمارية التي لم تكن حتى ذلك الحين تجرؤ على الاستثمار في الشرق الاوسط، وتتخوف من احتمالات نشوب الحروب الى الشروع بالتفكير في الاستثمار فيه.

واثبت السلام في بداية طريقة، انه قادر على اثراء المنطقة وتعزيزها بعنصر كانت المنطقة تشعر بغيابه وفقدانه، ابان مرحلة الفكر في استغلال دخول النفط، وهو المبادرة الاسرائيلية والعلاقات الاسرائيلية في عالم الاعمال.

وهناك اجماع بين جميع الاقتصاديين ورجال المال يؤكد ان المورد الاساسي الذي سيضمن ازدهار المنطقة هو سكان المنطقة انفسهم، شريطة ان يتم توجيههم الوجهة الصحيحة. وستكون اسرائيل مطالبة بالصبر والاناة، نظرا لان اشتراك اسرائيل في مخططات تطوير وفي تفعيل هذه المخططات قد يشكل سيفا ذا حدين. فالحواجز والعقبات لا تتمثل فقط في العداء والدماء التي سكبت طيلة الفترة الماضية، بل ايضا النجاحات الاقتصادية التي حققتها اسرائيل، ومستوى التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها تخيف الفلسطينيين وتمنعهم من المشاركة

والتعاون معها.

ومن الجدير بالذكر، انه حدث انطباع خاطئ في اعقاب الاتصالات الاقتصادية العربية الاسرائيلية الاولى، يفيد بان اسرائيل لا تحاول امتصاص المخاوف الطبيعية لجاراتها العربيات من امكانية سيطرتها عليهم. اضف الى ذلك، ان الحماس الذي يبديه الاسرائيليون يعمل بالاتجاه المعاكس. فالتصرفات الاسرائيلية، عديمة المسئولية، خلال مؤتمر كازابلانكا للتطوير الاقليمي والذي عقد في تشرين الاول ١٩٩٤، عملت بالاتجاه المعاكس والسلبي تماما.

لقد كان مؤتمر كازابلانكا بمثابة اول اجتماع تعارف اقليمي بمشاركة اسرائيل، وقد خصص لمناقشة التطوير الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقد فتح الملك الحسن راعي المؤتمر ابواب قصره امام الوفود القادمة. وقام صوت اسرائيل باذاعة نشرة يومية من هناك باللغتين الفرنسية والانجليزية. وقام ثمانية وزراء اسرائيليين وعلى رأسهم رئيس الحكومة شمعون بيرس ووزير الخارجية - عراب فكرة عقد المؤتمر - بحضور المؤتمر. ورغم الاعلام والهالة التي احاطت بالمؤتمر، الا ان الجميع شعروا بتغيب العديد من الدول المركزية عنه، مثل سورية والعراق وليبيا والسعودية. والتي لا زالت تعتبر نفسها عدوة لاسرائيل، او لا تبدي بعد الاستعداد للاعتراف بها كنظير متساو في الحقوق في المنطقة.

وهناك العديد من الشركات الدولية، التي كانت لا تزال تخشى سطوة المقاطعة العربية، جاءت الى المؤتمر رغما عنها، وخجلا من الملك الحسن راعي المؤتمر، او استجابة للضغوط الاميركية عليها، فقد اتصل مسئولو مكتب وزير الخارجية الاميركي وورن كريستوفر، بكل رئيس شركة متردد واهابوا به لاثبات وجود شركته في المؤتمر.

وقد جاءت بعض قرارات المؤتمر فقط من اجل تجميل وجهه، بيد ان العديد من القرارات، اثارت خلافات عميقة، وخصوصا القرار الذي ينص على

اقامة بنك لتطوير الشرق الاوسط، ذلك البنك الذي اعرب عرابوه عن اعتقادهم، بانه سيتمكن من تجنيد مبلغ خمسة وعشرين مليار دولار بصورة مبدئية.

ويقول شمعون بيرس في كتابه "الشرق الاوسط الجديد": انه لو اتخذ المؤتمرون قرارا ينص على ان وجود البنك الدولي كاف كوسيلة لتطوير الشرق الاوسط، لتم محو اسم دولتين مركزيتين هما: مصر واسرائيل من قائمة الدول التي تستحق المساعدات، ومحو اسم مصر كان سيأتي على ارضية ديونها الكبيرة جدا، ومحو اسم اسرائيل كان سيتم بسبب ارتفاع ناتجها الوطني الخام للفرد اكثر مما هو وارد في مقررات البنك الدولي.

بيد ان فكرة البنك العالمي اثارت معارضة فورية، وعلى رأس الدول التي رفضت هذه الفكرة، كانت الولايات المتحدة. فقد ادرك الاميركيون انهم سيكونون المطالبين الرئيسيين بتوفير القسم الاعظم من رأس مال البنك اضافة الى القسم الاعظم من المبلغ المطلوب لاعداد المكاتب والاثاث.

وفي الوقت الذي اكد فيه شمعون بيرس ان العمولات وفوارق الفوائد التي سيجنيها البنك ستغطي بسهولة، الاتفاق، اكد الرافضون لفكرة اقامة البنك. ان الانفاق مضمون، بيد ان التغطية لهذا الانفاق غير مضمونة.

وفي الدول العربية ايضا، كانت هناك تقديرات مختلفة تجاه عقد مؤتمر كازابلانكا، ففي المقالة التي كتبها "عاموس ايلون" في مجلة "نيويورك ريفيو اوف بوكس" نسب الى شخصيات مصرية قولها ابان الزيارة التي قام بها للقاهرة في كانون الثاني ١٩٩٥: ان اجتماع حوالي سبعمائة سياسي وموظف ورجل اعمال اسرائيلي في كازابلانكا كان يبشر بالتهديد والشر، خصوصا وان هؤلاء السبعمائة، تدافقوا حول الممثلين العرب الذين اموا المؤتمر، والذي كانوا اقل من الاسرائيليين الى حد كبير.

ومن المنطقي القول، ان من مصلحة الدول العربية عقد مثل هذا المؤتمر

وانجاحه، كي تتمتع هي ايضا بثمار الازدهار الموعود للشرق الاوسط الجديد، بيد ان هذا الحدث الكبير، والذي عقد في اعقاب اشهر معدودة من التحضيرات خلال العام الذي اكتظ بالاعمال الكبيرة - توقيع اتفاقية السلام مع الاردن، والتقدم على صعيد تطبيق الاتفاقية مع الفلسطينيين - بدا في اعين العرب وكأنه هجمة اسرائيلية عليهم.

لقد ادت النشاطات والفعالية التي ابداها الاسرائيليون خلال المؤتمر الى اثارة روحية معادية في بعض الدول العربية، وبروز تعاليم كتاب (حكماء صهيون) هناك من جديد.

اما الدول الغربية - ومن ضمنها الدول الصديقة لاسرائيل، فلم تكن تتوق الى رؤية دولة ذات قاعدة صناعية، كاسرائيل، وهي تقود عالم رجال الاعمال العرب في دول المغرب والمشرق، وربما ايضا في الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي. كما ان تلك الدول، لم تكن معنية بان تبدو اسرائيل كعنصر مبادر ومنفذ لمشروعات التطوير الاقليمية في المجال الزراعي والمائي والصناعي، اضف الى ذلك ان تلك الدول والشركات التابعة لها اعتبرت منافسة اسرائيل لها في مجال تطوير الكنوز النفطية بمثابة، كابوس حقيقي.

ومن الجدير بالذكر، ان المبادرين الاسرائيليين في مؤتمر كازابلانكا ادركوا خطأهم، واعترفوا به، واكدوا انهم سيستقون العبر من اندفاعهم هناك. وفي اعقاب عودته في العاشر من نيسان ١٩٩٥، من عمان، بعد ان حضر جلسة اللجنة التوجيهية المنبثقة عن مؤتمر كازابلانكا، قال الدكتور يوسي بيلين: لقد تعلمنا ان نجعل توقعاتنا اكثر تواضعا.

ورغم ذلك، فان الكتاب الذي اعدته اسرائيل توطئة لمؤتمر كازابلانكا لم يعرض سوقا مشتركة، ولم يتطرق الى مسألة التخطيط الشامل، بل تطرق الى "تطوير خيار تعاون اقليمي". وكان ايضا لدى الدكتور نبيل شعث مسئول التطوير

والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية، توقعات مشابهة من التعاون الاقتصادي مع اسرائيل على اسس اقليمية فالفلسطينيون يرغبون في ادارة شئونهم الاقتصادية على انفراد، بيد انهم يتخيلون المزايا الكامنة في وجود مصانع اقليمية وامكانية جمع الاموال لها من المجتمع الدولي.

ويضيف شعث: لقد امتنعت السلطة الفلسطينية عن اقامة المصانع التي يمكن ان تعرض البيئة للخطر، مثل مصانع الاسمنت ومصافي النفط والمصانع الكيميائية، على افتراض ان بالامكان التوصل، مع اسرائيل، الى تفاهم وتنسيق حول تطوير مثل هذه المصانع.

واوضح قائلا: ان الفلسطينيين لا يرغبون في التوكل او الاعتماد الاقتصادي على اسرائيل، بل يرغبون في شرق اوسط يسود فيه الاعتماد المتبادل بين جميع الشعوب وحذر من ان التعاون الاقليمي ورغم حاجة شعوب المنطقة الشديدة له لا يمكن ان يستخدم كطعم لاغواء واقناع اولئك الذين يشكون في جدوى السلام.

واضاف: ان اول الخطوات المرغوبة والتي يجب اتخاذها، هي اختيار السلام الكامل بين اسرائيل وجاراتها.

هذا في الوقت الذي لم يخف فيه شمعون بيرس والاسرائيليون الاخرون حقيقة ان فوائد التعاون الاقليمي، هي احدى المحفزات التي حدت بهم لتسريع مسيرة السلام.

ترى هل يوجد هناك تناقض جوهري بين التوجهات الاسرائيلية - التي تعتبر الدمج الاقتصادي، وكل ما يمكن الاستفادة منه وسيلة لتسريع المسيرة السلمية - وبين وجهة النظر القائلة بضرورة التفريق بين المسيرة السلمية والدمج الاقتصادي؟؟

لقد حرصت اسرائيل خلال مؤتمر عمان الذي عقد بين ٢٩ تشرين الاول

والاول من تشرين الثاني ١٩٩٥، على الحفاظ على مستوى نشاط متدن، واخفت هدفها القائل باستخدام المؤتمر لتحقيق اهدافها السياسية. ويتبدى نجاح اسرائيل في هذا المؤتمر، في عدم تطرق اعضاء المؤتمر الى النزاع العربي الاسرائيلي، مما اعطى انطباعا بان المسيرة السلمية هي حقيقة قائمة وقاطعة ومرغوب فيها.

لقد دارت النقاشات في عمان بصورة اساسية، حول اقامة مصانع تطوير في جميع دول المنطقة وتمويلها وحول اعادة الاموال التي جمعتها دول النفط العربية في المؤسسات والمصارف المالية العالمية الى الشرق الاوسط وقيمتها حوالي مائة وخمسين مليار دولار، للمساعدة في تطوير المنطقة، ودمج الدول الاوروبية من ناحية، والولايات المتحدة من الناحية الاخرى، ودول جنوب شرق اسيا، في مؤسسات تطوير الشرق الاوسط.

وقد برزت خلال هذه النقاشات، بصورة واضحة، خلافات وتناقض مصالح شديدان بين اوروبا والولايات المتحدة من ناحية، وبين الدول العربية نفسها من الناحية الاخرى، وقد تبددت هذه التناقضات بين الاردن ومصر، في الصدام العلني بين وزير الخارجية المصري عمرو موسى، والامير الحسن. وقد حسنت اسرائيل مكانتها خلال المؤتمر، عندما قامت باعمال الوساطة بين الاردن ومصر في عدة مجالات. وقد اوصت اسرائيل بضم مصر الى الطاقم الاقليمي لتطوير خليج العقبة - جراء سيطرتها على خليج طابا.

ونجحت اسرائيل خلال المؤتمر ايضا، في دفع الامور باتجاه تنفيذ عدة افكار كانت قد طرحت خلال مؤتمر كازابلانكا، مثل توقيع اتفاقية مبدئية لاستيراد الغاز الطبيعي السائل من قطر الى اسرائيل. ومن الجدير بالذكر انه اذا لم يتم اخراج هذا المشروع الى حيز التنفيذ الفعلي، فلا شك ان السبب في ذلك هو اقتصادي وليس سياسيا. فالضغوط التي مارستها الدول العربية على قطر، لمنعها من تنفيذ صفقات من هذا القبيل مع اسرائيل لا تعكس حتى الان تهديدا

للمشروع.

لقد لعبت السعودية طيلة عملية المصالحة السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط دورا مزدوجا: فهي، من ناحية شاركت في المؤتمر ضد الارهاب الذي عقد في شرم الشيخ بمبادرة من الرئيس كلينتون، بيد انها واصلت -حسب رأي المراقبين - تمويل حركة حماس، ودعم التصلب السوري.

لقد اعطى تعزيز موقف اسرائيل خلال مؤتمر عمان انطباعا يفيد بأن عملية اندماج اسرائيل اقتصاديا في المنطقة، هو اندماج واسع وخال من الالغام. بيد ان رئيس الحكومة، اسحق رابين اغتيل بعد عودته من مؤتمر عمان باقل من اسبوع، وبعد حوالي سبعة اشهر اجريت انتخابات في اسرائيل، وتم تشكيل حكومات جديدة، اخذت على عاتقها مهمة اعادة النظر مجددا في المسيرة السلمية، التي اختارتها الحكومة السابقة.؟

وفي آب ١٩٩٦ اعلن الرئيس المصري حسني مبارك، ان من المشكوك فيه عقد المؤتمر الاقتصادي التالي في القاهرة، والذي كان يجب ان يعقد خلال الفترة الواقعة بين ١٢-١٤ تشرين الثاني ١٩٩٦، وذلك بسبب طبيعة تعامل الحكومة الاسرائيلية مع المسيرة السلمية.

وفي اعقاب اعلان الرئيس المصري، سارع رئيس الحكومة نتنياهو الى الاتصال به، مما يؤكد مدى اهمية مثل هذه المؤتمرات لاسرائيل ولمسيرة السلام.

ورغم ان هذه المؤتمرات تعقد تحت اسم "المؤتمر الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا"، ويتم تكليف شركة سويسرية بتنظيمها، الا ان الجميع يدركون انه ودون مشاركة اسرائيل الفعالة فيها، لن يكون لها وجود. وبالتالي فان انهيار المسيرة السلمية سيؤدي فورا الى انهيار المؤتمرات الاقتصادية للتعاون في المنطقة.

وفي اعقاب مؤتمر عمان، قال وزير المالية ابراهام شوحط ان هذا المؤتمر هو دلالة جديدة على انتهاء المقاطعة العربية، في حين اعربت جهات اخرى في

اسرائيل عن تحفظها من هذه االاقوال، بدعوى: ان التقديرات السياسية التي قامت عليها المقاطعة العربية الغيت حقا - على الاقل فيما يتعلق بالدول العربية التي شاركت في المؤتمر - اي جميع الدول العربية باستثناء سورية والعراق وليبيا ولبنان - بيد انه لا زال في قلوب العرب تحفظ نفسي من اقامة علاقات مع اسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، ان شركات دولية كبيرة من الولايات المتحدة والدول الاوروبية تشجع هذا التحفظ العربي، خشية المنافسة الاسرائيلية لها. ولا شك ان هذا التحفظ متأثر بموانع نفسية واقتصادية، اكثر منها موانع سياسية.

وتعتبر الجهات المتحفظة اسرائيل بمثابة جهة تسلطية واذا لم يتم كبح جماحها منذ البداية، ستسيطر على اقتصاد المنطقة.

ومن المؤسف حقا، ان اسرائيل لم تبذل سوى القليل جدا من الجهود من اجل تبديد هذه الشكوك.

ولم تكن الممارسات الاسرائيلية خلال مؤتمر كازابلانكا هي وحدها مثار الخوف لدى العرب، بل هناك مسائل اخرى عززت هذا الخوف لديهم مثل التقارير التي كانت تبعث بها اسرائيل مثلا للجاليات اليهودية في العالم، حول الاوضاع في اسرائيل، ونسبة المهندسين والمثقفين في كل الف اسرائيلي، وذلك في اطار تطمين هذه الجاليات.

لقد اعطت هذه التقارير انطباعات للعرب يشير الى ان التعاون الذي تعرضه اسرائيل على العرب هو تعاون بين فيل وفأر.

وليس ادل على ذلك، من المقارنة التي ستجريها الان بين الناتج الوطني الخام في اسرائيل وجاراتها: ففي نهاية عام ١٩٩٥ بلغ الناتج الوطني الاسرائيلي للفرد (١٥٠٠٠) دولار، ولا شك ان هذا المبلغ يبلغ سبعة اضعاف حتى عشرين ضعفا من الناتج الوطني الخام للفرد في الدول العربية.

ويقول الاقتصادي الدكتور شلومو سيتون: ان هذه المقارنة مضللة، نظرا لان المقارنة يجب ان تجري بين القدرة الشرائية للدولار في اسرائيل والدول العربية. ويضيف لقد بلغ الناتج الوطني الخام للفرد في اسرائيل ١٤٧٠٠ دولار في نهاية عام ١٩٩٥، في حين وصل الى ٣٥٤٠ دولارا في مصر، ٤٩٠٠ في سورية. ولا شك ان الفارق بين الناتجين كبير، بيد انه في الحقيقة اقل من سبعة اضعاف، بل واقل من ثلاثة اضعاف.

وخلال مؤتمر عمان هوجم عضو الكنيست يوسي بيلين بالعديد من الاسئلة المتعلقة "بالامبريالية الاقتصادية" الاسرائيلية، رد عليها قائلا : انه لا اساس من الصحة لهذه الادعاءات فالسوق في الدول العربية ليس هو هدف الانتاج الاسرائيلي، لان اسرائيل متخصصة في مجال انتاج الاجهزة والمعدات ذات التكنولوجيا العالية، وهذه المنتجات لا تلقى رواجا في الدول العربية، لذا فان اسرائيل مضطرة لتوجيه غالبية انتاجها لاوروبا الغربية، واميركا الشمالية والشرق الاقصى. واسرائيل ايضا ليست في حاجة الى العمالة الرخصية.

وازاء طرح بيلين سأله الصحفيون: اذا كان الوضع على النحو الذي تطرحه، فما هي حاجة اسرائيل للسلام؟؟ واذا كانت اسرائيل تعتزم الفصل فصلا كاملا بين اقتصادها والاقتصاد العربي، اذن فان الوضع الراهن، الذي تسيطر خلاله على الفلسطينيين والمناطق المحتلة، هو وضع مريح لها للغاية، وهي ليست في حاجة لخوض تسويات مؤلمة؟؟

وقد اجاب بيلين على هذا السؤال بالقول: ان اسرائيل ستجني فوائد اقتصادية من السلام مع جاراتها. فالسلام سيساعدها في جذب الاستثمارات وسيقلص الفوائد التي تدفعها مقابل مخاطرة رأس المال الاجنبي على الاستثمار في اسرائيل، وسيسمح لها بتوسيع حجم مبيعاتها في دول اخرى.

اما وزير الخارجية - آنذاك- شمعون بيرس فقد كان لديه توضيح اخر

اقل اقناعا، فقد قال خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في عمان، ابان انعقاد المؤتمر: ان اسرائيل لا تبني وجودها على نتاج جهد وعمل جاراتها، بل لقد تعلمت ان تستخدم عقلها "وسوف نحقق خلال العام الحالي جراء بيع نتاج عقولنا دخولا اكبر من العوائد التي ستحصل عليها السعودية من بيع النفط".

وقد لاحظ المراقبون نغمة صفاقة وترفع في اقوال بيرس انفة الذكر، كما اكد الاقتصاديون، ان تلك الاقوال غير دقيقة.

ولربما تعتبر اسرائيل نفسها دولة عظمى صغيرة، بيد ان اعتمادها على استيراد رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار اصبح حقيقة معروفة فهي تستورد حوالي عشرة مليارات دولار سنويا. وتعتبر هذه الحقيقة ذات قيمة ايجابية على صعيد علاقة اسرائيل بجاراتها لان هذه الاتكالية تقلص التهديدات المنسوبة لاسرائيل.

وهناك حقيقة اخرى، يجب على اسرائيل ان تسعى لمعالجتها، فالايدي العاملة الماهرة التي تتميز بها اسرائيل ضئيلة للغاية.

فالهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا والتي منحت الصناعة الاسرائيلية دفعة كبيرة جدا الى الامام اخذة في التضاؤل. كما ان التعليم الاسرائيلي وبصورة خاصة التعليم التكنولوجي، ذو قدرة نمو محدودة، هذا في الوقت الذي يعتبر زخم هذا النمو في الدول العربية، وعلى وجه الخصوص لدى الفلسطينيين غير محدود.

ومن الجدير بالذكر، ان فكرة السوق المشترك تبرز في كل مرة تزداد فيها الشكوكية تجاه اسرائيل، وتجاه دمجها في الاقتصاد العربي. ونود ان نقول، ان فرص اقامة سوق اقتصادية على اسس عرقية عربية، هي فرص ضعيفة للغاية، حتى منذ طرح هذه الفكرة في سنوات الاربعينات والخمسينات فالتعاون القائم على تقديم تنازلات متبادلة لم يكن في يوم من الايام احدى الخصال التي تتمتع

بها الجامعة العربية صاحبة الفكرة، تلك الجامعة التي تميزت بصورة خاصة بتشكيل جبهة (ضد) جهة ما.

ان اشد المتحمسين لاقامة سوق عربية مشتركة، هم الفلسطينيون، الذين كانوا يحلمون باقامة اتحاد عربي واسع يسعى لتدمير الكيان الصهيوني.

وبمرور السنين، تبخرت احلام السوق العربية المشتركة، حيث كان واضحا ان اقامة مثل هذا السوق يعني الدمج بين دول ثرية ذات تعداد جماهيري ضئيل مثل السعودية وبين دول كثيرة الجماهير وضئيلة الموارد كمصر، وبين دول متعادية كالعراق والكويت. وقد اتسعت هذه الفوارق الهائلة في غضون العقد الاخير من القرن العشرين على الصعيد الاقتصادي والديمغرافي، مما جعل التعاون العربي الاقتصادي يبدو مستحيلا.

وفي الكلمة التي القاها الدكتور سمير حزبون - وهو اقتصادي فلسطيني - خلال الندوة التي عقدت في القدس، مطلع عام ١٩٩٥، حول التعاون في الشرق الاوسط. قال عندما طرحت الجامعة العربية فكرة اقامة السوق العربي المشترك كان الطرح يتعلق بتوحيد اقتصادي كامل، وبتطبيق المقاطعة العربية بصورة متشددة جدا، بيد ان الخلافات سرعان ما اندلعت بين الاطراف، مما ادى الى تطبيق المقاطعة العربية بصورة جزئية. وسرعان ما تبددت احلام السوق العربية المشتركة الطموحة - مثلها مثل العديد من الافكار الاخرى التي كانت الجامعة العربية تطرحها.

ورفع حزبون لواء السوق الاقليمي المشترك على غرار السوق الاوروبي المشترك، وقال: انه اذا ما رغبت اسرائيل في الانخراط في هذا السوق، فان من حق ايران وتركيا ايضا الانخراط فيه. على افتراض ان تركيا - وهي دولة صناعية- ستقف على رأس كتلة منافسة لاسرائيل وستقلص حماس الاسرائيليين في الانضمام الى السوق.

ويقول حزبون ان العرب يرغبون في عقد اتفاقية اقتصادية اقليمية تكون مكانة اسرائيل فيها مشابهة لمكانة الولايات المتحدة في اتفاقية دول التجارة الحرة الاوروبية - اي مكانة الشريك الثري، والذي يتوقع منه ان يقدم التنازلات مسبقا لصالح جميع الاطراف. اي ان على اسرائيل ان تلغي مسبقا قيود الاستيراد الى حدودها، على ان تتمتع بصورة تدريجية من التسهيلات المقابلة التي ستمنحها لها الدول الاخرى، على صادراتها اليها.

وقال: يتوجب على اسرائيل ان تقبل بهذا الغبن واللاتناسب في العلاقة، نظرا لكونها الدولة الصناعية العظمى الوحيدة في المنطقة، التي ترغب في الانخراط فيها.

ويدرك الفلسطينيون جيدا، انه ومنذ عام ١٩٤٨، وجهت اسرائيل تطويرها الاقتصادي - استيراد وتصدير واستثمار - باتجاه الدول الغربية فقط.

والعرب يدركون ان مخاوفهم وهواجسهم هي نظرية فقط، فقد انشغل مؤتمرا كازابلانكا وعمان بمناقشة المبادئ والافكار، وتفاصيل الاتفاقيات المحتملة بين الدول، وفي نفس الوقت يشعر العرب بضرورة اقامة سورة حماية امام الخطر الذي لا زالوا غير واثقين بأنه زال نهائيا.

عمدت الدول التي شاركت في مؤتمري كازابلانكا وعمان الى تشكيل سكرتارية دائمة يتوجب عليها ان تجري لقاءات دورية لاتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر جديد، ومناقشة القرارات التي تم اتخاذها في المؤتمرات السابقة.

بيد انه لم تتوفر اي نية لتشكيل هيئة (اممية) يقوم المشاركون في المؤتمرين بنقل جزء من السيادة اليها - على غرار ماحدث لدى الاتحاد الاوروبي- بل ان الهيئات التي ستنبثق عن المؤتمرين - مثل بنك تطوير الشرق الاوسط، وشمال افريقيا، او سلطة تطوير خليج العقبة - ستستمد صلاحياتها من الدول المشاركة في المؤتمرين، وليس من جهة (فوق شرق اوسطية).

لقد بات من شبه المؤكد، ان دول الشرق الاوسط، وعلى وجه الخصوص ايران وتركيا - لن تحاول في غضون العقد القادم، انشاء اطار اقتصادي اقليمي (فوق قومي) بغية حل مشاكل المنطقة، او لتطوير العلاقات الاقتصادية مع المناطق الاخرى. اما اسرائيل فستعمل في اطار علاقاتها مع الدول الواقعة خارج المنطقة، من منطلق اتفاقياتها مع الاتحاد الاوروبي، والاتفاقيات الثنائية التجارية الاخرى.

ومن البدهي القول، انه كلما تقدم السلام، كلما توسعت الاتفاقيات، وتزداد المزايا التي سيصبح بمقدور اسرائيل استغلالها لتحسين مكانتها الاقتصادية. ولا شك ان منطقية الاحداث تتطلب من جيران اسرائيل ان يعملوا هم ايضا بنفس الاسلوب .

وبناءا على ذلك، يمكننا القول ان الاتفاقيات التي ستوقعها اسرائيل مع جاراتها - على الاقل حتى نهاية التسعينات ستكون اتفاقيات ثنائية، على غرار اتفاقية باريس التي حددت العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، وعلى غرار الاتفاقية مع الاردن، والتي تم توقيعها عام ١٩٩٤، والاتفاقيات التي تم توقيعها مع مصر. والاتفاقيات التي وقعتها اسرائيل في نيسان ١٩٩٦ مع سلطنة عمان وقطر.

وجميع هذه الاتفاقيات، جاءت كي تحدد اطرأ لانتقال البضائع ورؤوس الاموال والعمالة بصورة فورية.

ويبدو بوضوح، ان العامل الرئيسي الذي يحكم كل هذه الاتفاقيات، هو الرغبة في الازالة التدريجية للحواجز القائمة بين الاطراف واسرائيل، عبر الانتقال المحدود للبضائع والاشخاص ورؤوس الاموال. ولا تتطرق اي من هذه الاتفاقيات الى ايديولوجية الفصل الاقتصادي التي فرضت ظلها المعرقل على المنطقة طيلة المائة عام الماضية.

ورغم ذلك، لا تتجاهل الاتفاقيات الفوارق القائمة في المصالح الاقتصادية، في الحاضر كما لا تتجاهل الخلفيات الوطنية التي تمتد جذورها الى الماضي.

ومن الجدير بالذكر، ان توجهات الدول المشاركة في الاتفاقيات، هي توجهات براغماتية، فالاسرائيليون الذين يعتقدون ان المزايا التي ستحصل عليها الدول العربية جراء تحسين علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل، ستؤدي الى دفع السلام الى الامام، لا تتجاهل ايضا التقديرات السياسية كحوافز ذات ثقل كبير، ورغم ذلك، لا تتنازل عن مصالحها الاقتصادية.

وازاء ادراك اسرائيل لحقيقة ان المزايا الاقتصادية التي ستنالها جراء ابرام السلام مع العرب، ستبدو بوضوح خارج حدود المنطقة، فانها تبدو مترددة في قبول التنازلات الاقتصادية التي تقدمها جاراتها، مقابل التنازلات التي يجب ان تقدمها هي.

وافضل النماذج التي يمكننا ان نقدمها على هذه السياسة الاسرائيلية تتمثل في التقارب الذي حدث بين الصناعيين الاسرائيليين والمصريين خلال مؤتمر عمان. ومن الجدير بالذكر، ان الصناعات الاسرائيلية بذلت جهودا هائلة في بداية توقيع اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩، بيد انها واجهت الكثير من اللامبالاة والعداء من جانب رجال الاعمال المصريين.

وعلى هامش مؤتمر عمان، تم اجراء لقاء ليلي بمبادرة من المصريين - بين صناعيين اسرائيليين ومصريين، جرت خلالها مناقشة افاق التعاون بينهما، وبعد عدة اسابيع، عقد اجتماع مماثل اخر في (طابا) دون اي تدخل رسمي حكومي، او حتى تغطية مالية من قبل شعبة التعاون الدولي في وزارة الخارجية الاسرائيلية.

لقد عمد الصناعيون والزراعيون الاسرائيليون الى البحث - كل على حدة- عن جهات مصرية واردنية ذات اهتمام مشترك معها من اجل تطوير اعمال

تجارية لمصلحة الطرفين.

ولا نستبعد ان هناك بعض رؤساء الدول في المنطقة يرغبون في تطوير علاقات ذاتية مع اسرائيل، من اجل العثور على افاق تطوير اقتصادي بعيدا عن سيطرة الدول الاقتصادية العظمى. فالسلطان قابوس مثلا - سلطان عمان يفتش عن مثل هذا الوضع منذ عام ١٩٩٥، ويبدي استعدادا لانتهاجه. واذا ما انضم الى سلطنة عمان، قطر ودول اخرى واذا ما تمت ترجمة النوايا الى صورة عملية، ستتم بلورة قاعدة جديدة للتعاون في المنطقة وسيصبح بمقدور اسرائيل ان تلعب دورا نشطا فيه.

ان الخوف البادي في الدول العربية على صعيد تشكيل أطر اقتصادية (فوق وطنية) في الشرق الاوسط بالتعاون والمشاركة الاسرائيلية، لا يعني بالضرورة الرفض الحتمي لفكرة اقامة مشروعات من النوع الذي يتطلب تعاونا اقليميا على المستوى الحكومي، مثل بناء شبكات الكهرباء والاتصالات، والسكك الحديدية والطرق الموانئ، والتي يؤدي تنفيذها المشترك، الى احداث وفر هائل جدا في قيمة الاستثمارات، ويتيح فرصة تجنيد مصادر مالية دولية، والتي تفضل مخططات الاستثمار الاقليمية، وتوزيع المخاطرة برأس المال على عدة دول، خصوصا عندما تتمتع بعض هذه الدول بشهرة على صعيد استقرار الانظمة والاوضاع الاقتصادية.

وتعتبر شعبة السياحة، بمثابة احدى الشعب التي يتوقع ان تزدهر بسرعة كبيرة. واذا ما تقلصت اعمال الارهاب والعنف، سيصبح بالامكان تنظيم جولات سياحية مشتركة، في الاماكن الاثرية والدينية في اسرائيل، والدول العربية.

ولا شك ان التخطيط المشترك سيؤدي الى تخفيض اسعار المبيت في الفنادق.

وتطوير شعبة السياحة، سيؤدي ايضا الى تسريع عمليات الاستثمار في الفنادق، وتطوير خطوط الطيران، وتعاون رؤوس الاموال الخاصة والدولية في شق

الطرق وبناء الموانئ. ومن الجدير بالذكر، ان اسرائيل ومصر والاردن وتونس والمغرب حظيت بنسبة ٢٪ فقط من السياحة العالمية، هذا في الوقت الذي حظيت فيه اوروبا بنسبة ٦٠٪ ويؤكد الخبراء، ان هذا الخلل في النسب سيتغير في غضون السنوات القادمة، وقد افاد البحث الذي نشرته مجلة (تايم) ان من المتوقع زيادة نسبة السياحة لدول الشرق الاوسط، بحوالي ٢٣٥٪.

والتوقعات على الصعيد الصناعي ايضا ايجابية، فاسرائيل تتمتع بالقدرة على المبادرة، والمعرفة التكنولوجية والعلاقات الجيدة مع الصناعات الدولية. ويتوفر في الدول العربية، طاقة عاملة واسعة جدا، اضافة الى الموارد الطبيعية والنفط في دول الخليج. ان الدمج بين جميع هذه العوامل، سيضمن الازدهار الاقتصادي. بيد ان هناك العديد من المعوقات امام هذا الازدهار، فاضافة الى الوضع السياسي، فان الشرق الاوسط لا زال ضعيفا على الصعيد التكنولوجي ويغص بحالات الفساد والفشل.

لقد خابت آمال رجال الاعمال الغربيين الذين هبوا لمساعدة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، ومن بينهم رجال اعمال يهود من الولايات المتحدة والذين دعوا للمشاركة في اللجنة التي اقامها نائب الرئيس الاميركي (ال جور) بغية المساعدة في تطوير قطاع غزة. وقد بادرت هذه اللجنة، والتي تم ضم رجال اعمال اميركيين من اصل عربي لها، الى طرح فكرة اقامة مصانع بناء وبنى تحتية، وعلى وجه الخصوص مصانع لانتاج مواد البناء والمنتجات الاخرى، والتي تحتاجها جميع الدول النامية، بيد ان اعضاء اللجنة سرعان ما اصطدموا ليس فقط بالبيروقراطية الفظيعة، التي قامت في قطاع غزة، بل ايضا بالرفض التام للتعاون مع اسرائيل والاصرار على الامتناع عن شراء اسمنت ومواد بناء اخرى منها. وقد ادى هذا الوضع - الذي ذكرنا بعهد المقاطعة العربية لاسرائيل، الى انسحاب رجال الاعمال اليهود من اللجنة واحد وراء الاخر.

وهناك تأثير كبير للجدوى الاقتصادية التي ستحظى بها الاطراف المتعاونة، بيد انها لن تكون كافية، فهناك ضرورة في كل مجال من مجالات التعاون الاقتصادي، للتغلب على رواسب الشكوك والاراء المسبقة، وعلى المحاولات التي ستقوم بها الجهات المتطرفة لتخريب الانجازات التي تم الحصول عليها.

ونورد فيما يلي بعض المشاكل التي قد تثور هنا او هناك:

* المشروعات المشتركة: هل سيسمح للمقاولين العرب - غير الاسرائيليين بالبناء في حيفا وتل ابيب؟؟ وهل سيسمح باقامة مصانع في الخليل ونابلس ؟؟ وما هي الاسس التي ستقوم عليها منشآت التطوير الاقليمية مثل تطوير مصادر المياه والمجمعات الصناعية؟؟ وهل ستتم دعوة الدول المجاورة، كمصر والسعودية للمشاركة في المجمعات الصناعية الاسرائيلية الاردنية ، والتي يفترض ان تقام بين العقبة وايلات؟؟

* الانظمة والتصاريح: هل سيتم توقيع اتفاقيات بين اسرائيل والفلسطينيين، وبين اسرائيل والدول الاخرى فيما يتعلق بالاحترام المتبادل للانظمة الصناعية وغيرها، والتصاريح والشهادات المهنية؟؟ وهل سيستطيع الاطباء والمحامون مثلا، ان يعملوا في الدول الاخرى؟؟ وهل سيحتاج الى تصريح خاص؟؟

* الرفاه، والصحة، والتعليم، توجد في هذه المجالات ايضا مصالح مشتركة، لدمجها، وعلى وجه الخصوص في مجال التمويل من الداخل والخارج.

* * * * * * * * * *

وفي ختام هذا الفصل، يمكننا القول ان هناك ضرورة لتميز اربع دوائر متداخلة في كل مجال من مجالات التطوير المرتقبة في غضون العقد القادم في منطقتنا وهي :

* الدائرة الاولى هي الدائرة الاسرائيلية الداخلية، فلا يوجد هناك من يمكنه ان يقترح، وعلى وجه الخصوص في المرحلية الحالية، التخلي عن تطوير

الاقتصاد الوطني، او استخدام عملات اقليمية مشتركة - على غرار ما هو معمول به في اوروبا. واسرائيل غير مطالبه، ولن تطالب في المستقبل ايضا بالتخلي عن قسم من سيادتها من اجل التطوير الاقليمي.

* الدائرة الثانية هي الدائرة الاسرائيلية الفلسطينية. بالامكان ان يكون الدمج كاملا او جزئيا وفقا لحاجة الطرفين، وقدرتهما في التغلب على مخاوفهما الامنية، والتردد السياسي، والمناحي الحساسة.

* الدائرة الثالثة: هي الدائرة الاسرائيلية الفلسطينية الاردنية، والتي تأخذ بعين الاعتبار المكانة الخاصة للاردن وحاجتها للتطوير.

* الدائرة الرابعة: هي الدمج الاقليمي الذي جرت مناقشته في هذا الفصل.

ان العمل على صعيد احدى هذه الدوائر لا يتعارض مع العمل على صعيد الدوائر الاخرى. لذا، فان من المتوقع ان تكون الاتجاهات ثنائية: العمل على احدى الدوائر الداخلية والتوجه منها الى دائرة خارجية اخرى. فقد تنخرط شركة فلسطينية اسرائيلية للمقاولات في مشروعات بناء في تونس، وكأن تقوم مصافي النفط المصرية الاسرائيلية التي سيتم انشاؤها في الاسكندرية ببيع منتجاتها في قطاع غزة والضفة الغربية.

الفصل السادس عشر

خلاصات وآمال

في منتصف ليلة الحادي والثلاثين من آب ١٩٤٧ وقع اعضاء اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن فلسطين - اوتسكوب في قصر الامة في جنيف على توصياتهم بشأن مستقبل الانتداب البريطاني في فلسطين.

ووقع اعضاء الاقليات في اللجنة - ممثلوا ايران والهند ويوغسلافيا - على تقرير يوصي باقامة دولة فدرالية واحدة ذات اغلبية عربية. اما اعضاء الاغلبية - ممثلو استراليا والاوروجواي وجواتيمالا، هولندا، البيرو، تشيكوسلوفاكيا وكندا، والسويد فقد وقعوا على تقرير يوصي بتقسيم "ارض اسرائيل" الى دولتين منفردتين، على ان تكون مندمجتين اقتصاديا.

وفي توضيحهما لقرارهما، قال اعضاء الاغلبية: انه وازاء التوتر الوطني الشديد السائد في "ارض اسرائيل" وعلى وجه الخصوص ازاء المواقف المتناقضة تجاه المسألة المركزية المتمثلة في استمرارية هجرة اليهود، فانهم لا يعتقدون ان هناك امكانية لحل هذه المشكلة الا بالتقسيم. ونظرا لاستحالة اقامة اقتصادين منفردين ومستقلين في المنطقة الجغرافية الضيقة الواقعة بين نهر الاردن والبحر الابيض، يجب التأكيد المسبق على الدمج الاقتصادي بين الدولة اليهودية والدولة العربية اللتين ستقومان، احداهما الى جانب الاخرى.

وفي اعقاب النضال السياسي الشديد طيلة الاشهر الثلاثة في الجمعية العمومية للامم المتحدة، وفي اعقاب الحرب الدموية التي شنها الفلسطينيون وخمس دول عربية ضد الاستيطان اليهودي في "ارض اسرائيل" خرجت توصيات اللجنة الى حيز التنفيذ الفعلي بصورة جزئية.

فقد قامت الدولة اليهودية، اما الجزء المخصص للدولة العربية -

وباستثناء المناطق التي احتلتها اسرائيل خلال الحرب، فقد سقط بين ايدي الاردن ومصر.

وها قد مضى منذ ذلك الحين خمس واربعون سنة، واخذت بشائر امكانية اخراج الجزء الثاني من توصيات تلك اللجنة الى حيز التنفيذ الفعلي، تبدو في الافق: اقامة سلطة فلسطينية ذات سيادة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستتجسد التوصية الثالثة والمتمثلة في الاتحاد الاقتصادي بين الدولة اليهودية والسلطة الفلسطينية؟؟

وتشير جميع الدلائل الى انه لن يحدث دمج حقيقي بيد ان الاتصالات الاقتصادية بين الوحدتين الوطنيتين في "ارض اسرائيل" الغربية، والعلاقات بينها وبين الدول المجاورة، ستكون اجرأ مما كانت عليه في غضون السنوات المائة الماضية والتي تلت اقامة الاستيطان اليهودي الصهيوني.

لقد تم تخصيص الفصول الاولى من هذا الكتاب لوصف المواجهات الاقتصادية المتواصلة والمرهقة التي جرت بين اليهود والعرب، والتي بدأت اثر المحاولات التي قام بها قسم من الاقلية اليهودية في ارض اسرائيل لاقامة اقتصاد منفصل عن اقتصاد الغالبية العربية في "ارض اسرائيل"، بادئ ذي بدء، تحت الحكم العثماني، ثم تحت الانتداب البريطاني.

لقد اثارت المبادرة اليهودية في مجال الفصل الاقتصادي - والتي بدأت بتكريس مبدأ العمل العبري - معارضة حتى في اوساط الاستيطان اليهودي. بيد انه سرعان ما تبدت اثارها الحاسمة على تبلور الاقتصاد اليهودي المستقل في ارض اسرائيل، ذلك الاقتصاد الذي استند اليه الاستيطان والدولة في سنوات الحرب الصعبة ٤٧ - ١٩٤٨ ثم خلال سني استيعاب الهجرة الكبيرة ولا شك انه ولولا سياسة الانفصال عن الجماهير العربية وعدم الاتكال عليها والتي طورها الاقتصاد الاسرائيلي حتى اقامة الدولة، لكان من الصعب، بل وربما من

المستحيل التغلب على الازمة التي نشبت في غضون السنوات الاولى لقيام اسرائيل.

ولم تكن المساعدات التي قدمت الى اسرائيل في سنواتها الاولى ستصبح مجدية، او تسفر عن اي نتائج تذكر لو ان شعب الانتاج المركزية كالبناء والزراعة لم تكن قائمة على العمل العبري.

وجاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة ليخلق وضعا جديدا لم يتم خلق حالة دمج اقتصادي كاملة، وفي العديد من المجالات الاخرى: مثل الاستيطان، واستغلال مصادر المياه، وتنقل البضائع والعمالة، والاستثمار والعلاقات التجارية الخارجية، بقيت السيطرة الكاملة بين ايدي اسرائيل.

وفي نفس الوقت خلق الوضع حالة تواكل واعتماد تبادلية كان احد اصعب اطرافها هو المتعلق بالعمالة الفلسطينية في اسرائيل. وفي التقرير الذي اعدته جامعة هارفارد حول هذه الاتكالية، قدرت عدد العمال الفلسطينيين الذين يعتمدون في حياتهم على العمالة في اسرائيل بمائة الف عامل، وفي نفس الوقت فان الاقتصاد الاسرائيلي لا يستطيع التخلي عنهم.

لقد اثبتت المحاولات الاسرائيلية الرامية الى التخلي عن هذا التواكل من جانب واحد، استحالة حل هذه المشكلة دفعة واحدة وقد اكدت تجربة اسرائيل في آذار ١٩٩٦ ذلك، عندما فرضت من جانبها الاغلاق الشامل على الضفة والقطاع حيث تأكدت، من ان حل هذه المشكلة من طرف واحد، سيفضي الى الحاق ضرر خطير جدا بالاقتصاد الاسرائيلي والفلسطيني في آن واحد.

ان الحاجة الاسرائيلية الى العمالة الفلسطينية، والتي بدأت منذ عام ١٩٦٧ ادت الى خلق، بل وتسريع ظاهرة ابعاد الاسرائيليين عن الاعمال التي تحتاج الى مجهود جسدي كبير، مثل شعب البناء والزراعة، وعلى وجه الخصوص الزراعات الموسمية وصناعة المحاجر والعديد من الاعمال الاخرى المتعلقة بقطاع الخدمات، مثل غسل الاطباق في الفنادق والمطاعم. وحينما توقف عمال المناطق

عن العمل في اسرائيل بسبب الارهاب او الاغلاق او لعثورهم على اعمال اخرى، اضطر الاسرائيليون الى شغل اماكنهم بعمال تم استيرادهم من دول بعيدة مثل تايلند والصين ورومانيا واميركا الجنوبية.

ويوجه الاقتصاديون وعلماء الاجتماع، والتربويون انتقادات شديدة لنمط العمل الذي طورته اسرائيل في اعقاب عام ١٩٦٧، ويشيرون الى الاخطار الجسيمة الكامنة في هذا النمط على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والقيمية، وعلى رأس هذه الاخطار قيام العمال المستوردين من الخارج باحضار ابناء عائلاتهم معهم، ويقيمون بؤرا اجتماعية خاصة بهم ذات تقاليد وعادات مغايرة للتقاليد الاسرائيلية مما سيؤثر تأثيرا سلبيا على انماط الحياة والمجتمع الاسرائيلي.

لقد قادت السياسة، الامور، باتجاه الفصل الاقتصادي، وادار السياسيون على جانب المتراس سياستهم بالاستعانة بالايدولوجيات، والاحتجاجات والتهديد بالاعمال الارهابية، بدءا من احداث الثلاثينات وحتى العمليات الدموية التي نفذتها حركة حماس في بيت ليد والقدس وتل ابيب.

وجذب السياسيون الاوضاع باتجاه الاغلاق، وبرروا هذه السياسة بالعديد من المبررات الاقتصادية.

اما على صعيد المواطنين الفلسطيني والاسرائيلي، فقد كانت مصالحة ومصالح ابنائه هي العامل المهم بالنسبة له.

لذا دفع الامور باتجاه الدمج الاقتصادي او على الاقل باتجاه اقامة علاقات اقتصادية تتيح الفرصة لكل طرف، على حدة، ان يجني منها اقصى فائدة ممكنة.

ترى هل آلت مسيرة الفصل الاقتصادي المؤسسي الرسمي، بين اسرائيل والعالم العربي، الى نهايتها؟؟ ولا نجد الرد المناسب حتى الان، على السؤال الذي يبدو لاول وهلة سهلا، فمثله مثل جميع القضايا ذات العلاقة بالشرق الاوسط

يحمل العديد من الاجابات المتناقضة ذات التفسيرات المتعددة.

ولا شك ان معايير الفصل والدمج الاقتصادي ستتأثر بعدة عوامل غير اقتصادية ومن ضمنها:

* العمليات الارهابية : "الارهاب الفلسطيني"، "وارهاب حزب الله"، وغيرها والرامية الى تشويش الحياة الاسرائيلية الفلسطينية العربية.

* المقاطعة العربية: يؤكد الكثيرون انه ومثلما كانت هناك ضرورة لقيام السلطة الفلسطينية بالغاء بنود الميثاق الوطني الداعية لتدمير دولة اسرائيل، فانه لا يجوز الغاء الفصل الاقتصادي طويل الامد بين اسرائيل والفلسطينيين دون ان تقوم الجامعة العربية بالغاء قرار المقاطعة الاقتصادية المفروضة على الكيان الصهيوني منذ خمسين سنة، وعلى ان تصادق جميع اعضاء الجامعة على هذا الالغاء.

ان الافتراض الذي يمكن قبوله في الشرق الاوسط بشأن الحرب الاقتصادية العربية الاسرائيلية ينص على ان سكارت النزاع للحرب الاقتصادية ستكون طويلة ويصيبها الكثير من الهزات العنيفة، تماما على غرار ما هو حادث في المسيرة السلمية نفسها. بيد ان هناك فرصة كبيرة في ان تتغلب مصالح الجميع -عربا ويهودا- على (مرضى الماضي)، وتمكن جميع اصحاب النفوس والتوجهات الطيبة من السيطرة عليهم.

ان جميع الافكار الخاصة بامكانية ازالة الحواجز والعقبات وخلق كتلة اقتصادية واحدة في ارض اسرائيل الغربية، رهن بالانظمة التي سيتم تشكيلها على جانبي متراس الفصل السياسي.

وهناك افتراضات تؤكد ان مصلحة الطرفين تتطلب بناء وتطوير الاقتصاد بصورة مشتركة. وعلى الافتراض القائل بقيام اقتصاد سوق حر، ونظام حر وديموقراطي لدى الجانبين.

اما اذا ما تحققت المخاوف الاسرائيلية وقامت على الجانب الفلسطيني انظمة دكتاتورية، تسلب الفرد حرياته، ويمنح الاولويات للاثرياء، فسوف تذهب، انذاك، جميع جهود الدمج ادراج الرياح.

☜ الكتب الصادرة عن دار الجليل ☞

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١-	عمود النار ، الأسطورة التي قامت عليهاالسرائيل		غازي السعدي
٢-	الأستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية طبعة جديدة (مزيدة ومنقحة)	عبد الرحمن ابو عرفة	
٣-	حرب الجليل ، الحرب الفلسطينية ـ الأسرائيلية ، تموز ١٩٨١	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٤-	الكتاب السنوي ١٩٨١ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة .	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٥-	الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٦-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (١) شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٧-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٢)	مايكل جانسن	محمود برهوم
٨-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٣) وثيقة جرم وادانة	غازي السعدي	
٩-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٤) اهداف لم تتحقق	غازي السعدي	
١٠-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٥) معتقل انصار ـ وصراع الارادات	سليم الجنيدي	
١١-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٦) الحرب المضللة	زئيف شيف و ايهود يعاري	غازي السعدي
١٢-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٧) فظائع الحرب اللبنانية		زكي درويش
١٣-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٨) هزيمة المنتصرين وانتصار القضية	اللجنة ضد الحرب في لبنان	
١٤-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٩) الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	غازي السعدي	
١٥-	رسائل من قلب الحصار من ابو عمار الى الجميع		
١٦-	يوميات من سجون الاحتلال ـ زنزانة رقم (٧)	فاضل يونس	

١٧-	المثلث الايراني : العلاقات السرية الاسرائيلية - الأمريكية الايرانية في عهد الشاه	الصحفي شموئيل سيجف	غازي السعدي
١٨-	هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ مواقف اسرائيلية	الوف هرايبن	غازي السعدي
١٩-	عملية الدبويا كما يرويها منفذوها	المحامي درويش ناصر	
٢٠-	مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣- ١٩٨٣ ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل	دكتور نظام بركات	
٢١-	مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥	منير الهور وطارق الموسى	
٢٢-	غوش ايمونيم - الوجه الحقيقي للصهيونية	داني روبنشتاين	غازي السعدي
٢٣-	عش العصفور - قصة للأطفال	منير الهور	
٢٤-	رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات	د . احمد صدقي الدجاني	
٢٥-	أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك	الدكتور احمد العلمي	
٢٦-	حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	يوسف قراعين	
٢٧-	الأحد الأسود: تصور امريكي صهيوني للعمل الفدائي الفلسطيني	حسن اسماعيل مشعل	
٢٨-	خارطة فلسطين - وهي خارطة تمثل سهـول وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطين (ملونة)		
٢٩-	بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الاول	عجاج نويهض	
٣٠-	بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الثاني	عجاج نويهض	
٣١-	الاردن وفلسطين - وجهة نظر عربية	د . سعيد التل	
٣٢-	الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام	د . فؤاد حمدي بسيسو	
٣٣-	الاستعمار وفلسطين	رفيق شاكر النتشة	
٣٤-	الحرب من اجل السلام	عيزر وايزمن	غازي السعدي
٣٥-	الموساد ، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري	دنيس اينبرغ ، ايلي لانداو اوري دان	
٣٦-	التوازن العسكري في الشرق الاوسط	مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب	نبيه الجزائري
٣٧-	بطاقات فنية (لوحات فنية تعبر عن الانتماء الفلسطيني)	د . كامل قعبر	
٣٨-	بطاقات فنية (مجموعة) بطاقات على شكل دفتر الشيكات	د . كامل قعبر	
٣٩-	الكتاب الأسود عن يوم الأرض ٣٠ آذار ١٩٧٦		
٤٠-	في سربية الصحراء	سميح القاسم	

٤١-	الخيار النووي الاسرائيلي	شاي فيلدمان	غازي السعدي
٤٢-	انتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة شهادات مشفوعة بالقسم		سليم ابو غوش
٤٣-	نقاط فوق الحروف مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد خالد الحسن وبريجنيف		
٤٤-	قراءة سياسية في مبادرة ريغان	خالد الحسن	
٤٥-	فلسطينيات	خالد الحسن	
٤٦-	الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك	خالد الحسن	
٤٧-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (١) جرائم الأرغون وليحي ١٩٣٧- ١٩٤٨	يعقوب الياب	غازي السعدي
٤٨-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٢) مجازر وممارسات ١٩٣٦- ١٩٨٣		غازي السعدي
٤٩-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٣) دور الهاغاناه في انشاء اسرائيل	د . حمدان بدر	
٥٠-	ملصق يوم الأرض	سليمان منصور	
٥١-	ملصق جمل المحامل	سليمان منصور	
٥٢-	ملصق قبة الصخرة ـ صورة تبرز معالمنا التاريخية والدينية في القدس		
٥٣-	فلسطين تاريخا ونضالا	نجيب الأحمد	
٥٤-	فلسطينيات في سجن النساء الاسرائيلي طيور نفي ترتسا	المحامي وليد الفاهوم	
٥٥-	المؤسسة العسكرية الصهيونية في دائرة الضوء اسرائيل عسكر وسلاح (١)	بشير البرغوثي	
٥٦-	اتفاقيات السلم المصرية ـ الاسرائيلية في نظر القانون الدولي	محمد الرفاعي	
٥٧-	الجذور ـ وثيقة الأوقاف الاسلامية	فتحي فوراني	
٥٨-	فلسطين .. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة	موسى عبدالسلام هديب	
٥٩-	خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيلية	أريه شليف	غازي السعدي
٦٠-	تشريقة بني مازن	د . عبداللطيف عقل	
٦١-	القمع والتنكيل في سجن الفارعة	لجنة الحقوقيين الدوليين القانون من أجل الانسان	
٦٢-	صورة العربي في الأدب اليهودي (١)	الدكتورة ريزا دومب	عاطف عطاري
٦٣-	الشخصية العربية (٢) في الأدب العبري الحديث ١٩٤٨- ١٩٨٥	غانم مزعل	

٦٤-	فلسطين أرض وتاريخ	د . محمد النحال	
٦٥-	القدس ماضيها ، حاضرها ، مستقبلها	فايز فهد جابر	
٦٦-	القضية الفلسطينية في القانون الدولي .. والوضع الراهن	د . جابر الراوي	
٦٧-	شوكة في عيونكم	مئير كهانا	غازي السعدي
٦٨-	حرب الاستنزاف	د . محمد حمزة	
٦٩-	القرار ـ ألفان وإثنا عشر يوما في سجون الاحتلال	رشاد أحمد الصغير	
٧٠-	المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة	بشير شريف البرغوثي	
٧١-	أزمة الاستخبارات الاسرائيلية	تسفي لنير	قسم الدراسات
٧٢-	اسرائيل عام ٢٠٠٠ (تصورات اسرائيلية)		
٧٣-	دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي . والعرب في الفترة ١٨٧٨- ١٩٤٨	أريه . ل . افنيري	بشير البرغوثي
٧٤-	ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل والروح الجماعية		
٧٥-	سميح القاسم ـ قصائد ـ شخص غير مرغوب فيه		
٧٦-	القضية الفلسطينية	أكرم زعيتر	
٧٧-	فلسطين الأم وابنها البار ـ عبدالقادر الحسيني	عيسى خليل محسن	
٧٨-	عرب التركمان ـ أبناء مرج ابن عامر	علياء الخطيب	
٧٩-	المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي	ميسون العطاونة الوحيدي	
٨٠-	نادية برادلي ـ الفدائية المغربية الشقراء		غسان كمال
٨١-	الاعلام الاسرائيلي	غازي السعدي ومنير الهور	
٨٢-	تقرير الأرض المحتلة المقدم الى الدورة (١٨) للمجلس الوطني الفلسطيني	قسم الدراسات والأبحاث	
٨٣-	الوجه الحقيقي للموساد	د . وجيه الحاج سالم وانور خلف	
٨٤-	العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة		بدر عقيلي
٨٥-	شخصيات صهيونية (١)	مذكرات الجنرال رفائيل ايتان	غازي السعدي
٨٦-	شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق	شلومو هيلل	غازي السعدي
٨٧-	شخصيات صهيونية (٣) ثيودور هيرتسل عراب الحركة الصهيونية	قسم الدراسات	
٨٨-	شخصيات صهيونية (٤) شـارون بلدوزر الارهاب الصهيوني		غازي السعدي
٨٩-	شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية		عبدالكريم النقيب
٩٠-	شخصيات صهيونية (٦) موشيه ديان .. أنا وكاتب ديفيد		غازي السعدي

٩١- شخصيات صهيونية (٧) بن غوريون والعرب		غازي السعدي
٩٢- شخصيات صهيونية (٨) رسائل بن غوريون		الأميرة دينا عبدالحميد
٩٣- شخصيات صهيونية (٩) حياتي .. غولدا مائير		دار الجليل
٩٤- شخصيات صهيونية (١٠) حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي الى عهد شامير	ليني برينر	دار الجليل
٩٥- شخصيات صهيونية ١/١١ مذكرات اسحق رابين - القسم الأول		دار الجليل
٩٦- شخصيات صهيونية ٢/١١ مذكرات اسحق رابين - القسم الثاني		دار الجليل
٩٧- شخصيات صهيونية ١٢ مذكرات ناحوم غولدمان		دار الجليل
٩٨- ششخصيات صهيونية ١٣ مذكرات اسحق شامير		دار الجليل
٩٩- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩- ١٩٤٨ الكتاب الأول	زياد عودة	
١٠٠- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩- ١٩٤٨ الكتاب الثاني	زياد عودة	
١٠١- الحركة العمالية العربية في فلسطين	سليم الجنيدي	
١٠٢- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (١) سلاح الجو الاسرائيلي	زئيف شيف	دار الجليل
١٠٣- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٢) سلاح الاستخبارات الاسرائيلي	عوديد غرانوت	دار الجليل
١٠٤- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٣) سلاح الهندسة	عمي شامير	دار الجليل
١٠٥- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٤) سلاح المشاة	نتان روعي	دار الجليل
١٠٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٥) سلاح المظليين	ايلان كفير	دار الجليل
١٠٧- دراسات في تعليم الكبار	د . عدنان أبو عمشة	
١٠٨- وجه قبيح في المرآة	بروفيسور ادير كوهن	غازي السعدي
١٠٩- تاريخ ما أهمله التاريخ	عبدالهادي جرار	
١١٠- الاعلام الفلسطيني	د . حسين أبو شنب	

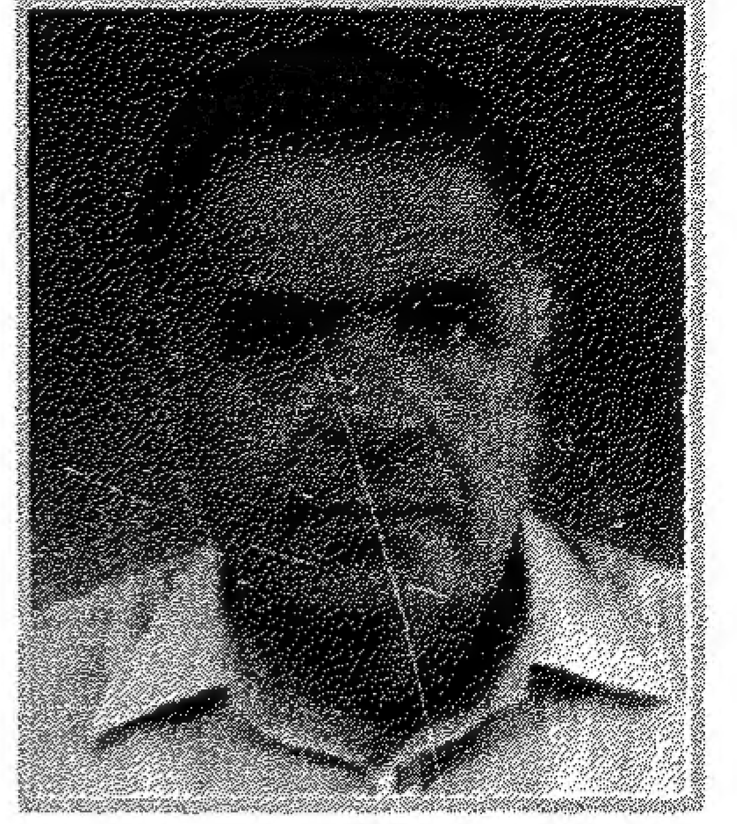
١١١- النزاع العربي ـ الاسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى	موشه زاك	دار الجليل
١١٢- تحت السياط	فاضل يونس	
١١٣- الغضب	اكرم النجار	
١١٤- جلسات في رغدان	د . يوسف هيكل	
١١٥- منجل في النجمة السداسية (التجسس السوفياتي في اسرائيل)	ايسر هرئيل	بدر عقيلي
١١٦- اشكالية الديمقراطية والبديل الاسلامي في الوطن العربي	خالد الحسن	
١١٧- تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا	د . عبدالقادر يوسف	
١١٨- صرخة في وجه العالم (اليوم الانتفاضة)	دار الجليل	
١١٩- الاستخبارات والأمن القومي	المقدم احتياط تسفي عوفر والرائد آفي كوبر	دار الجليل
١٢٠- الاحزاب والحكم في اسرائيل	غازي السعدي	
١٢١- ربيع الحياة	د . يوسف هيكل	
١٢٢- قبس من تراث المدينة والقرية الفلسطينية	صباح السيد عزازي	
١٢٣- اشتعالات حمدان ـ مجموعة قصصية	اكرم النجار	
١٢٤- الحافلة رقم ٣٠٠ و(فضيحة الشين بيت)		احمد بركات
١٢٥- آه يابلدي ـ رواية	اكرم النجار	
١٢٦- معجم المصطلحات الصهيونية	افرايم ومناحم تلمي	احمد بركات العجرمي
١٢٧- من القمع الى السلطة الثورية	قدري أبو بكر	
١٢٨- أيام الصبا صورة من الحياة وصفحات من التاريخ	د . يوسف هيكل	
١٢٩- معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية	فؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين	
١٣٠- صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل		بدر عقيلي
١٣١- قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم		بشير شريف البرغوثي
١٣٢- جليلة .. وهج في جذور الانتفاضة ـ رواية	اكرم النجار	
١٣٣- اسلحة وارهاب وجهات نظر اسرائيلية في ثلاثة ابحاث		دار الجليل
١٣٤- حدود (أرض اسرائيل)	موشيه رافر	بدر عقيلي
١٣٥- هذه قضيتك ياولدي	سليم عبدالعال القزق	
١٣٦- حرب سيناء ١٩٥٦ ـ تصورات اسرائيلية		بدر عقيلي
١٣٧- المثلث الايراني ـ الكتاب الثاني ـ دراما العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية ـ الامريكية	شموئيل سيجف	دار الجليل
١٣٨- الفاشية الاسرائيلية	المحامي درويش ناصر	

١٣٩- النظرية العسكرية الاسرائيلية - دفاع وهجوم	اريئيل لفيتا	دار الجليل
١٤٠- الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي	العميد محمد يوسف العملة	
١٤١- سياسة اسرائيل الأمنية	المحرر زئيف كلاين	بدر عقيلي
١٤٢- دقيقتان فوق تل ابيب	محمد أزوقة	
١٤٣- الهجرة اليهودية حقائق وارقام	د . عمران ابو صبيح	
١٤٤- انتفاضة	زئيف شيف وايهود يعاري	دار الجليل
١٤٥- جواسيس المخابرات الاسرائيلية تاريخ .. وجغرافيا	يوسي ميلمان ودان رافيف	دار الجليل
١٤٦- ' دولة ' اسرائيل - زائلة	يعقوب شريت	دار الجليل
١٤٧- الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية	محمد خالد الأزعر	
١٤٨- بقايا من خبز وكتاب	اكرم النجار	
١٤٩- اسرائيل في حرب الخليج	غازي السعدي	
١٥٠- المثلث المحتوم الولايات المتحدة - اسرائيل والفلسطينيون	احمد عزالدين بركات	
١٥١- الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا وسياسيا	بروفيسور أليشع إيفرات	دار الجليل
١٥٢- حرب السكاكين في نظر الاسرائيليين	زياد ابو صالح ورشاد المدني	
١٥٣- انتفاضة العصافير	نجوى قعوار فرح	
١٥٤- موسوعة عشائر وعائلات فلسطين (١) القدس مدنها وقراها	فائز أبو فردة	
١٥٥- انهيار نظرية الأمن الاسرائيلية	عمنوئيل فالد	احمد بركات العجرمي
١٥٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٦) سلاح الدروع	حشافيا أريبه	دار الجليل
١٥٧- بولارد قصة جاسوس	برنارد ر . هندرسون	دار الجليل
١٥٨- أبو عجاج العينبوسي الدكتور الثائر	عيسى خليل محسن	
١٥٩- قناع القناع	محمد نورالدين شحادة	
١٦٠- الأسلحة الكيماوية والبيولوجية - وتأثيراتها البيئية -	د . عادل احمد جرار	
١٦١- دولة مجدو	عبدالله عواد	
١٦٢- الشّبح	عبدالله عواد	
١٦٣- طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين - وثيقة اسرائيلية -	بني موريس	دار الجليل
١٦٤- الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل	ابراهيم عبدالكريم	
١٦٥- دليل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة (١٩٦٧- ١٩٩١)	د . عمران ابو صبيح	

١٦٦- حرب في الخليج (ابعاد على اسرائيل)	تقرير طاقم مركز الأبحاث الاستراتيجية الاسرائيلي : يافه	بدر عقيلي
١٦٧- فلسطين في سيرة البطل عبدالحليم الجيلاني	د. حسن صالح عثمان	
١٦٨- ثلاثون قضية استخبارية وأمنية في اسرائيل	يوسف أرجمان	دار الجليل
١٦٩- الادب العربي في جزر البليار	د . عبدالرزاق حسين	
١٧٠- الشرق الاوسط الجديد	شمعون بيرس	دار الجليل
١٧١- الاعياد والمناسبات والطقوس لدى اليهود	غازي السعدي	
١٧٢- اسلحة الدمار الشامل	وليام بورووس وروبرت ويندرم	دار الجليل
١٧٣- المفصل في تعلم اللغة العبرية بمعلم وبدون معلم	بدر عقيلي	
١٧٤- القاموس العلمي / عبري - عربي	امين ابو عيسى	دار الجليل
١٧٥- مكان تحت الشمس	بنيامين نتنياهو	محمد عودة الدويري
١٧٦ـ احاديث في العلم والقيم	يشعياهو ليفوفيتش	سلمان الناطور
١٧٧ـ فلسطين بلا هوية	صلاح خلف	دار الجليل
١٧٨ـ الحوار الفلسطيني ـ الامريكي	د. محمد ربيع	دار الجليل
١٧٩ـ دوائر القمر	عبد الرزاق حسين	دار الجليل
١٨٠ـ قرية جزو	يوسف النجار	دار الجليل
١٨١ـ الانقلاب السياسي في اسرائيل الاسرار والخفايا	اورلي ازولاي	بدر عقيلي
١٨٢ ـ مشكلة الاراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور	جاك كنو	محمد عودة الدويري
		—
١٨٣ ـ الموساد في العراق انهيار الامال الاسرائيلية والكردية	شلومو نكديمون	بدر عقيلي
١٨٤ ـ دولة فلسطين الوضع القانوني	سالم أحمد قواطين	
١٨٥ ـ اسحق رابين اغتيال سياسي	د. أمنون كابليون	بدر عقيلي
١٨٦ ـ نايف حواتمة يتحدث	عماد نداف	
١٨٧ ـ سورية واسرائيل من الحرب الى صناعة السلام	البروفيسور موشيه ماعوز	لينا وهيب

١٨٨ ـ الإتفاقيـة الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حـول الضفة الغربية وقطاع غزة		دار الجليل
١٨٩ - الحرب الاقتصادية (١٠٠) سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليهود والعرب	يوفال اليتسور	محمد الدويري بـدر عقيـلي

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة ـ هاتف ٨٩٤٩٤١ ـ ص.ب ١٥٢٨٦



يوفال اليتسور

الحرب الاقتصادية

(100) سنة من المواجهة الاقتصادية

بين اليهود والعرب

هذا الكتاب

يلقي أضواء ساطعة على مائة سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليهود والعرب، فكانت المستوطنات بداية الانطلاقة، التي تجمع بين الاقتصاد والسطو على الأرض في آن وحد. وإذ يركّز الكتاب على الاستيطان كنقطة انطلاق سياسية، فهو يتجه إلى العمل العبري الذي يعتبر في المقدّمة، ذلك أن الفلسطينيين، كانوا آنذاك متخلّفين عن أترابهم اليهود، وبذلك تشكّل العمل العبري الفكري وليس اليدوي ، بمعنى، أن اليهود يفكّرون بعقولهم، فيما ينفّذ الفلسطينيون العمل جسمانياً.

احتلت مسألة الدمج، أو الفصل بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني حيّزاً لا بأس به من الكتاب، وهو موضوع خلافي، بيد أنه يصبّ في النهاية، في أقصر الطرق إلى الهيمنة والتبعية الاقتصادية الفلسطينية، إنطلاقاً إلى السوق العربية عموماً.

المقاطعة العربية، في نظر المؤلف، وإن كانت حرباً شعواء، إلاّ أنها أفادت الاقتصاد اليهودي، حيث خلقت حالةً من الإعتماد على الذات.

المؤلف اليهودي.. يوفال أليتسور، وهو أحد كبار الصحفيين الإقتصاديين الإسرائيليين، هو خبيرٌ إقتصادي يتجاوز البحث والصحافة وله مؤلفات كثيرة ومهمة من مثل «المؤسسة الحكومية»، «البنوك» حول أزمة الأسهم البنكية «الشيكل وورقة الزيتون».

مترجما الكتاب محمد الدويري وبدر عقيلي، من أسرة دار الجليل، الضالعان في رصد الفكر الصهيوني، أضافا لمسات لا تخترق أمانة الترجمة، ليبدو الكتاب جديراً بالقراءة والتمعّن.



إصدار
دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث
الفلسطينية

عمّان - ص .ب٨٩٧٢ ، تلفون ٥١٥٧٦٢٧
فاكسيميلي ٥١٥٣٦٦٨